دراسة في العلاقات الدولية

عنوان الكتـــاب: **دراسة في العلاقات الدولية**
الجزء الثاني: **النظريات البيدولتية**
اســم المؤلـــف: **جيرار ديسوا**
اســم المترجـــم: **د. قاسم المقداد**
المـوضــــــــوع: **علوم سياسية**
عدد الصفحات: **280 ص**
القيــــــــاس: **17 ❖ 24 سم**
الطبعـــة الأولى: **1000 / 2015 م - 1436 هـ**
ISBN: 978-9933-509-56-9



سورية . دمشق . ص ب **4650**
تلفاكس: **+963 11 2314511**
هاتــف: **+963 11 2326985**
E-mail: info@ninawa.org - ninawa@scs-net.org
www.ninawa.org
دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع
Ayman ghazaly

العمليات الفنية:
التنضيد والتدقيق والإخراج والطباعة - القسم الفني: دار نينوى

جيرار ديسوا

دراسة في العلاقات الدولية

النظريات البيدولتية

«الجزء الثاني»

ترجمة:

د. قاسم المقداد

هذه هي الترجمة العربية لكتاب

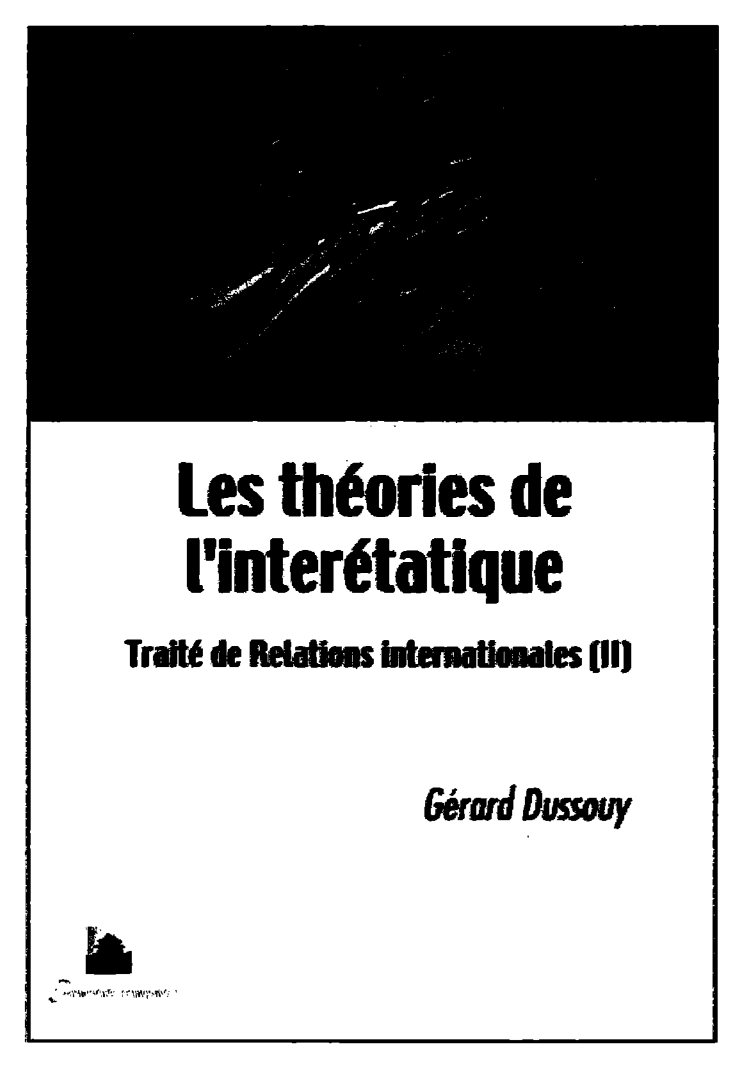
Gérard Dussouy

الموسوم باللغة الفرنسية

Les théories de l'interétatique

والصادر عن دار النشر الفرنسية

Paris: Éditions L'Harmattan, 2008



الناشر السوري: دار نينوى 2015

المحتويات

مقدّمة

يتفق عدد من علماء السياسة على القول بأن الدولة الإقليمية تشكيلٌ سياسي، وإنساني ومكاني خاص بمرحلة محدَّدة. وربما تجذَّرت الدولة في نهاية العصر الوسيط المتقدِّم، بغية الانعتاق، في نهاية القرن السابع عشر، لتصبح على حالها الذي نعرفها اليوم من خلاله، أي بنية عالمية لايمكن تجاوزها. عند توقيع معاهدات وستفاليا في عام 1648، اعترفت إمبراطورية هازبورغ Habsbourg المقدَّسة بالحقوق الإقليمية لعدة ممالك، منها فرنسا (معاهدة مونستر Münster)، التي يرى بعضهم فيها قطيعة تاريخية. ومنذ هذا الحدث، اتُّفق على أن المبدأ الوحيد الذي يحكم السيادة الوطنية هو الذي يحكم العالَم، وأن علم السياسة politologie قد سمح لنفسه بتسمية تلك المرحلة الممتدة منذ ذلك التاريخ بـ"المرحلة الوستفالية" كما يقول جون جيرارد روغي. هذه السهولة في تناول لغة التاريخ وتقطيعه بَهَرت بعض العقول، مثل جيمس روزنو James Rosenau، ومنافسيه الفرنسيين، لدرجة أنهم كانوا يريدون، عند نهاية الحرب الباردة والعولمة، تأكيد تجاوز الدولة. وقد كانت هذه المرحلة تشارف على نهايتها.

لكنّ سلام وستفاليا ليس نقطة القطيعة التي راق لنا الاحتفاء بها في أدبيات العلاقات الدولية. بل، كما برهن ستيفن كراسنر Stephen D. Krasner "وستفاليا ليست بداية ولا نهاية"[1]. ليست بداية لأن السيادة، من الناحية العملية، قد مُورست قبل هذا. أي منذ سلام أوزبورغ (1555)، على الأقل، كما يؤكد كراسنر. منذ بوفين (1214 Bouvines)، فيما يخص فرنسا الكابيسيينية، على وجه الدقة[2]. كما إنها ليست نهاية، لأن الإمبراطورية المقدسة لم تتوارَ عن الوجود في عام 1806 حينما عمل نابليون على حلها، واستبدالها بكونفدرالية الراين. وكما أشرنا سابقاً (مقدمة الجزء الأول من: النظريات الجيو-سياسية)، فقد استمرت البنية الإمبراطورية طوال القرون اللاحقة في أوروبا. وأكثر من هذا أيضاً، "فقد استمرت فيها الغواية الإمبراطورية". وكان لا بد من انتظار عام 1989 لنرى انهيار آخر إمبراطورية على نفسها، في هذه القارة. الرؤية التقليدية

(1) Stephen D. Krasner, «Westphalia and All That», dans Judith Goldstein & Robert O. Keohane, Ideas and Foreign Policy. Beliefs, Institutions, and Political Change, Ithaca and London, Cornell University, 1993, p. 235-264.

(2) Georges Duby, Le Dimanche de Bouvines, Paris, Gallimard, Collection «Les Journées qui ont fait la France», Réédition 2005.

conventionnelle التي تقترحها "الإيقونة الوستفالية"، كما يسميها كراسنر، ومن ثمّ هي خاطئة تاريخياً.، حتى لو قصرناها على أوروبا. وبالنتيجة، فإن استخدامها ضار لأنها تبالغ في تبسيط الواقع، وتغفل تنافر الفضاء السياسي برمّته. فغايتها، قبل أي شيء، إيديولوجية لأنها تتيح لمن يؤمنون بها الإعلان عن نهاية زمن الدول.

ومع أن تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الذي نتحفَّظ على تسميته "وستفالي"، على الرغم من أن الدولة الإقليمية كانت شكله الفضائي - السياسي المفضَّل، فقد نشأ على إيقاع الحرب - عبر حروب تزايد عنفها ودمويتها -، فقد شكَّل منطلق النظرية الواقعية. هذه النظرية ركَّزت تفكّرها على المجال الدبلوماسي - العسكري، الذي تتقاسمه الدول ذات السيادة، المتساوية من الناحية القانونية، لكنها تراتبيّة من الناحية الجيوسياسية.

هذا العالَم الخطِر، الفوضوي الذي كان أبعد ما يكون عن رفض التعاون، كان يتسم بالتبادلات أيضاً، لاسيما منذ الثورة الصناعية، والازدهار الملحوظ للتجارة الدولية. وما إن استُبعد خطر اندلاع حرب عالمية ثالثة، و"ضاقت" أبعاد الكوكب بسبب ثورة الاتصالات، بدا للبعض أن زمن الدولة قد ولّى، وأنها في "أزمة". ولاسيما أن الجموح الاستراتيجي للعالَم مع نهاية التوتر بين الشرق والغرب، قد قدَّم أفكار الحرية لكل من كانوا يظنون أنهم حُرموا منها حتى تلك اللحظة.

إن الدولة التي ركّزت تفكيرها فترة طويلة على الحياة الدولية اتهمت من قبل (الوطنية العابرة للحدود، والنزعة الإقليمية السياسية والاقتصادية) من الأعلى، و"الدعوة إلى الانفصال، والنزوع الهوياتي" من الأسفل. لكن هل يدعو هذا للحديث عن انهيارها؟ ألسنا أمام إعادة توسيع أو أقلمة للجهاز الدولتي، الذي ما يزال لازماً، نحو ما فوق الوطنية (أوروبا) وما تحت الوطنية (الإقليم)؟، كما هو الحال بالنسبة للبناء الأوروبي على الرغم من الأخطار المحيطة به، وبطء الخطوات والصعوبات التي تقف أمام هذا المشروع؟ أي أمام التوجه نحو الدولة العالمية، كما يعتقد بعض دعاة "البنائية constructivistes" (الكساندر ويندت Wendt، مارتن شو Shaw)؟ إضافة إلى أن العولمة نفسها تدفع إلى قيام تعاون دولي يعزّز سيادة الدول. في هذه الظروف، ألا ينجم ما نسميه "أزمة الدولة- الأمة" عن أشكلة problématisation الكلمة الثانية، أي الأمة، قبل أي شيء آخر؟ وبشكل أكثر دراماتيكية حينما تتفق هذه الأشكلة مع مفهوم تعاقدي، حطمه النزوع إلى تشكيل الجماعة، أكثر من العرقية.

غالباً ما ننسى أن نجاح النموذج الدولتي الأوروبي الغربي يعود إلى عمق تجذرها التاريخي، والقوة التي تتمتع بها الشرعية السياسية. لا بد من الأخذ بالحسبان أن كثيراً

من الدول الحديثة لم تكن أبداً قادرة على الاضطلاع بالوظائف الثلاث التي يفترضها تعريفها الشرعي العقلاني وهي: "1) المأسسة الحقيقية التي تسمح بتنظيم العمل العام والأمن في الزمان والمكان لمصلحة المجتمع المدني الذي يُنتظر منه أن يكون عارفاً بها ومعبراً عن طولها؛ 2) إقليم يعيش فيه سكان يفترض أنهم متجانسون نسبياً ويشعرون بالعيش في دولتهم؛ 3) سيادة تقدم لهؤلاء السكان الوسائل الكفيلة بتسييدهم فوق أرضهم بسبب احتكارها، على نحو خاص، للعنف المادي المشروع"[3]. بعبارة أخرى، فإن الحديث عن أزمة الدولة إنما هو حديث مغرق في التبسيط، إذ لا يمكن أن تكون ثمة أزمة في مؤسسة كهذه لم تشهد أزمة فعلية، أو يُؤخذ عليها ضعفها، من جهة، أو لأن ذلك يعني تغيّراً إقليمياً في جهاز الدولة لكي لا يتجاوزها العالَم من الناحية البنيوية.

إن تشكّل مجتمع الدول وتطوّرها الحديث ظاهرتان تستدعيان عدداً من الملاحظات. لاسيما حينما يتعلق الأمر بمفاهيم خافية، تشكّل مصدراً لسوء التفاهم، مثل مفهوم السيادة. فإضافة إلى المشكلة المضاعفة المتعلّقة بتعريف السيادة وتأكيدها، فهي نقطة اختلاف أساسية بين النظريتين، الواقعية والليبرالية حول الطريقة التي يعمل من خلالها مجتمع الدول. النظرية الأولى تبرز هذا المجتمع وتستخلص منه حالة فوضى عالمية لا تترك إلا مكاناً هامشياً للتعاون. أما النظرية الثانية، فتستبعدها بحجة التوجه المؤسّسي الدولي، أو إنها تقلّل من شأنها بشكل كبير باسم التبعية المتبادلة، وعندها تطرحها للتقاسم. ويؤدي الحوار بين المقارَبَتين، الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، حول هذه المسألة ومسائل أخرى مثل مسألة القوة، ومدى اقتراح "السلام الديمقراطي" (التي يسميها السياسيون الأمريكيون DPP) تؤدّي إلى إعادة ضبط لهذه الأمور. وغالباً ما تنشأ أشكال معدّلة كـ"الواقعية" التي تقترب من الأطروحات الكشفية والاستباقية للمدرسة الإنكليزية. لكنّ الأساسين الوضعي والنفعي المشتركَين بين النموذجين أدّيا إلى رفضها من أولئك الذين يقرون بأن المفاهيم الفكرية idéelles للحكومات، والأفراد الذين يمثلونها تبقى أساسية. فهي تتحكّم بطبيعة العلاقات الدولية، لأنها تحدّد تصرفات الفاعلين الذين يتصوّرون الواقع العالمي بمعزل عن المقتضيات المادية التي لا يمكن إلا أن تأتي في المرتبة الثانية.

أما "البنائيون constructivistes" المتأثّرون بأنطوني غيدنز Anthony Giddens، ويورغن هابرماس Jürgen Habermas، فيتفقون مع هذه الرؤية القائلة بأن الفاعلين

(3) Jean-Paul Chagnollaud, Relations internationales contemporaines. Un monde en perte de repères, Paris, L'Harmattan, Deuxième édition revue et augmentée, 1999, p. 168.

الدوليين يناقشون معاً، ودائماً المعايير التي يخضعون لها، والتي تشكّل بيئتهم الحقيقية. لذلك، نرى في صلب نظريتهم الاجتماعية حول العلاقات الدولية مفهوم العامل agency الذي يمكن فهمه بوصفه نوعاً من الاستراتيجية الجماعية المتفق عليها. ويُفترض به أن يأخذ بالاعتبار الفكرة القائلة بأن العاملين agents الذين يحرّكون الحياة السياسية، ويضعون البنى التي يتفاوضون عليها، ينتجون المعايير والقيم، ويعيدون إنتاجها، مع معرفتهم بأن هذه البنى تمحو هويات العاملين وتوجههم وأفعالهم. في المحصلة، فإن هذا العامل agency يحدّد ويكثّف مضمون التفاعل بين العامل والبنية، الذي يشكّل أحد هواجس علم السياسة الدولية الأميركي.

لكنّ، من النادر جداً أن تجد بين محازبي "النموذج البنائي constructiviste" من يفسح مجالاً بارزاً للدولة ويدعو إلى اتباع مقاربة للدولة المركزية stato-centrique.. إضافة إلى ذلك، فإن ألكساندر ويندت، أشهر ممثّل لهذا الاتجاه المحدود، قد عاد ليقوم بنقد ذاتي لـ"نظريته الاجتماعية حول السياسة الدولية" بعد الانتقادات التي تعرّضت لها. ويعترف بأنها علم بالغ الديكارتية(4). بتعبير آخر، تراه في كتابه mea culpa يعترف بأنه قد بالغ في الفصل بين الوقائع والقيم، وبين المادي والمثالي. لكنّ، وإن كان اليوم يدعو إلى مزجها مع بعضها بعض، إنما ذلك باسم التيار الحديث القائل بالطبيعة النفسية للمادة panpsychisme المشتق من تأويل افتراضي لنظرية الكوانتا! عندها، بمعزل عن هذا الهروب الذي يقوم به وندت إلى الأمام، ينتج أن الفضل الرئيس للمسار ما بعد الوضعي يكمن في أنه تخلّى عن مسألة حقيقة الواقع الدولي.

هذا الواقع الدولي طالما حيّر الجيوسياسيين السلوكيين béhavioristes (يُنظر الجزء الأول) وكذلك الليبرالي الجديد روبيرت جيرفيس الذي وضع دراسات حول صحة فهم العلاقات الدولية التي يمكن أن تتكوّن لدى صانعي القرار الرئيسين. وهي مسألة لا يمكن تقديم أجوبة عنها إلا بالعودة إلى " البراغماتية"، أو على نحو أدق، تلك التي يمكن فهمها على شكل كلٍّ براغماتي holisme pragmatiste؛ الذي يرى أن الواقع الدولي يُدركُ بوصفه مجموعة من التصوّرات التاريخية، وسلسلة من التشكيلات التي شكّلتها الاستراتيجيات العرقية المركزية للدول والفاعلين الدوليين الآخرين.. وانطلاقاً من سياق معين، يؤثر سلبياً أو إيجابياً في هذه الاستراتيجيات ويصحّحها، تكون الأشكال السياسية مناسبة، سواء بإعادة انتاجها أو تغييرها، بينما يتم اختراع الأشكال الأخرى لمواجهة الرهانات

(4) Alexander Wendt, «Social Theory as Cartesian science. An autocritique from a quantum perspective», Constructivism and International Relations. Alexander Wendt and his critics, sous la direction de Stefano Guzzini & Anna Leander, New York, Routledge, 2006, p. 181-219.

الأخرى. لكنّ الفاعلين يدركون هذا الواقع المركّب، ويفسّرونه، ويتصوّرونه كل على طريقته، تبعاً لتوجّههم العرقي المركزي، ولغتهم، والمفاهيم التي يستخدمونها حينما تفرض عليهم وضعنة objectivation سائدة حول العالَم، على الأقل بشكل مؤقّت. ومن ثمّ يكون العالَم المُتَصوَّر واحداً من العوالم الذاتية المُستبطَنة من شأنها، تبعاً لتعلّم الآخرين، والتغيّرات المادية أن تتجانس بشكل متبادل، أو تتوجّه بشكل مقصود أو غير مقصود، نحو تشكيلات تتسم بالغموض. حينما تدعو البراغماتية إلى استنفار الموارد المتوافرة في العلوم الإنسانية، فهي بهذا تفتح الطريق نحو مجال من الممكنات. وربما بقي هذا صحيحاً بالنسبة للبنائية constructivisme كلها في العلاقات الدولية، لو لم يكن كثير ممن ينادون بها، في نهاية المطاف، يحنون إلى التسامي. ولاسيما الحنين إلى التواصل والمساومة اللذين وجدهما البعض عند هابرماس. هذا الحنين يسمح لهم باعتبار أفكارهم كما لو كانت حقائق تفرض نفسها على الأحداث، يشرعون في الحديث عنها إلى ما لا نهاية، في نوع من الخطاب العام الصحيح من الناحية السياسية، والواثق من نفسه، والساذج، والعالمي إلى حدٍ ما. لكنّ هذه الرؤية التي تتناقض مع الفلسفة الاسمية nominaliste نفسها، التي يزعم أغلبية دعاة البنائية الارتباط بها لأنها "مذهب دلالي تماماً، يفرض على العلامات signes الإشارة إلى واقع معين، وعلى النظريات الشكلية قبول نماذج معينة، وهو شرط لازم لكي يتسنى لنا الحديث عن حقيقة ما"[5].

هذا الكتاب مخصَّص بالدرجة الأولى للحديث عن النظريات البيدولتية بشكلها المعروف في العالم الناطق بالإنكليزية عموماً. وهو ما يستدعي بعض الملاحظات، لاسيما أن هناك غيرها، لكنّ عندها، ستكون بالفعل سراً تحتفظ به أماكن أخرى، لاسيما في أوروبا القاريّة.[6]

الإشارة الأولى هي أن هذه النظريات تحيل إما إلى المنظومة الدولية بالمعنى المعروف للعبارة، أو إلى المجتمع الدولي (مجتمع الدول) الذي نميّزه هنا، عن المنظومة العالمية أو المجتمع العالمي (كلتاهما تأخذ الفاعلين غير الدولتيين بالحسبان) بالإحالة إلى المقولات الواضحة والدقيقة التي وضعها هيدلي بول[7] Hedley Bull، علماً أن بعض من تابعوا مسيرته مثل باري بوزان Barry Buzan، يتفقون على الانسجام الفاعل بين هذه المقولات.

(5) René Poirier, dans sa Préface à Jean Largeault, Enquête sur le nominalisme, 1971, Louvain/Paris, Ed. Nauwelaerts, p. 7.

(6) Knud Erik Jorgensen, «Continental IR Theory: The Best Kept Secret», European Journal of International Relations, vol. 6 (1), 2000, p. 9-42

(7) Pour plus de précision, voir notre introduction générale, «Les enjeux épistémologiques du système mondial», dans Gérard Dussouy, Les Théories géopolitiques. Traité de relations internationales (I), Paris, L'Harmattan, 2006.

لاسيما بين المنظومة البيدولتية والمجتمع العالمي[8]. ومقاربتنا للنظريات البيدولتية، التي تأتي بعد مقاربتنا للنظريات الجيوسياسية في الجزء الأول، تتوزع على ثلاثة فصول: يهدف الفصل الأول إلى التذكير بظروف نشوء الدولة بوصفها فاعلاً مركزياً في العلاقات الدولية، لكنْ أيضاً الإخفاقات التي رافقت تعميمها، والتحديات التي ينبغي عليها مواجهتها، وإعادة التكيّف التي تفرضها عليها هذه التحديات. الفصل الثاني، سيحاول وضع خلاصة للنقاش، الذي يثمّنه الأوروبيون إلى حد ما، لكنه أساسي في الولايات المتحدة، حول النظريتين: الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، إضافة إلى التركيز على رهاناتهما الرئيسة. مثل القوة، والأمن، والتعاون، والسلم، ونهاية الحرب الباردة. مع أن هذا الفصل يركّز اهتمامه على النظريات الأنكلو-أميركية، إلا أنه أيضاً مناسبة لمقارنة هاتين النظريتين بالنظريات الصينية التقليدية، والعلاقات بين الدول، وبما يُكتب اليوم في الصين حول هذا الموضوع.

قد تكون هذه حال النظريات التي يفترض أن تكون موجودة في أوروبا القارية، حسب جورغينسين Jorgensen، لو أنها تجاوزت مرحلة التكوُّن، أو مرحلة الخصوصيّة confidentialité، إذ ينبغي، من حيث الأساس، وعلى الرغم من السابقة التي تتمثّل في كتاب فريديش ماينيك Friedrich Meinecke، والفائدة التي وجدها الجامعي الدانمركي عند رينهارد مايرز Reinhard Meyers، على سبيل المثال فإنَّ القبول البديل الوحيد في القارة العجوز يبقى شأن المؤرّخين[9].

أسوأ ما في الأمر أنه لا يمكننا أن ننسب هذا الفقر الأوروبي في مجال النظرية إلى هيمنة ثقافية أمريكية مُفتَرَضة. فإنَّ المراجع الفلسفية والإبيستيمولوجية، التي يلجأ إليها المتخصِّصون الأمريكيون كلها، أو جلّها مراجع أوروبية. كما يشير يورغينسين — لكنَّ أي قارئ حصيف قادر على ملاحظة ذلك- من العجيب أن الفلسفة القارية الأوروبية المعاصرة، والفرنسية، على نحو خاص (فوكو، ديريدا، ليوتار) لم يكن لها أي تأثير في البحث الخاص بالعلاقات الدولية في أوروبا، مع أنها أساس فكر غني تناول مسألة التعقيد complexité، بينما هي الملهم لتيار ما بعد الوضعية في أمريكا بشكل مباشر وقوي. وتتنوَّع الأسباب التي يقدِّمها يورغينسن، بل تبدو بعضها شحيحة. لدرجة أن

(8) Barry Buzan, From International to World Society ? English School Theory and the Social Structure of Globalisation, Cambridge, Cambridge University Press, 2004.
(9) Jorgensen, op. cit., p. 21-27. De Friedrich Meinecke, il cite Die Idee des Statsräson, de 1925, en considérant que c'est l'une des meilleures approches continentales du débat entre machiavéliens et antimachiavéliens.

الهيمنة الأميركية على الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية هي هيمنة مؤسَّسية قبل أن تكون أي شيء آخر (قوة المراكز الجامعية والبحثية في أمريكا)، ولغوية (لا حَظٌ في أن يُؤخذ أي إنتاج نظري بالحسبان إلا إذا نُشر باللغة الإنكليزية)، وبرامجي programmatique (الباحثون الأمريكيون يحدِّدون الإشكاليات التي ترتبط بثقافتهم الاجتماعية، التي يمكن أن تبدو خاطئة في أوروبا، أو بالنسبة لرهانات السياسة الخارجية الأميركية).

دراستنا لحقيقة الواقع الدولي، في الفصل الثالث، تسمح لنا بوضع هذه العرقية المركزية التنظيمية disciplinaire نصب أعيننا، عبر تحليل المساهمة البنائية constructiviste. وتبيِّن هذا الفصل، برأينا، كيف يمكن لهذه البنائية أن تضيع في المثالية، ولماذا تبقى الكليّة البراغماتية holisme pragmatiste الوسيلة الوحيدة لتجاوز المناكفات ومقاربة الواقع عن كثب، مع معرفتنا بأنها لا يمكن أن تكون مفهومة بكليتها وبتعقيدها. وهذا صحيح تماماً بحيث أن التقاطعات التي ترتسم، في نهاية الأمر، بين أصحاب مدارس الفكر المختلفة، لاسيما بين الواقعية البنيوية والبنائية، تقوم على مفهوم المنظومة، والاندماج البنيوي بين توزيع القوة وتكون الثقافة الدولية. المسألة ليست معرفة أيهما محق، كينيث والتز Kenneth Waltz، أم ألكساندر وندت Alexander Wendt. بل ينبغي تثمين النظريات لما هي عليه: أي بوصفها وسائل فكرية لتوجيه تفسير المنظومة الدولية، وليست غايات في حدٍّ ذاتها، لا هدف لها سوى إعادة إنتاج نوع من التوجه الأكاديمي في الإجراءات التي تتبعها لإضفاء الشرعية. من دون أن نتصوَّر أن الواحدة منها يمكن أن تفرض نفسها على النظريات الأخرى، وتبلغ الـ"حقيقة". أخيراً، لا بد من أن نكون واعين بأن المخاطرة التي تسبِّبها هذه النظريات، تكمن في العمل على عالَم منزوع الإنسانية، أو الإسراع في تجاوز حدود الطبيعة البشرية، بطريقتين: أولاً، المبالغة في إهمال البنية التحتية الجيوسياسية للمنظومة الدولية، أو ما يسميه المؤرِّخون "القوى العميقة" (كالعوامل الجغرافية، والسكانية، والاقتصادية) التي تشد الناس، ويحاولون السيطرة عليها أو توجيهها[10]؛ والثانية سوء تقدير ذاتية الأفراد، ودور رجال الدولة الذين لا بد أن تؤثر شخصية كل منهم على قراراتهم[11]. من هذه الزاوية اقترحت نظرية جان باتيست ديروسيل Jean-Baptiste Duroselle الفرنسية خمس ثنائيات من التناقضات:

---

(10) Pierre Renouvin et Jean-Baptiste Duroselle, Introduction à l'histoire des relations internationales, Paris, Armand Colin, 1 991, 4e édition, première partie, p. 5-248.
(11) Ibid, seconde partie, p. 249- 444.

ثنائية العقائدي والانتهازي، المقاتل والمُصالِح، المثالي والوقح، المتشدِّد والخلّاق، اللاعب والحذِر[12]. ويبيّن المؤرِّخ أننا لا نتحدَّث هنا عن وجوه بلاغية. وهو ما أثبتته ظروف عدة، حول تأثير شخصية الناس وأمزجتهم في الأحداث. ومن ثمّ ينبغي النظر في نظريات العلاقات الدولية من خلال التجربة التاريخية، وتوافقها مع السياقات الجيوسياسية الملموسة.

(12) Ibid, p. 293-313.

الفصل الأول

الدولة، فاعل مركزي

المسألة المركزية المطروحة للنقاش اليوم تدور حول دور الدولة، وأفولها أو بقائها، وموقعها الدقيق في المنظومة الدولية. حينما سعى "التفكيكيون" إلى اعتبارها مطلقة، بهدف الحطّ من قيمتها فقد أعلنوا بهذا قرب نهايتها، لأنها دخلت في شبكة العولمة من جهة، وأصبحت فريسة التفتت العرقي، أو القبلي من جهة أخرى. لم يُنظر للدولة إلا تبعاً للصراع التاريخي الذي قادها إلى الحلول محل الوحدة الإمبراطورية والدينية. ولا يمكن فصل نشوئها عن تاريخ أوروبا. وهو تاريخ يمكن أن يكون كل شيء عدا عن كونه متعاقباً. لأنه تكوّن بصعوبة من خلال الأحداث، ومن ثمّ من الخطأ تحقيبه بطريقة حاسمة. فإذا عرضنا حرب الثلاثين عاماً بوصفها قامت على الصراع بين المفهوم "الإقطاعي" للسيادة الإمبراطورية والهيمنة على المسيحية، والمفهوم "الحديث" حول منظومة مكوّنة من دول ذات سيادة[13]، فهذا لن يكون سوى نوع من التشويه. كما يُماهي صعود العولمة بالدخول في عصر ما بعد الاستعمار، تشويهاً وتبسيطاً مهيناً لتعقيد العالَم المعاصر، فبينما تستمر الدولة مع أسف الشعوب التي اعتادت جانبها "الإلهي"، وبينما الميزانيات العسكرية تبقى في توسُّع في كل مكان من العالَم على الرغم من نهاية الحرب الباردة.

1- الدولة الإقليمية، نتاج التاريخ والثقافة الأوروبيين

كثيرون أولئك الذين يجدون سوابق للمنظومة البيدولتيّة الأوروبية الحديثة في العلاقات التي تأسّست بين المدن اليونانية بين القرنين الثامن والتاسع قبل الميلاد، أي المدينة la polis اليونانية التي فيها بالفعل تشابهاً مع الدولة المعاصرة، بوصفها كانت تشكل هوية سياسية لا تقبل بأية سلطة عليا. كانت المنظومة تعمل على أساس الاستقلال المتبادَل المعترَف به من كل الأطراف من خلال المزج بين الصراع والتعاون، كان ينبغي على كل وحدة في هذه المنظومة، كما يقول ميكائيل دويل Michael Doyle، السهر

---

(13) Andreas Osiander, «Before sovereignty: society and politics in ancien régime Europe», dans Michael Cox, Tim Dunne and Ken Booth, Empires, Systems and States. Great Transformations in International Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 2001, p. 199.

على صيانة حريتها، والوقوف في وجه سياسات الهيمنة، حينما لا يكون عندها طموح بأن تُظهر نفسها بوصفها امبريالية[14]، إذا كانت قادرة على ذلك.

في الصين القديمة، قامت منظومة من النمط نفسه، أي منظومة دولتية متعدّدة استمرت أكثر مما استمرت عليه التحالفات اليونانية. طيلة خمسة قرون، على الرغم من الأشكال المختلفة للدول خلال فترة الربيع والخريف (770-476 قبل الميلاد)، أو مرحلة الممالك المقاتلة (475-221 قبل الميلاد) وحتى قيام الإمبراطورية الصينية الأولى (إمبراطورية كين Qin في عام 221)، استمرت بذلك منظومة سبقت تشكّل "جمعية الدول" التي صاغتها المدرسة الإنكليزية[15]. وسبب التشابه يعود إلى وجود ثقافة مشتركة، هي بالتحديد، ثقافة الحضارة الصينية، والتقيد بقواعد عقد اللقاءات الدبلوماسية (شاركت سلطات إحدى هذه الممالك، أي مملكة كين، في أربعة وعشرين لقاءً «دولياً» بين عاميّ 681 و644 قبل الميلاد)، والسعي إلى الحفاظ على توازن القوى[16]. غير أنه يمكن تشبيهها بالحقبة الإقطاعية في أوروبا الغربية طوال العصر الوسيط. ما يميّز حالتي اليونان والصين عن الدولة الحديثة بشكل جذري، هو التحديد الإقليمي الذي أمكن رسمه خرائطياً على يد المهندسين الإيطاليين في عصر النهضة، الذي يشهد بدوره على وجود تصوّر استراتيجي[17]. وعلى أي حال، لا ينبغي أن يغيب عن نظرنا أنه بدلاً من أن تكون الدولة صفة مجرَّدة، ومطلقة، وفريدة في شكلها، فقد تبدّلت عبر تغيّرات التاريخ.

أ- من الإمبراطورية إلى الدولة الإقليمية

بين عامي 1100 و1500 وضعت العناصر الخاصة بالدولة الإقليمية، كالجيوش ذات الأعداد الضخمة، والتنظيمات الهيكلية المكوَّنة من موظفين ملكيين، ومنح الأراضي الثابتة، والأفكار الجديدة الخاصة بالفرد ودنيوة العالَم. وهي مصطلحات انبثقت مما أطلقنا عليه اسم إقطاعية، أو النظام الإقطاعي، ولم يسبق أن استُخدمت في القرن الوسيط، كما يقول كل من والتر أوبيلو Walter Opello، وستيفن روزو Stephen Rosow[18]. وبالفعل، كما يؤكد هذان الكاتبان، أن هذه المصطلحات اخترعها مشرّعو

---

(14) Yongjin Zhang, «System, empire and state in Chinese international relations», in M. Cox, T. Dunne and K. Booth, op. cit., p. 43-63.
(15) Selon Yongjin Zhang, ibid. p. 49, l'analogie se retrouve dans le vocabulaire, avec la fréquence de termes tels que ba (hégémonie), meng (alliance), hui (conférence, convention).
(16) Selon Yongjin Zhang, ibid. p. 49, l'analogie se retrouve dans le vocabulaire, avec la fréquence de termes tels que ba (hégémonie), meng (alliance), hui (conférence, convention).
(17) Cf. David Harvey, voir supra tome i, Introduction de la première partie.
(18) Kalevi J. Holsti, The State, War, and the State of War, Cambridge, Cambridge University Press, 1996, 2001.

القرن السابع عشر الذين كانوا يسعون إلى إضفاء الشرعية على الدولة الحديثة في مقابل التنظيم "البدائي" لإقطاعية كانت، من دون شك، منظومة متجانسة من العلاقات الاجتماعية، التي اهترأت وتجاوزها الزمن. وهي طريقة متحذلقة في التعبير تذكّرنا بإقطاعية "ما بعد الوستفاليين"...

تكوّن الدولة والثورة العسكرية

منذ فرنان بروديل Fernand Braudel، على الأقل، كانت العلاقة بين تكوّن الدولة والحرب، أو فن الحرب مسألة تشكّل هاجساً للمؤرّخين، كما يُلاحظ كاليفي ج. هولستي Kalevi J. Holsti، الذي خصّص كتاباً لهذه القضية[19]. بالنسبة لأغلبية المؤلّفين، مثل نورمان دافيس Norman Davies، الإجابة لا تحتمل أي شك: فمن دون هذه العلاقة، لايمكننا فهم أي شيء[20]. وبالفعل فقد أفضت إلى ثلاثة اختراعات بين عاميّ 1300 و1600 ستحدث ثورة الفن العسكري، وإخراج الحرب من "حرب العصابات" التي يمكن تشبيه شكلها بالشكل الإقطاعي. ومع ظهورها تقدّم الهجوم على الدفاع، وأصبح سلاح المشاة سيد المعارك، وازدادت التحصينات تعقيداً. وكان لإدخال الإنكليز القوس والرمح في ساحات الحرب الأوروبية، بدءاً بمعركة بواتييه (1356)، ثم معركة آزينكور Azincourt (1415) شأنٌ في الأداء العسكري، إذ وضَع حداً للتفوق الذي كان يحتكره الفرنجة Francs من كتائب فرسان ذات إمكانيات محدودة، إلى كتائب ضخمة من المشاة (رماة السهام والرماح) الذين استعادوا، إلى حدٍ ما، طريقة الكتائب في العصور القديمة. بعد ذلك، فإن وصول السلاح الناري، على شكل قريبنة arquebuse [بندقية قديمة الطراز]، ومن ثم المدفع، أحدثَ تغيّرات أخرى أفضت إلى نتائج تقنية كبيرة، وأخرى تنظيمية ومالية. فقد حلت القريبنة، تدريجياً، محل القوس والرمح، ثم تركت المجال بدورها أمام أسلحة أكثر خفة، وأشد فتكاً. وشجّع تطوّر المدفعية، على نحو خاص، الهجوم على حساب الدفاع، ما وضع حداً لمقاومة القلاع الإقطاعية، لكنّ بعد فترة طويلة من الحصار. في الوقت نفسه، كانت سبباً في تغيّر التحصينات، التي أصبحت أكثر انخفاضاً، وتتوافق مع طبيعة الأرض لكي تكون أقل عرضة للخطر الناشئ عن الرشقات المدفعية المعروفة باسم "الأثر الإيطالي" trace italienne، لأنها صُمِّمت من قبل مهندسين إيطاليين قبل أن يُعلي فوبان Vauban، بعد قرن، من شأن هذه التقنية. من الطبيعي إذاً، أن تدفع هذه المخترعات

(19) Kalevi J. Holsti, The State, War, and the State of War, Cambridge, Cambridge University Press, 1996, 2001.
(20) Walter C. Opello et Stephen J. Rosow, op. cit., p. 50.

(المشاة، المدفعية، تحصينات المدن والحدود) إلى زيادة حجم الجيوش وتعقيدها، ومضاعفة التكاليف. مذاك الوقت "أصبحت الحرب نفسها موضوعاً بالنسبة للدولة، ليس بوصفها مجموعة من المعارك التي يقودها الملك بنفسه، بل مَركَب من الممارسات التي تقتضي التدريب المستمر للأفراد sujets، وتنظيم مهام عسكرية، لا تقف عند حد هزيمة العدو فحسب، تنتج نظاماً اجتماعياً أيضاً"[21] كما كتب أوبيللو Opello وروزو Rosow، اللذان لخّصا بشكل جيد تأثير الثورة العسكرية في الدولة الإقطاعية. إن العناية بجيش دائم، في مقابل الإعفاء من واجب خدمة الإقطاعي Ost، أتاح للملوك استعادة الضرائب الأميرية seigneuriales، وفرض ضرائب جديدة بشكل منتظم. وعلى مرّ العصور، اكتسبوا الاحتكار المالي الذي لعب دوراً أساسياً، وضحه بشكل كبير نوربير إلياس Norbert Élias، في تكوين الدولة، حتى وإن بقيت القواعد المالية غير مكتملة وغير متجانسة فترة طويلة[22]. بالتالي فقد أدّت القوة العسكرية إلى الانتقال من النظام الاقطاعي المفتّت، والخاص واللامركزي، إلى نظام أكثر مركزية ومركّز حول السلطة الملكية التي تعدُ أساس الدولة الإقليمية.

الرسوخ الإقليمي دلالياً ومادياً

حينما أعاد دوق ساكس أوتون الأول Saxe Othon 1^er^ بناء الإمبراطورية في عام 962، كما يقول جان رونيه تروشيه Jean-René Trochet – الذي نقتبس عنه مضمون هذا المقطع –، فقد استمر ضمن التقاليد الكارولنجية، التي تظهر في الصفة mi-franc mi-romain (نصف افرنجي ونصف روماني) التي اعتمدها: imperator augustus Romanorum et Francorum (إمبراطور روما وفرنجة العظيم)[23]. عند بداية القرن السادس، بقيت الإمبراطورية مرتبطة بمملكة الفرنجيين في الفضاء الذي ستتكون منه ألمانيا مستقبلاً، وحينما توّج هوغ كابيه Hugues Capet في مدينة ريمس Reims في عام 987، كان ذلك بصفته "ملك الغاليين" (rex Gallorum)، في الوقت الذي لم يكن فيه سوى "دوق الفرنسيين"[24]، وهو لقب ورثه بعد موت أبيه في عام 956. في نهاية ذلك القرن نفسه انفجر "صراع التنصيب"، الذي فتح الصراع بين البابوية والإمبراطورية، فأدى إلى

(21) Walter C. Opello et Stephen J. Rosow, op. cit., p. 50.
(22) Norbert Elias, La Dynamique de l'Occident, Paris, Calmann-Lévy, 1990.
(23) Jean-René Trochet, Géographie historique. Hommes et territoires dans les sociétés traditionnelles, Paris, Nathan-Université, 1998. Nous empruntons ici au chapitre xiii, «Conceptions politiques et idéologiques du territoire, du Ve au XIIIe siècle», et particulièrement aux pages 209-213.
(24) Ibid., p. 209. J. -R. Trochet se réfère à C. Brülh, Naissance de deux peuples: «Français» et «Allemands» (IXe-XIe siècles), Paris, Fayard, 1994.

إضعاف الإمبراطور، الذي اضطر إلى التسليم للبابا بتسمية الأساقفة في الإمبراطورية، وهي الدولة الإقليمية، نتاج التاريخ والثقافة الأوروبيين. وهو العصر الذي ظهرت فيه أيضاً آخر الإحالات إلى مملكة فرانسيا Francie الشرقية بوصفها regnum Francorum (مملكة فرنسا)[25]. لكنّ إن كانت الإمبراطورية قد ابتعدت نهائياً عن المملكة الشرقية، إلا أن أباطرة القرنين الثاني عشر والثالث عشر استمروا في اتباع سياسة أرادوها "استعمارية" في إيطاليا. وانتهت هذه السياسة، وانتهى بها الأمر إلى حرفهم عن السياسة الداخلية الألمانية، لتؤدي بهم بعد ذلك إلى الكارثة في القرن الثالث عشر. كما كانت أحد الأسباب الكبرى في تأخير الوحدة الألمانية. أما في ممالك الغرب، فقد برز شعور بالشرعية أُضفي على السلالات الحاكمة. وهو شعور اقترحه وشجّعه علماء قريبون من الملك في النصف الأول من القرن الثاني عشر. وتبدّى ذلك من خلال كتابة التواريخ الوطنية الأولى التي نلاحظ فيها التخصّص المتزايد بمفرادت المملكة، من جهة، وتأكيد حدودها الإقليمية من جهة أخرى. وقد أشار كتاب جوفروا دو مونماوث Geoffroy de Monmouth الموسوم Historia regnum Britanniae [تاريخ مملكة بريطانيا]، المكتوب حوالي عام 1135، إلى الأساس الجغرافي للدولة الإنكليزية "la patria" الذي يمتزج، برأيه، مع "الملكية على كامل الجزيرة"[26]. وظهرت الحوليات الكبرى لفرنسا Grandes Chroniques de France، منذ 1108–1130، بعد أن نشأت في دير سان دوني Saint-Denis بدفع من الخوري سوغير Suger، مستشار الملك لويس السادس[27]. واستمرت كتابة هذه الحوليات التي تروي تاريخ الملكية الفرنسية، حتى القرن الخامس عشر، وظهر أول كتاب مطبوع منها عام 1477.

ظهر مصطلح regnum Franciae (المملكة الفرنسية) للمرة الأولى في عام 1205، بمعنى يختلف تماماً عما كانت تعنيه الكلمتان قبل بضعة عصور، كما يقول رونيه تروشيه. فالملكية regnum لم تعد تعني الامتلاك المؤقّت، والحجم المتغيّر للملك Rex، بينما لم تعد كلمة Francia تشكّل المجموع العرقي الثقافي والتاريخي الفرنسي "franc". وأصبحت الكلمتان، كما يشرح لنا الانتولوجي والمؤرّخ الفرنسي المذكور، غير منفصلتين "إنهما تدلان على المجموع الإقليمي الذي يضم الرعايا الذين يتصفون بنوع من الوحدة الثقافية، المُعزّزة بالشعور بالشرعية المترسّخة حول العاهل الحاكم". كما يشير إلى أن هذه الصياغة قد تبدو متأخّرة بالنسبة لمجيء السلالة الكابيسية التي كانت في سدة الحكم

(25) Ibid., p. 210.
(26) Ibid., p. 210 (cf. Brülh).
(27) Ibid., p. 211, J. -R. Trochet se réfère à R. Marx, Histoire de l'Angleterre, Paris, Fayard, 1993.

منذ قرنين، والتي ينبغي، بالتأكيد، ربطها بحالة التشكيلات السياسية الأوروبية الأخرى في الفترة نفسها، ولاسيما في الفترة الإمبراطورية. في منتصف القرن الثالث، أي في فترة تطوّره، "فإن كلمة Francia تدل [...] بالنسبة لمجمل المملكة، على إقليم محدّد تماماً، من حيث إطار الحياة بالنسبة للجنس الفرنسي الذي يعود إلى آلاف السنين"[28]. بعدها، لا بد من انتظار بداية القرن الرابع عشر لكي ترتسم في فرنسا نظرية "الحدود الطبيعية" للمملكة. في هذه الفترة اقترح فيليب لوبل Philippe le Bel، استناداً إلى التماس قُدّم إليه، "أن تكون ليسكو، لا موز لا سون والرون l'Escaut, la Meuse, la Saône et le Rhône، حدوداً كانت قائمة قديماً بين مملكته والإمبراطورية"[29]. أما بالنسبة لكلمة "حد" بمعناها المعروف، فقد ظهرت في عام 1315م بموجب قرار ملكي لتدل على منطقة القصور المشيَّدة مقابل منطقة الفلاندر Flandre (وهي كلمة مشتقَّة من اللغة العسكرية، وتعني المواجهة، أو "التصدي").

يتابع رونيه تروشيه قوله: ينبغي ربط هذا التطوّر بتطوّر المفردات الخاصة بسكان المملكة في الفترة نفسها. حوالي القرن الحادي عشر كانت كلمة أمة Nation (باللاتينية natio) ما تزال تحتفظ بمعناها الذي كان لها عند الرومان، أي قبل أن يكون لها أي معنى عرقياً. في فرنسا، كان الناس يتحدّثون عن "الأمة البيكاردية nation picarde"، أو "الأمة البورغينيونية nation bourguignonne". وكانت الكلمة قريبة إلى حد ما من كلمة "atrie"، "التي تتضمَّن دلالتها معنى العلاقات المُباشرة، والقُرب، وغالباً ما تُرجمت بـpaïs لتدلَّ على مجموعات محدَّدة"[30]. وكلمة "peuple = شعب" (المنحدرة من اللغة اللاتينية Populus اكتسبت معنى سياسياً. لكنَّ الأشياء تطوّرت في القرن الثالث عشر، بشكل ينبغي أن نرى في هذا التطور، كما يقول تروشيه، وجهاً من أوجه تقدّم السيادة والرسوخ الإقليمي للملكية[31]. وبالفعل، حينما كانت العلاقة بين populus، أي الجماعة السياسية، والـnatio أي الجماعة العرقية، تطرح مشكلة أمام بعض المفكرين، اكتشفوا، مرة أخرى أن الإقليم كان موجوداً بينهما، لأن الناس تذكَّروا بأن كلمة populus في الإمبراطورية الرومانية، كانت تنطبق على سكان المدينة cité. زد على هذا، أن توما الإكويني Thomas d'Aquin (1225-1247) وتلامذته كانوا، خلافاً للأغسطينيين، يرون دمج الكلمتين عبر علاقتهما بالأرض.

(28) Ibid., p. 211. J. -R. Trochet en appelle à A. Lombard-Jourdan, «Montjoie et Saint Denis». Le centre de la Gaule aux origines de Paris et de Saint-Denis, Paris, Presses du Cnrs, 1989.
(29) Ibid., p. 211, J. -R. Trochet cite ici C. Beaune, Naissance de la nation France, Paris, Gallimard, 1985, p. 419.
(30) Ibid., p. 211, l'auteur cite J. -Y. Guiomar, La Nation entre l'histoire et la raison, Paris, La Découverte, p. 13.
(31) Ibid., p. 212.

التومائيّة* والاسمية، والحداثة

نجم عن هذا التفكير مفهوم الشعب المنظّم سياسياً، والجماعة السياسية التي تعيش فوق أرض واحدة بدلاً من الدولة. ومن جانب آخر، بعد إعادة اكتشاف توما الإكويني لكل من أرسطو، والقانون الروماني في بولونيا Bologne، قبل قرن ونصف القرن، راح يتبنّى فكرتَين مبدعتَين في المنظور الأرسطي، من دون أن يشكّل ذلك أيّ تحدٍ للكنيسة، أو نكران لله، قام بتعريف القانون الطبيعي بوصفه تطبيقاً للقانون الإلهي من قبل مخلوقات عقلانية[32]؛ وهو ما أتاح له طرح فكرة أن البشر قادرون على حكم أنفسهم بأنفسهم بعيداً عن الرقابة الكهنوتية، من جهة، ومن جهة أخرى، استكمل المفهوم الروماني حول المصلحة المشتركة، بطرح فكرة أن الحياة في المجتمع تقوم على العقل الفردي، لكنّ العلاقات الاجتماعية محكومة بالقانون الأخلاقي الذي يتجاوز المصالح؛ على اعتبار أن الأمير ليس سوى «vicengerensmultitudinis»، أو "مندوب الجماعة"[33].

في الوقت الذي كان فيه فكر هذا الحكيم الأنغليكاني، الدومينيكاني أي توما الأكويني يثير الإعجاب في نفوس نُخَب الدول القارية الأولى (فرنسا، كاستيلا، إمارة إيطاليا)، عبر تأسيسه "حداثة" تشجّع المنطق الجماعي في إنكلترا، انبثقت "حداثة" فردانية أخرى، لسببين. أولاً، استمرار القانون الاقطاعي المعتاد، وهو خليط من القرارات التشريعية المحلية، التي اتخذت شكل مجموعة من الحالات الخاصة. وهو ما شجّع على القيام بمقاربة فردية للكليّة الاجتماعية. وثانياً، انبثاق حركة فلسفية، بمبادرة من الفرانسيسكاني غيّوم دوكام (1280-1349) Guillaume d'Occam، رفضت الرابط بين العقل والدين، أي "الاسمية nominalisme" التي كانت ترى تناقضاً بين الفكرة التي تقول بأن العالَم سابقٌ في وجوده على الفعل البشري، والفكرة المسيحية القائلة بأن الله، بقدرته الكليّة، إنما أراد أن يترك الإنسان حراً. يرى الاسميون أن الحالة التي كان العالَم فيها، في أي لحظة، كان يبدو ملازماً للعمل البشري. ويعلّق ويليام كونوللي William Connolly، بشيء من الدعابة، على رؤيتهم هذه بقوله: "الاسمية تنقذ قدرة الله الكليّة، برفعه إلى أعلى ما يمكن في السموات، وفصله عن العقل، والتجربة، والنصوص، والعلامات التي تَصنع عالَم الدنيا. فهو، على هذا النحو، يهيئ أساس الدنيوية اللاحقة"[34]. هذا التيار

---

* نظرية توما الإكويني.

(32) Michel Villey, La Formation de la pensée juridique moderne, Paris, Montchrestien, 1975.
(33) Ibid., p. 166.
(34) William E. Connolly, Political Theory and Modernity, Oxford, Basil Blackwell, 1988, p. 20.

الفلسفي يتميّز عن التومائيّة، في رفضه لعمومية universalité المجتمع المسيحي، لأنه غير موجود في حد ذاته، وأنه ليس سوى مجموع الإرادات الفردية المتعدِّدة التي يتكوَّن منها. وترتَّب على الانحياز إلى الفردانية individualisme التي رسّخت الفكر الاسمي الفرانسيسكاني، بوصفه الطريق إلى "الحداثة" نتائج مهمة. فمحازبو الحكيم الذي لا يُقهر، غيّوم داكام G. d'Occam، كانوا، يستطيعون الزعم بمنح البشر وسائل فهم العالَم الطبيعي، والعالَم الاجتماعي والسيطرة عليهما، إضافة إلى جعلهم الفرد موضوعاً وحيداً للمعرفة. الشرط الوحيد هو أن تكون المعرفة "مُتَكَنْجَة technologisée"، أي إنها تحوَّلت إلى أداة بين أيدي أولئك القادرين على إنجاز بعض المهام النوعية، أو حل بعض القضايا. وهناك شيء آخر هو أن هذه السيطرة على الطبيعة والعامل الاجتماعي تستطيع توليد عالَمٍ أفضل. أخيراً، أعاد الاسميون، بشكل أقوى مما فعله التومائيون، العلاقة مع التوجّه الجمهوري الروماني، أي الفكرة القائلة بوجود فضاء سياسي مستقل تحكمه مبادؤه الخاصة به، وأولها "المصلحة العليا للدولة raison d'État"، بمعزل عن قيود العالَم الذي يُحتمل أن يكون الله قد عمل على تنظيمه[35]. نشير إلى أن أوكام وقف إلى جانب الإمبراطور ضد البابا، وحقّق مفهومه "الحديث" حول العامل السياسي، نجاحاً كبيراً في المدن - الدول إبّان عصر النهضة الإيطالية، حيث كانت هذه المدن تناضل للتخلّص من سيطرة الكنيسة. وتابع هذا المفهوم مفكرون مثل مارسيل دوبادو Marsile de Padoue (1275-1342)، ودانتي أليغييري (1265-1321) Dante Alighieri، الذين أخذوا على البابا زعمه الدائم بالتدخل في الشأن الزمني. وقد مدح الشاعر الإيطالي الكبير الإمبراطور هنري السابع، وحلم بقيام Imperium Romanum (إمبراطورية رومانية) تجسَّدت مرة أخرى عبر "الرايخ" Reich، التي لا تكرِّس هيمنة مجموعة، أو أمة، إنما تحقّق نظاماً تشريعياً متجانساً بين الجماعات الخاضعة لسيطرتها.

لقد لقي انتشار الفكر الراديكالي الفرانسيسكاني أحسن ترحاب حيث تكوَّنت سلطات سياسية - عسكرية ممركَزة، بعضها قريب من التوجّه المطلق، الذي كان يخيِّم على أقاليم كانت حدودها وهويتها الثقافية في طور التكوّن. ولاسيما بدءاً باللحظة التي كانت كل من سلطتَي روما والإمبراطورية تفقدان بريقهما: الأولى بسبب الإصلاح، والثانية بعد الحروب الدينية، التي كانت سبباً في اندلاع حرب الثلاثين عاماً. نضيف أن سلام وستفاليا هو الذي سيسمح لمازاران Mazarin بفرض الرؤية الفرنسية حول "القانون العام لأوروبا" القائم على مفهوم السيادة، وتَنظُّمه سياسة خارجية تحكمها "المصلحة العليا للدولة".

(35) W. Opello et J. Rosow, op. cit., p. 60.

الدولة، مصدر استقلالية الشأن السياسي

يبين كينيث دايسون Kenneth Dyson، من بين باحثين آخرين، أن الأحداث التاريخية والثقافية عبارة عن انبثاق أشكال دولتية مختلفة، خضعت تارة لمنطق الجماعة، وطوراً لمنطق الفرد[36]. لكنه لا يذهب إلى حد التأكيد على وجود علاقة سبب بمسبِّب. ونميل إلى الاعتقاد أن المنطق الأول شجع على قيام أشكال الدولة المطلقة اللاحقة (في القرنين السابع عشر والتاسع عشر) في الغرب، أو المناهضة للإمبريالية (القرن التاسع عشر والقرن العشرين)، بينما شجَّع المنطق الثاني أشكالها البرلمانية (منذ القرن الثامن عشر في إنكلترا)، والليبرالية و"التنظيمية الإدارية" managériales، حسب الفئات التي قرَّرها أوبيللو وروزو[37]. لكنَّ، بمعزل عن هذه التغيّرات، لا بد من النظر في السبب الذي جعل من الدولة المؤسَّسة الوحيدة القادرة على ضمان استقلالية الفضاء السياسي.

نجد الجواب في مختلف تعريفاتها، والتي صنّفها باري بوزان Barry Buzan حينما قال بأن الدولة تنشأ نتيجة تقاطع ثلاثة عناصر هي: فكرة الدولة، الأسس المادية للدولة، والتعبير المؤسَّسي للدولة[38]. الصفتان الأخيرتان هما اللتان يشدِّد عليهما المؤلِّفون في أغلب الأحيان. وفي ربطهم تكوين الدولة بالحرب، إنما يشدِّدون على التسليح، والاتصالات، والحقائق العرقية واللغوية، والبطء في تشكيل الإدارة. إذا ما أخذنا هذين العنصرين معاً، فإنهما يشكِّلان المظهر المادي: الدولة جهاز مؤسَّسي يمارس سلطة سيِّدة، ووحيدة فوق وحدة إقليمية مسكونة ومحدَّدة بشكل كامل. لكنَّ تبعاً للمفهوم البنائي الذي يتبناه بوزان، فإن هذا الجهاز ليس مجرَّد بيروقراطية فحسب، إنه corporate agency أيضاً، أي مجموعة من القواعد، وتنظيم يؤثر، أو يسعى إلى التأثير، باسم جماعة أو مجموعة معينة[39]. هذه الجماعة، كما رأى هارتشورن Hartshorne (الجزء الأول، القسم الأول) أن هذه الجماعة، تكوِّن لنفسها "فكرة معيَّنة عن دولتها"، لكنها فكرة تتطوَّر تبعاً للسياق العالمي، لأنه، كما يقول كينيث "بما أن فكرة الدولة جزء من النشاط السياسي، ومن الدولة نفسها، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً، مركَّباً وجوهرياً بكل ما يحدِّد، ويشكِّل الفاعل السياسي الذي يصنعها ويستخدمها، والذي يتحدَّد العالَم السياسي تبعاً

(36) Kenneth Dyson, The State Tradition in Western Europe, Oxford, Oxford University Press, 1980, Chap. 2.
(37) W. Opello et J. Rosow, op. cit., Chap. 4 à 8.
(38) Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, Londres, Harvester Wheatsheaf, 1991, Chap. 2.
(39) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1999, p. 219.

لرؤاه"[40]. هذه الفكرة والأساطير التي تتضمنها الذاكرة الجمعية، التي ترتبط بها ارتباطاً لا يمكن فكُ عراه، تضفي الشرعية على الدولة ونظامها، أو نظامها السياسي، بنظر الجماعة التي تضمها. وبما أنهما يتغيّران تبعاً للتنافس الداخلي بين المجموعات التي تقسم الشرعية، وأن القيم تتطوّر من جيل لآخر، فإن طبيعة الدولة وأصحاب القرار يتغيرون.

إذا كانت هذه العناصر الثلاثة وثيقة الصلة ببعضها، فإن تقييم المؤلّفين لمساهمتها يختلف من واحد لآخر. فمادمنا نرى أن الوطنية تسبق، عموماً، تشكيل الدول الجديدة، يمكننا التقدير بأن الفكرة تسبق وجود الدولة (ألمانيا، أو إيطاليا بالأمس، أو فلسطين غداً)، أو إنها سمحت بنشوئها (بولونيا). لكنّ طالما أن الدولة لا تتمتع بأرض، أو بمؤسَّسة مُعترَف بها دولياً، فلا وجود لها إلا بصفتها فاعلاً. والأرض الفارغة لا يمكن، بطبيعة الحال، أن تكون دولة. وتُعدُ منطقة القطب الجنوبي Antarctique، الفضاء الوحيد الذي يتمتع بمكانة دولية. هذان النَقصَان، اللذان أبرزهما ماكس فيبر، هما اللذان يحافظان على فرصة المطالبة، وفعلية احتكار الإكراه المادي المشروع على أرض معينة، وعلى سكان محدَّدين. فإذا اتفقنا على أن الترابط المتبادل بين هذه العناصر الثلاثة، وفقاً لأشكال متغيّرة من حيث الأراضي، والنظام السياسي أو الإيديولوجيا، يكون هذا الترابط لازم لوجودها، وديمومة الدولة الحديثة ترتبط بشرطين مرتبطين ببعضهما: الأول عقلنتها rationalisation، التي أصاب فيليب برود Philippe Braud بالقول إنها موضوع أساسي لتفكُر ويبر حول الدولة[41]؛ والثاني قدرتها على بلوغ هدفها السياسي القاضي بتحديد المصلحة العامة والعمل على تحقيقها[42].

الحقيقة أن سبب الحياة المشتركة يتلخَّص في نقطتين: الأمن والازدهار، إضافة إلى التوافق الداخلي[43]. هاتان الرسالتان، تنهض الدولة بهما من خلال تمييز "نحن" عن "الآخرين"، أو الشأن الداخلي (المحلّي)، عن الشأن الخارجي (الدولي) من جهة، ومن جهة أخرى فصل الشأن العام عن الشأن الخاص، عبر تحقيق استقلالية فضاء الشأن السياسي على مرحلتين، وفوق مسرحَين مختلفَين. وتؤسِّس هاتان الرسالتان ما يسميه كاليفي هولستي Kalevi Holsti، الشرعية الأفقية، والشرعية العمودية للدولة[44]. لكنّ

(40) Kenneth Dyson, op. cit., p. 3.
(41) Philippe Braud, Science politique. Tome ii, l'État, Paris, Seuil, Collection Points, 1997, p. 64.
(42) Philippe Braud, Science politique. Tome ii, l'État, Paris, Seuil, Collection Points, 1997, p. 64.
(43) Ibid., p. 651 et 652.
(44) Kalevi J. Holsti, op. cit., p. 84-90.

ثمـة صـعوبة متزايـدة في الاضـطلاع بهـاتين المهمـتَين اليـوم، بـسبب "سَـلعَنَة* marchandisation العالَم" الذي يزداد انخرطها فيه شيئاً فشيئاً؛ وهـو مـا يسبِّب لها نوعاً مـن الكراهيـة، مـع إلزامها بإعادة نـشر فوائـدها prérogatives. مهمـا يكـن مـن أمـر، فإن تمييـز فـضاء خـاص، حـصري، وتحديـده همـا الـشرط الأول. وهـي الطريقـة الوحيـدة للإحاطة بالفضاء الملائم للجماعة. الفضاء الذي تنتظم فيه وتدفع إلى التضامن الكامل. ودائمـاً مـا تكـون العرقيـة المركزيـة الملازمـة للطبيعـة البـشرية، الـتي تحُـد مـن الانـسجام، وتعريـف الهويـة الـسياسية انتقائيـة. فهـي تحـدِّد نفسها، وتعمـل مـن خـلال الإقـصاء، مـع حفاظهـا علـى تبادليـة العلاقـات بـين عـدد محـدَّد مـن الأفـراد بالتأكيـد. لأن المجتمـع السياسي يبقى دائماً مجتمعاً مغلقاً على نفسه. لأن له حدوده، ويسعى إلى أن يبقى دائماً مجتمعاً واحداً، وخاصاً. هنا، هل يتم الفصل بـين "هـم" و"نحـن" تبعاً للتمييـز الوحيـد بـين "صديق وعدو"، كما ظنَّ كارل شميت Carl Schmitt[45]؟ الذي كان ميَّالاً إلى القـول: إن مـن يقرِّر عدوه وصديقه، والسلام والحرب، هو الحاكم الفعلي[46].

يبدو ذلك بمنزلة موقف يتعـرَّض لنقد قـوي اليوم، كمـا كتـب جوليـان فرونـد Julien Freund، علـى الـرغم مـن أنـه إذا كانـت فرضـية "العـدو والـصديق" المُسبقة، المنظـور إليهـا إيجابيـاً وسـلبياً، تنطـوي علـى تجـاوز الكراهيـة الحقيقيـة، أو المفترضـة، وتحقيـق الـسلام، وفرض الاستقلال، أو استعادته بالقوة إذا دعت الضرورة، لابد من القبول بأنـه منـذ وُجـد التاريخ، احتل هذا الافتراض المُسبق مكان الصدارة[47]. إن لم يكن يتم ضد "الآخـرين" فهـو يتم بمعزل عنهم. على أي حال، هذا مـا تتصوّره أيّة جماعـة سياسية، مهمـا كانـت كبيرة، فهي تبقى أقلية على الـصعيد البـشري، ومُجبَـرة علـى تحـدّي نفـسها لتتمكّن مـن العـيش. غير أن هذا لا يحدُ من قدرتها علـى توسـيع محيطها، مـن خـلال التحالفـات، والـشراكات، كمـا هـو الحـال في أيامنـا هـذه، علـى سـبيل المثـال، كالانتقـال مـن الأمـة إلى أوروبـا. وكـان نـوربير إليـاس Norbert Élias يـرى في توسـيع الفـضاءات الـسياسية وتعقيـدها، ظـواهر مؤكَّدة تاريخياً، عناصر لتحقيق السلام بين الناس[48].

الشرعية العمودية تقتضي فصل العام عن الخاص، وهـو فَصْلٌ يجعل قـراءة العَقْلَنَـة ممكنة مـن الناحيـة المؤسـسيَّة. وهـذا لا يعنـي الخـلاص مـن الدولـة الأبويـة التقليديـة الـتي

---

* أي تحويله إلى سلعة.

(45) Carl Schmitt, La Notion de politique et la théorie du partisan, Paris, Calmann-Lévy, 1972.
(46) Carl Schmitt, La Notion de politique et la théorie du partisan, Paris, Calmann-Lévy, 1972.
(47) Julien Freund, op. cit., p. 653.
(48) Norbert Elias, «Les transformations de l'équilibre "nous-je"», dans La Société des individus, Paris, Fayard, 1987.

"تبدو فيها السلطة نوعاً من التطبيق الواسع للحكومة التي يمارسها زعيم العائلة في العالَم الأبوي"[49] فحسب، بل أيضاً اعتماد أدوات تمنع احتكار الدولة من أي جماعة خاصة، بأي شكل من الأشكال (عرقياً، أو حرَفياً، أو اقتصادياً، أو دينياً أو أي شكل آخر)، ولايسبِّب الغبن لأية جماعة من حيث الحصول على الخدمات والموارد،، ولا من حيث المشاركة في القرارات الخاصة بها. في الوقت نفسه، إذا علمنا أن "الهيمنة الشرعية - العقلانية" لازمة ولا محيد عنها، فإن الفصل يُعدُّ ضمانةً للحرية الفردية، من دون المبالغة في القطيعة بين الدولة والمجتمع المدني، لأن الدولة، تشكِّل آلية مساعدة لمصادر المجتمع المدني[50] أيضاً. هنا لا بد من التشديد مع جوليان فروند، الذي كتب أشياء أساسية حول هذا الموضوع، على ما ينظِّمه الجمهور ويوحِّدهُ. إنه عماد النظام العام الذي يتجاوز التعددية الداخلية، وتعددية الشأن الخاص، ويمنحه إمكانية البقاء والتطوّر من دون وقوع صدامات كبيرة. بما أن مفهوم الجمهور public يعبِّر عن ضرورة الوحدة، فهو يعني أن الجماعة تعمل كما تعمل الطائفة بمنتهى الاستقلالية. وفي الوقت نفسه، يُدخِلُ فيها التجانس، خلاصة الاتفاقات والمعايير الهادفة إلى توجيه السلوك داخل مجموعة groupe بطريقة محدَّدة[51] بفضل القانون. إذا كان العنصر السياسي يقع في صلب العنصر الاجتماعي، فإن مفهوم الدولة الحديثة يصونه من أي تجاوز خارجي، عَبْرَ الاعتراف باختلاف المجموعات البشرية المنظَّمة سياسياً، والمناداة بسيادتها حتى لا يحدث انقسام إقليمي يشمل العالَم كله على غرار التوسّع الذي عرفته أوروبا.

ب - إخفاقات تعميم الدولة الإقليمية

أصبحت عولمة الظاهرة الدولتية واقعاً حتمياً لا محيد عنه. فقد أدت إلى تفتيت سياسي (حيث ثمة 191 دولة ممثَّلة في هيئة الأمم المتحدة عام 2005، بينما لم يتم إحصاء سوى خمسين منها في بداية القرن العشرين)، ولا شك في أن هذا التفتيت لم يكتمل بعد. ففي عقد التسعينيات فقط، نشأت عشرون دولة. ذلك أن عدداً كبيراً من المناطق، والأراضي والشعوب ما تزال مرشَّحة للاستقلال. عدا بعض الاستثناءات المهمة في القرن التاسع عشر (إيطاليا، ألمانيا، وكذلك الولايات المتحدة بعد حرب خيضت ضد الانفصال الجنوبي)، فإن التفتيت الدولتي للعالَم يعدُ توجهاً قديماً. ففي أنحاء العالم كلّه،

(49) Philippe Braud, op. cit., p. 65.
(50) David Easton, A Framework for Political Analysis, New Jersey, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, 1965.
(51) Julien Freund, op. cit., p. 316-338.

باستثناء الصين، اختلط التفتيت برفض، أو بتحرير النظام الإمبراطوري، سواء أكان ذا جوهر استعماري أم لا. فهل هذا يعني أن النموذج الدولتي الأوروبي كان قابلاً للنقل إلى ثقافات أخرى؟

حينما ننظر إلى العيوب التي تنتاب عمل الدولة في البلدان غير الغربية التي نُقلت إليها، فالجواب شأن آخر. لأنه ليس بالسهولة التي يتحدَّث عنها البعض. فمن جهة، حينما تكون زراعة النموذج الدولتي الغربي، موروثاً استعمارياً، في مجتمعات ذات عوالم ثقافية غريبة، فقد أدى ذلك إلى فقدان معنى المؤسَّسات السياسية والإدارية السابقة، أكثر من تطبيقه كزراعة ناجحة، كما يقول أحد العارفين بشؤون العالَم الإسلامي[52]. الأسوأ من هذا، أن مثل هذا النقل قد أدى إلى صدمة ثقافية حقيقية. ومن جهة أخرى، كان النقل في البلدان التي "استوردت هذا النموذج بشكل طوعي"، كما يقول فيليب برود Philippe Braud، أقل تفككاً، وتبيَّن أنه، في نهاية الأمر، كان إيجابياً، كما في اليابان وتركيا[53]. وهذا كله يبعث الشك في نظرية التحديث، التي تشكِّل الدولة أداته الرئيسة، بل في نظرية غرينة occidentalisation المجتمعات التي تم النقل إليها. لكنْ، اليوم تبقى الدولة على الرغم من كل شيء، المصدر الوحيد للشرعية السياسية، والمثال على ذلك تكاثرها. كما تبقى السيادة الدولتيّة، كما يقول بيير دو سيناركلان Pierre de Senarclens، "في صلب التصوّرات المهيمنة للسياسة، وثمة اعتراف واسع بشرعيتها ... وتستمر بالتأثير في التصوّرات المؤسَّسية والسياسية للدوائر الحاكمة، والخيال الجماعي للفاعلين في الساحة العالمية"[54].

الأشكال السياسية ما قبل الاستعمارية خارج أوروبا

إنَّ الإقليم السياسي المغلق بحدود معترَف بها، كما فَرَضَ نفسه في أوروبا، عبر تقطيعها، ليس سوى اختراع حديث نسبياً. ففي الصين، كما رأينا، حيث كانت الممالك تتمتَّع بخصائص قريبة، إلى حد ما، من مثيلاتها الأوروبيات، نرى أن الإمبراطورية قد فرضت نفسها أخيراً، وهي نفسها التي تحوَّلت إلى دولة - أمة، وذلك تحت وطأة التدخل الغربي أثناء اندلاع الحركات الثورية إبان القرن العشرين. ومن المؤكَّد أن النظام الإمبراطوري الفارسي قد توارى، لكنَّ الهوية الإقليمية بقيت على حالها. ولا شك في أن

(52) Bertrand Badie, Les Deux États. Pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam, Paris, Fayard, 1986.
(53) Philippe Braud, ibid., p. 134-140.
(54) Pierre de Senarclens, La Politique internationale, Paris, A. Colin, 2000.

التغيّر ضمن الاستمرارية يدين بالكثير إلى أن الصين كانت أولاً حضارة أرادت أن تتحوّل إلى دولة، حسب عبارة لوسيان بيه Lucian Pye[55]، لتتمكّن من البقاء. بعد أن بدأت مرحلة التغيّر مع ثورة البوكسرز Boxers، واليقظة الوطنية الصينية، فقد استكملت بانضمام بكين إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبعدها إلى منظّمة التجارة العالمية. في الحقيقة، إنّ ثمة ما يدفعنا إلى الاعتقاد، إذا أخذنا محاكمة يونغجين شانغ Yongjin Zhang بالحسبان، بأن "البنية الدستورية العميقة" للسلام الصيني pax sinica، الذي استمر طيلة ألفي سنة في العالَم الصيني، ليس غريباً عن هذه " الثورة المُحافظة"[56]. ويحدّثنا كريستيان روس – سميت Christian Reus-Smit، أن البنية الدستورية، التي وُضعت لتنطبق مفاهيمها، على أي مجتمع دولي، تستند إلى ثلاثة عناصر: المفاهيم الأخلاقية السائدة التي توجّه أهداف الدولة، ومبدأ تنظيم السيادة، والثالث، معايير العدالة الإجرائية[57]. وفي دراسة بنائية، يقول بأن هذه البنية ملازمة للسياق التاريخي – الثقافي، والفكرة التي نكوّنها، هنا وهناك، عن الدولة وأولوياتها هي التي تحكم، تبعاً للظروف، تغيّرات المؤسّسات، والممارسات في كنف المجتمعات البيدولتيّة. والحالة هذه، فإن أسطورة الوحدة الصينية على المدى الطويل، هي التي تفوّقت على الاعتبارات الإيديولوجية الأخرى كلها، لأنها ارتبطت بالسِّلم الداخلي والأمن الخارجي، على الرغم من الأخطار التي تعرّضت لها عبر تاريخها. وتجاوزت أزمة التقاليد الكونفشيوسيّة، المتهَمة بعدم قدرتها على الحفاظ على الصين من الغزو الغربي، مع أنه سبب تكونها. ومن ثمّ، لم ينطوِ الاقتباس أو النقل المؤسّسي على تحويل الصين إلى دولة من بين دول أخرى، لأنها لم تعد قادرة على تجاهلها أو الحطّ من شأنها. ومن دون أن نحكم مُسبقاً على كونها هجرت رؤيتها المتمركزة حول عالَم تنظر في نفسها من خلال مركزه. لكنّ صعودها القوي يُنبئ بالعكس. فتاريخ الصين الطويل، وغنى تجربتها السياسية، وديمومة بعض مُثلها الحضارية تجعل منها فاعلاً ينبغي أخذه بالحسبان، إضافة إلى مقتضياتها الثقافية أو أدواتها الفكرية. مع معرفتنا بأنها قد تمثّلت بشكل تام مفاهيم مثل مفهوم السيادة. وبالنظر إلى أهمية التقاليد الأكاديمية الصينية الطويلة المدى، ليس من المدهش، في زمن الانفتاح على النظريات الغربية الخاصة بالعلاقات الدولية التي دمّرتها الأجهزة الأميركية الضخمة، أن يجهد باحثون كأولئك الذين نرجع إليهم، في إيجاد ما يوازي المدرسة

(55) Lucian Pye, «China: Erratic State, Frustrated Society», dans Foreign Affairs, 69, 4 (Fall 1990), cité par Yongjin Zhang, op. cit., p. 63.
(56) Yongjin Zhang, ibid., p. 56 -58.
(57) Christian Reus-Smit, The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity and Institutional Rationality in I. R., Princeton University Press, 1999.

الإنكليزيـة English School[58]. وهـم يثمّنـون في هـذه المدرسـة القيمـة الـتي توليهـا لاستمرارية التاريخ الدولي، ودور الأفكار والقانون. لكنْ، بعيداً عن الصين، يبدو مُبالَغاً فيه أن نكتب، كما فعل مارتن فان كريفليد Martin Van Creveld "أن أي مجتمع في أفريقيا أو آسيا لا يبدو أنه قد طوّر مفهوم الدولة المجرَّدة المكوَّنة من حاكمين ومحكومين، لكنّ يمكن تشبيهه بأية فئة من هاتين الفئتين"[59]. من الملائم، في الحقيقة، الاتفاق على أن أرض الإسلام لم تكن تولي موضوع الإقليم إلا أهمية ثانوية تماماً، بينما في جنوب الصحراء الأفريقية، على الرغم من تنوّع الأشكال المعترَف بها بوصفها تنظيمات متضامنة ذات جوهر عائلي، سلالي lignagère، قبلي أو عرقي لا نجد أية منطقة تخضع لقائد معين chefferie، أو أية "إمبراطورية" تشكّل إقليماً حقيقياً. في هذين الفضاءين، لم تبرز معالم أي مقاطعة عامة محدَّدة. وفي أفريقيا الغربية، لم تظهر عدة ممالك محدَّدة وقوية نسبياً، إلا في فترة دمج القارة في الاقتصاد العالمي، بالترافق مع تجارة السود la traite des Noirs، مثل: أسانتي، وداهومي، وأكوامو، ودنكيرا، وفانتي Asante, Fante, Denkyira, Akwamu, Dahomey[60]. أما الفتوحات الإسلامية، منذ القرن السابع وحتى نصف القرن الخامس عشر (الاستيلاء على القسطنطينية في عام 1453)، ولغاية التراجع أمام Reconquista espagnole [إعادة الفتح الإسباني] في عام 1492، فلا ينبغي أن تثير فينا الأوهام. لأن هذه الفتوحات كانت عبارة عن ضم أراضٍ جديدة أكثر مما كانت تحويلاً للعقول وكسب أتباع جُدد. كما لم تتمكّن من تطبيق قانونِ الدولة، إنما قانون الله، لاسيما إذا عرفنا أن الإسلام في أساسه لا يميّز بين الدولة والدين. الرابط الاجتماعي الأساسي في العالَم العربي، كما يشير فانسان مونتوي Vincent Monteil، في تقديمه للترجمة الجديدة لمقدّمة ابن خلدون، هو الرابط القَبَلي: "روح التضامن – أو الروح القَبَلية – التي تربط المنحدرين من العائلة نفسها من ناحية الأرض agnats التي تسمى "العصبية"، هي التي تميّز هذه الجماعة الاجتماعية عن جماعة أخرى، وتنادي بالسلطة الملكية"[61]. لكنَّ توسّع العقيدة الإسلامية إثر الصراعات التي خاضها العرب، إضافة إلى تحوّل شعوب قوية ومحاربة كالفرس والأتراك إلى الإسلام، سيطرح مشكلة إدارة فضاء

---

(58) Yongjin Zhang, The «English School» in China: a Story of how Ideas Travel, and are transplanted, Canberra December 2000, RSPAS Publishing, Research School of Pacific and Asian Studies, The Australian National University.

(59) Martin Van Creveld, The Rise and Decline of the State, Cambridge, Cambridge U. P., 1999, p. 315.

(60) Carolyn M. Warner, «The rise of the state system in Africa» dans M. Cox, T. Dunne et K. Booth, op. cit., p. 78.

(61) Ibn Khaldûn, Muqaddima, Traduction nouvelle, préface et notes par Vincent Monteil, Bourges, Éditions Sindbad, 1978, p. XXV.

ديني شاسع يضم جماعات بشرية متغايرة. وستُحَلُّ هذه القضية، مؤقّتاً، لكنْ بطريقة لم تكن دائماً فعّالة، بفضل تمييز وظيفتين محدَّدتين: وظيفة الخليفة (أي خليفة محمد) الذي يعد قائداً للمسلمين كلهم، والزعيم الديني للأمة؛ ثم وظيفة السلطان (من بيده السلطة) المكلّف إدارة الجماعة وإدارة الشؤون الزمنية. لكنَّ مثل هذا الفصل لا يعني أننا إزاء دولة جديرة بهذا الاسم. أولاً لأن الخلافة انهارت منذ عام 1258، بعد استيلاء المغول على بغداد، وإنهاء الخلافة العباسية. وبما إن أي وجيه مُسلم لم يكن قادراً على الاضطلاع بهذا اللقب، على الرغم من مختلف أنواع الاستيلاء على الحكم، والخلط بين السلطتين الزمنية والروحية، وبين ما له علاقة بالشأن العام والخاص، بين يَدَي سلطان أو قادة محليين آخرين أصبحت القاعدة النهائية. فالسلطنات، والإمارات، بوصفها أشكالاً دولتية ناشئة، أتاحت التوفيق، ولو بالحد الأدنى، بين تجاوز القبيلة وتفتّت الإدارة الخلافتيّة[62]. وبما إن السكان غير المسلمين قد عُدوا غرباء عن الجماعة، وكذلك أراضيهم، لم يكن للإمبراطورية الإسلامية قاعدة أرضية، بالمعنى المعروف. فقد كان يكفي هؤلاء السكان، المصنَّفين في مرتبة أدنى، ويُوصفون بالملة وفق المعيار الديني، أو أمة في الإمبراطورية العثمانية، الاعتراف بسيادة السلطان وأداء الضريبة له. في هذه الإمبراطورية، التي وجدت نفسها في حالة دفاعية في البلقان، بدءاً من بداية القرن التاسع عشر (استقلال اليونان تم في عام 1823)، بدأ السلاطين، بنوع من الخجل الشديد في بداية الأمر، بالتمييز بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، حتى اندلاع ثورة مصطفى كمال التي كانت علمانية تماماً (1920 – 1923). لكنَّ هذا الانتقال، الإلزامي والطوعي في الوقت نفسه، إلى إنشاء دولة ذات نمط غربي كان بالنسبة لتركيا، بوصفها أمة، وليس بوصفها إمبراطورية، أفضل وسيلة لصيانة استقلالها في عالَم ظلّت الإمبرياليات الغربية تهيمن عليه فترة.

ضعف الدول ما بعد الاستعمارية

كانت المناطق، أو البلدان التي لا تقع ضمن دائرة الهيمنة الأوروبية نادرة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وهي: الإمبراطورية العثمانية، وفارس، والصين، واليابان، وسيام، وأثيوبيا. وقد عَمل الأوروبيون، من خلال الاستعمار، على نقل فكرتهم عن الدولة إلى الشعوب التي سيطروا عليها، بينما تلك التي قاومتهم، فيدينون بهذا إلى المحاكاة التي

(62) Robert Cox, «Towards a post hegemonic conceptualization of world order: reflections on the relevancy of Ibn Khaldhun», dans Robert W. Cox and Timothy J. Sinclair, Approaches to World Order, Cambridge, Cambridge U. P., 1996-2001, p. 160.

أظهروا قدرتهم عليها، وأكبر شاهد على ذلك، التطابق الذي نلحظه بين حدود الدول ما بعد الاستعمارية، والحدود الإدارية للإمبراطوريات القديمة. رُسمت في العالَم الثالث القديم، أغلبية هذه التحديدات من القوى الخارجية، التي وصفها ميشيل فوشيه Michel Foucher بـ"الدول – الراسمة États-traceurs"[63]. ويرى هذا الجغرافي بأن الربط السياسي للعالَم، الذي لا يخلو من قرارات عشوائية، يعود في أسسه هذه إلى البريطانيين، والفرنسيين، أو لكليهما معاً، إذا عملوا على رسم 60٪ من حدود دول الجنوب، و40٪ من حدود الدول الأفريقية. وكان قصر مدة عملية إنشاء الدول الجديدة، والمشكلات الخطرة الخاصة بالتجانس الداخلي التي تميَّزت بها، قد أدّى أيضاً إلى نقل وغرس مفاهيم مختلفة خاصة بالدولة ودورها أكثر إشكالية، في أوروبا، وهذا بشكل خاص، لكون المفهوم المرافق للإدارة العامة لم يتجسَّد أبداً بشكل حقيقي، وبقي إنشاؤها أبعد من أن يؤدي إلى الحداثة السياسية المنتظَرة من المجتمعات التقليدية التي تُؤطرها. وقد ثبت هذا في الأغلب الأعم، منذ القرن التاسع عشر في أمريكا اللاتينية، إبان المرحلة الأولى من إزالة الاستعمار التي شهدها العالَم، فقد فرض التوجّه الوطني نفسه بوصفه الإرث الوحيد. وكان احتلال شبه الجزيرة الإيبيرية من القوات النابوليونية هي سبب حروب الاستقلال ضد التاج الاسباني التي قادها قادة ينتمون إلى المستعمرات créoles، هم: سيمون بوليفار Simon Bolivar، في شمال أمريكا الجنوبية، وخوسيه دو سان مارتان José de San Martin في حوض لابلاتا La Plata، وبرنار أوهيغنز Bernard O'Higgins في تشيلي. ونشأ عن فشل مشروع الفيدرالية الذي نادى به بوليفار، وسرعة انفجار الأقاليم المتَّحدة في أمريكا الوسطى (1823-1838)، على أنقاض الإمبراطورية الإسبانية، خمس عشرة دولة ذات سيادة، كانت حدودها تتداخل مع الحدود الإدارية القديمة لتلك الإمبراطورية، حينما لم يكن عليها أي تنازع، (يُنظر: مؤتمر ليما في عام 1848). أما مصير البرازيل فكان مختلفاً، لأن المستعمرة استُخدمت كملاذ للتاج البرتغالي خلال فترة احتلال الفرنسيين للبلاد. وحينما عاد الملك إلى البرتغال في عام 1820، ترك وراءه ابنه لخلافته في الحكم هناك. هذا الإبن هو الذي أعلن استقلال البرازيل في عام 1822، فسارعت لشبونة إلى الاعتراف بها، من دون حرب، ولا تقسيم للمستعمرة السابقة. تحوَّلت الدولة الجديدة إلى النظام الجمهوري في عام 1898، بعد أن كانت سيدة نفسها في نظام إمبراطوري دستوري. وكانت البرازيل، بحجمها وسكانها، منذ الأيام الأولى للحركات الاستقلالية الأمريكية – اللاتينية، أول الدول المرشَّحة المحتملة للهيمنة. لكنّ، على الرغم

(63) Michel Foucher, Fronts et frontières. Un tour du monde géopolitique, Paris, Fayard, 1988.

من الصراعات الحدودية مع الإكوادور، وكولومبيا، والبيرو، وبوليفيا، والباراغواي، على نحو خاص، وهي بلدان مجاورة اقتطعت منها البرازيل أقاليم كانت تتسع تدريجياً، إلا أنها، كما يقول كاليفي هولستي Kalevi Holsti، لم تخض يوماً حرباً ذات توجّهات هيمنية، بالشكل الذي مارسته أوروبا فترة طويلة. كما لم تعمل دول جنوب أمريكا على عقد تحالفات مناهضة لها. وكانَ ضعف البرازيل الملازم لنقص الاندماج الإقليمي (اضطرت لمواجهة محاولة انفصالية أولى في منطقة ساو باولو pauliste عام 1830، وثانية في عام 1932)، من دون شك، مانعاً أمام طموحاتها، هذا إذا افترضنا أنَّ لديها مثل هذه الطموحات. لكنّ، من المفيد بهذا الخصوص، تفحّص أطروحة هولستي حول ما يسميه "الشذوذ anomalie"، أي إن أمريكا الجنوبية، التي كانت طوال القرن التاسع عشر ساحة حرب، أصبحت فجأة، في القرن العشرين، منطقة سلام، أو على الأقل، منطقة سلام نسبي[64]. فبينما شهدت أمريكا الجنوبية، في أقل من قرن ست حروب بيدولتيّة، اثنتان منها كانتا مدمِّرتين (حرب الباراغواي ضد تحالف البرازيل والأرجنتين والأوروغواي، في 1865–1870، وبعدها حرب تشيلي ضد تحالف البيرو وبوليفيا بين عامي 1879 و1884)، لم تشهد بعدها سوى صراعَين بعد عام 1903، أحدهما خطير ضد بوليفيا والباراغواي (مئة ألف قتيل)، أي حرب الشاكو Chaco، والثاني أقل خطراً، بين الإكوادور والبيرو في عام 1941. لكنّ، منذ ذلك التاريخ، لم تندلع أي حرب بين دول جنوب أميركا، أما الصراع الأكبر الذي وقع، أي حرب المالوين، فقد واجهت فيه الأرجنتين قوة غريبة عن المنطقة، هي المملكة المتحدة. بعد أن يعرض هولستي حججه القائلة بعجز النظريات المعاصرة الخاصة بالسلام والحرب، عن تفسير مثل هذا التغيّر، تراه يطرح نظريته. فيقول إن ما حدث سببه ضعف الدول، على غرار البرازيل وغيرها، المتشاركة في أمريكا الجنوبية في القرن التاسع عشر، (كانت تفتقر من حيث المفهوم إلى الشرعية العمودية، وتتصف بتوزّع إقليمي غير واضح المعالم - وإلى الشرعية الأفقية – المرتبطة بثنائية اجتماعية). بما إن أولى صفات هذه الدول تتمثّلُ في حدودها المُتنازَع عليها، فإن القرن الأول من الاستقلال كان غير مستقر ويتّسم بالحروب. أما في القرن العشرين، فقد أصبحت دول جنوب أمريكا أكثر قوة، لأنها أصبحت أكثر ثقة بنفسها، كما يظنُّ هولستي بحق. ليس لأنها حلت مشكلاتها وتحوّلت إلى ديمقراطيات حقيقية، بل لأن الأوليغارشيات العسكرية، أو المدنية الحاكمة اعتمدت رؤية أكثر أبوية في علاقاتها بالمجتمع. فلم تجعل من الدولة أداة

(64) Kalevi J. Holsti, Chap. 8, «Analysing an anomaly: war, peace, and the state in South America», op. cit., p. 150-182.

تستخدمها جماعة لسحق الجماعات الأخرى. فالاتجاه المغامر caudillisme، الشعبوي أتاح نوعاً من التقدّم الاقتصادي والاجتماعي، ونوعاً من ترسيخ الدولة، والإدارة العامة، حتى وإن لم ينخرط في إصلاحات عميقة، ولاسيما العقارية منها. في النصف الثاني من القرن العشرين، اهتمت الأنظمة العسكرية، ليبرالية كانت أم محافظة، أولاً بالشأن العام، وعزّزت كفاءاته. وإضافة إلى هذا، كما يشير هولستي، كانت "تحترم الشرعية"، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. بمعنى الالتزام بالاتفاقيات الثنائية، أو المتعدّدة الأطراف، المعقودة مع دول أخرى، أو فيما بينها. فثمة عدة نزاعات إقليمية أو بحرية تمّ حلّها من خلال التحكيم الدولي. كما أُزيلت الأسلحة النووية من القارة الجنوب - أمريكية (معاهدة تلاتيلولوكو Tlatelolco)، والتعاون الاقتصادي من خلال التوافق alla bon train. وهو ما سمح لشعوبها بعقد الآمال على المستقبل، بسبب دمقرطة الأنظمة السياسية. وهو ما يمكن قوله عن مناطق أخرى في العالَم الذي تخلّص من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. لاسيما أن تمجيد نضالات التحرّر كان البديل الوحيد عن غياب الأمم التاريخية لصياغة الشعور بالانتماء (وهو ما لم تشهده أوروبا الشرقية في عام 1918، مثل بولونيا وليتوانيا).

إن علماء الاجتماع والسياسة والأنثروبولوجيا العديدون الذين درسوا كيفية عمل هذه الدول المولودة حديثاً كلها قد خلعوا عليها صفات تخصُّ عيوبها أو نقائصها، التي تكون أحياناً أكثر دراماتيكية من الأخطاء التي كشف هولستي عنها لدى الدول المسماة "ضعيفة". فتارة نستخدم مفهوم الدولة الأبوية "الذي" له معنى، من منظور ويبر، كما يقول فيليب برودر والذي إذا قصرناه على تحليل هذه الدول، خلف واجهة محتملة من المأسسة، فستبقى حقيقة السلطة الشخصية، الهادفة إلى إرضاء زبائنية عائلية تشمل (العائلة أو القبيلة)، ولا تخضع كثيراً لقيود القانون المكتوب، وتحافظ عبر ممارساتها الإدارية على حدّ غامض يفصل المجال العام عن المجال الخاص"[(65)]. لكن غياب الإدارة العامة الحقيقية تجعل التجاوزات ممكنة. وطوراً، يتم الحديث عن "شبه - دول"[(66)] للإشارة إلى عدم كفاءتها، التي تحميها من أي تدخل خارجي. ويقصد روبيرت جاكسون Robert Jackson، مخترع هذه المصطلحية، الإشارة إلى البنية غير المستقرة لسيادتها التي قد تكون سلبية أكثر منها إيجابية. وهنا ينبغي أن نفهم من عبارة "السيادة السلبية" أن "شبه الدول" هذه ليست، في حقيقة الأمر سوى "بضاعة مرفوضة" على الرغم من

(65) Philippe Braud, op. cit., p. 67.
(66) Robert Jackson, Quasi-States: Sovereignty International Relations and Third World, Cambridge, Cambridge U. P., 1990.

اعتراف المجتمع الدولي بها في لحظة التخلّص من الاستعمار. ولا يقوم استقلالها إلا على عدم اهتمام الآخرين بها، وبطبيعة الحال يتبين أنها غير قادرة على دعم المزايا المطلوبة لتكون كاملة السيادة. وقد كان تواضعها أفضل ضمانة لاستمرار حياتها، لمعرفتها أن الدول الضعيفة محكومة بالهيمنة - أي بالاختفاء، كما يرى روبيرت جاكسون. إضافة إلى ذلك، فقد جعل القانون الدولي هذه الدول عبارة عن فاعلين سياديين، لكنها معفاة من قيود التنافس الدولي، وتتمتع بحرية ممارسة سلطتها الداخلية. فتراها تبالغ دائماً في استثمار هذه الحالة لدرجة أن عدداً كبيراً من أشباه الدول هذه تعدُ دولاً ضارة، حسب رأي جان بول شانيولو[67]. أي إنها دول يفتقر قادتها إلى مشروع يشجع مصالح شعوبها أو تطلعاتهم، بل، بالأحرى، توفرت لديهم أسباب لجمع الثروات من خلال احتكار موارد البلاد الطبيعية، والإنتاجية أو المالية. وقد تصدَّرت الدول الأفريقية رأس هذه القائمة من الانحرافات الإجرامية، بعد أن حوّلت عنف الدولة إلى غايات خاصة[68]. وهذا كله يبيّن مدى عدم التجانس المؤسَّسي لهذه الدول، وعمق اختلافاتها. ثمة دول تتمتَّع بموارد سياسية حقيقية متجذِّرة في التاريخ، من جهة، ودول أخرى ليست أكثر من أشباه دول، من جهة أخرى، كما يشير روبيرت جاكسون. وفي الوقت الذي يمكن للمجموعة الأولى من الدول الزعم بأنها مستقلة، نسبياً على الأقل، بسبب تمتّعها "بسيادة إيجابية"، تتميَّز باستمرارية الخدمات العامة، فإن المجموعة الثانية [أشباه الدول] ليس لها سوى وجود مرتبط برحمة الدول الأقوى وما تقدّمه إليها من مساعدات. لكنْ، هل يمكن الحكم دائماً بالإدانة على زراعة النموذج الأوروبي في غير موطنه؟ وهل يمكن اقتباس الدولة، بوصفها جملة من النشاطات السياسية، كما تقتبس أي تكنولوجيا غربية؟ يرى برتران بادي Bertrand Badie، أن مثل هذا الاقتباس سيؤدي إلى فشل حتمي[69]. تحاول تحليلات هذا المتخصِّص السياسي الباريسي، دحض النظريات "الاعتماديّة dépendantistes" التي تستبعد المسؤولية عن قادة الدول الجديدة، لتقول: إن النقل المؤسَّسي المعني إنما هو إحدى صيغ انتشار عملية الهيمنة. بل تراه يرى أن هذا النقل قد يبدو أحد عناصر "استراتيجيات" نُخَب البلدان النامية الذين يلجؤون إلى دمج التقنيات الغربية في منظوماتهم السياسية الوطنية (من خلال ربطها بعلاقات زبائنية وصفها المتخصِّص السياسي الويبيري [نسبة إلى ماكس ويبر] الجديد جان فرانسوا ميدار Jean François

(67) Jean-Paul Chagnollaud, op. cit., p. 170-173.
(68) Jean-François Bayart, L'État en Afrique. La politique du ventre, Paris, Fayard, 1989, et La criminalisation de l'État en Afrique, Bruxelles, Complexe, 1997.
(69) Bertrand Badie, L'État importé. L'occidentalisation de l'ordre politique, Paris, Fayard, 1992.

Médard بفطنة كبيرة) من أجل حماية مصالحهم وتثميرها. ويخلص برتران بادي، المعادي للقاعدات الويبرية التي يراها شمولية وعمومية، ويعدُّ نفسه، من جماعة الاتجاه الثقافوي culturaliste، و"التفكيكي déconstructeur" في توجّهه، يخلص إلى القول بأن المجتمعات الطرفية، لا تؤدي إلا إلى أشكال تنظيمية "تلفيقية syncrétiques" غير دقيقة وغير فعّالة، بسبب المزج غير الدقيق بين الثقافات الأهلية والقيم الغربية. عندئذٍ يقوم هذا المؤلّف بإبراز فشل النظام الإقليمي مقابل "استمرارية الثقافات الجماعتية التي لا تكف عن إدانته أو تشويهه"[70] كما لو كان حقيقة لا جدال فيها، أو فشل لعبة الأحزاب والنقاش العام[71].

يبدو جان فرانسوا بايار Jean François Bayart أقل تشاؤماً منه بشكل واضح، مع أنه نقديّ مثله، إنما باتجاه أكثر واقعية. فهو يرفض أولاً المحصلة التي وضعها بادي حول الاختلافات بين الواقع الاجتماعي للبلدان النامية، والنموذج – النمط للدولة الويبرية [نسبة إلى ماكس ويبر]. وفي المقام الثاني، يدافع بايار عن الفكرة القائلة بأن الدولة المستورَدة، حتى في مكان لم تسبقها فيه أي صيغة قريبة منها، تشكّل موضوع استملاك مزدوج. من النُخب، من جانب، وذلك تبعاً لمصالحهم، كما أشار بادي، لكنْ من جانب آخر، ليس من دون نوع من الاندماج، لأن الدولة في أفريقيا، على نحو خاص، تنفّذ إلى المجتمع بمقدار ما ينفُذ المجتمع إليها. وهو ما يسميه بايار "سياسة البطن"، وهكذا، يستمر السكان في إعادة تأويل مفهوم الدولة تبعاً لتصوّراتهم الثقافية الخاصة بهم، عبر عمليات تبدأ بالأعلى نحو الأسفل، ومن الأسفل نحو الأعلى من خلال تفاعلات متبادلة أو انفصالات. وهو ما يؤدي إلى نتيجتين متلازمتين: أي زراعة لنموذج مهما كان يترافق بعملية "إعادة خلق الاختلافات"، لأن النماذج كلها التي تزعم العالمية، تخضع دائماً لإعادة تكييف من الثقافات، التي تمر عبر مصفاة التصوّرات الاجتماعية، أو يُعاد محوها من تاريخانية historicismel لمجتمع المستورِد. وقد أدت إعادة الاختراعات هذه إلى عدم الاستفادة من النتائج النهائية الخاصة ببناء الدولة في مجتمعات بلدان الجنوب، لأن هذه المجتمعات ليست مكتملة، ولا شك في أنها تنطوي على تنوعات مهمة بالنسبة للنماذج المستورَدة والأصلية المرتبطة بالماضي الاستعماري الجديد[72].

وبعيداً عن مسألة شرعية عولمة النموذج الدولتي الأوروبي، فإن التنظيم السياسي للمجتمعات الطرفية يكشف إما عن اضطراب في النموذج، أو عن نظام سياسي مختلف.

(70) Ibid., p. 86.
(71)
(72) Jean-François Bayart, op. cit.

هذا التمييز التاريخي المتعدِّد الأشكال على المستوى الدولي يسائلنا عن كل الاحتمالات المتعلقة بالفاعلية الحكومية والتأثير الاجتماعي. وبسبب وجهة النظر المزدَوجة هذه، فإن التجربة المعاصِرة لعدة بلدان ما بعد الاستعمار تثير القلق.

2 - هل الدولة فاعلٌ سيّد نفسه؟

إن من شأن عدد الفاعلين الجدد الذي أحصاهم الخبراء على الساحة الدولية منذ عدة عقود الدفع إلى التفكير بأن الدولة فقدت هيبتها. وقد أُدخل رفضُ احتكار الدولة لتنظيم بعض أشكال العلاقات في إطار "أزمة السيادة"، ولا سيما من تيار "بادي" في فرنسا، المعروف بأطروحته حول اندماج الدولة التقليدية الموروثة من التاريخ. لكنَّ هذه الإيديولوجية لا تصمد أمام الواقع الدولي. إذ منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 على نحو خاص، ما من شك في أن الدولة تبقى وحدها المتدخِّل المتعدِّد الأطراف، أو العام، والوحيدة التي تملك مجموعة من القدرات الاستراتيجية، والقادرة على التدخل، قانونياً، في مجالات الحياة الدولية كلها. وحينما تملك الدولة كاملة وسائلها، تبدو بمنزلة مركز وحيد للسلطة الجامعة لخصائص التفاوض، والعنف والتأثير. في المقابل، مهما كان المتدخِّلون الآخرون (شركات، أفراد، مجموعات إرهابية، حركات دينية، مافيات، الخ.) مقنعِين، أو هجوميين، فهم يبقون عبارة عن فاعلين وحيدي الجانب، أو متخصِّصين. أي إنهم ينتمون إلى مجال نشاط فردي، فريد، وخاص (اقتصادي، ثقافي، اتصالي، أو غير ذلك) وإنهم لا يستطيعون الادعاء بامتلاك أية ميزة مستقلة ورفيعة. ولا يمكن لأيّ تدخّلٍ بعيد عن مجال مصلحتهم إلا أن يكون غير مباشر، أي من خلال وسيط. إضافة إلى هذا، ثمة عدد من الفاعلين مرحليون، ولا يقومون بالدور نفسه، إلا في مجالهم الخاص.

فإذا كانت الدولة الإقليمية إبداعاً تاريخياً فريداً، وربما ليس أبدياً، وليس بالتأكيد عالمياً في شكلها المكتمل، فإن ميزتها المركزية تكمن في امتلاكها عملية اتخاذ قرار السيادة في كل المجالات. وأثبتت الوقائع أن هذه السيادة محدودة، أو مقلَّصة من خلال ظواهر مختلفة مثل عولمة التدفّقات المالية، وتكاثر المؤسسات أو الجمعيات الدولية، والمرونة الجديدة التي يتمتع بها الأفراد حول العالَم، وتعقيد العمليات الجماعية في اتخاذ القرار، وانخفاض عدد الفاعلين. ثمّ يمكننا الاتفاق مع كارل شميت حول النظر إلى الأمور بشكل نسبي، حيث رأى أن "السيادة ليست التعبير الكامل عن واقع معين، بل صيغة، وإشارة. قد تخضع إلى تأويل لا نهاية له، لذلك، من الناحية العملية، فإن لها استخداماً استثنائياً، أو

لا قيمة لها ألبتة، وذلك تبعاً للحالة"[73]. ولا يمكن أن تكون غير ذلك، لأن مصيرها شديد الارتباط بالقوة. لكنها تبقى المبدأ الذي يقوم عليه تنظيم المسرح الدولي[74] لعدم وجود الأفضل، ولأننا لم نكن نجد دائماً بديلاً من السيادة. زد على هذا، فإن الالتزامات التي تتفق عليها الدول بينها، مثل تفويضات السلطة التي تتنازل عنها لمصلحة المؤسسات الدولية، أو لمنظّمات غير حكومية، غالباً ما تهيمن عليها من خلال تمويلها، لا يمكن تشبيهها بالتخلي عن جزء من سيادتها. بل، على العكس، فإن هذه الاتفاقات والتفويضات تزيد قدرتها في السيطرة على تعقيد العالَم، من خلال استعمال حسن تصرّف وخبرة الفاعلين الخاصين الذين أسبغت عليهم الشرعية، إذا لزم الأمر.

أ - ما السيادة؟

أشار ريمون آرون Raymond Aron، من منظور قريب، إلى حدٍّ ما، من منظور شميت، إلى أن تعريف السيادة وممارستها لا يخلو من التباسات. في الحقيقة "يستخدم مفهوم السيادة داخلياً - كما يُوجز القول - بعيداً عن معناه القانوني الحصري، (صلاحية منظومة من المعايير في فضاء معيّن) لتسويغ فكرة (أو صيغة) مُعيّنة حول الحكومة، وسلطة بعض المؤسسات (سيادة المحكمة العليا في الولايات المتحدة)، أو على العكس من أجل إخفاء سلطة البشر، عبر التشديد على سلطة حاكم جماعي (الشعب) أو غير شخصي (القوانين). وفي اتجاه الخارج، تختلط السيادة بعدم التبعية، لكنَّ عدم التبعية هذا يمكن أن يخضع لتأويلات متناقضة "إذا كانت الدول سيّدة، هل ينبغي القول: إنها لا تخضع لمقتضيات القانون الدولي؟ وإذا خضعت له، هل يمكن القول: إنها تبقى سيّدة، بالمعنى الذي تقتضي فيه السيادة وجود سلطة عليا؟"[75]. ثم يؤكّد إزاء هذه الالتباسات، على أن الدولة كانت مستعدة للتخلي عن مفهوم السيادة[76]. ونتفق معه بسبب اندماج هذا المفهوم بشكل كبير بالمساواة بين الدول، وهو ما يسهّل الأمور على منتقديه. لقد كان من الواضح، بالنسبة لهذا الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي، "أن المنظومة الدولية لم تكن تهدف أبداً إلى المساواة، ولا يمكنها أن تكون كذلك"[77]. كما كان يعتقد أن "إسقاط الصغار على أيدي الكبار لا يبدو ظاهرة قصيرة المدى"؛ وأنه في حال غياب سلطة أعلى من الدول (دولة أخرى، عالمية يا ترى؟)، "فإن تقليص عدد الفاعلين الرئيسين ضروري

(73) Carl Schmitt, Théologie politique, Paris, Gallimard, 1988, p. 28.
(74) Jean-Jacques Roche, Relations Internationales, Paris, L. G. D. J., 2e édition, 2001, p. 79.
(75) Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, Paris, Calmann-Lévy, 1962,p. 728.
(76) Ibid.,p. 724-728.
(77) Ibid., p. 626.

لوضع حد أدنى من الترتيب، والقدرة على توقّع ما يمكن أن يحدث"[78]. وبالتالي، فإنّ الخلط الدائر حول سيادة الدولة، ينشأ عن المواجهة بين مفاهيمها القانونية والسوسيولوجية. يرى المشرِّعون أن الدول سيدة نفسها مادامت مستقلّة قانونياً، وتبرمُ اتفاقيات دولية لا إكراه فيها. وتختلف الآراء بين علماء السياسة والاجتماع، أو المتخصِّصين الآخرين في عالَم الدول حول هذا الموضوع. بعضهم يرى في السيادة معياراً مُريحاً تقوم الدول من خلالها بتقديم التنازلات تبعاً للظروف. وآخرون يعدّونها تعبيراً سياسياً ثابتاً، عن هوية عضوية وإقليمية مستقلة. أخيراً، يرى أكثر الباحثين براغماتيةً السيادة بوصفها مجموعة من الصفات الثابتة إلى حد ما، ومترابطة بقوة نوعاً ما. وهذه الخصائص أو الصفات هي دائماً نفسها: أرض، وسكان، وإدارة تمارس السيطرة الفعلية، ودستور تشريعي مستقل، واعتراف دولي، وقدرة على ضبط التدفق العابر للحدود. بفضل مثل هذا المفهوم المرن للسيادة، وخلافاً للشكل الثابت والفظ الذي يحيل إليه كل من القابلين والرافضين له، لا بد من التذكير بأن هوبس نفسه كان يتبنّى مقولة أن الدول لم تعمل على وضعها، كما لو كانت سابقة على نشوئها، وأنه لم يكن أمامها وضع اليد عليها، بل كانت أحد مكوّنات رسوخها، وجهدها المبذول من أجل البناء. بتعبير آخر، السيادة ليست نموذجاً "جاهزاً". انطلاقاً من هذه التأويلات المختلفة، وفي مسار قريب من مسار آرون، يصرح ستيفن كراسنر Stephen Krasner أن هذا المصطلح الإشكالي، أي السيادة، يستخدم في أربعة معانٍ على الأقل: السيادة الأهلية أو الداخلية، السيادة في الارتباط المتبادَل، السيادة الشرعية الدولية، والسيادة الوستفاليّة[79]. حتى وإن لم يكن هذا التصنيف ضرورياً، إلا أن له فضل إلقاء قليل من الوضوح الخاص على أهمية وظائف السيادة، والنقاش المحتدم أحياناً حول توصيفها الأخير بشكل رئيس. ومن المفيد هنا العودة إليه، لكنّ ليس بالضرورة وفق الترتيب الذي اقترحه كراسنر.

ب - السيادة الداخلية والمواطَنة

ربما تعدُ السيادة أولاً بوصفها أساس النظام الداخلي للدولة. وتنتهي تقليدياً، منذ بودان وهوبس، إلى السلطة الشرعية والعليا في الوقت نفسه، المكلفة بضمان أمن وازدهار الشعب المجتمع في إقليم، وتفرض عليه قانونها. إن صيغتها الديمقراطية الحديثة، وواجبها ليس احترام حقوق المواطنين فحسب، إنما السهر على فعالية العقد الاجتماعي

---

(78) Ibid., p. 626.
(79) Stephen D. Krasner (sous sa direction), Problematic Sovereignty. Contested Rules and Political Possibilities, New York, Columbia University Press, 2001, p. 6-12.

الذي يُوحِّد المواطنين بالدولة. وبينما يُنتِج كل من حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ عدم التدخل عن التأكيد الأول، فإن وجود الرابط الاجتماعي يقع على عاتق التأكيد الثاني. وهي أمور لا تتحقق من دون خسائر. فنادراً ما التقت الأمم، عبر التاريخ، مع الدول، لكنَّ استمرارية تصوّر الدولة، بوصفها جماعة وطنية متجانسة، تبقى القاعدة العامة. حتى لو لم تتفق مع الواقع، بمعنى أنها تخفي الانقسامات، وترفض حق تقرير المصير لعدة شعوب، الذي كرَّسته الأمم المتحدة (المادة1، القسم 1 من الميثاق) لها ولغيرها. ينجم عن ذلك في كل مكان من العالَم سلسلة من المطالب الوطنية، ذات جوهر عرقي، وثقافي على نحو خاص، التي تعدُ نجاحاتها المحتملة أيضاً قناعات سيادية، والتي مهما بدت غير ملائمة في زمن العولمة والدول الضخمة فإن سببها الحقيقي يعود إلى التنامي العام للنزعة العرقية المركزية. يمكننا القول مع سامي كوهين: إن "طلب الدولة"، وطلبات الجماعات البشرية التي تنوي بناء دولتها من دون أن تتمنى غياب الدولة، أو الدول التي تقف ضدها، نادراً ما كان قوياً كما هو حاله اليوم[80]. السيادة تقتضي أن يختار الشعب نظامه السياسي بحرية. نحن نعرف أن هذا المبدأ قد سبب مشكلة من ناحية الاعتراف من المجتمع الدولي، أو بعض الدول الأخرى، طوال فترة الحرب الباردة. ومؤخراً، أصبح موضع تشكيك من قبل أولئك الذين اعتقدوا أن من واجبهم اختراع "قانون التدخّل"، لأنهم ينكرون على الدولة امتلاك حق الحياة والموت على مواطنيها. لكنَّ مدى هذا الاختراع بقي شديد المحدودية، طالما يصعب تطبيقه حينما لا يتفق مع مصالح القوى الكبرى. فالتدخلات في البوسنة وكوسوفو لمساعدة الشعوب المسلمة فيهما، والتي لم تكن مُمكنة، ومستحيلة مادياً من دون مساعدة الولايات المتحدة، قد وقعت لأنها كانت جزءاً من التصوّر الاستراتيجي الأميركي، الذي لعب، خلال تسعينيات القرن الماضي، "ورقة الإسلاموية" في البلقان ومناطق آخرى. بعد أيلول / سبتمبر 2001، صار من المشكوك فيه أن تحدث مثل هذه التدخلات مرة أخرى. في العراق، ليس ثمّة تفسير للتدخّل الخارجي الذي أسقط نظام صدام حسين الطغياني، إلا الإخفاقات (ولا سيما في الحرب على الإرهاب)، وفي المصالح السياسية الخارجية لواشنطن، المرتبطة طبعاً بسعيها إلى الهيمنة على مصادر الطاقة النفطية. لكنَّ في الحقيقة، كان الحق في التدخل معمولاً به منذ فترة طويلة، لأسباب إيديولوجية، من قبل الدول الكبرى مثل: تدخّل روسيا في هنغاريا، وفرنسا في إسبانيا لمصلحة الحلف المقدَّس في بداية القرن التاسع عشر، وتدخّل قوات حلف

(80) Samy Cohen, La Résistance des États. Les démocraties face aux défis de la mondialisation, Paris, Seuil, 2003, p. 26-27.

وارسو في تشيكوسلوفاكيا في عام 1968، بذريعة "الحفاظ على مكاسب الاشتراكية" ومبدأ "السيادة المحدودة" للديمقراطيات الشعبية، إضافة إلى حالات أخرى.

بحسب المفهوم السيادي التقليدي الدولة تتمتَّع بالقدرة على القدرة، أي إنها الوحيدة التي تحدد مدى سلطاتها. وبالترابط مع هذا، فإن الحلف الاجتماعي، أساس الرابط الذي يجمع السكان بالدولة، يؤدي إلى أن يكتسب المواطن ميزته من انتمائه إلى جماعة معينة، والحقوق التي يتمتَّع بها، تعبير عن المواقع الاجتماعية والروابط المتعلقة بها. في المحصلة، إذا كان الحلف هو الذي أنشأ الدولة، وبما أن الدولة هي من وضع قاعدات القانون اللازم للحياة في المجتمع، فقد أصبح المجتمع المدني أحد منجزاتها. ومنذ ذلك الوقت، أصبح الفرد في المخيال الحديث، حراً ومستقلاً بطبيعته، حتى قبل أن يقيم علاقات اجتماعية مع أفراد آخرين. وهذا يقتضي إلغاء مضمراً لكل روابط التبعية إزاء السلطات الشخصية، أو الاجتماعية، ولا سيما إنه على الديمقراطية الحديثة، قبل أن تصبح نظاماً سياسياً نوعياً، أن تحقّق مطلبين: تحقيق المساواة بين الظروف التي يعيشها الإنسان، والاعتراف بأن تكون هذه المساواة حقاً لكل البشر. كان لهذا التغيّر الفكَريّ idéelle نتائج مهمة على المجتمع المدني والسيادة الداخلية. في المقام الأول، حلّت فكرة العلاقة القانونية بين المواطنين محل الرابط الاجتماعي. كما لو أن الفرد لم يعد قادراً على إقامة علاقة مع الآخرين إلا من خلال القانون، أو العقد المصدَّق تشريعياً، وأنه خارج هذا المسار القانوني، لم يعد الأفراد قادرين إلا على إقامة علاقات اجتماعية لا تحمل دلالات كبيرة، وغير قابلة للتصديق sanctionnables من الناحية المعيارية. إن "قوننة" juridicisation المجتمع تؤدي إلى تحقيق مساواة حديثة لا تنظر إلى المواطنين إلا على الصعيد المجرَّد. صحيح أن الفرد يبدو، نظرياً، حرّاً تماماً في إطار معايير النموذج القانوني المعمول به، لكنَّ المساواة أمام القانون لا تضمن أبداً المساواة في الواقع. في المقابل، وبسبب عدم الولوج المتكافئ إلى الموارد الاجتماعية، فإن المساواة الشكلية تؤدي إلى بروز أنواع من عدم المساواة الجوهرية، وهو ما يخرِّب عقيدة المساواة الرسمية. في المقام الثاني، المساواة الحديثة تولِّد مجتمعاً من النمط التعاقدي، مادامت الدولة تجسِّد جماعة، ومادامت أيضاً تعبيراً قانونياً عن الشعب. وبالفعل، إذا تفتَّت الشعب إلى سلطات خاصة، ومجموعات محدَّدة، وانفرد الشخوص في تدبير شؤونه الاقتصادية والاجتماعية – فإنَّ السياق يفقد من أهميته، ومعه "المواطَنة" أيضاً.

ج - السيادة الشرعية الدولية، أو فائدة السيادة

السيادة هي الوهم Fiction القانوني اللازم لكي يعمل المجتمع الدولي بشكل متجانس. وتحتفظ الدولة بالدور المركزي في بناء العلاقات الدولية، لأنها، على الرغم من كل النقائص والتجاوزات التي يمكن أن نتّهمها بها، تبقى المؤسَّسة الوحيدة القادرة على تمثيل الشعب، الذي يحمل سيادتها أمام الآخرين. يندر أن تودّ كلٌ من الأمم المتحدة، ومجموعة القوى الدولتية الكبرى، إنكار الشرعية القانونية للفاعلين الدولتيين المؤسَسين (تبقى حالة ليبيا القذافي نموذجاً في هذا الموضوع). وسيبقى الحال على هذا النحو طالما بقي مفهوم المواطنة العالمية مجرَّد مفهوم إيديولوجي، وطالما كل كائن بشري غير مسؤول، قانونياً بشكل مباشر، سواء باسم "الإنسانية" أو باسم "الأخوّة العالمية"، أمام أي ساكنٍ آخر من سكان الأرض، ينتمي مثله إلى مجتمع عالَمي قادم. عندئذٍ، من المنطقي أن تتأكَّد المساواة القانونية للدول في المادة 2، § 1 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يقرِّر أن "المنظَّمة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين كل أعضائها".

هذا المبدأ الأول من المبادئ المنظِّمة للحياة الدولية يعني أن تتمتَّع الدول بحق متكافئ بالمشاركة في الحياة الدولية، وتقييم الحالات التي تخصها. بعد أن تسلَّحت الدول بهذا كله، أصبحت أساس قانونٍ دولي تقوم بوضعه معاً ويعترف لكل منها: بالحق في سلامة الأراضي، والحق باستخدام القوة في حال الضرورة، وبما يتناسب مع هذه الضرورة، للدفاع عن نفسها فردياً أو جماعياً؛ الحق في التشريع من أجل حسن قيادة شعبها؛ الحق في أن تكون عضواً في الأمم المتحدة، والمحافل الدولية الأخرى المرتبطة بها؛ الحصانات المتعلّقة بنشاطاتها الدبلوماسية؛ التمكّن من إبرام المعاهدات، وكل أشكال الاتفاقيات الدولية؛ واجب احترام السلامة الإقليمية للدول الأخرى ذات السيادة وخصائصها.

هذا التعريف هو ذلك الذي يقبله الدبلوماسيون وممارسو الحياة الدولية[81]. فإذا لم يضمن، في الواقع، "المساواة السيادية" بين الأمم، وإذا لم يُطمئنها على استمرارها، ولا يحميها من أي تأثير، فإنه يؤدّي إلى قيام علاقات دولية متمدّنة policées. وإضافة إلى هذا، فهي تمنح الدول، ولاسيما أصغرها، سلطة حقيقية (غالباً ما تكون السلطة الوحيدة أمام الدول الأقوى) هي قدرة التفاوض حول قرارها في كنف المنظمات البيحكوميّة. وهو ما تزداد البرهنة عليه من خلال المفاوضات الاقتصادية الدولية[82].

(81) Thomas C. Heller et Abraham S. Sofaer, «Sovereignty. The practitioner's perspective», in Stephen D. Krasner, Problematic Sovereignty, op. cit., p. 24-52.
(82) Commonwealth Secretariat/World Bank Joint Task Force on Small States, Small States in the Global Economy, Londres, Commonwealth Secretariat, 2001.

د - السيادة الوستفاليّة وواقع السيادة

منذ القرن السابع عشر، على الأقل، تُعَدُّ السيادة الصفة الأساسية للدولة. فلا يمكن لأي سلطة، أو منظَّمة الزعم بوجود سلطة أعلى من الدولة بذريعة المساواة. عندها لا يتميّز الواقع الوستفالي أبداً عن العالَم الإقطاعي، بمعنى أن بنية العلاقات البيدولتية ربما تبقى إشكالية، بينما يكون التعاون هشاً، وينشأ عن الاستراتيجيا. وفي الوقت نفسه، لأنها تدفع دولاً قوية وأخرى ضعيفة إلى التعايش، وطالما عانت هذه الأخيرة من الحفاظ على سلامتها الإقليمية، أو تؤمّن استقلالها الذاتي من حيث التطوّر، فقد اتفق ستيفن كرازنر مع آرون حول قوله بأن السيادة الوستفالية طالما كانت أسطورة[83]. لكنَّ هذا لا يمنع من محافظتها على واقعٍ يتبدّى في مظهرَين: المظهر الرمزي أولاً، مادام الناس يرون أن أي "طلب لوجود الدولة" يتفق مع "الرغبة في وجود إقليم" خاص بها. وتؤكّد الصراعات المتعدِّدة التي حدثت في العقود الأخيرة كلّها على أن الإقليم "جزء من مساحة من الأرض تملكها جماعة اجتماعية لضمان تكاثرها، وتحقيق مصالحها الحيوية"[84]. وامتلاك الأرض يحقّق سكينة الهويات واستقرارها، من دون أن يكون إغلاقها كما يغلق النُسّاك صوامعهم في وجه الآخرين. بعد ذلك، يبرز ثمّةَ مظهر سياسي، حينما نعيد النظر في السيادة الوستفالية على ضوء القوة النووية. أوَلا يحقق امتلاك الأرض تماسكاً في السيادة؟ الحذر الذي يقوم "المجتمع الدولي" وعلى رأسه الولايات المتحدة بمعالجة حالة كوريا الشمالية، مقارنة بما حدث مع العراق، وحتى استبعاد روسيا، يدفعنا إلى التفكير في أن مفهوم الاستقلال الوستفالي، لا ينطبق إلا على الدول ذات التسلّح النووي، الكفيل وحده بضمان "الجزيريّة الجيوستراتيجية"، التي نظّرَ لها، في وقتها، الجنرال بواربيه في فرنسا[85]، وسعي إيران إلى الحصول عليه بأي ثمن، ومهما كان حكامها[86]، والبرهان على ذلك استمرارية سياستها النووية منذ حكم الشاه وحتى الجمهورية الإسلامية.

إنّ السياق الجيوسياسي الجديد قد عزّز تصميم طهران، التي أعلنت في عام 2002 قدرتها على تخصيب اليورانيوم، على "ممارسة ردع افتراضي" أولاً ضد أي غزو أميركي، ومن جهة أخرى، القدرة على استخدام "البعد السياسي للقدرة النووية "[87] بعد أن

(83) Stephen D. Krasner, op. cit., p. 2.
(84) Maryvonne Le Berre, «Territoires», dans Encyclopédie de Géographie, sous la direction d'Antoine Bailly, Robert Ferras, et Denise Pumain, Paris, Économica, 1992, p. 622.
(85) Voir Gérard Dussouy, Traité de relations internationales, tome i, «La nouvelle géopolitique en France», op. cit.
(86) Nader Barzin, L'Iran nucléaire, Paris, L'Harmattan, 2005, p. 18.
(87) Ibid., p. 17 et p. 92-93.

استخلصت العبر من حربها الطويلة ضد العراق. الدول النووية، القادرة على إبعاد أي شكل من أشكال العدوان والدفاع عن نفسها، تبدو حرة في اختيار المنظومة السياسية والاجتماعية التي تلائمها، والحفاظ على أساليب حياتها، والتمتّع بدبلوماسية مستقلة بشكل حقيقي. وهي الأمور التي اعتمدتها فرنسا في عهد ديغول، حينما استماتت الولايات المتحدة لمنعها من امتلاك السلاح النووي، والتي تُنكر اليوم على إيران مثل هذا الحق.

إنّ الغموض الذي يكتنف الاستقلال الشكلي الملازم للمفهوم الوستفالي، ويدافع عن "دعاة السيادة"، ناجم عن محاكمة الأمور من حيث الاستقلال الذاتي الحقيقي، وليس من حيث الحماية أو الدفاع. وقواعد القانون التي تفرضها على نفسها بالاتفاق مع مثيلاتها، عبر الاتفاقيات الدبلوماسية التي تعقدها معها، وبالأخص مختلف قيود المنظومة الدولية تحدُّ من حريّة عمل الدولة. وبما أن تقييم هامش حركة الدولة يتمُّ قياساً إلى هذه القيود، يمكننا الظن بأن مجموع قدراتها الاستراتيجية هي الحاسمة. ومن هنا اللهجة التعزيمية للخطاب السيادي، الناتج عن الفرق بين ضعف تلك القدرات، والأهداف المُعلنة. في أوروبا، اليوم، أي في البلدان القديمة حيث ما يزال ثمة من يستمع "للتوجه السيادي" في بعض الأحيان، على الرغم من خلوِّه من أي مضمون عملياتي، ولهذا السبب المجرَّد قصداً والإيحائي في اعتباراته الدولية، فإنه، أي التوجّه السيادي، يُختزل إلى إدانة، ورفض لأي بناء يتجاوز الوطن.

لهذا فهو يكشف عن تناقض، وحقيقة في الوقت نفسه. إذ يحكم على نفسه بالبقاء مجرَّد بهرجة كلاميّة لا فاعلية له لامتناعه عن إعادة الارتباط بوسائل القوة التي لا تهيئها له إلا أوروبا ذات السيادة. أما من حيث الحقيقة، فهي أنه لا سيادة أوروبية حقيقية، من دون جماعة سياسية، لها حدودها، جماعة تحيا بمواطنيها، كما رأينا عند جوليان فروند. أما الطريق الأوروبي المسدود الذي نجد أنفسنا اليوم فيه، فيعود إلى سببين مرتبطين بهذه الملاحظة: فانتقالات السيادة نحو الأعلى لا تسير بالسرعة الكافية، في الوقت الذي غابت فيه إرادة القوة، والقدرة على العودة إلى تصوّر السيادة في كنف الشعوب الأوروبية الآيلة إلى الشيخوخة.

هـ- السيادة المترابِطة أو المشتركة

ترى، ما السيادة؟ ثمة تيار فكري حالي يتوقَّع تحوّلها إلى سيادة "إدارية" أو "اعتماديّة interdépendante"، لأن الدول حوّلتها إلى مؤسَّسات دولية، أو منظَّمات غير

حكوميـة. وقـد يقـود هـذا التطـوّر إلى مـا أشـار إليـه كـارل شميـت باسـم "لا سياسـة impolitique"، أي الحالة التي يتمُّ التخلي فيها عن أي هدف سياسي لإشاعة النفور، أو الخصومة. إلى رفض الصراع على "كل شيء خاضع للتفاوض". وقد تكون نتيجة تعميم الرأسمالية التجارية والمالية، ومرونة المجتمع المدني، وتكثيف تدفقاتها العابرة للوطنيات، وازدهار الحدود. وقد يكمن مآلها النهائي في شبه استحالة أن تلجأ الدولة إلى القوة والحرب بوصفها استراتيجية عقلانية للدفاع عن مصالحها، وعدم تعريض أراضيها للاختراق. أما التوجّه المؤسَّسيّ (المؤسَّسيّة) الليبرالي الأممي، فإن تفاعلاته المتعدِّدة والمستمرة تدفع الدول، من الآن فصاعداً، إلى تكوين مؤسَّسات دولية تخفِّف من حدة تصرّفاتها، وتخلق سياق مساومة دائم يسهِّلُ عقد الاتفاقات، من خلال جعل أفعال كل منها شفّافة. وتزيد من مصداقية التزامات الدول، من خلال تحديد توقعاتها، عبر تشجيعها للوثوق ببعضها. أخيراً، وكل هذا مفيد لها، لأن الدول تحصل، من خلال المؤسَّسات، على ما لا يمكنها الحصول عليه بشكل أحادي. كما تَقَبّل الدولة بالتعاون، الذي تزداد وتيرته في الأغلب، مع المنظَّمات الإقليمية، وغير الحكومية (ONG). بل تساعد في مأسستها، من خلال تأمين تمثيل لها في المحافل البيحكومية. لكنّ، حتى لو صحّ كل هذا، فلا مجال للحديث، كما يقول سامي كوهين، عن تراجع سيادة الدولة. لأن الدول، بكل بساطة، طالما ساومت، وطالما كانت التسوية وسيلة دبلوماسية، ولا يجوز خلط السيادة بضرورة الحذر، ورفض التنازل. والتفكير في هذا، يعني تكوين فكرة خاطئة تماماً عمّا تقوم به الدول.

وقد لا تكون ثمة وسيلة للخروج من الإبهام، لأن السيادة لا تعني أنها غير محدودة، لكونها متعدِّدة، وأن مصلحتها تكمن في تحديد نفسها، من جهة، ومن جهة أخرى فإن المطالبة بها كبيرة من كل حدب وصوب، على الرغم من هشاشتها وإبهامها. السيادة مفهوم غير واضح، على الرغم من رسوخ القانون الدولي، واعتراف الدول الأخرى به، وأصبح شيئاً استعمالياً أكثر منه شأناً مبدئياً. وتعود دلالته الحقيقية إلى متغيّرات القوة، والقدرات على التأثير في الآخرين، وحتى إنكارهم inhiber، حيث تكمن أفضل وسيلة لدفعهم إلى رفض أي ادعاء بالسيادة. والقوة، معيار ممارستها، وأساس التصنيف المهم للدول الذي وضعه سامي كوهين، فميَّز بين أصحاب التوجّه الأحادي (أو الأُحاديين unilatéralistes، أي جماعة الدبلوماسية الأخلاقية، والبراغماتيين[88]. المجموعة الأولى تُوجَد فعلياً، في الولايات المتحدة. وتشكِّل القوة الوحيدة التي تسمح لها قدراتهم، إما

(88) Samy Cohen, op. cit., p. 36-37.

بممارسة لعبة جماعية، أو "الانطواء على نفسها، حينما لا تكون المشاريع الدولية مناسبة لأفرادها"[89]. ولأن البراغماتيين منعوا أنفسهم بسبب إيديولوجيتهم ذات التوجّه العالمي، أو لأنهم أضعف من أن يزعموا القدرة على ممارسة أي تأثير مهما كان نوعه، فهم يتّكلون على المحافل المتعدِّدة الأطراف. أما أصحاب التوجّه الثالث، فيَجهدون في الاستفادة من الفرص التي يقدّمها لهم السياق الدولي لتحقيق حدٍّ أدنى من المطالب المادية أو الرمزية. لكنَّ الأحداث القريبة بيّنت أنهم غير قادرين على تحدي القوة العظمى، وأن الخوف من العزلة يقودهم إلى الخضوع بشكل سريع. والغموض الأساسي الذي تتسم به السيادة، ومظهرها المعياري والبراغماتي معاً، ولأنها تعبّر ببساطة عن إرادة شعب في العيش والوعي، وإن لم يكن ذلك صريحاً، هو الذي يَسمح بفهم تعايش الظاهرتين المغايرتين للتوجّه نحو إعادة أقلَمَة reterritorialisation الدولة.

3 - مستويا إعادة أقلَمَة الدولة

دفع القرن العشرون، أكثر من السابق، ونتيجة زوال الاستعمار، إلى تعايش فضاءات وطنية كبرى، ووحدات صغرى، بل أقل من صغيرة أحياناً مع بعضها بعضٍ. هذه الحالة الذي يلقي بظلال الشك على نزاهة العلاقات البيدولتيّة، جاءت في جزء كبير منها، نتيجة عملية المُجانَسة homogénéisation القانونية للفضاء السياسي، من خلال التعميم المنتظم للنموذج الدولتي الغربي. لقد زادت اتجاهات التشظية الناتجة عن النزعات الوطنية الهويتيّة، في الآونة الأخيرة، في عملية التشتيت الدولتي. وهو أمر ما كان يمكن تجنّبه حينما استطاعت الشعوب، التي تم تجميعها عشوائياً، أو التي فُرض عليها إطارٌ دولتيٌ وإيديولوجي كانت ترفضه، إدراك مبدأ تقرير المصير. بما إن الإقليم يشكِّل الدعامة المادية والرمزية لانتمائها، فمن المنطقي أن تكون قد رغبت في أن يكون لها فضاؤها الخاص بها. لكنْ قد يأتي وقت، تكتشف الدول فيه أنها أصغر وأضعف من السيطرة على وضعها الاقتصادي والاستراتيجي. وقد انتهت "البلقنة" إلى حالة من الضيق stress دفعت إلى "دعوات الاستعانة بالإمبراطورية"[90]. وهو ما تبدّى على شكل صحوة للتوجّه الإقليمي العالَمي. وعلى الرغم من حداثة هذا التوجّه من الناحية السياسية، وتخلّفه، فقد بدا للدول بوصفه أداة يمكّنها من السيطرة، في آنٍ واحد، على التوجّهات العنيفة، والمُخلّة بالاستقرار نتيجة العولمة. كما تقدِّم إمكانية إعادة بناء العلاقات بين العوامل المحلية،

(89) Ibid., p. 36.
(90) Ghassan Salamé, Appels d'empire. Ingérences et résistances à l'ère de la mondialisation, Paris, Fayard, 1996, p. 208-209.

والوطنية، والعالمية، المبنية بشكل مختلف، من خلال "الفضاءات الكبرى". حسب وجهة النظر هذه، فإن التطوّر المؤسّسي الذي يَنتظر أوروبا، سيكون مؤشراً إلى إمكانية إعادة النظر في تنظيم الجهاز الدولتي. لأن، على الرغم من أن الدستور الأوروبي، الذي تأجَّل التصديق عليه، لم يكن جزءاً من إعادة الهيكلة هذه بالمعنى الصريح للعبارة، لأنه لم يؤسِّس دولة جديدة، فإن المسائل التي أثارها هذا التأجيل، تعيد الاهتمام بالتفكير في التوجّه الفيدرالي fédéralisme، والمتطلّبات الجيوسياسية المُسبَقة. لكنَّ الدولة، وإن لم تختف، فهي خاضعة للقيود الغامضة التي يمكن أن تقودها إلى إعادة بناء نفسها، بعد انتقال المزايا إلى المستوى الأصغر micro أو الأكبر macro.

أ - صعود الهويات وتكاثر الدول: المستوى الأصغر

بعد الحرب العالمية الأولى، وتفكك الإمبراطورية النمساوية- الهنغارية، ثم بعد الحرب العالمية الثانية، وزوال الاستعمار أصبح تفتيت العالَم واقعاً لا جدال فيه. لكنَّ ازدياد عدد الدول لم يقف عند هذا الحد. فتأسّست عدة تجمّعات متعدِّدة وطنية، أحياناً منذ زمن بعيد، شهدت ظواهر انشقاق أو انفصال. ولهذا تفسير مزدوج. فمن ناحية، حرَّرت نهاية "الجمود الشيوعي" التطلّعات الوطنية التي كان محكوماً عليها بالصمت طيلةَ خمسين عاماً على الأقل، وعودة "الوطنية العرقية" التي ظنَّ الماركسيون والليبراليون أن الزمن قد تجاوزها. من ناحية أخرى، وفي سياق العولمة غير السياسي والاقتصادوي économiciste، الذي يتميّز بالسباق نحو التنافسية، تطلّعَ عدد من المجتمعات الصغيرة microsociétés، أو المناطق-الدول régions-États، حتى لو ابتكرت لنفسها هويات جديدة، إلى الاستقلال بهدف تحسين حالتها الاقتصادية، أو المحافظة على ازدهارها. عندها تغلّبت جاذبية النزعة الوطنية على العقلنة الاقتصادية لرفع القيود الليبرالية المكانية.

تشتُّت الوطنية

تبدو لنا نظرية أنطوني سميث Anthony D. Smith الأكثر انتشاراً من بين النظريات المختلفة حول "الوطنية"، لتفسير الاتجاهات الوطنية الحالية. وكما وصفنا في الجزء الأول، أنماطها العرقية، وأدوارها في نشأة الأمم، يمكن القول: إنها تكمن في "منطق إعادة التأسيس الثقافي" المستمر.[91] في واقع الأمر، إن "تغيّر العرق في الثبات، وثباته في التغيّر"[92] هو ما يفسِّر، كما يرى سميث، صمود العرقيات – الوطنية أمام الزمن، تبعاً

(91) Antoine Roger, Les Grandes Théories du nationalisme, Paris, A. Colin, Coll. Compact, 2001, p. 71.
(92) Anthony D. Smith, The Ethnic Origins of Nations, Londres, Blackwell Publishers, 1999, p. 73.

للسياقات التاريخية، و"الصدمات" المختلفة التي تتعرَّض لها. ويرى، أن انبعاثها في المجتمعات الصناعية أمر عادي. وينبغي النظر إليها بوصفها مرحلة جديدة لاستعادة الهويات اليونانية القديمة démotiques التي تعود إلى القرن الثامن عشر، وربما إلى ما هو أبعد من ذلك[93]. ويفسّر سميث ما يجري اليوم في الباسك، وكورسيكا، وكاتالونيا، وكرواتيا، والتيبت، والقوقاز ومناطق أخرى، بوصفه "الرسالة الوطنية الجديدة للديمومة الجماعيّة" لمختلف الأجزاء segments البشرية[94]. حتى وإن لم تتوافر عناصر "الأساطير المُحركّة mythomoteurs" (وهي عبارة عن جملة من الرموز والقيم المشتركة الخاصة بكل عرق، حسب سميث) في كل مرة، فإن الأمر يعني الحفاظ على ذاكرة في إطار يتمتّع بأوسع قدر من الاستقلالية، على الرغم من حركة المُشابَهة uniformisation في العالَم. وبحسب عالم الاجتماع الإنكليزي، فإن الخوف من "الأبدية أو الديمومة الجماعية" التي تسكن بنحوٍ خاص، النُخَب الممزَّقة بين "المجتمع المحلي"، التقليدي، والمُغلَق إلى حدٍّ ما والذي تعودُ في أصلها إليه، و"المجتمع العالمي" المنفتح، الذي تتحرَّك فيه وتتفتَّح. كان يصعب على هذه النُخب استيعاب تناقضات موقفها بين أفق أنَاهم الآخر alter ego في كل بلد يتعاملون معه، من جهة، ومن جهة أخرى، مع بلد الأساس الوطني والعاطفي الذي تنحدر هذه النُخَب منه. وحل الصراع يمر عَبْرَ استعادة الجماعة البشرية لتاريخها العرقي والتعهّد بالحفاظ عليه. ويرى سميث أن الوطنية أكثر من إيديولوجية، إنها إيمان متغلغل في التاريخ. ويتفق مع بينيديكت أندرسن Benedict Anderson على القول بأن الوطنية أقرب ما تكون إلى الدِّين منها إلى عقلنات rationalisations الليبرالية أو الاشتراكية. فإذا "كانت إمكانية تصوّر الأمة قد ظهرت تاريخياً في الوقت الذي فَقَدت فيه ثلاثة مفاهيم ثقافية أساسية قديمة جداً هيمنتها الحقيقة على روح البشر"[95]، فإنَّ ما يُلاحظه في نهاية كتابه Republica Christiana [الجمهورية المسيحية] لا يختلف كثيراً عما حدث حينما انهارت الإمبراطورية السوفييتية. أي، ربما، عما يحدث حينما تنهزم الإيديولوجيا الوطنية أمام الجماعتيّة أو الطوائفيّة communautarisme، كما هو حال فرنسا اليوم [إزاء الاتحاد الأوروبي]. يقوم التشابه بين الحالتين الأولَيين، على أن المفاهيم الثقافية الثلاثة التي دانها أندرسن هي: "لغة - كتابة خاصة تتيح منفَذاً مُفضَّلاً إلى الحقيقة الأونطولوجية[96]" (أي اللغة اللاتينية القديمة، والبلاغة الماركسية في القرن

(93) Anthony D. Smith, Nations and Nationalism in a Global Era, Londres, Polity Press, réédition de 1998.
(94) Ibid., p. 83.
(95) Benedict Anderson, L'Imaginaire national. Réflexions sur l'origine et l'essor du nationalisme, Paris, La Découverte/Poche, 2002, p. 47.
(96) دراسة جوهر الكائن بمعزل عن وجوده-م.

العشرين)؛ "القناعة بأنَّ المجتمع كان يقوم بشكل طبيعي حول، وتحت مراكز بارزة"(ملوك الحق الإلهي، ثم الحزب)؛ "مفهوم الزمانية الذي كانت تختلط فيه الكوسمولوجيا بالتاريخ"، (الزمن المسيحي ثم زمن الثورة الشيوعية العالمية). ويجب الاعتراف، أنه في كل مرة "الجماعة السياسية الخيالية، والمُتَخَيَّلة بوصفها محدودة جوهرياً، وذات سيادة" قد ترسَّخت بشكل أفضل في الفضاء الديني، أو الإيديولوجي القديم الذي راح يتفتَّت لأنه تجسَّد في التشابهات العرقية – اللغوية[97].

وليس في ذلك رفض التفسيرات الأخرى حول انبثاق النزعة الوطنية، إنما هي أقل أهمية. هناك شيء صحيح في فكرة إرنست غيلنر Ernst Gellner القائلة بأن الوطنية تدين بالكثير إلى تشكّل المجتمع الصناعي. فالانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الذي يتسم بالمرونة الاجتماعية، والتدرّج في تعميم التربية، وحضور الدولة، جعل الجماعات البشرية أكثر تجانساً. وربما أدّت نهاية التقسيم الاجتماعي التقليدي إلى نشوء الشعور الوطني[98]. لكنَّ هذه الأطروحة لا تفسِّر قوة الدعوات الانضمامية (irrédentismes)،* ولا انبعاث الروح الوطنية العرقية، التي تُوازي جزئياً المُجانسات الهويتيّة identitaires uniformisations المرتبطة بالعولمة. في المقابل، تشكِّل الأزمة الاجتماعية التي انتشرت في أوروبا (التقاعد والعمل)، والفقر الذي شاع فيها، على الرغم من النمو، عوامل إن لم يكن من شأنها إعادة تعبئة النزعات الوطنية للدولة، فهي تعيد استنفار العرقيات المركزية ethnocentrismes. وفي كلّ الأحوال، فإنَّ التفسيرات كلّها تكمِّل بعضها البعض أكثر مما تَستبعد بعضها. وإذا ما نظرنا إليها مُجتمعة، فهي تسمح بفهم الأسباب الكامنة وراء انتشار النزعة الوطنية في أماكن غُمط فيها حق الشعوب في تقرير مصيرها مدة طويلة، واحتمال عودة هذه النزعة إلى حيث تريد الشعوب إظهار اختلافاتها، والدفاع عن هوياتها، أو المحافظة على مستويات حياتها.

العولمة والتوترات الانفصالية

غداة الحرب الباردة برز خطاب متّفق عليه سلمياً irénique حول غياب علاقات القوة التي كانت تسمح لأصغر الجماعات بالمطالبة في أن تكون سيدة نفسها. وقد عُرض مجموع الوحدات التجارية ذات الأبعاد الصغيرة (دول – أقاليم، مناطق إقتصادية خاصة،

(97) Ibid., p. 19.
(98) Ernst Gellner, Nations et nationalismes, Genève, Payot, 1983.
* نظرية سياسية نادى بها الوطنيون الإيطاليون بعد عام 1870، غايتها ضمُّ المناطق التي يسكنها أبناء جنسهم ولغتهم، بعد أن كانت خاضعة لقوى أجنبية.

فراديس مالية) على شكل شبكات كوكبية، الأفضل توافقاً مع عولمة الاقتصاد، بوصفها خياراً مُمكناً إن لم يكن وحيداً[99]. لكنَّ هذه الأطروحة لم تصمد، على الرغم من بعض الأمثلة النادرة التي يمكن مناقشتها (سلوفينيا وسلوفاكيا)، وبعض الطموحات (بادانيا في إيطاليا). لأن السياق الدولي تغيَّر خلال بضع سنوات، واحتلت المشكلات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية الأولوية. أما بالنسبة للتبادل والتعاون اللذين اتخذا أشكالاً متنوِّعة، ولاسيما في أوروبا، بين التجمعات الوطنية (على رأسها الأقاليم) فتعزِّز هويتها من دون أن تَعرض ميزات الدول التي تنتمي إليها للخطر. التعاون البيإقليمي (بين الأقاليم)، في المناطق الحدودية (سار Sarre، اللورين Lorraine، اللوكسمبورغ، وكذلك المناطق الأبعد (مثل "الرباعي" المؤلَّف من: باد فورتيمبرغ Bade-Wurtemberg، وكاتالونيا Catalogne، ولومبارديا Lombardie، ورون آلب Rhône-Alpes[100]، التي تهيئ نفسها لإعادة تشكيل فضاء الاتحاد الأوروبي. لكنْ ينبغي ألا نرى في ذلك، عملية "بَلقَنة"، إذ، يحتاج هؤلاء الفاعلون إلى إطار جيوسياسي أوسع، لمواجهة الاضطرابات الناشئة عن بيئة دولية غير مُطمئنة. ومن ثم فإن إعادة تشكيل التنظيمْ السياسي للقارة العجوز في أوروبا مناطقية، إنما هو حركة مُكمِّلة لحركة التوحيد، أكثر منها توجّه نحو الاستقلال الذاتي autonomisation.

ب - "الفضاءات الكبرى" والإقليمية العالمية: المستوى الأكبر (ماكرو):

بدا ظهور الدول الكبرى واضحاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بل منذ نهاية الحرب الباردة. فأصبحت الولايات المتحدة من الآن فصاعداً، القوة العظمى التي لا مُنافس لها، تساويها، حسب مُدد زمنية غير معروفة، دول – قارات أخرى مثل الصين أولاً، ثم الهند والبرازيل. لدرجة أنه في اللحظة التي نلاحظ فيها توجّهاً نحو تفتيت الفضاء السياسي العالمي، نشهد، محاولات، أو عودة إلى إطلاق هذه المحاولات، تنظيم "فضاءات كبيرة"، وهو الغموض المشار إليه أعلاه. وأصبحت أقلمة العالَم بوصفها المبدأ المؤسِّس لتوازن دولي جديد، أو تعددية جديدة. لكنَّ "الإقليمية السياسية الدولية" تبقى مُشوَّشة. وحتى هذا اليوم، ليس ثمة نمط فيدرالي يمكن أن يشكِّل نتيجتها المنطقية، قادراً على تتويجها. المنظمات الإقليمية تحدِّد نفسها، بشكل عام، بالبُعد الاقتصادي فقط. من وجهة نظر

(99) Kenichi Ohmae, The Borderless World, Londres, Collins, 1990.
(100) Pierre Kukawka, «Le quadrige européen (Bade-Wurtemberg, Catalogne, Lombardie, Rhône-Alpes) ou l'Europe par les régions» dans Les Politiques du néorégionalisme, sous la direction de Richard Balme, Paris, Économica, 1996, p. 91-106.

تاريخية، لابد من ملاحظة أن العامل الذي تبين أنه أكثر حسماً في عمليات التوحيد كان العامل العسكري؛ أي السعي إلى الأمن من خلال الاتحاد. عندئذٍ قد يفسِّر غيابه عن أفق الدول عدم اكتمالها، أو عدم تماسكها. وتعدُّ الحالة الأوروبيةً بالغة الدلالة في هذا السياق. لهذا اختفى التهديد السوفييتي، الذي لم يقم بدوره بوصفه مُحرِّضاً catalyseur بسبب الحماية الخارجية التي يؤمنها الأمريكيون لأوروبا، في الوقت الذي لم تكن فيه هذه الحماية مباشِرة ومؤكَّدة. فهل غياب الخطر المشترك، وإضعاف الشعور بالتضامن، على الرغم من، أو بسبب توسّع الاتحاد نحو الشرق، هي الأسباب الكامنة وراء نقص الطموح الوحدوي للدستور الذي تم اقتراحه في عام 2005 على الشعوب الأوروبية؟ هل ينبغي أن يَفرض الشعور المشترك بالتهديدات الجديدة، سواء أكانت ذات طبيعة استراتيجية، أم اقتصادية أم سكانية نفسه، للتوصّل في نهاية الأمر إلى هذا التعريف الناقص للمصالح الحيوية الأوروبية؟. النظرية العامة حول الفيدرالية التي وضعها متخصِّصون سياسيون مختلفون تركز على العنصر الحاسم للعدوان stress الخارجي. وربما تكون "الصدمة المنظومية" الناتجة عن العولمة قادرة على أن تحل محله. لكنّ، لا بد أن نعي أن ذلك من شأنه تفجير الاتحاد الأوروبي، ولاسيما، بل الأكثر احتمالاً، في الحالة الراهنة لتشكّله. لأنَّ علاقة الفيدرالية بالتشكيل الجيوسياسي علاقة أساسية. ومن الواضح أن نجاح، أو فشل البناء الفيدرالي، الذي تجد أوروبا نفسها فيه، كما يقول بعض علماء السياسية المنخرطين في هذا الموضوع، بينما يرى آخرون عكس ذلك في نصوص المعاهدة الدستورية التي وضعت أمام الشعوب الأوروبية، أي التخلي عن مشروع فيدرالي يرتبط بوجود بعض المتطلّبات الجيوسياسية المُسبَقة.

تغيّرات التوجّه الإقليمي العالَمي

منذ إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)، في عام 1958، وطوال فترة الحرب الباردة كلها، نشأت عدة منظّمات اقتصادية إقليمية – الرابطة اللاتينية الأمريكية للتجارة الحرة في أمريكا عام 1960، والسوق المشتركة للوسط الأمريكي في عام 1961، وحلف الأنديز andin [في أمريكا الجنوبية] عام 1969، أما في آسيا، فقد نشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 1967، و(الاتحاد العربي المغاربي في عام 1989) لكنّ من دون أن تتمكّن هذه التنظيمات من خلق فضاءات اقتصادية حقيقية. ومع نهاية المنظومة ثنائية القطبية، سعت دول الجنوب – على نحو خاص – إلى تنظيم نفسها على الصعيد الإقليمي لتتمكّن من الاندماج في الاقتصاد العالمي وفقَ أفضل الشروط الممكنة. وقد

اتضح ذلك خلال مفاوضات ما يُسمى جولة الأوروغواي l'Uruguay Round التي قرَّرت الانتقال من الغات GATT في عام 1947، إلى منظّمة التجارة العالمية OMC في عام 1994، عند نهاية التسعينيات. وبما أن الهدف الأول قد أصبح من الآن فصاعداً هو الدخول في السوق العالمية، فإن الحديث يدور حول "إقليمية جديدة" أو "إقليمية منفتحة" لتمييز هذه الصيغة من التوجّه الإقليمي عن صيغة الجيل الأول. في واقع الأمر، لم يكن هذا الجيل منغلقاً بل أكثر تقوقعاً على نفسه autocentrée. واتّسَمَ هذا التوجّه بمبدأ "التفضيل الجماعتي" (أو أولوية الجماعة) الذي كان ينظّم كيفية عمل السوق الزراعية المشتركة في إطار الجماعة الأوروبية. في أمريكا الجنوبية، ومنذ عام 1948، دَعَت الكيبال Cepal (اللجنة الاقتصادية لأمريكا وجزر الكاريبي، والتي حملت هذه التسمية لأنها نشأت ضمن إطار الأمم المتحدة) إلى إنشاء سوق مشتركة لاتينية-أمريكية لتشجيع التبادلات الجماعتيّة، ووضع سياسات نوعية للتطوير. ونظراً لتطوّر استراتيجيات التطوير وتغيّرها، كشف كل من بجورن هيتني Bjorn Hettne، وأندراس إينوتاي Andras Inotai عن ثلاثة اختلافات كبرى تفصل التوجّه الإقليمي السابق عن اللاحق، وهي: 1) في الوقت الذي وُضع فيه "التوجّه الإقليمي المغلق" في العالم ثنائي القطبية إبان الحرب الباردة، فإن "التوجّه الإقليمي المفتوح" يتوافق مع النظام العالمي متعدّد الأقطاب، وهو ما يفترض وجود التعددية multilatéralisme؛ 2) بينما نشأ التوجّه الإقليمي من الخارج (يشير الكاتبان هنا، إلى دور الولايات المتحدة في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة)، ومن الأعلى (جاءت المبادرة أساساً من الحكومات)، بينما حقيقة التوجّه ثمرة عملية طوعية، جاءت من الداخل، ومن القاعدة). فعلى سبيل المثال، يتوضّعُ التوجّه الإقليمي البيدولي intra-étatique الناتج عن التعاون بين الأقاليم والعابر للحدود، فوق التوجه الإقليمي الدولتي interétatique المتبادل، لكنْ من دون أن يتناقض معه، لأن الأمر يعني تعميق العملية التي تقوم بها الدول. أي أن المجتمع المدني أصبح معنياً أكثر من ذي قبل؛ 3) بينما كانت أهداف التوجّه القديم محدودة نسبياً، (التعرفات الجمركية، المواصلات، أو الزراعة) فإن التوجّه الإقليمي الجديد يتميز بتعدّد أبعاده، ودخوله المستمر في الاتفاقات الشاملة. وتسمحُ تزايد مشاركة ممثلين غير دولتيين في عملية هذه الأقلَمَة régionalisation التفاعلية للعالَم، بتصوّر توجّه إقليمي عابر للوطنية، على الأقل جزئياً[101]. هذا التمييز المهم بين التوجهين الإقليميين، يستدعي بعض التعليقات المختصَرة.

(101) Bjorn Hettne and Andras Inotai, The New Regionalism. Implications for Global Development and International Security, Helsinki, UNU Institute for Development Economics Research, 1994.

أولاً، لعله من باب الاختزال اعتبار التوجه الإقليمي الأول، أي الأوروبي، قد تم فرضه من الخارج، فإذا تمَّ تشجيع البناء الاقتصادي لأوروبا بدءاً بـCECA، ومن ثم السوق الأوروبية المشتركة CEE من الخارج (من الولايات المتحدة)، إلا إنه تمَّ بناء على مبادرة من أوروبيين مسؤولين، راغبين في وضع أسس سلام دائم فوق القارة العجوز. ثم ليس مؤكّداً أن التوجّه الجديد أكثر تأثراً من الأول باعتبارات اقتصادية أو مالية على وجه التحديد، بل على العكس، حينما ننظر إلى ضعف البعد السياسي والاجتماعي، يصعب جداً فرضه في أوروبا حينما لا يكون في مكان آخر. وحينما نكون ملزمين بملاحظة أن التوجّه الإقليمي الجديد لم يفض، حتى اليوم، إلا إلى إقامة مناطق للتبادل الحر، متصلة ببعضها إلى حد ما، مثل الـALENA، ومختلف الاتفاقيات الأحادية التي وقّعتها الولايات المتحدة. ذلك أن التوجّه الإقليمي الجديد لم يُوضع إلا بوصفه مرحلة مكانية (فضائية) لازمة للتكيّف مع العولمة. بل إن نقص الفاعلية الاجتماعية لهذا النمط من التوجّهات الإقليمية، جعَلَنا نشهد، منذ عهد قريب، عودة متزايدة إلى التمركز الذاتي autocentration: "وفقاً للطريقة القديمة"، كما تسعى إليه سلطات الميركوسير Mercosur بدفع من البرازيل[102]. هذا "التوجّه الإقليمي الاستراتيجي" كما سُمي، يسعى إلى إعادة الوصل مع مبدأ "التفضيل الجماعتي" (أولوية الجماعة). لكنه، مع ذلك، ليس مُغلقاً بل أصبح أكثر انتقائية، ووجد نفسه مُوجَّهاً بطريقة متنوّعة نحو تحالفات جديدة (الاتحاد الأوروبي، الصين، الهند). وسيرتبط مستقبل التوجّه الإقليمي العالمي، بشكل كبير بالتشكيل الجيوسياسي الشامل، لأن الاندماج الإقليمي، مهما كان نوعه، يتحقّق في سياق خاص، ولأن الدول تسعى إلى تعويض ما فَقَدَته من سيادة وطنية، باستعادة القدرات الاستراتيجية من خلال السيادة الجماعتية.

بطء تحديد فضاء أوروبا، والمستلزمات الجيوسياسية المُسبقة لقيام الفيدرالية

هنا، يضطرنا التوقّف المفاجئ للبناء الأوروبي في عام 2005 بعد الاستفتاءين الفرنسي والهولندي، إلى إعادة النظر في إشكالية طالما تطرقنا إليها باستفاضة في كتابنا السابق، وهي إشكالية الفضاء الأوروبي الكبير وتنظيمه السياسي، أو تدميره[103]. لقد أصبح

(102) Sylvain F. Turcotte, «Le multilatéralisme brésilien et le libre-échange dans les Amériques», dans Suivre les États-Unis ou prendre une autre voie ? Diplomatie commerciale et dynamiques régionales au temps de la mondialisation, Sous la direction de Christian Deblock et Sylvain F. Turcotte, Bruxelles, Bruylant, 2003, p. 98.
(103) Gérard Dussouy, Quelle géopolitique au XXI°siècle ? Bruxelles, Complexe, 2 001. Plus particulièrement les pages 63-71 et 240-249.

الاتحاد الأوروبي في مرحلته الحالية معادلاً للكونفيدرالية. وكان هنري أوبردورف Henri Oberdorff مُحقاً في قوله: إن الانتساب إلى هذا الاتحاد لم يعد يُشبه في طبيعته الانتساب إلى منظَّمة دولية كلاسيكية[104]. وهو في هذا يشير إلى أنه من وجهة نظر مؤسَّسية وقانونية، فإن إعادة الصياغة واضحة، باعتبار أن الدولة العضو لم تعد قادرة على التحكّم بقدرتها إلا من خلال التقيّد بالمعاهدات الجماعتية. إنّ أوروبا الجماعتية تستند إلى قوة القانون الجماعتي الذي فرض نفسه، وأصبح يتقدَّم على القانون الداخلي للدول الأعضاء. منذ عدة سنوات، نشهد "أَورَبَةً européanisation" متنامية للمؤسَّسات الوطنية في سياساتها العامة، لكنّ "من دون أن يصبح الاتحاد الأوروبي دولة فيدرالية، أو ولايات متحدة أوروبية، لكنه يفرض نفسه على الدول الأعضاء. لقد حوَّل الدول ذات السيادة إلى دول أعضاء في مجموعة أوسع"[105]. لدرجة أن فرنسا في عام 1992 شاركت في الجماعة الأوروبية من دون أن تكون بحاجة إلى تغيير دستورها، لأنها كانت تَضعُ البناء الأوروبي بمنزلة عملية قانونية كلاسيكية لا تنال من سيادتها، لكنَّ الحال تغيّر ابتداء من ذلك التاريخ. بعد أن حَكَمَ المجلس الدستوري على أن معاهدة الاتحاد الأوروبي مناقضة لدستورنا في نقاط عدة، فلا بد والحال هذه، من إجراء مراجعة دستورية. بعد حل هذه النقطة في حزيران / يونيو من عام 1992، أصبح من الممكن التصديق على معاهدة الاتحاد الأوروبي. يرى أوبردورف، أن هذا التعديل الدستوري الأول الذي تمّ تحت تأثير أوروبي يمثل "دَستَرةً constitutionnalisation حقيقة لأوروبا". وبما أن الشركاء قدَّموا مثل هذه التنازلات، فقد ذهب المشرِّع الفرنسي إلى حد اعتبار أننا أمام "فيدرالية قَبلَتها الجماعات الوطنية التي قرَّرت بملئ حريتها الاتحاد للتعاون في تطوير بعض النشاطات المشتركة، ولحماية خصوصياتها، وليس من أجل إلغائها"[106]. وينجم عن ذلك شكلان لممارسة السيادة الدولتية: "سيادة كلاسيكية بالنسبة للالتزامات فرنسا الدولية الأخرى، والنشاطات التي لم يمسها قانون الجماعة communautaire، وممارسة أخرى تتجاوز هذه السيادة في إطار المعاهدات الجماعية، والاتحاد الأوروبي"[107]. إذا كانت دول الاتحاد الأوروبي تقوم، في المحصلة، "بممارسة مشتركة للسيادة" في مجالات الكفاءة الجماعية، وإذا "دخلنا في عملية دستورية، ومؤسَّسية مجدَّدة، فإنّها لا تعود تماماً، عملية الدولة -

(104) Henri Oberdorff, «L'Union européenne, l'État-nation et les collectivités territoriales: l'exemple français», dans Au-delà et en deçà de l'État-nation, sous la direction de Christian Philip et Payanotis Soldatos, Bruxelles, Bruylant, 1996.
(105) Ibid., p. 261.
(106) Gérard Soulier, cité par H. Oberdorff, ibid., p. 265.
(107) Ibid., p. 265.

الأمة الكلاسيكية، تتبع مبادئ الفيدرالية، من دون اعتماد آليات الدولة الفيدرالية"[108]، يحقُّ لنا التساؤل عن سبب عدم سير أحكام المعاهدة الدستورية، المؤجَّلة حتى الآن، في اتجاه استكمالها نفسه. حتى وإن استخدمت كلمات أخرى غير كلمة توحيد (فَدْرَلَة) fédération التي ما تزال تثير الحساسيات.

ولِمَ كان مُنتَظَراً تعزيز رقابة البرلمانات الوطنية حول بعض المسائل؟ ولِمَ بقيت قاعدة الإجماع هي المُهيمنة؟ وهو ما دفع بعض الخبراء إلى القول: إن عملية الفَدْرَلة قد بلغت أقصى ما يمكنها بلوغه، حيث لن تقوم فيدرالية أوروبية أبداً، اللهم إلا على شكل فيدرالية دول مستقلة. أوَلَمْ يبرز العائق خلال قمة نيس Nice الأوروبية التي عُقدت في شهر كانون الأول / ديسمبر من عام 2000، حينما استيقظت السيادات الوطنية، ولاسيما من جانب فرنسا التي كانت تعيش فترة حكم تساكني، cohabitation لرفض خطة الفيدرالية الأوروبية التي اقترحتها الحكومة الألمانية؟ ما أدى إلى أن المعاهدة الدستورية لعام 2005، لو تمت المصادقة عليها، لما كانت سوى تطوير لمعاهدة نيس، المثقَلة بالتناقضات والمعوقات. في هذه الشروط، لم يكن الاتحاد الأوروبي مستعداً للتصرّف بما يعدّه حاجةً أكثر إلحاحاً، وهو ما يمنح القوة للقوى الكبرى، أي توحيد مركز القرار. ومن ثم، ينبغي أن نعتقد، بأنه على الرغم من التطوّرات التشريعية المذكورة أعلاه، فهي لا تحقِّق المتطلّبات الجيوسياسية المُسبَقة التي أحصاها مُنظّرو الفيدرالية[109]. من المهم إذاً، إعادة النظر في حالة المقتضيات الخمسة المُسبَقة الملحوظة واحتماليتها، بالنسبة للتشكيل configuration الحالي ورهانات النقاش.

الأمر الأول هو الشعور بعدم الأمان العسكري المشترك، أو التهديد الخارجي الشامل، ومن ثم، الحاجة إلى دفاع جماعي لا يمكن لأي منظومة تحالفية أخرى تحقيقه. هذا الشرط، لا مَحيد عنه تقريباً من أجل استكمال المنظومة الفيدرالية خلال الحرب الباردة للسبب المُعتَرف به (أي الحماية الأميركية)، والذي يمكن أخذه حالياً بالحسبان، لأن الدول الأوروبية لا تريد الاعتراف بوجود أعداء لها. إذاً، فالسعي إلى قوة عسكرية قد يكون الحافز المركزي للوحدات التي تلتئم مع بعضها، حسبما يقول ويليام ريكير William Riker، الذي يصف الفيدرالية بأنها "مساوَمة دستورية" هدفها جمع الأقاليم، وجمع الضرائب وقيادة الجيوش. تقعُ المساومة، لأن الدول التي ترغب في استبعاد الخطر

(108) Ibid., p. 265.
(109) Nous nous référons principalement aux travaux de William H. Riker, Federalism: Origin, Operation, Significance, Boston, Little Brown and Co, et de Ramesh Dickschitt, The Political Geography of Federalism: an Inquiry into Origins and Stability, Londres, Macmillan, 1975.

الخارجي، تُعرَض على الدول الأخرى، التي تعتقد أيضاً أن الاستقلال يمرُ من خلال الاتحاد، التفاوض حول تقاربها المتبادَل. ويعتقد ريكير أن هذا الشرط لازم وكافٍ، لكنَّ الأمثلة التاريخية نادرة حول هذا الأمر. بشكل عام، الأمم تفضِّل التحالفات. وهو أحد الأسباب التي أدّت إلى استمرار حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة. فهو يمتنع عن تقديم التضحيات وبذل الجهود الرامية إلى الانصهار. وينبغي ألا يكون للأمم خيار آخر غير التخلي عن ميزاتها السيادية لحساب مركز أعلى منها.

الشرط الثاني هو الاعتماد الاقتصادي المتبادَل interdépendance، وانتظار الفوائد الكبرى التي سيقدِّمها الاتحاد. وقد يكون لخطر اقتصادي مشترك، يقتضي حماية إقليمية - في حال أصبحت الآثار الضارة للعولمة لا تُطاق - الأثر نفسه. وهو ما يبدو أن اللجنة الأوروبية لم تفهمه، على الرغم من الفشل المزدوج الذي وقع عام 2005. لكنَّ، في أوروبا المعاصرة، وبعد نجاح السوق المشتركة، ولا شك في أن إنشاء منطقة اليورو إنما يدل على شكل من أشكال إعادة صياغة الدولة. وبالفعل، يمكن الحديث عن إعادة أقلمة reterritorialisation نقدية، تتجاوز الإطار الوطني من خلال إنشاء إقليم نقدي أوروبي يديره مركز وحيد مقرّه فرانكفورت، هو المصرف الأوروبي المركزي BCE، بدلاً من الفضاءات النقدية الوطنية. ويشير هذا المصرف، الذي تقرَّر إنشاؤه لمواجهة الآثار الضارة للعولمة، على الاتجاه العام لنمو "فضاءات كبرى، سبق لكارل شميت Carl Schmitt أن تحدَّث عنها. أي، بما إن شكل التنظيم الإقليمي يسمح بالسيطرة على التجاوز الوظيفي والبنيوي، في الوقت نفسه، للدول من جهة، ومعالجة العيوب الحتمية للمنظومات العالمية العاجزة عن دمج تنافر العالَم، من جهة أخرى"[110]. وقد لاحظ المشرِّع الألماني الثنائية الفضائية التي كانت ترتسم، شيئاً فشيئاً، بين منطق الأقاليم territoires (أي منطق "الآلة الإمبريالية" كما يقول) ومنطق التدفّق logique des flux والشبكات (أي منطق "الآلة التقنية - الصناعية"). واليوم، هناك ثمة تذبذبات ثنائية المنطق في صلب النقاش الأوروبي، حيث "تستمر المعاهدة في إهمال ما يقتضيه وجود عملة موَحَّدة في مجال الاندماج السياسي"[111]، وهو ما يأسف له الاقتصادي ميشيل ديفولوي Michel Dévoluy بخصوص الإصلاح المؤسَّسي المعلَّق (المؤجَّل). وبالفعل، على الرغم من أن إنشاء العملة الأوروبية يعدُ نجاحاً، إلا أن منطقة اليورو ليست قادرة بعدُ على قيادة سياستها النقدية

(110) Carl Schmitt, Staat, Grossraum, Nomos, Arbeiten aus den Jarhen 1916-1969, herausgeben mit einern vorwort und mit Anmerkungen versehen von Günter Maschke, Berlin, Duncker und Humbolt, 1995, p. 237.
(111) Michel Dévoluy, «L'UE contre la zone euro», dans le journal Le Monde du samedi 22 janvier 2005, p. 20.

وسياستها المالية budgétaire في الاتجاه الذي يخدم مصلحة الأوربيين كلهم. في الواقع، ينطوي النجاح على أنه إذا أردنا مواجهة إشباع الدولة الإقليمية من خلال نواقل vecteurs العولمة المفتِّتة للأقاليم déterritorialisante، التي تشكّل جميعها "آلة حرب" حقيقية مناهضة للعنصر الاجتماعي، فقد عرفت الحكومات الأوروبية كيف تجد في منطقة اليورو "قلعة ضابطة régulatrice"[(112)]. فقد "اختارت" "أسلوباً للهروب" من الفوضى التي فرضتها العولمة المالية، يتمثّلُ في الفضاء النقدي الذي كان أكثر الفضاءات خضوعاً لرحمة الوسطاء opérateurs الدوليين. أي إنها، انطلاقاً من حقٍّ ملكي droit régalien، أي سك النقود وتدويرها، حدَّدت إقليماً نقدياً فوق وطني، يقدِّم للدول الأوروبية، المتحدة نقدياً، إمكانية إعادة القيام بأقلمة مُنتجة ومالية. ولكي تُستثمر هذه الأقلمة، ينبغي على المعاهدة الجديدة، كما يلاحظ ميشيل ديفولوي Michel Dévoluy، أن تعمل على إلغاء "الحدود المفروضة على القيادة الماكرواقتصادية لمنطقة اليورو" عبر إنهاء "التصويت بالإجماع في المجال الاقتصادي - الاجتماعي"[(113)]. ومن ثم، ينبغي على أوروبا أن تضع لنفسها تصوّراً فيدرالياً مباشراً.

تبدو الاستمرارية الجغرافية للأقاليم المتحدة على هذا النحو، ووجود شبكة من المواصلات والاتصالات بين الأقاليم المحدودة بمنزلة ضرورات حتمية. لكنّ، بمعزل عن هذا، ومع وعي نشوء الإقليم الأوروبي الذي جاء نتيجة الاندماج الاقتصادي، برز الخوف من التجانس الإقليمي. من هنا وُجِدَ "تصوّر يرمي إلى تطوير الفضاء الجماعي" منذ عام 1999 (SDEC)، هدفه التهيئة لنشوء سياسة لترتيب الإقليم الأوروبي[(114)]، بَعدَ توسّعه والاختلافات الإقليمية المرافقة لهذا التوسّع.

لا يمكن للجماعة الحضارية أو الثقافية إخفاء غياب لغة مشتركة، لا تشكّل في حد ذاتها عاملاً كافياً (كالأمة العربية)، لكنَّ الاتحاد الأوروبي يعاني نقصاً واضحاً في التواصل بين شعوبه، وبقيت مسألة اللغة أساسية فيه. وهي، اللغة الإنكليزية، من دون شك، إنما على حساب ضياع الهوية الثقافية، وهو ما يحدث حالياً.

يُعَدُ تناسب المنظومات السياسية والنظم الاجتماعية شرطاً مُسبَقاً لم يتحقّق بالشكل الذي يبدو عليه في أوروبا. فمن ناحية، لاشك في أن خيار التوجّه نحو الديمقراطية أمر مفروغ منه، بعد صياغته فيما يسمى "معايير كوبنهاغن" (القمة الأوروبية المنعقدة في

---

(112) Gilles Deleuze et Félix Guattari, Mille Plateaux, Capitalisme et schizophrénie,Paris, Éditions de Minuit, 1980.
(113) M. Dévoluy, op. cit.
(114) DATAR, Le Schéma de développement de l'espace communautaire, Paris, La Documentation française, 2002.

حزيران / يونيو 1993)، أي الشروط الواجب توافرها، في النظام السياسي ومنظومة حقوق الإنسان، في أي عضو يسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهي الشروط التي طُلبت من تركيا في السنوات الأخيرة. وقد تُطلَب من روسيا، وبطريقة لا يمكن تفسيرها الآن، من أوكرانيا. ومن جانب آخر، في المقابل، بقيت كثير من الاختلافات فيما يخص التنظيم الاجتماعي، وتوزيع العائدات، والمكانة التي يحتلها القطاع العام... وهو ما يفسِّر الصعوبات البالغة التي تعترض تجسيد ما يسمى "أوروبا الاجتماعية"، وهو أمر يبقى في مجال الأسطورة في الوقت الحالي. كما لا ينبغي أن نخفي على أنفسنا أن تنامي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية من شأنها تسهيل وصول الشعبويات populismes إلى السلطة في بلدان الاتحاد.

4 - من الواقعية الكلاسيكية إلى مجتمع الدول

يمكن القول عن الفكر الواقعي المنشغل تماماً بالعلاقات البيدولتية، إنه كل شيء عدا أنه فكر متجانس. فقد فتح الطريق أمام تأويلات، وتطلّعات متنوِّعة كبيرة. وفي هذا الصدد يميِّز ميكائيل دويل Michael W. Doyle أربعة تيارات تتفقُ على أفكار أساسية مثل الطبيعة الفوضوية للمنظومة الدولية، وأولوية الدولة.[115]

الواقعية المركَّبة: التي يجسِّدها تيوسيديد Thucydide، لم يعمل على صياغتها بشكل محدَّد، لكنها مُضمَرة في خطابات هذا اليوناني حول الأحداث التي يرويها ويعلِّق عليها. وتقوم قناعته الرئيسة على استمرارية حالة الحرب. وسببُ تعقيدها هو أن تفسير العلاقات الدولية ناجم عن الطبيعة البشرية، وأولاً عن دور القادة، والنظام السياسي الداخلي للدول، وعن تشكيل configuration القوى.

الواقعية الجوهرية fondamentaliste: هي التي وضعها اثنان من كبار المعلِّمين، أحدهما قديم، هو نيكولا ماكيافيللي، والثاني حديث هو هانتز مورغينتاو Hans Morgenthau. ويقوم الطابع الجوهري على تَجذُّر العلاقة الاجتماعية عميقاً في الحاجات المادية والنفسية للناس، وتفضي إلى صراع من أجل السلطة.

الواقعية البنيوية: وهي، بطبيعة الحال، نتاج تفكرات كينيث والتز Kenneth Waltz التي استلهمها بدوره من هوبز Hobbes. وعقلانية نموذج والتز، الذي يُعَدُّ أصيلاً لإيلائه الأهمية للبنية.

---

(115) Michael W. Doyle, Ways of War and Peace. Realism, Liberalism, and Socialism, New-York, W. W. Norton and Company, 1997, p. 45-48.

أخيراً، يعزو دويل Doyle أبوّة الواقعية الدستورية réalisme constitutionnaliste إلى جان جاك روسو. وهذه المقاربة، التي نجدها عند ريمون آرون Raymond Aron قريبة من مقارَبة تيوسيديد بسبب اهتمامها بآثار التغيّرات الداخلية في الدول، سواء أكانت مؤسَّسية، أم ثقافية، أم اجتماعية أم اقتصادية، في تصرفاتها الدبلوماسية والاستراتيجية. إضافة إلى أنها تشدِّد على الضرورة التاريخية للعوامل الحاسمة. ولئن وجد الواقعيون أنفسهم مجتمعين كلهم حول النموذج الفوضوي، لكنهم لا يتفقون، بالضرورة، على الحالة، لاسيما وأنهم لا يخلطون الواقعية بالوطنية الغازية أو التوسّعية. لهذا كان مارتن وايت Martin Wight، أحد الآباء المؤسِّسين للمدرسة الإنكليزية، مناضلاً سلمياً مسيحياً. وقد جاء في إحدى رسائله الأساسية: إنه على الدول احترام مصالح الدول الأخرى، وإنه كان من الممكن أيضاً، تحليل العلاقات الدولية من وجهة نظر واقعية، بالترافق مع تحديد الأهداف المعيارية. ومعه هيدلي بول Hedley Bull، الذي يرجع بدوره أيضاً إلى غروتيوس Grotius، في التنظير لمجتمع الدول. بينما يرى جون فاسكيز John Vasquez، الذي تُعَدُّ أبحاثه استمراراً لأبحاثهما، فيتبنَّى مقارَبة يصفها بـ"التقليدية الجديدة néotraditionnaliste". أما هانز مورغينتاو، فلطالما شدَّد على أن الدراسات المنصبّة على العلاقات الدولية تقوم أولاً، على مسألة التوازن الدولي.

إذا اكتفينا بالتوقّف عند التيارات الثلاثة الأكثر معاصَرة للواقعية، من بين الأربعة التي استخلصها دويل، لا بد من الاتفاق عندها على أن تنوّع هذا النموذج، ووجود تقاليد مثالية لم تمنعها من الهيمنة على تحليل العلاقات الدولية خلال الخمسينيات والستينيات، ولغاية وقوع ما اعتدنا على تسميته "الثورة البيهافيورية = السلوكية"[116].

بدءاً من تلك اللحظة، لم يعد هذا التيار مرفوضاً فحسب، بل اتسعت الهوة بين الواقعية النظرية fondamentaliste - أو الواقعية الكلاسيكية - والواقعية البنيوية. لاسيما مع تغيّر السياق الدولي والأجيال. وليس من باب المصادفة المحضة، أن يَعمَلَ كينيث والتز على تطوير مفهومه للواقعية، المسمى أيضاً "الواقعية المنظومية systémique"، أو "الواقعية الجديدة"، في الفترة التي كانت تُمارس فيها القطبية الثنائية أشد أنواع الضغط على الدول. حتى لو نشأت اختلافات أخرى مهمة إلى حد ما في صلب المنظومة الواقعية بعد بعض الانتقادات الداخلية، أو التأثيرات الخارجية، بعد فتح الستار الحديدي. لدرجة أننا أصبحنا نجد واقعيين أرثوذوكسيين (مثل جون ميرشايمر John

(116) John A. Vasquez, The Power of Power Politics. From Classical Realism to Neotraditionalism, Cambridge, Cambridge University Press, 1998, p. 39

Mearsheimer وغيره)، ودعاة الواقعية البنيوية (باري بوزان Barry Buzan، وشارلز جونز Charles Jones، وريتشارد ليتل Richard Little[117])، ومجموعة متنوّعة من "الواقعيين الجدد"، مثل "الدفاعيون défensifs" (ستيفن والت Stephen Walt، وجاك سنايدر Jack Snyder، وستيفن فان إيفيرا Stephen Van Evera)، و"التعاونيون coopératifs" المهتمين كثيراً بالاقتصاد الدولي مثل جوزيف غرييكو Joseph Grieco، أو أولئك الذين يمكن تصنيفهم في خانة "الواقعيين البنائيين" réalistes constructivistes (مثل روبيرت جيرفيس Robert Jervis، وفريد زكريا Fareed Zakaria، وويليام وولفورث William Wohlforth) لأنهم يرون أن التصوّرات والمعتقدات تلعب دوراً مهماً في دراسة العلاقات الدولية، مع احتفاظهم بموقف مركزي بالنسبة للقوة الدولتية، على غرار ما يحقُّ لنا تسميهم جماعة المدرسة الفرنسية للواقعية الدستورية (مثل روسو، وآهارون). هناك ثمة نقطة مشتركة بين أفراد الجيل الواقعي الجديد، هي الكفُّ عن الفصل المنهجي بين المحلي والدولي، كما فعلت أغلبية سابقيهم.

أ- مبادئ الواقعية الكلاسيكية ومركزيّة الدولة (مورغينتاو)

سجلت الواقعية، في بداية تناولها تحليل العلاقات الدولية، اختلافاً جوهرياً مع الليبرالية والمثالية حول مفهوم الطبيعة البشرية، والمجتمع والسياسة. فالليبرالية والمثالية تؤمنان بنظام سياسي أخلاقي وعقلاني، مصدره مبادئ مجرَّدة وعالمية. وقد استندتا في هذا إلى مرونة الطبيعة البشرية وعطائها. أما الواقعية، فتؤمن بأن عدم اكتمال العالَم وعنفه، سببهما القوى الملازمة للطبيعة البشرية. لهذا، يرى مورغينتاو أن الواقعية السياسية قادرة على أن تجد في هذه القوى قوانين موضوعية تتحكَّم بالحياة السياسية الدولية، وتسمح ببناء نظرية عقلانية مناقضة لأي دفاع عن الوطنية والإمبريالية. وكما يرى، فإنه مع معرفة أنه يكفي أن تُخضِع نظرية سياسية لاختبار عقلي مزدوج، وللتجربة فإن نظرية تواز ن القوى التي يُدافع عنها قد صمدت، وتجاوزت اختبارات التاريخ منذ وضعها قبل عشرة أو أحد عشر قرناً، وهو يؤكِّد صلاحيتها بشكل كبير.

الحالة الطبيعة: معادلة السلطة على الصعيد الدولي

تُبيِّن قراءة التاريخ، كما وضَّحها توماس هوبز، أن الإنسان بطبيعته طموح، وسيئ، وفاسد. والشعوب كلها تسعى، غريزياً، إلى امتلاك القوة، والرغبة في السيطرة على

(117) Barry Buzan, Charles Jones, Richard Little, The Logic of Anarchy. Neorealism to Structural Realism, New York, Columbia University Press, 1993.

الآخرين. وتبدو إمكانية استئصال هذه الرغبة، أو هذا الاندفاع طموحاً طوباوياً. وبما إن السياسة الدولية قد حافظت على حالتها الطبيعية، المعروفة "بحرب الجميع على الجميع"، أي حرب الأمم على بعضها بعض، فهذا يفضي، حسب مورغينتاو، إلى أربع نتائج هامة ينبغي أن يقوم مختلف الكتّاب المنتمين إلى الواقعية، بمراجعة مضمونها.

1) الدول ذات السيادة تشكّل المفاتيح الأساسية للمنظومة الدولية. والسبب في ظهور الدول بوصفها سيّدة نفسها يعود إلى عدم القدرة على وضع أية قاعدة بمعزل عنها. وبما أنَّ السياسة صراع من أجل السلطة، ينبغي على أي فاعلٍ آخر، أو مجموعة فاعلين يسعون إلى السلطة، تحقيق السيادة. ويرى مورغينتاو أن الأمم، بوصفها جماعات سياسية، هي التي استطاعت تحقيق السيادة فقط. ويمكن التساؤل، كما فعلنا، حول المدى الحقيقي للسياسة، وعلاقتها بالحالة الطبيعية، التي هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه، لكنَّ ما يسمح وفقاً للواقعيين المعاصرين، بالاستمرار في الحْديث، هو غياب الحكومة المركزية العالمية، وأي ضبط مؤسَّسي من شأنه فرض نفسه على الدول بمعزل عن إرادتها. والعداء للسلطة anarchie لا يعني، بالضرورة، السديم أو العَماء chaos، أو الفوضى التي تسعى الدولة إلى حماية نفسها منها، بشكل منهجي من خلال الانعزال، الذي لم يعد مقبولاً أبداً في يومنا هذا. لذلك، ليس من الإنصاف القول، على سبيل المثال: إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة متردِّدة، منذ بداية القرن العشرين، بين النزعة التدخلية interventionnisme والتوجه الانعزالي isolationnisme. الحق يُقال: إنها اختارت التوجّه الأول، كما بيَّن روغي Ruggie. لكنَّه توجّهٌ يكون أحياناً متعدِّد الأطراف (ويلسون، كلينتون) وأحادياً في أغلب الأحيان (تيودور وفرانكلين وروزفلت، ونيكسون، وبوش الأب والإبن).

2) السياسات المحلية والخارجية مجالان منفصلان، بشكل واضح، عن السياسة الوطنية. ويضع مورغينتاو فوضى المكان الذي تتطوَّر فيه الدول مقابل ترتيب الفضاء المحلي الخاضع للضبط الحقيقي الذي تمارسه الحكومة الشرعية. فبينما يسود القانون على المستوى الداخلي، فإن سلطة الأمم لا تحدُّها سوى سلطة الأمم الأخرى، على المستوى الخارجي. حيث تجد الدولة نفسها محقّة في استخدام العنف للحفاظ على مصالحها. ولهذا فهي تملك حق الحرب، ومن ثم ليس ثمة تشابه بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وانسجاماً مع هذا المعنى نفسه، يرى ريمون آهارون أن خصوصية العلاقات الدولية قد تكمن في "قانونية ومشروعية لجوء الفاعلين إلى القوة المسلّحة" لأن هذه العلاقات "في الحضارات المتفوِّقة أو العليا، هي الوحيدة، من بين كل العلاقات

الاجتماعية التي تقبل العنف بوصفه عادياً"[118]. عندها، تبرر ديمومة الطبيعة الفوضوية (المناهضة للسلطة) عَبْرَ العصور، السعي إلى امتلاك القوة. انطلاقاً من هذه المقولة، يعتمد الواقعيون كلهم، وأولهم مورغينتاو وآهارون، تعريف ماكس ويبر ويتبنّونه: "القوة تعني اقتناص الفرصة لفرض الإرادة، حتى على ما يقاومها، في كنف العلاقة الاجتماعية، بصرف النظر عما تستند إليه هذه الفرصة". ويرى روبيرت غيلبين Robert Gilpin، ضرورة اعتبار الاقتصاد نفسه، وسيلة للحصول على القوة والهيبة، على الرغم من اتساعه الكبير.

3) بما أن السياسة الدولية صراع من أجل القوة في بيئة فوضوية (مناهضة للسلطة) فلدى الدول وسائل مختلفة لبلوغ أهدافها والدفاع عن مصالحها. ومورغينتاو لا يتصوّر العالَم في حالة حرب دائمة، لكنه يظنُّ أن الأمم، كما برهن التاريخ، مستعدة دائماً للجوء إلى العنف المنظّم على شكل حرب. ويتفق مع القائلين أن القوة، واستخدامها يمكن أن يتغيّرا تبعاً للزمن، لكنه يتبنّى مقولة: إن التغيّر سببه تغيّر توازن القوى أكثر مما يعود إلى المنظومة الدولية نفسها.

4) واقعية مورغينتاو لا تمنح أي صلاحية للأخلاقية العالمية، لكنها تقول: إن المبادئ الأخلاقية "تُستخلَصُ تبعاً للظروف المادية في الزمان والمكان"[119]. لاسيما أنه لا يحق للدولة تقديم التنازلات للأخلاقية التي يُفترَض أنها عالمية، وقد تُخالف المصلحة الوطنية التي تقوم رسالتها على خدمتها.

لا يخامر مورغينتاو، مثله في هذا مثل ماكيافيللي، أي وهم حول طبيعة الإنسان في إرادته الساعية إلى الهيمنة[120]. والهيمنة "أحدُ عناصر الروابط البشرية، بدءاً بالعائلة وانتهاء بالدولة"[121]. ولا ينبغي تأسيس أي شيء على المشاعر الحسنة، لأن " الصراع من أجل السلطة"، الذي يراه في كنف النشاطات السياسية كلها، داخلية أم خارجية، سببه "الأساس البيو-نفسي" لأي كائن بشري[122]. ويكتب بالضبط: إن "جوهر السياسة الدولية يشبه جوهر السياسة الداخلية، لأنهما يقومان على الصراع من أجل القوة، التي لا تتغيّر إلا بسبب الظروف التي تُمارَسُ فيها هاتان السياستان"[123]. ويصل مورغينتاو إلى الاعتقاد بأنه وإن كانت السياسات الوطنية تتأثّر إلى حد كبير، بالاعتبارات الأخلاقية

(118) Raymond Aron, Paix et guerre…, op. cit.
(119) Hans Morgenthau, Politics among Nations, New York, Knopf, 5e ed., p. 173.
(120) Hans Morgenthau, Politics among Nations, op. cit., p. 7.
(121) Hans Morgenthau, Politics among Nations, op. cit., p. 7.
(122) Ibid., p. 31.
(123) Ibid., p. 16.

التي تحكم القادة والأفراد فتميلُ إلى الاعتدال والمسؤولية، إلا أنها لا تستطيع التنازل عنها بدافع الضرورة.

وتندرجُ أخلاقياته الخاصة بالحكومة في مقولة: "السلام من خلال التسوية" من خلال اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية، علماً أن الدبلوماسية قد أفسدتها الإيديولوجيا والديماغوجية الانتخابية"[124]. وبما أن السلام لا يمكن أن ينتج عن نزع السلاح العام، ولا عن الأمن الجماعي، أو القانون الدولي، أو الدولة العالمية، فإن الدولة الوطنية تتجه لتصبحَ "أرفع وحدة أخلاقية فوق سطح الأرض"[125]. بمعنى أنها العنصر الأساس في أخلَقَة moralisation* المجال الدولي، طالما أنَّ خدمة المصلحة الوطنية، كما يرى الواقعيون، بأفضل طريقة ممكنة لا تتم إلا من خلال الاعتدال في ممارسة السياسة الخارجية. هذا الترابط هو الذي يجعل توازن القوى والاستقرار المؤقَّت في العلاقات الدولية أمراً ممكناً.

المصلحة الوطنية والقوة

إنَّ الفكرة القائلة بوجود قيم تعلو على مصلحة الدول هي فكرةٌ غريبة عن الواقعية. ويظن الواقعيون، كما ظنَّ فلاسفة القرن الثامن عشر النفعيون utilitaristes الرافضون لأي رجوع إلى قانون طبيعي يفرض نفسه على الدول، أنَّ التزاماتهم الدولية لا يمكن أن تكون إلا اتفاقات مفيدة من أجل الحفاظ على المزايا المكتسَبة. أما مورغينتاو، الذي يستلهم كتابات ماكيافيللي، كما سبق القول، إضافةً إلى كتابات لورد ساليسبوري Lord Salisbury، الوزير الإنكليزي في القرن التاسع عشر، وجورج واشنطن، فقد طرح أن فكرة المصلحة تشكِّل جوهر العمل السياسي نفسه، ولا تؤثِّر فيها ظروف الزمان والمكان. وبعد أن يفسِّر بأن نمط المصلحة التي تحدِّد الفعل في مرحلة معينة من التاريخ، ترتبط بالسياق السياسي والثقافي تدخل فيها آنئذٍ السياسة الخارجية. أما الصحيح والدائم فهو اهتمام الدولة بتحقيق مصلحتها، مهما كانت، هو الذي سينتصر في نهاية المطاف. ومن دون الاستفاضة حول هذه النقطة، لأن ما قيل بدهي من غير شك، منذ أن قدَّم فريديريك ماينيكه Frédéric Meinecke هذا المصطلح في دراسة العلاقات الدولية، منذ عام 1924، يرى مورغينتاو أن المصلحة الوطنية تُعَرَّفُ من خلال القوة.[126] لكنّه يلمِّح إلى

(124) Ibid., p. 32.
(125) Ibid., p. 32.

* إضفاء الطابع الأخلاقي [م].

(126) Robert Dahl, «Power», in Adam and Jessica Kupper, International Encyclopaedia of the Social Sciences, Londres, Routledge, 2e édit., 1996, p. 406.

أن الأولى تختلط برفع الثانية إلى حدودها القصوى maximisation. أما طبيعة القوة وممارستها، فترتبطان بالسياق الدولي. وبناء على معرفته بأن سبب وجودها هو السيطرة والتأثير، فإن هذا المفهوم يشمل كل الأشكال الممكنة للعلاقات، ويخص كل أنماط الوسائل بدءاً بالعنف الجسدي وانتهاء بأكثر الأفعال دقة. وبما أن السلطة تقود إلى سيطرة الإنسان على الإنسان، فإن الشيء الوحيد الذي أدى إلى تفرّد الديمقراطيات الغربية يكمن في الضمانات الدستورية التي تتضمّن القوى الهمجية. لكن أكثر الناس تشاؤماً إزاءها لا يعترف لها بالعدل وبالمساواة السياسية، ويكتفون بتعريفها بوصفها نُظُمٌ سياسية نجحت في تحييد العنف الجسدي فحسب.

حينما وضع مورغينتاو العناصر المكوِّنة للقوة الوطنية، ميّز: 1) الجغرافيا كبُعد فيزيائي فقط. وفي الوقت نفسه، عدّها أكثر العوامل استقراراً. ويشير إلى أنه على الرغم من تطوّر تقنيات الاتصال والنقل، فقد استمرت الحالة الجغرافية في لعب دور مهم في العلاقات الدولية، وخصَّص عدة أسطر للموقع الجزيري الذي تحظى به الولايات المتحدة بالنسبة إلى بقية العالَم. 2) وفي ما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتوزَّع إلى موارد غذائية، وموارد طاقة ومعادن، يشدِّد على السيطرة اللازمة على هذين الموردين الأخيرين، لاسيما النفط، الذي يشكِّل امتلاكه أو الافتقار إليه توقُّف أكثر البلدان قوة. 3) القدرة الصناعية والمستوى التكنولوجي. 4) التمهيد العسكري الذي يذكره مورغينتاو في قائمة تكنولوجيا الأسلحة، والقيادة الاستراتيجية، ونوعية القوات المسلَّحة وكميتها. 5) السكان، أي حجمه، وتكوينه العمري، وتشكيله. 6) الطابع الوطني، الذي لا يقدِّم مورغينتاو أي تعريف دقيق له، بل يكتفي بالحديث عن الثقافات الوطنية، التي تتكرَّر في كنفها بعض الصفات الفكرية، وبعض سمات الشخصية بشكل متواتر، وأكثر كثافة لدى هذه الأمة من غيرها. هذه الخصوصيات الوطنية تولِّدُ سلوكات خاصة في ممارسة السياسة والدبلوماسية والحرب.

يرى مورغينتاو أن تحقيق المصلحة الوطنية لا يقتضي اتباع سلوك مغامر. فهو ليس سوى "العمود الرئيس المؤشِّر" بالنسبة للدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، حتى تمتلك ما يكفيها من القوة، ولكي لا تحاول هذه الدول الأخرى فرض إرادتها عليها[127]. أما آهارون، الذي يرى في مفهوم المصلحة الوطنية مثالاً – نمطاً ضرورياً لفهم السلوك الدبلوماسي – الاستراتيجي أكثر منه مفهوماً عملياتياً حقيقياً[128]، فيرى ضرورة توخّي

(127) Hans Morgenthau, Politics among Nations, op. cit., p. 5.
(128) Hans Morgenthau, Politics among Nations, op. cit., p. 5.

الحذر حينما يؤخذ بالحسبان انشغال الدول بمصالحها بشكل مشروع، فقد لا تغمض الدولة عينيها تماماً عن مصالح الدول الأخرى"[129]. إضافة إلى هذا، من المفيد التذكير من وقت لآخر، بأن أخلَقَة المصلحة الوطنية الناتجة عن استلهام تعاليم ويبر Weber من كل من مورغينتاو، وآهارون، لا سيما مفهومه حول أخلاقية المسؤولية، قادته إلى الأمل في أن يكون السلام العالمي نتيجة الحكمة السياسية التي يتمتَّع بها رجال دولة ذوو قناعة واقعيّة، أكثر منها نتيجة المثالية الليبرالية. وأن هذه الحكمة، في العمق، تمنح القوة غاية أخلاقية[130]. لقد شغل التحليل المقارَن لعوامل القوة بمحاولات القياس الكمّي، طوال الحرب الباردة، بال عدد من الخبراء الأمريكيين الذين انتهوا إلى تشكيل نوع من المدرسة، أو فئة من المتخصِّصين هي مدرسة **تحليل القوة** Power Analysis.

معادلة القوة

من العوامل التي تدخل فيما سماه سبييجل Spiegel "معامل ذكاء QI الدول"[131]، جَهِدَ س.ب.جونز S.B.Jones، في مقالة أصبحت مَرجعاً في هذا المجال، في تحديد أنماط الموارد التي ينبغي اختيارها[132]، فميّز ثلاثة أنماط منها: 1) الموارد الطبيعية، التي تشمل الموارد المكانية، والمعدنية، أو الجيولوجية والبيولوجية. إضافة إلى الاهتمام بالسياق الاقتصادي العالمي والقدرات الوطنية في الاستثمار والتغيّر. 2) الموارد البشرية، بوصفها موارد سكانية و"عقلية" في الوقت نفسه. 3) الموارد الاقتصادية، أو الموارد التي تكون على شكل رأسمال en capital. ويفضّل جونز تسميتها بـ"الموارد على شكل تجهيزات". والمقصود بذلك كل ما ينشأ عن الاقتصاد من دون تحديد جغرافي مُسبَق.

لنقل: إنه إذا كان جونز يتحدَّث من منظور الصراع، فلابد أن تكون القوة دائماً نسبية، ودائمة المرونة. كما ينبغي الاستمرار في إعادة تقييم القوة الوطنية تبعاً للتغيّرات المتعدِّدة التي تصيب الموارد في خصوصيتها ونسبيتها. فالموارد الجغرافية تنضب، لكنَّ معجزات العلم تسمح بإيجاد بدائل متوقعة (فهل يحل الهيدروجين غداً محل الغاز؟). أما الموارد الاقتصادية فتتنوَّع، وسرعان ما يتجاوز الزمن التجهيزات، لاسيما العسكرية منها. إذ ينحو السلاح التكنولوجي إلى أن يحتلَّ الأولوية في العلاقات البيدولتيّة. ولا يشك أحدٌ في

(129) Hans Morgenthau, Politics among Nations, op. cit., p. 5.
(130) Samuel Taupin, La Morale dans les relations internationales selon Hans J. Morgenthau et Raymond Aron, 2005, mémoire DEA
(131) S. L. Spiegel, Dominance and Diversity: the International Hierarchy, Boston, Little Brown, 1972.
(132) S. L. Spiegel, Dominance and Diversity: the International Hierarchy, Boston, Little Brown, 1972.

أن هذا السلاح يُعدّ أحد تلك المعرَّضة لأشدّ أنواع التسارع. أما التغيّرات التي تصيب الموارد البشرية فحساسيتها أكثر بطئاً، لكنَّ حجمها أكبر بكثير. أخيراً، إن تحديث الدول، الذي يعدُّ الشكل التركيبي للتغيّرات، يضاعف، عموماً، القوة الداخلية لبلد معين. كما يغيّر، تراتبية الأمم، حينما لايقلبها رأساً على عقب (مثال الصين). ومن الملائم أن نقول أيضاً: إن التحديث ينطوي على نقاط ضعف، لأن مراحله الأولى تترافق بهشاشة كبيرة في بعض القطاعات (كالحاجات الجديدة للموارد المستوردة).. إضافة إلى هذا، فإن الحداثة المتقدِّمة جداً، وارتفاع درجة الأتمتة automation تجعل الاقتصاد أكثر عرضة للانهيارات.

في عام 1975 اقترح المُحلِّل راي كلين Ray S. Cline وضع قوة كل أمة في معادَلة[133]. ورأى أنها تتحدَّد بالقوات المسلَّحة، إضافة إلى مجموعة أخرى من العناصر أهمها: حجم الأرض وموقعها، وطبيعة الحدود، والسكان، والموارد الطبيعية، والقوة المالية، والتجانس أو الاختلاط العرقي، والانسجام الاجتماعي، واستقرار العملية السياسية الخاصة باتخاذ القرار، والروح الوطنية التي لا يمكن تكميمها inquantifiable. لكنَّ كلين لا يذهب إلى حد تصوّر أن المعادلات الجيوسياسية التي يضعها لمختلف القوى، يمكن أن تكون هي الأشكال الحقيقية للواقع. مع ذلك، فإن المعايير التي يضعها من شأنها أن تقدِّم لنا بعض الإيضاحات.

الكتلة الحَرِجَة: masse critique (ك=C). وتتكوَّن من عاملين، هما الفضاء (المكان) والسكان. وبما أن رفض ظاهرة الكتلة لم تعد ممكنة في العالَم الحديث، فقد اتضح مدى هيمنة مستويات القياس في العلاقات الدولية. وأصبح البُعد الجيوسياسي للدولة المعنية يقوم، شيئاً فشيئاً، بدور حاسم في العلاقات التي تقيمها هذه الدولة مع مثيلاتها. يبدو من الصعب أن تدافع الدولة عن مصالحها، على الأقل بشكل منفرد، ومن دون عتبة معينة. وبطبيعة الحال، فإنّ مجرّد الاهتمام بالكتلة الانتقادية يبيّن أهمية الدول - القارات، أو على الأقل تلك المأهولة كثيراً، أو فيها ما يكفي من السكان. والحال هذه، فهي تميِّز فئة من الفاعلين الذين يستحقون تحليلاً متأنياً لحقائقهم البشرية على نحو خاص، بسبب الدور الدولي والإمكانيات التي يمكن أن تُعزى إليها.

القدرة الاقتصادية: capacité économique (ق=E). ويحسبها كلين انطلاقاً من ستة معايير، هي: الناتج الوطني الصافي، والإنتاج الوطني للطاقة، والمواد الأولية التي يوازيها بالإنتاج الزراعي القائم على ثلاثة محاصيل هي: (القمح، والرز، والذرة)، وأخيراً،

---

(133) Ray S. Cline, World Power Assessment. A Calculus of Strategic Drift, Washington D. C., Georgetown University, The Center for Strategic and International Studies, 1975.

المشاركة في التجارة الدولية مقارَنة بالمكانة التي تحتلها في الاقتصاد العالمي. ولم تعد أهمية العامل الاقتصادي بحاجة إلى برهان. لكنَّ الإجراءات التي اتخذها كلين Cline بقيت بالغة الانغلاق على نفسها، وتتجاهل ظواهر التبعية أو الاعتماد. في نهاية المطاف، يحتاج واقع الأرقام إلى دليل إضافي للدلالة على صحته، بمعنى أنه يدخل في باب التضليل.. فالناتج الوطني الصافي الذي اتفقت مكاتب الإعلام الأميركي والسوفييتي على تقديره بـ40٪ من الناتج الوطني الصافي السوفييتي، أي حوالي 2800 مليار دولار في منتصف السبعينيات، لم يكن يمثل سوى 25٪ من نظيره الأميركي، أي ما يعادل 1300 دولار، حسب اعترافات البيريسترويكا perestroïka. هذه المراجعة الخطرة أعادت الاتحاد السوفييتي إلى المرتبة الرابعة على سُلَّم القوى الاقتصادية، بل يمكن القول: إنه في المرتبة السادسة بسبب تعاظم الأزمة في عام 1991[134].

القدرة العسكرية: capacité militaire (ع=M). كان تفوّق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في المجال العسكري، لحظة كتابة كلين لدراسته، غير قابل للنقاش. فقد حقَّقت القوتان تقدُماً يبدو معه أي تصنيف غير ذي دلالة. يستند هذا الاستنتاج إلى غياب التناسب بين القوى الضاربة النووية للعملاقين والقوى الأخرى التي تملكهُ. استند كلين في تقييمه إلى ثلاثة معايير هي: مستوى النفقات العسكرية، وحجم القوى العسكرية، والانتشار العالمي والهيمنة البحرية المُحتَملة. ومع أنه يسهل علينا حصر هذه العوامل، وحتى تكميم quantifier النفقات العسكرية، أو بُعد القوى العسكرية، فلا يمكن للتحليل أن يخلوَ من بعض الذاتيّة، ويَستبعد أية إمكانية لارتكاب الخطأ. فبعض النفقات العسكرية غير المباشرة لا تدخل في بنود الميزانيات الخاصة. كما أن عدد العسكريين المنخرطين في الخدمة لا يدلُ، أوتوماتيكياً، على القوة الهجومية التي يتمتَّع بها بلد معين، وغالباً ما تُقاس أهميته بالنسبة إلى إحدى وظائف الشرطة الداخلية. كما ينبغي أن نحذر من الأرقام والقيَم المطلَقة في المجال العسكري. وقد بين جاك سابير Jacques Sapir في أحد كتبه المعزَّز بالمعلومات، أن الانتاج العسكري السوفييتي كان يعاني العيوب نفسها التي يعانيها الإنتاج المدني. وأن الجيش السوفييتي، خلافاً للأسطورة التي روَّجتها السلطة العسكرية stratocratie عنه، وكما اكتشفه أ.كوكبرن A. Cockburn، لم يكن "جزيرة من الفاعلية والعقلانية في بحر من اللُّبّس الذي يحلو للبعض وصفه به"[135]، لاسيما أن هوامش تطوير المواد كانت بالغة الضعف، لسبب اقتصادي، كما يشير سابير، وهو ما أدى

(134) Hubert de Beaufort, «L'économie potemkine», dans Valeurs Actuelles du 5 août 1991
(135) Jacques Sapir, Le Système militaire soviétique, Paris, La Découverte, 1987.

إلى أن يتجاوزها الزمن بسرعة كبيرة. ومن ثم، فقد كشف التحليل الكيفي عن وجود فرق تكنولوجي يميل لمصلحة الغرب، وهو ما يتفق الجميع عليه اليوم، لأنه أمر واقع[136].

الاستراتيجية والإرادة الوطنية SM (س و). الاستراتيجية والإرادة الوطنية تعكسان تجانس الحكومة، وسياستها الخارجية، إضافة إلى القوة العقلية للشعب. دعونا نلحظ هنا فوراً الصعوبات العملية التي تواجه تقييماً لابد منه، والتي دفعت كلين إلى منح الولايات المتحدة مُعاملاً مُخفِّفاً coefficient réducteur بسبب عدم التجانس الدبلوماسي لحاكميها العاجزين، برأيه، حول الاتفاق على استراتيجية محدَّدة. إضافة إلى تشوّش أو التباس الأفكار التي يكوِّنها المواطن الأميركي حول الطريقة التي تُدار بها أمته ومصيرها. بشكل عام، القوى الصغرى – عدا الدول التي تعيش حالات استراتيجية خطرة – كانت تتمتّع بُمعامل متوسط جداً، بسبب هذا التشوّش.

النتيجة النهائية: القوة المُدركَة: pp=(C+E+M)(S+W) [أو بالحرف العربي] (pp ق م) = (ك+ق+ع) (س+ف). كان دخول العامل (S+W) = (س+ف) سبب تغيّر معادلات القوة إلى حد ما. في المحصلة، كان الاتحاد السوفييتي يبدو، بشكل واضح، كقوة أولى أمام الولايات المتحدة، وهو مايبعث على الضحك في يومنا هذا.

هل بوسعنا الشك في أن كلين قد نَسَبَ قاصداً إلى الولايات المتحدة مُخفِّف القوة في اللحظة المذكورة، بغية إثارة رد فعل أولئك الذين اهتموا بدراسته ممن ينتمون إلى الأوساط القيادية – نذكر أنه عمل فترة طويلة مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية-؟. وفي كل الأحوال تبقى حساباته محدودة، لأن القوة لا تنتج عن تراكم عواملها، بل من القدرة، وفرصة استخدام تلك العوامل، ولا أهمية لها إلا على ضوء منظومة دولية وانتقالها إلى موقع الفاعل في هذه المنظومة. أي كل ما أرادت مدرسة تحليل القوة Power Analysis الأميركية تجاهله. وتبيّن دراسة حديثة، صدرت في فرنسا حول القوة المُدركَة puissance perçue بعد أن عكفت عليها مجموعة تتألف من أكثر من مئتي خبير، أن كلاً من السلاح النووي والاقتصادي يشكّلان المعيارين الماديين الحاسمَيْن اللذين يتقدّمان على العوامل الثقافية والمؤسَّسية بشكل كبير[137]، مع الاستمرار في عدم الاهتمام بالبعد الشكلي configurationnel.

---

(136) Ibid.
(137) Jean-Yvès Caro, «Structures de la puissance: pour une méthodologie quantitative», Annuaire français de Relations internationales, Paris, Bruylant/La Documentation française, n° 1, 2000, p. 87-109.

بناء على ما سبق، فإن الأرقام التي قدّمتها الدراسات الكميّة لن تشكّل أساساً يقوم عليه حساب استراتيجي يُركَنُ إليه. ومن الخطر الاعتقاد بعكس ذلك، لأن من شأنه تسويغ فكرة ريمون آرون Raymond Aron القائلة أن: "ثمة فرقاً كبيراً ممكناً بين القوة الدفاعية والقوة الهجومية، وبين القوة في زمن الحرب والقوة في زمن السلم، وبين القوة ضمن منطقة جغرافية معينة، والقوة التي تقع خارج هذه المنطقة، لدرجة يبدو لي معها أن ضرر قياس mesure القوة، المُفتَرَضة المُطلقة واللازمة، أكثر من فائدته. إنه ضار برجل الدولة الذي قد يعتقد أن في حوزته معلومة دقيقة، في الوقت الذي لا يملك فيه سوى قياس لأثر، ولدلالة ملتبَسة"[138]. فبعد التخمين والشك، فإن النسبية تدفع إلى تحفّظ ثانٍ يوحي به حساب القوة، لأن العتبات المفروضة تتغيّر بالضرورة بشكل كبير إلى حدٍّ ما تبعاً لنمط القوة[139]. وتعد القوة الهجومية إحدى سمات الدول النادرة في تراتبيتها. أما القوة الدفاعية فهي التي تطمح إليها أغلبية البلدان، من دون أن تتمكّن من الحصول عليها دائماً، بما فيها تلك التي سبق أن امتلكت القوة الأولى ثم فَقَدَتْها. حتى آرون نفسه لم يتمكّن من وضع تمييز واضح بين نمطين من القوة. ولئن بدا اقتراح دمج القوة الدفاعية في السياسة الواقعية Realpolitik (وعندها ستكون سياسة قوة الوضع الراهن) والقوة الدفاعية على طريقة الـMachtpolitik (بمعنى سياسة القوة التوسّعية) مثيراً للاهتمام، لكنه يبقى غير مقبول من الناحية الاشتقاقية لأن "سياسة القوة التوسّعية Machtpolitik لا تعني الإمبريالية أو إرادة توسيع منطقة السيادة، أو إخضاع الشعوب الأجنبية، إنما هو مفهوم ينسجم مع السياق الوطني ويعود أصله إلى الفلسفة التشاؤمية"[140]، لكنَّ الفرق ليس كبيراً. وفي الوقت نفسه، كما يشير جان جاك روش Jean-Jacques Roche، فإن آرون أخذ على مورغينتاو Morgenthau عدم دقّة مفهومه للقوة بوصفها غاية ووسيلة في الوقت نفسه[141]. ويرى مؤلِّف "السلام والحرب بين الأمم" أن القوة، كما مرَّ بنا، مفهوم قليل الفاعلية، لا يسمح بتحديد السلوك الدبلوماسي - الاستراتيجي العقلاني. وضبط المصالح، الذي يُفترض أن يصون السلام، ويبقى إشكالياً

(138) R. Aron, Paix et guerre… op. cit., p. 59.
(139) Ibid., p. 68 à 72.
(140) Raymond Aron, «Macht, Power, Puissance: Democratic Prose or Demoniacal Poetry ?», in Steven Lukes (edited by) Power, Oxford, Basil Blackwell, 1986, p. 271. La proposition évoquée émane de Dario Battistella, Retour de l'état de guerre, Paris, Armand Colin, 2006, p. 31.
(141) Raymond Aron, «Macht, Power, Puissance: Democratic Prose or Demoniacal Poetry ?», in Steven Lukes (edited by) Power, Oxford, Basil Blackwell, 1986, p. 271. La proposition évoquée émane de Dario Battistella, Retour de l'état de guerre, Paris, Armand Colin, 2006, p. 31.

لأن المصالح غالباً ما تكون غير مادية، ولا يمكن تقييمها من خلال الأرقام. إضافة إلى هذا، فإن الحرب غير عقلانية حينما لا تَنتُج عن "إحلال الحساب الاقتصادي محل الحساب السياسي"(142)، وهو ما ينطوي على مخاطرة كبيرة. ومن ثم، لا توجد دبلوماسية مثالية، لأنه "لا يمكن استنتاج الأهداف التاريخية للوحدات السياسية من علاقة القوة"(143). وهذا هو السبب الرئيس الذي لم يدفع ريمون آرون إلى الاعتقاد بإمكانية بناء نظرية، كما يقول جان جاك روش، لمعرفته بضرورة الرجوع إلى الطموحات النوعية للفاعلين، في كل ظرف،(144) بدلاً من أن نخلع عليها إطاراً فكرياً مماثلاً يقوم على توسيع الموارد إلى أقصى حدودها. ويرى آرون أن خطر الحرب وحده يتيح للدول إمكانية تحديد سلوكها إزاء بعضها بعضاً. وهذا الخطر مرتبط بطبيعة المنظومة الدولية التي قد تكون متجانسة أو متنافرة، من جهة، وبإرادة الدولة في الاستمرار، من جهة أخرى، على الرغم من أن مُجانَسة المنظومة الدولية يمكن أن تقوم من خلال التهديد الدائم بالحرب الذي يُنيخ بثقله فوق الجميع. لذلك رأى بعض الاستراتيجيين في التخصيب النووي وسيلة لجعل الدول تعيش في سلام، لأن عبارة آرون "الاستمرار في الحياة يعني الانتصار"، تعني ما تعنيه تماماً في سياق نووي مُعَمَّم. وانطلاقاً من هدف الاستمرار في الحياة هذا الذي تشترك فيه الأمم، يمكن لآرون استشفاف سلوك دبلوماسي - استراتيجي عقلاني للاعبي اللعبة الدولية. ولم تعد تلك العبارة تعني البحث عن القوة القصوى، وتطبيق أخلاق الحكمة التي "لا تجهد في النظر إلى كل حالة من خلال خصوصياتها الملموسة فحسب، وإنما في عدم تجاهل أي من الالتزامات المبدئية والمناسبة، وعدم التنكّر لعلاقات القوة وإرادات الشعوب"(145).

هل ينبغي الاستنتاج من تقييمه (آرون) المستحيل، وفاعليته غير المؤكَّدة، بوصفه مجموعة من العوامل، "عجز القوة"، كما تتصارع بعض العقول المتميّزة على المناداة بها(146)؟ لكن هذه العقول لا تكفُّ عن مناقضة بعضهم مادامت الظاهرة التي يودّون الحطّ من شأنها بشكل نهائي تبقى كليّة الحضور(147). ومصدر حيرتهم يعود إلى الازدواجية التي

---

(142) R. Aron, Ibid., p. 60.
(143) ibid p. 104
(144) J. -J. Roche, op. cit., p. 42-44.
(145) R. Aron, Paix et Guerre, op. cit., p. 99.
(146) Bertrand Badie, L'Impuissance de la puissance. Essai sur les nouvelles relations internationales, Paris, Fayard, 2004.
(147) Dans un de ses ouvrages précédents, ce même essayiste écrivait «Les effets de puissance demeurent, s'infiltrant partout, volontiers reproduits par les États qui en gardent la culture et se plaisent à leur conserver un rôle médiateur fondamental dans l'accomplissement de leur fonction internationale. En cela, la puissance reste un indispensable paramètre de l'analyse pour interpréter les stratégies

تُشكّل مجالات المنظومة العالمية كلها، ولا تقف عند المجال البيدولتي فحسب. لقد انتهى الأمر بهؤلاء الباحثين إلى القبول بخصخصة هذه الظاهرة، والدليل على هذا تسللها في عالمٍ من الرأسمالية المتوحشة. في الوقت الذي ينبغي عليهم الاعتراف بديمومة قوى كانوا يظنّون أنهم قادرون على طمسها مثل الديموغرافيا، لأنها تتحكّم بتراتبية الدول[148]، من جهة، أو لأن "الشبكات المهاجرة تصبح بذلك جُزُراً مِقاومة"[149]، بسبب تضخّمها، والتي تسبّب مشكلة للدول المُضيفة، من جهة أخرى. بالفعل، من يجرؤ على القول: إن الصعود القوي للصين، التي أصبحت "محترَف العالَم" بفضل قوة عملها، لن يغيّر المشهد العالمي؟ كما ينبغي عليهم أن يَقبَلوا بأن أشكال البناء الإقليمي تقدّم "للقوة شكلاً configuration جديداً"[150]، على الرغم من عدم وضوح تلك الأشكال. أما بالنسبة لروسيا التي لم يعد لها وزن اقتصادي أكثر مما لميريلاند Maryland، كما يُقال، فهي القوة الأوروبية الوحيدة القادرة على قول: "لا" لواشنطن بفضل نفطها، وغازها الطبيعي، وسلاحها النووي. وهكذا، فإن الحيرة التي تنتاب أولئك الذين يودّون الحطّ من شأن القوة، إنما ينطلقون من محاجّتهم الثنوية التي تضع "حزب القوة" الذين يستشفّون بأنه بكّر في اختزالها إلى بعدها العسكري، في مقابل "معسكر الدمج الاجتماعي" العالَمي، بطبيعة الحال، في الوقت الذي يرفضون فيه أن يروا بأن علاقات القوة هي التي تقرّر القيم والغايات التي يُفترض أن يخضع لها هذا الاندماج. ويحددّون، بطبيعة الحال، الصيغ التي ينبغي التقيّد بها، والقواعد التي يجب اتباعها. هؤلاء الباحثون يتجاهلون، أو يتظاهرون بتجاهل هذه الأولوية التي للقوة اللازمة لراديكاليتها radicalité الخاصة، التي استطاع ستيفن لوكيس Lukes تمييزها[151] بشكل كامل، استناداً إلى دراسات ميشيل فوكو Michel Foucault. يؤكّد لوكيس أن فن القوة الإقناعية ينطوي، بشكل خاص، على إخضاع الشعوب من خلال "توحيد تصوراتهم، وكيفية تكوين معرفتهم cognitions ورغباتهم بشكل يقبَلون معه بدورهم في نظام الأشياء القائم، إما لأنهم غير قادرين على تصوّر بديل عن هذا النظام، أو لأنهم يعدّونه نظاماً طبيعياً غير قابل للتغيير، أو أيضاً لأنهم يؤمنون بوقوف الإرادة

étatiques, en évaluer les effets et comprendre les dérives subies par le principe de responsabilité», dans Un monde sans souveraineté. Les États entre ruse et responsabilité, Paris, Fayard, 1999, p. 57.
(148) B. Badie, L'Impuissance de la puissance, op. cit., p. 54.
(149) B. Badie, L'Impuissance de la puissance, op. cit., p. 54.
(150) Ibid., p. 119.
(151) Steven Lukes, Power. A Radical View, Londres, Palgrave, 1974.

الإلهية خلف تنظيمه..."[152]. واقع الحال، أن الخطاب السائد للمؤسَّسات ذات التوجّه العالمي تتشبَّث بتلقين الفكرة القائلة بعدم وجود بديل عن العولمة. بينما تقوم محافلها الإيديولوجية والإعلامية الوطنية بفرز مقولة شمولية ومُقنِّعة، حول معنى التاريخ، غايتها التقليل من المقاوَمات، وشرعنة السلطات الجديدة العابرة للوطنيات.

إن ما فقدته القوة شكلياً ربحته بالفاعلية من خلال تغيير النواقل، وعَبّر تغيير أشكال عملها. ولطالما تحوَّلت نحو هذه القوة الناعمة soft power التي أضفى عليها ناي par Nye طابعاً شعبياً، من دون أن يكتشفها، لأن ستيفن لوكيس Steven Lukes كان قد تحدَّث عنها في دراسته الموسومة "البعد الثالث للقوة"، وهو ما حقّ له التذكير به[153]. أي وجود القوة كما عرَّفها روبيرت دال Robert Dahl بمعنى القدرة الملحوظة للفاعل على التأثير في فاعلٍ آخر أو الهيمنة عليه، إلى جانب المقارَبة السلوكية ذات البعد الواحد، وإلى جانب "المقارَبَة ذات البعد الثنائي" الخاصة بباشراش Bachrach وباراتز Baratz[154]، والتي تضيف إلى القدرة على الضغط المباشر، القدرة على التأثير أو عدم التأثير، تبعاً لتوقّعاتها، على البيئة المعيارية، والمؤسَّسية أو الفعلية factuel للفاعل الهدف (المقصود)، وإمكانية ثالثة تنطوي، على "كسب قلبه وعقله"[155] من خلال الهيمنة على المعلومة ووسائل الإعلام، أو عمليات الدمج الاجتماعي. مايراه أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci هيمنة، فإنّ ادغار موران Edgar Morin يعدّهُ بصمة ثقافية imprinting، ولا يتردّد لوكيس في الحديث عن إعداد عقائدي endoctrinement. أخيراً، للقوة وجوداً كلّياً، وهي أقل نعومة soft مما تبدو عليه، بسبب المواجهة بين القوى التمثيلية التي يفترضها تعريفها[156] وكما يقول البعض. وسنعود إلى هذا الموضوع والتركيز على مساهمة لوكيس فيه.

(152) Ibid., p. 24.
(153) Dans la seconde édition de 2005 de Power: a radical view, Londres et New York, Palgrave/Macmillan, celle dans laquelle il répond aux critiques adressées à la première version de son œuvre. En particulier, il s'efforce de montrer, en s'appuyant sur Foucault, le peu d'écart qui existe entre le pouvoir d'influence et la domination.
(154) Dans la seconde édition de 2005 de Power: a radical view, Londres et New York, Palgrave/Macmillan, celle dans laquelle il répond aux critiques adressées à la première version de son œuvre. En particulier, il s'efforce de montrer, en s'appuyant sur Foucault, le peu d'écart qui existe entre le pouvoir d'influence et la domination.
(155) Steven Lukes « On power and the battle for hearts and minds», Millennium. Journal of International Studies, Londres, vol. 33, n° 3, 2005, p. 477-495.
(156) Janice Bially Mattern, «Why "Soft Power" Isn't So Soft: Representational Force and the Sociolinguistic Construction of Attraction in World Politics», Millennium, ibid., p. 583-612.

"الواقعية الدستوريّة" عند ريمون آرون

يرى كل من مورغينتاو Morgenthau وواقعية فالتز Waltz الجديدة أن ما ميَّز آرون Aron، ومعه أولئك الذين يصفهم دويل Doyle بالواقعيين الدستوريين réalistes constitutionnalistes مثل هنري كيسنجر، وستانلي هوفمان Stanley Hoffmann وروبرت غليبين Robert Gilpin، وستيفن كراسنر Stephen Krasner، وبيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein، يكمن في النسبية التي تتَّسم بها واقعيتهم[157]. فهم، وإن كانوا في الواقع، يتبنَّون نموذج الفوضى الدولية، وحالة الحرب الثانوية (أو المُضافة)، إلا إنهم يقبلون أيضاً بالتأثير التفسيري لطبيعة الأنظمة الداخلية للدول، وللثقافات الوطنية على الطابع المتجانس، أو غير المتجانس للمنظومة الدولية من جهة، والقدرات الاستراتيجية والمُجتمعيّة للفاعلين الدولتيين، من جهة أخرى، وأخيراً، تأثير القواعد الدولية والفاعلين الآخرين غير الحكوميين الذين يمكن أن يكونوا سبباً للصراع أو للتعاون[158]. أما آرون فيرى أن المنظومة الدولية المتجانسة تُوجد، حينما "تنتمي الدول التي تتكوَّن منها هذه المنظومة إلى النمط نفسه، ولمفهوم السياسة نفسه"[159]. في المقابل فإن المنظومة الدولية غير المتجانسة تضم الدول "التي يخضع تنظيمها إلى مبادئ أخرى و(تنادي) بقيم متناقضة"[160].

المنظومة الأولى أوفر حظاً في أن تعيش بسلام من المنظومة الثانية، مادامت الدول تتشارك في القيم المتشابهة، ولا تطالها الحروب الإيديولوجيّة. وقد سبق لجان جاك روسو الظن بأن الثقافة المسيحية، والبنية الملكية اللتين تتشارك فيهما الدول الأوروبية، كانت ملائمة لتحقيق التوازن الأوروبي في بداية القرن الثامن عشر، مع أنه لم يكن كافياً لإحلال السلام الدائم. لكنَّ منظومة الحرب الباردة التي لم تكن متشابهة تماماً، لم تفضِ بدورها أيضاً إلى حرب مفتوحة. إذ لا ينبغي سوء تقدير البنية المادية، لاسيما العسكرية، وهي، في هذه الحالة المُحددَّة من الاستقرار، أي الجمود ("توازن الرعب"). بعد عام 1989، أصبح أمر قيام منظومة متجانسة مرة أخرى، ممكناً، لكنَّ آرون كان قد انتابه الشك في ذلك، مادامت العلاقات الدولية تمتد على مساحة الكوكب" فإن عدم تجانس الحضارات

(157) Michael Doyle, Ways of... op. cit., p. 151.
(158) Ibid., p. 151.
(159) Ibid., p. 151.
(160) Ibid., p. 151.

التي راحت تندمج في المنظومة نفسها، ربما تؤدي، مع مرور الزمن، إلى نتائج أخطر من التعارض بين نظامَين [سياسيين] أو عقائديين"[161].

تُعَدُّ واقعية آرون نسبيّة، لأنها تميّز بين العلاقات البيدولتيّة، والعلاقات الدولية، والعلاقات العابرة للوطنية[162]. الأولى التي تشكّل عقدة الإشكالية، هي تلك العلاقات المباشرة بين الدول التي بيدها قرار السلم والحرب والتجارة. الثانية، هي "العلاقات بين الأفراد والجماعات المنتمين إلى أمم مختلفة". وهذا النوع من العلاقات لا يعني الدول بوصفها كذلك، لكنها تتفاعل مع النوع السابق من العلاقات. أما النوع الثالث من العلاقات، الذي لا يسهل تمييزه دائماً عن النوع الثاني فهي تلك التي "تقوم عبر الحدود، وتحدّدها جماعات [ضاغطة]، ومنظّمات لا ترتبط بهوية سياسية ارتباطاً تاماً". كان آرون يرى في الكنيسة الكاثوليكية، والشركات المتعدّدة الجنسيات، والعالمية الشيوعية، أقطاباً تنشأ من خلالها تلك العلاقات العابرة للوطنية. بعد ملاحظته بوجوب دمج العلاقات البيْدولتية في السياق الشامل الذي شكّلته الفئتان السابقتان، استنتج أن أيَّ تصوّر نظري عليه البدء "بتحليل البنية الداخلية للفاعلين في اللعبة البيدولتيّة" والاستمرار عبر تصوّر "المجموع أو المجال، ونقصد به هنا المجال الدبلوماسي الذي يوجد فيه الفاعل". ويُقَرِّبُهُ المطلب الأول، إلى حدّ كبير، من الليبراليين، لإيمانهم مثلهم، بأن "الدولة لم تكن يوماً شخصاً، إنما يتم اتخاذ القرار من قبل عدد كبير من الأفراد، وحتى حينما يكون القادة متسلّطين، فهم يحيطون أنفسهم بالمستشارين، ويحكمون بين الجماعات، بينما في الديمقراطيات، فإن الجماعات المتنافسة على السلطة، تعبِّر عن مصالح مختلفة تؤثر في مفاهيمها المتعلّقة بالسياسة الخارجية. المتطلّب الثاني يقتضي، حسب آرون، الاهتمام بـ"مفهوم توزّع القوى"، أي تشكّل السلطات، والطابع المتجانس، أو غير المتجانس للمنظومة الدبلوماسية. وينتج عن تفاعل المستويين الداخلي والخارجي نتائج مهمة. من بينها، أن دبلوماسية الدولة تتغيَّر بتغيّر رؤية قادتها للعالَم تبعاً للضغوط المحيطة. وهو ما كان يظنه السوسيولوجي الفرنسي بالنسبة لرجال[163] الكرملين. لكنَّ تعقيد الأحوال يغذّي "عدم وضوح الغايات". لأن الشروط اللازمة لحساب صرامة القرار العقلاني ليست واضحة في العلاقات الدولية. مثل عدم وضوحها فيما يخص منظومات الأفكار وما يتعلق بتقدير القوة.

---

(161) Ibid., p. 399.

(162) Raymond Aron, «Histoire et théorie des relations internationales», dans Leçons sur l'Histoire, Paris, Le Livre de Poche, Biblio-Essais, Editions de Fallois, 1989, p. 334-419.

(163) Ibid.

ب - توازن القوى حسب مورغينتاو، وتغيّرات المجال الدبلوماسي - العسكري

يعدّ مفهوم توازن القوى من أقدم المفاهيم وأكثرها جوهرية في دراسة العلاقات الدولية، إذ يعود، في صياغته على الأقل، إلى دافيد هيوم David Hume[164]. ويعرّفه إيمريش دوفاتيل Emmerich de Vattel من ناحيته، بوصفه "حالة قائمة بحيث لا يمكن لأي سلطة أن تستأثر بالتفوق وتفرض قانونها على الآخرين"[165]. لكنّ هذا التوازن يبقى دائماً ناقصاً وملتبساً. واقع الأمر، ليس ثمة نظرية واحدة تتحدث عن ميزان القوى، بل عدة نظريات. فقد يكون الميزان بسيطاً (بين طرفين)، أو مركّباً (عدة أطراف). مورغينتاو يرى أن غرض التوازن هو الحفاظ على الوضع الراهن statu quo، حيث لا تستطيع أمة فرض هيمنتها. وبالمعنى الهوبزي [نسبة إلى هوبز] هي سياسة غايتها إقناع دولة تنزع إلى استخدام القوة، بأنها ستكون غير قادرة على الإفادة من ميزات الانتصار المنتظَر. لكنّ قد يُفهم توازن القوى أيضاً بوصفه منظومة. يقتضي هذا المفهوم بالمعنى الذي قصده غروتيوس، وجود اعتماد متبادل، وهو أصل الواقعية التقليدية الذي يعد مجتمع الأمم أفضل تعبير عنه. ولئن واجه مفهوم توازن القوى عدة انتقادات، إلا أنه احتفظ بمعنى عملي، حتى في عصر الذرة.

خصائص ميزان القوة power والنقد

تقتضي إرادة القوة الخاص بمختلف الأمم الساعية للحفاظ على الوضع الراهن statu quo، أو إلى تجاوزه ضرورة إجراء مقارَبة للتشكيل العالمي من خلال ميزان القوة balance of power، أي توازن القوى. ويرى مورغينتاو فيه عامل استقرار أولاً، وآلية بقاء conservation تقوم على الاحترام المتبادل بين الفاعلين الموجودين، وإلا سعى أحد الأطراف إلى التفوق على الأطراف الأخرى. إضافة إلى كونه آلية دفاعية ووقائية. فلا ينبغي على الأمة، التي تعمل وفق سياسة التوازن، الامتناع عن إشعال حرب هجومية فحسب، بل عليها تطوير قدراتها العسكرية أيضاً، بشكل يمكنها التأثير في علاقات القوة في مرحلة حرجة بشكلٍ فعّال. وتوازن القوى آليّةٌ مرنة تخضعُ دائماً للمراجعة، وتأخذ تجانس العالم بالحسبان. وتنوّع مستويات الحياة، والاختلافات بين النظم السياسية، وتفاوت القوى يخلق ديناميكية دائمة. وهذا كله يفرض نشاطاً دبلوماسياً، لأن

(164) David Hume, «De la balance des pouvoirs», dans Frédéric Ramel (avec la collaboration de David Cumin), Philosophie des relations internationales, Paris, Presses de Sciences Po, 2002, p. 194-202.
(165) Hedley Bull, Op. cit., p. 97.

الانفراجات التي تنشأ في فترة معينة لا بد أن تكون مؤقتة. ولا يمكن للتوازن أن يكون فاعلاً إلا من خلال التبادلات والتنازلات: إنه مبدأ التعويضات الذي تستخدم منه الأمم الكبرى الأمم الصغرى في المساومات. وتوازن القوى، أولاً، أداة بيد القوى الكبرى التي تتواجه تاريخياً، حسب مورغينتاو، في أربع تشكيلات ممكنة. 1) حالة التعارض المباشر بين قوتين كبريَين: فرنسا وإمبراطورية هابسبورغ Habsbourgs في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومنظومة الحرب الباردة ثنائية القطبية. 2) مواجهة التشكيلة المتعدِّدة القطبية لقوى غير متكافئة ومتخاصمة، يصعب تصوّر قيام منظومات تحالفية بينها. ويكون التحالف المؤقَّت مَضموناً مِن خلال مجموعة من الدول- العازلة والاتفاقات الشرطية: البلقان في القرن التاسع عشر. 3) المواجهة بين منظومات التحالف المتعارضة: حرب الثلاثين عاماً والمنظومة التي سبقت الحرب العالمية الأولى (الحلف الثلاثي، والانفراج الثلاثي). 4) مواجهة التحالف للقوة المُهيمنة ("الجميع ضد واحد"): تحالفات ضد فرنسا النابليونية، أو ضد ألمانيا النازية. وقد ظنَّ مورغينتاو أن مجموعة الفاعلين هذه ثابتة. ونشوء العالم الواحد One World، أي العالَم الذي وحَّدته التكنولوجيا لم يغيّر فيها شيئاً. لأنه إذا كانت المسافات الجغرافية قد قَصُرَت فيه، فإن العالَم يبقى مشتَّتاً أخلاقياً وسياسياً، وتملؤه الاختلافات. ويقول: يخطئ أولئك الذين يتخيَّلون أن رأياً عاماً عالَمياً يمكن أن يتكوّن من فيض المعلومات والأفكار، لأنهم يخلطون الناقل vecteur وتقنية النقل، بالموضوع المنقول. والعلامات المتبادلة يُعاد تأويلها تبعاً للتصوّرات العقلية والفلسفية للشعوب، وتجاربها. لكن المسافات الثقافية فبالغة الاتساع. ولئن كان العالَم الواحد One World يقرِّب، فهو يولّد التشوش أيضاً.

لكنَّ ميزان القوة الذي شكَّل أساس الفكر الواقعي الأنغلو – ساكسوني سرعان ما تعرَّضَ للنقد بسبب عدم دقته. وعدم الدقة هذا سببه، كما يقول إينيس كلود Inis Claude، أحد النقّاد اللاذعين، وضوحه الشديد، ولأنه يحتمل ثلاثة معانٍ، أشرنا إلى اثنين منها (المعنى السياسي أو المنظومة)، مع ما فيهما من التباسات[166]، ونبدأ بهما.

1) **توازن القوى بوصفه سياسة.** إذا كانت الصيغة تستخدم للدلالة على سياسة بحث عن توازن ما والحفاظ عليه، فهذا يعني ضمناً أن عدم التوازن خطر، لأن الرغبة قد تغري القوة الأكبر بالهيمنة، أو الغزو، أو الاضطهاد. في المنظومة المتعدِّدة القطبية، السياسة الوحيدة التي من شأنها السماح بالوقاية من مثل هذا التصرف هي تلك التي تصنع سلطة مضادَّة تعادل الهيمنة المحتمَلة. ما يعني، في هذا السياق اتباع سياسة

(166) Inis Claude, Power and International Relations, New York, Random House, 1962.

الحذر. لكنْ بما أن توازن القوة balance of power يخفي، في كثير من الحالات، خللاً حقيقياً، فإن السياسة المسماة سياسة التوازن، يمكن أن تغطي إرادة خلق توازن مناسب، أي عدم توازن. ومن ثم فإن إينيس كلود يدين التسابق نحو القوة، الكامن خلف سياسة التوازن، الذي تراه صريحاً عند مورغينتاو حينما يقول بأن توازن القوى من قبل أمة معينة ينطوي على محاولة الوقوف في وجه قوة أمة أخرى من خلال تنمية قواها حيث يجعلها مساوية لقوى الأمة الأخرى إن لم تتجاوزها.

2) **توازن القوى بوصفه منظومة.** تميل هذه الصيغة إلى وضع تنظيم نوعي للعلاقات الدولية بين عدة دول، لأنها تستند إلى الاعتماد المتبادل. ويرى عدد من الكتاب الواقعيين (مثل مارتن وايت Martin Wight، وأ.ج.ب. تايلور A.J.P. Taylor، وشارلز ليرش Charles O. Lerche) الإحالة إلى آليات ميزان القوة balance of power، وأدواته، وقواعده في الحالات التي يحلّلونها كلها، يعمل كمنظومة تصون السلم بطريقة آلية إلى حدٍّ ما.

3) **توازن القوى يعبِّر عن حالة جيوسياسية مُلتبِسة.** فمن جهة، يمكن لهذا المفهوم أن يبقى مجرّد مفهوم وصفي، كقولنا: إن قوة ما توازِن قوة مكافئة، وهو ما يؤدي إلى اللبس والخطأ. وهذا يذكِّرنا بالتناظر الزائف إبان الحرب الباردة، حيث أثبتت التجربة أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كانا توءمين غير حقيقيين. إذ لم يكن أي مشترك بين بنيتيهما الداخليتين. كما قال كلود بتهكم، أنَّ التوازن غالباً ما يكون مُبتذَلاً، ومع ذلك ما يزال هذا المصطلح قيد الاستخدام. والأكثر من هذا، أن مُنَظِّري التوازن يتصوَّرون، في أغلب الأحيان، إقامة "توازن مناسب"، ويستشهد بقول نيكولا سبايكمان Nicolas Spykman: "الحقيقة، في هذا الموضوع، أن الدول تهتم بميزانٍ يميل لمصلحتها فقط..."[167]. ومن ثم، يمكن لميزان القوة balance of power أن يعني أيضاً التوازن وعدم التوازن، وفي هذه الظروف، يكون مُرادفاً لتوزيع القوة. ومن المبالغة الخطيرة أن نجعل منه "قانوناً" يحكم سلوك الدول، المعروف بأنه آلي، كما يستنتج كلود. لكنْ، من ناحية أخرى، كما يشير مايكل دويل Michael Doyle، إذا اعتبرنا مفهومَي البعد والقرب، بوصفهما مكوِّنَين فعليَين من مكوِّنات القوة والتهديد، فإن تشكيلته الجيوسياسية تعيد للميزان قوته التفسيرية، كما هو حال ترسيمات كوتيلا Kautyla في الهند القديمة، وفيليب دوكومين Philippe de Commines، مستشار لويس الحادي عشر في فرنسا إبان القرن الخامس عشر، أو سير لويس ناميير Sir Lewis Namier، في إنكلترا في فترة مابين الحربين[168].

---

(167) Ibid., p. 162.
(168) M. W. Doyle, Ways of... op. cit., p. 163-165.

توازن القوى والردع النووي

تغيّر السياق الجيوستراتيجي الذي كان يمكنه تسويغ توازن القوى بشكل كبير منذ عام 1945، بسبب الفكرة التي يُجمِع عليها الاستراتيجيون الفرنسيون بنحوٍ خاص، والقائلة بأن السلاح النووي يؤمّن "الجزيرية insularité الاستراتيجية" للدولة التي تملكه، ولم يعد السعي وراء توازن القوى ضرورياً. وبالفعل، إذا كان الضعيف قادراً على ردع القوي، فإن تفاوت القوى النووية لاجدوى منه. وهي فكرة السلطة المكافئة للذرة"، التي يعتمدها الجنرال بوارييه Poirier.

كما سبق أن استنتجنا، في معرض حديثنا عن نظرية آرون (الاستمرار في البقاء يعني الانتصار)، من نظرية الردع هذه، أن حصول عدد كبير من البلدان على السلاح النووي قد يضع العالَم في حالة ردع متبادَل مُعَمّم. وهو سيناريو قام مورتون كابلان KaplanMorton بنمذجته في دراسته الموسومة "منظومة ذات فيتو أُحادي"[169]. أما هيدلي بول Hedley Bull فقد بقي على اعتقاده القائل إنه ولو إذا أدت منظومة الردع النووية إلى تغيّر حقيقي، لكنها لم تقطع صلتها بتغيّر توازن القوى[170]. لأن الأول ليس سوى عنصر حاسم لأنه يتحكّم بالثاني. وأن التوازن العسكري، في حالة معيّنة، كالسياق القطبي الثنائي الذي شهدناه حتى عام 1989، لا يكفي بذاته لذاته. إذ ينبغي أخذ العوامل الأخرى بالحسبان، كما تبين من استسلام الاتحاد السوفييتي، الذي أثبتت الظروف بأن بول Bull كان مُحقّاً في هذا الموضوع. حينما يستحيل شن الحرب بسبب الردع، والانخراط في عملية هروب إلى الأمام، كما فعلت عدة إمبراطوريات في الماضي، فإن الاتحاد السوفييتي فضّل الاعتراف بأنه مغلوب بعد أن أصبح متخلّفاً في كل الجوانب الأخرى. كما يشير بول إلى الطابع الذاتي للردع، في مقابل الطابع الموضوعي للميزان، وهو ما تترتّب عليه نتائج خطرة. فالسلام النووي ليس مرادفاً للأمن الدولي، لأنه يستند فقط إلى أن الحرب تصبح أداة غير عقلانية للسياسة. لكنْ إلى متى؟. إنه يفترض إجراءات ثقة متبادَلة كتلك التي تم اعتمادها في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) بين عام 1975 ونهاية الثمانينيات. في الواقع، الردع لا يسمح بقيام نظام دولي على أسس موضوعية، وعلى أساس مصلحة مشتركة. بل يدل على ضعف المجتمع الدولي الذي تكون فيه الدول النووية، في الحقيقة، رهائن بعضها بعض.

---

(169) Morton Kaplan, System and process in International Politics, New York, John Wiley, 1957, et New Approaches to International Relations, New York, St Martin Press, 1968.
(170) Hedley Bull, op. cit., p. 116-121.

ج - مجتمع الدول، أو الواقعية الليبرالية حسب هيدلي بول

اهتم بول، أولاً، بمفهوم النظام العالمي الذي جعلنا منه مَرجِعاً هنا. وهذا يشرح، من دون شك، أن تحليله لميزان القوى balance of power أحد أهم التحليلات التي يمكن أن نجدها. ومع أنه يستند إلى افتراضات واقعية مُسبَقة، فهو يسعى إلى البرهنة على أن الدول تشكِّل مجتمعاً، مجتمعاً دولياً يراه بصدد التحقّق، عبر قوله: "حينما تشكِّل مجموعة من الدول، الواعية لبعض مصالحها وقيمها المشتركَة، مجتمعاً، بمعنى أنها تتصوَّر نفسها مرتبطة ببعضها عبر مجموعة من القواعد المشتركة في علاقاتها المتبادَلة، وحينما تتعاون من أجل بناء مؤسَّسات مشتركة". يبقى هذا النظام فوضوياً في غياب سلطة مركزية، أو ما فوق وطنية، لكنَّ طبيعة الفوضى تطوَّرت. وهو ما قاله هوبز، ولوك Locke، وغروتيوس Grotius. وقد اتفق هذا الأخير مع الفرضيّة الهوبزية القائلة: إن الدول ذات السيادة هي الفاعلة الرئيسة للسياسة الدولية، لكنه يرفض حقيقة أن تكون في حرب دائمة مثلها مثل المصارِعين في الحلبة. ويتصوَّر غروتيوس أن مصالح هذه الدول ليست دائماً متصارِعة تماماً، ولا متشابِهة تماماً، حيث يبقى دائماً ثمة مجال للتفاوض. والدول، كما يشير لوك، ليست دائماً في حالة تنافس، لكنها لم تعد متعادية بشكل دائم. ويرى بول أن مفهوم الحالة الطبيعية، أي مفهوم المجتمع من دون حكومة، لكنه يتضمَّن أفراداً ودولاً لديهم القابلية لفهم أن بينهم مصالح مشتركة، واتفاقيات ينبغي عليهم عقدها، هذا المفهوم هو الأقدر على إعطاء فكرة عن المجتمع الدولي الحديث، الذي يصبح، بالنسبة له، تصوّراً واعياً بنفسه (self-conscious)، ويضبط نفسه بنفسه (self-regulating) يدور حول وظائف العقد الاجتماعي الثلاث: تحديد استخدام القوة لتحقيق أمن متنامٍ، واحترام العهد، وحماية المُلكية. ومن ثم، يصبح مبدأ التبادلية، القائم على المصلحة الفردية، هو الرابط بين هذه الوظائف الثلاث. في المجتمع الفوضوي الذي يتحدث عنه بول، يصبح من الممكن تمييز نظام معين، حتى لو كان غير مستقر بطبيعته. ويمكن أخذ أدوات هذا النظام من التقاليد الثلاثة التي يرجع المؤلِّف إليها. فهو يأخذ عن الواقعيين النظام من خلال القوة، والنظام من خلال التوازن، والحرب. ويرى بول أن وجود القوى الكبرى المعترَف بها برهانٌ على وجود مجتمع دولي، يتجاوز المنظومة الدولية، لأن الاعتراف بحقوق القوى الكبرى وواجباتها، يدل تماماً على إرادة بناء نظام عالمي مستقر.

وقد توصّل بول، شأنه شأن مورغينتاو، إلى اعتبار أن توازن القوى balance of power يشكّلُ أداة ضبط دائمة. كما يأخذ بول من التقاليد الكانطية فكرة أن القانون الدولي يمكن أن يسمح تدريجياً، بإقامة رابط اجتماعي بين الدول.. لكنَّ الهدف الذي يوليه للقانون الدولي يبقى محدّداً، لأن هذا القانون لا يحقّق سوى ثلاث وظائف هي: صياغة فكرة مجتمع يضم الدول ذات السيادة، وتحديد طريقة بلوغها، أي موافقة هذه الإرادات بشكل حر، وتحديد المبادئ الأساسية اللازمة للتعايش بين الدول، مع السماح لها بمواءمة سياساتها مع القواعد المعمول بها في كنف الجماعة الدولية. أخيراً، أخذ بول من التقاليد الغروتيوسية [نسبة إلى غروتيوس] فكرة أن الدبلوماسية، التي يعزو إليها أربع وظائف أساسية (اتصالية، وإخبارية، وتفاوضية، واختزال الصراعات إلى حدودها الدنيا)، هي فكرة ترمز، قبل أن تكون أي شيء آخر، إلى وجود مجتمع دول لا مسوّغ لوجودها من دونه. أما بالنسبة لاحتمالات تطوّر المجتمع الدولي، فيرى منها أربعة هي: نزع السلاح من العالَم في نهاية المطاف، تكوُّن مجموعة متوافقة تضم القوى النووية، وجود منظومة دول تهيمن عليها الأمم المتحدة، وبشكلٍ عام من الدول المتجانسة إيديولوجيّاً.

خلاصة: الوضع الراهن لتوازن القوى

يعدُّ مفهوم توازن القوى أكثر المفاهيم رمزية من بين مختلف المفاهيم التي تشكّل الحد الأدنى الذي يتفق عليه الكتّاب المنتمون إلى الواقعية الكلاسيكية. لأنه، من الناحية العملية، يعد تحالفاً هدفه خلق توازن مع القوة الأكبر من القوى الأخرى، التي يزعم أنها توسّعية، ويمكن أن تصبح قوة هيمنة، اقترح ت.ف.بول T.V.Paul وصف توازن القوى هذا بالتوازن الصلب (Hard balancing)[171]. ثم يضعهُ مقابل مفهوم التوازن الناعم (Soft balancing) المنسجم أكثر مع الحالة الراهنة، التي يراها "تحالفاً ضمنياً وغير هجومي تشكّل لتحييد القوة المُهدِّدة الناشئة، أو المُحتَمَلَة"[172]. هذا التوازن الناعم soft الذي يتضح من خلال الحالة التي تتميّز بها أوروبا الشرقية، حول روسيا، أو شرق آسيا حول الصين، قد يرتبط بفكرة بول Bull حول ميزان القوى. على أي حال، يرى واضع هذا المفهوم أن له

(171) T. V. Paul, «Introduction: The Enduring Axioms of Balance of Power Theory and Their Contemporary Relevance», in T. V. Paul, James J. Wirtz, and Michel Fortmann, Balance of Power. Theory and Practice in the 21 st Century, Stanford, Stanford University Press, 2004, p. 14.
(172) Ibid., p. 14.

فضيلة دمج خمسة مُعطيات راهنة حاسمة: 1) حالة الأحادية القطبية السائدة منذ نهاية الحرب الباردة. 2) العولمة المتنامية للاقتصاد، التي تُعزى بشكل كبير إلى انتشار الشركات الأميركية المتعدِّدة الجنسية. 3) تهديد الإرهاب العالمي العابر للوطنيات. 4) صعوبة تحويل الثروة الاقتصادية إلى قوة عسكرية بشكل سريع. 5) إمكانية الحلفاء الأوروبيين، أو الآسيويين، على نحو خاص، في التصرّف بمفردهم، أو رفض الحماية التي تقدِّمها واشنطن إليهم، بشكل عابر أو ظرفي (buck-passing). في المقابل، تجد الولايات المتحدة نفسها في حالة رفض للتحالف، أو الاستغناء عن مساعدة هذا الشريك أو ذاك، لأن التحالف الذي تقوده يتمتَّع بما يكفي من القوة لتفكيك أي قوة تهديدية.

بالتالي إذا كان توازن القوى الصلب، هو توازن الحرب الباردة، فذلك لا يمنع أن يتميّز الكتّاب الواقعيون عن بعضهم بعض فيما يتعلق بطريقة حل المشكلات الناشئة عن الصراع الدائم في كنف المنظومة الدولية. والمثال على ما نقول، تلك العناصر الكثيرة التي تقرِّب بين كل من هانز مورغينتاو Hans Morgenthau، وجورج كينان Georges Kennan، وهنري كيسنجر Henry Kissinger. العنصر الأول يكمن في رغبتهم بالتأثير في حكومتهم، وقد اضطلع كل من كيسنجر وكينان بمسؤوليات سياسية بالغة الأهمية. وتأثّرا، بشكل عميق، بالصراع العالمي الثاني، والنضال ضد الشمولية. فقد ضغط مورغينتاو على حكومات واشنطن من أجل التنازل عن المصائب الأربع التي تسمِّم السياسة الخارجية الأميركية، وهي: الطوباوية، والنزوع إلى تحقيق الشرعية légalisme، والنزعة العاطفية sentimentalisme، والانعزالية isolationnisme. وكان كينان صاحب فكرة "احتواء containment" الاتحاد السوفييتي منذ عام 1974. وأوصى بمساعدة أوروبا واليابان ليحتلا مكانة القوة المفيدة لإعادة التوازن مع الاتحاد السوفييتي من خلال قيامها بدور الدول العازلة État-tampon معه. لكنه في المقابل، دان، مثله مثل مورغينتاو، حرب فيتنام التي لم يرَ فيها أي معنى بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الحيوية.

إنها ملاحظات مهمة بسبب الرأي المتصلِّب لجزء من المعلِّقين الذين يخلطون عمداً، الواقعية بالإمبريالية، أو الواقعية بالنزعة الحربية. وبالطريقة نفسها، لم يخشَ كينان، خلافاً لكل المحلِّلين في عصره، من أن يؤدي التحاق الصين بالتحالف الشيوعي إلى زيادة قوتها. بل رأى أنه لا يمكن لأي رابط من شأنه ربط موسكو ببكين، وأن صراعهما

المستقبلي سيضعف الكتلة الاشتراكية بدلاً من تعزيزها. أما هنري كيسنجر، الذي عمل مستشاراً لريتشارد نيكسون، فقد اهتم بالدفاع عن السيادة الأميركية من خلال استلهامه نموذج الجماعة الأوروبية، وتوازن القوى، لبلوغ غايته. لذلك فكّر في إقامة شبكة من التوازن مع أوروبا، واليابان والصين، أي إقامة تشكيل خماسي القطبية pentapolaire، وليس ثنائي القطبية، يصبح، من خلاله، التفاوض على كل شيء أمراً ممكناً. لذلك نصح بالانسحاب من فيتنام، لمصلحة الانفراج الدولي. وعنده اتضحت فكرة الواقعيين حول رجل الدولة، أكثر من وضوحها عند غيره. فهو القادر، بمعزل عن البيروقراطية الدولتيّة، على الدفع بالتغيير الدبلوماسي وقيادته، وتعديل المشهد العالمي. وخلافاً للرأي الشائع، فإن الواقعيين لا يحدِّدون الدولة، إنما يهتمون بالشخص المكلّف باتخاذ القرار النهائي، وطبيعة النُخبة الحاكمة، والخيارات التي ينبغي عليهم الحسم بشأنها. أي إنهم يهتمون بالرجال والظروف، وليس بدولة مجرَّدة، وبقواعد اللعبة.

لاحظ كل من فورتمان Fortmann، وبول Paul، وفايرتز Wirtz[173] أن السياسة الدولية قد تغيّرت منذ عام 1990، ولم تعد ترتبط بعالَم الواقعية الكلاسيكية وميزان القوى، وهو ما يتبدَّى عَبْرَ غياب أي تحالف يُعتدُ به ضد الولايات المتحدة، المهيمن المحتمل الجديد، أو الحقيقي، كما يرى هذا أو ذاك. إضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تعد تقوم إلا بتنظيم الميزان الناعم soft balancing، فهي لم ترَ أي تحالف يقوم ضدها، كما كان يعتقد بعض الواقعيين الكلاسيكيين أنه سيحدث بشكل آلي. وهو ما يضيف إلى الشكوك التي كانت تنتابنا فيما يتعلق بالقيمة العلمية والتفسيرية لنظرية التوازن. لاشك في أن الفرق الضخم بين القوة العسكرية والاقتصادية التي تتمتَّع بها الولايات المتحدة، وقوى الأمم الأخرى تردع تلك القوى. وهذا الفرق من شأنه إطفاء أي رغبة، حتى لو كانت بعض المفاوضات التجارية تفضي إلى مصلحة أمريكا الشمالية، أو إنها تتخذ مبادرات غير مناسبة في مجال السياسة الخارجية. لكنْ لا بد من الاعتقاد بأنَّ تفوقها العسكري الهائل، لايثير قلق القوى الأخرى كثيراً، أو ليس لدرجة تشعر معه بأنها مُهدَّدة، لا يعني أن الدول الأكثر أهمية لا تمارس منافسات كثيفة، ولا ترى أي منافس challenger من شأنه التسبّب في حشد الحلفاء ضدها. فهل يمكن لهذه العوامل التي تشكِّل شروط انبثاق منظومات

(173) Michel Fortmann, T. V. Paul, and James J. Wirtz, «Conclusions: Balance of Power at the Turn of the New Century», inBalance of Power, Ibid., p. 360-374.

تحالف مضادة، أن تتطوَّر؟ إنه أمر ليس مُحتَمَلاً كثيراً على المدى القصير، وإذا كان لا بد من إعادة إدراج توازن القوى الصلب في جدول الأعمال، فهذا قد يعني أولاً آسيا، والمواجهة بين الصين والولايات المتحدة.

الفصل الثاني

أمنٌ أم تعاونٌ؟

الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة

دأب الأدب الواقعي تقليدياً، على اعتبار أن الدولة تلجأ إلى احتكار العنف المشروع للحفاظ على أمن المواطنين، ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. ومن ثم، فإن قوة الدولة تسمح بالنضال ضد الفوضى الناشئة عن الحالة الطبيعية، وتحقيق الأمن العام. هذا التحليل الذي يعدُ امتداداً لما جاء في كتاب هوبز Léviathan، (دراسة في المادة) دانته الفلسفة الليبرالية منذ القرن السابع عشر، من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير عميق في طبيعة التصرّفات الدولتيّة. في المقابل، استمر النقد الليبرالي في صرامته حتى فترة الازدهار والنمو الاقتصادي خلال ما يُسمى فترة "الثلاثين المجيدة" بين عامي 1945-1975. لأن تقدّم التجارة الدولية، الفائقة على تقدّم الإنتاج الدولي، وتكثيف التعاون مع ازدياد عدد المنظّمات الحكومية البينية، وأخيراً، ازدياد التبعية المتبادلة، هذه الأشياء الثلاثة مجتمعة برهنت على صدقية نموذج سميث (انظر الجزء الأول). ويبدو أن فكرة إحلال السلام من خلال التجارة التي كان يؤمن آدم سميث بها، والذي يقرن دويل به جوزيف شامبيتير، Joseph Schumpeter لكنه يفصل عنه جون لوك، قد سارت في الطريق الصحيح[174]، على الأقل داخل نصف الكرة الغربي، لاسيما في أوروبا، حيث ترتبط ديمومة السلم بالجماعة الاقتصادية. لكنَّ الصدمات البترولية التي وقعت في نهاية العقد، أعادت طرح مسألة الأمن من دون التوقف عند مظاهرها العسكرية فحسب، في الوقت الذي كان يؤكِّد فيه التيار الليبرالي بحق، على لسان الأميركي والتز Kenneth Waltz، على

---

(174) يميّز دويل ثلاثة اتجاهات مؤسِّسة لليبرالية: الليبرالية المؤسِّسية لواضعيها لوك جيريمي بنتام Bentham مؤلِّف كتاب "خطة من أجل إقامة سلام شامل ودائم)، التوجّه السلمي التجاري لسميث وشامبيتير، والدولية الليبرالية لكانط (المرجع السابق ص 203-300). التيار الأول الذي يشرح بأنه لا يحقِّق سوى "سلام مضطرب" (ص 224)، لم يتمتَّع أبداً، حسب دويل، بالقوة التغييرية نفسها التي للثاني، الذي قامت على أساسه المؤسَّسات الدولية الأساسية. لذلك بدا لنا ملائماً الحديث عن نموذج لوك - سميث، أو سميث – لوك (الجزء الأول).

أن الدول لا تستطيع الاعتماد إلا على نفسها في بيئة فوضوية، وأن الأمن هو المعيار الحاسم في اتخاذ القرار.

في الحقيقة، تركّز الجدل بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد على طبيعة العلاقات البيدولتيّة، ومستقبلها أكثر من تركيزه على مركزية الدولة التي يعترف الجميع بها. ونظراً للتفاوت القائم بين الدول، وعلى أن القوى العظمى هي الأقدر على أن تكون سيدة نفسها. فحسم الطرف الأول موقفه نحو أولوية الأمن، بينما آمنَ الطرف الثاني بالثقة المتبادلة التي تنشأ عن التعاون من خلال الاعتماد المتبادل. وأكثر المتفائلين من بين جماعة الطرف الثاني، يتصوّرون إمكانية تحقيق سلام ديمقراطي.

بعد أن ذكّرنا بمواقف الرافضين الرئيسين للرؤية الواقعية، سننظر في الخطوط العامة للدولية الليبرالية، وظروف انبثاقها، قبل دراسة نظرية الواقعية الجديدة، أي الواقعية الشاملة systémique أو المنظوميّة. وسننهي حديثنا بالامتدادات الحالية لمختلف التيارات التي تكمن أهميتها في رسم التوافقات الابيستيمولوجية الخاصة بالرهانات الكبرى المعاصِرة. وسيكون الحديث مفيداً عن التحليلات التي تناولت تلك الرهانات في الصين.

1- الرافضون الأوائل للواقعية

ترتبط التغيّرات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية بالمنظومة الدولية. وإن تغيّر البنى، المرتبط بإزالة الاستعمار، وزيادة عدد الفاعلين غير الدولتيين، والاهتمام بعولمة الاقتصادات، كل هذا قلّل من نسبة الإيمان بوحدة الفاعلين. كما لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية، التي توجب عليها ضم مشاركين جدد، بينما ازداد النقد الموجَّه تدريجياً إلى الفصل بين العامل الداخلي والعامل الخارجي، الذي تبناه بعض الواقعيين الكلاسيكيين.

أ - دافيد ميتراني وإرنست هاس: الوظيفية والاندماج الإقليمي

بمعزل عن الدول، تبنّى دافيد ميتراني David Mitrany، منذ عام 1946 رؤية العالَم التي طرحها البريطاني العمالي ليونارد وولف Leonard Woolf، الذي انصبَّ اهتمامه على العلاقات بين الشعوب والنتائج الإيجابية لتعاونها الاقتصادي، والتقني على النحو الذي استطاعت رسمه لنفسها خلال تجربة عصبة الأمم Société des Nations، للتفكير في

منظومة قادرة على تحقيق سلام دائم[175]. ولتحقيق هذا الهدف، كان لا بد من النظر في طريقة عمل مثل هذه المنظومة من حيث حاجات الشعوب. وليس من حيث مصالح الدول. إذ يمكن تجنّب أخطار الحرب من خلال التشبث بحل مشكلات الشعوب اليومية، بفضل التعاون الدولي، ومعالجتها بشكل وظيفي، أي على مختلف المستويات، ومن خلال السلطات العامة، أو الفاعلين الخاصين، وعَبْرَ اعطاء الأفضلية للازدهار العام. الحقيقة طالما أن الشعوب تعي أن زيادة رفاهيتها ستكون ثمرة تعدّد شبكات التعاون القائمة بينها، فإنها ستزيد اهتمامها بالمنظّمات الدولية للتخلّص من خضوعها الدولتي، وتجاوز انقساماتها الإقليمية.

اشتُهر إرنست هاس Ernst Haas من خلال نظريته الوظيفية للاندماج الأوروبي، بعد العودة إلى أطروحة ميتراني المركزية، أي البحث عن تكنولوجيا اجتماعية مستندة إلى التعاون الحر بين الأفراد في مختلف قطاعات المجتمع، الذي من شأنه أن يؤدي تدريجياً، وبشكل آلي، إلى الاندماج السياسي (spill over effect). مع أنه كان دائماً يرفض القول بأن لديه منظومة قيم محدَّدة، وإنما كان يعدُ نفسَهُ بمنزلة تقني للعلاقات الدولية، ووقف بشكل واضح ضد مفهوم سيادة الدولة. ولم يتوقف عن الدفاع عن الاندماج الدولي، وتشجيع المنظمات الدولية البينية (البيدولتيّة) قبل اهتمامه بالحوكمة العالمية gouvernance mondiale.

كان هاس قد زعم، انطلاقاً من التجربة الأوروبية، البرهنة على أن السياسة المؤسَّسية للتقارب بين الدول تقود بشكل آلي إلى إضعاف السيادات[176]. وتقوم فرضيته على فكرة أن تتابع القيم الاجتماعية، بمعنى أن الواحدة تُفضي إلى الأخرى، يؤدي ميكانيكياً إلى نشوء حالة فوق وطنية. هذا من دون الحديث عن المصالح الوطنية والتعاونية التي ما فتئت تُؤخِّر الاندماج. وغياب مشروع جماعي حقيقي، الوحيد القادر على تجاوز العرقيات المركزية، يدفعنا للحكم على أنفسنا بالوقوع في هذه العرقيات كما حدث في عام 2005. بعد أن شعر هاس بالطابع الإشكالي، إلى حد ما، للاكتفاء باللجوء إلى الاتجاه الوظيفي لبلوغ الهدف المنشود، راحَ يبحثُ في اتجاه ثقافة النُخب الميّالة إلى فكرة الاندماج، عن قطب يجذب بقية المجتمع. وبعد تكوّن هذا القطب، لم يَعُد لديه شك في أن التوافق سينتصر على الصراع، وافترض نوعاً من التجانس الاجتماعي من دون برهان.

(175) David Mitrany, A Working Peace System, Londres, Royal Institute of International Affairs, 1946.
(176) Ernst Haas, Beyond the Nation State: Functionalism and International Organisation, Stanford, Stanford University Press, 1964

ولذلك استمر في منطق الـspill over effect الذي كان يتجاهل الخلل الكبير الذي تعانيه المنظومة الأوروبية، ما سينعكس عليها عاجلاً أم آجلاً، وهو "عجز الديمقراطية" كما يُقال اليوم. بالفعل، فإن غياب التشاور الشعبي حول أهداف البناء الأوروبي يؤدي إلى توقّع رفض سياسي وأزمات وطنية قد تتكرّر كثيراً، وهو ما حدث منذ الاستفتاء على معاهدة ماستريخت (1992)، ومعاهدة الدستور، حيث أدت مؤسّسات الاتحاد الأوروبي إلى غياب الأمن الاقتصادي، ووقف أي تضامن مع الشعوب الأوروبية. عندئذٍ طُرح السؤال الأساسي حول أوروبا نفسها، والذي سبق لها طرحه، أي: أليسَ الاندماج الذي شهدناه نتيجة استثنائية لظروف تاريخية خاصة، سببه التاريخ القديم المشترك بين تلك الشعوب؟ مع علمه أن الجواب بالتأكيد إلا أنه يطرحُ سؤالاً آخر: هل يمكن نقل الآلية إلى بيئة تفتقر إلى هذه القدرات الخاصة؟ في هذه الحالة ستكون الوظيفية محكومة بالثقافة، وليس العكس، وهو ما يعيد الأطروحة الأصلية إلى نقطة الصفر. بعد أن أدرك إرنست هاس، منذ تلك اللحظة، عدم وجود تكنولوجيا مؤسّسية قادرة على تجاوز سيادة الدولة، اختار نوعاً من "الهروب إلى الأمام" من دون أن يتنازل، بطبيعة الحال، عن قيمه الأولية، عبر انخراطه في تيار المؤسّسية الجديدة néoinstitutionnalisme والحوكمة، gouvernance، وأجّل آماله المعقودة على الحكومة العالمية، لأنه لم يعد يُؤمن فعلاً، بأن الآلية الاجتماعية المنطلقة من قاعدة سياسية يمكنها الحد من "تجاوزات" السيادة الدولتيّة. في عام 1990 أصدر كتاباً يندّد فيه بضعف فاعلية المنظّمات الدولية، لاسيما منظّمة الأمم المتحدة[177]. فاقترح إعادة تفعيل آلياتها عبر تخليصها من هيمنة الدول الكبرى. لا شك في أن سياق نهاية الحرب الباردة عزز قناعاته، وبدا له لحظة مناسبة لتقديم مقترح الحوكمة العالمية.

ب - كارل دوتش وعملية التغيير من خلال الاتصال

ولد كارل وولفغتنغ دوتش Karl Wolfgang Deutsch في مدينة براغ في أوروبا، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1939؛ حيث تعرف في معهد ماساشوسيت للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology على نوربيرت فاينر Norbert Wiener. وأدت صداقتهما الطويلة إلى اهتمامه بالاتصال ورؤيته الاستباقية لمجتمع الإعلام. بعد أن استند إلى المنهج الكمّي للتأكّد من صحة نظرياته، قام بدراسة تأثير الاتصال في التعبئة

(177) Ernst B. Haas, When Knowledge is Power. Three Models of Change in International Organisations, Berkeley, University of California Press, 1990.

الاجتماعية، بوصفه عملية تغيير، وإيمانه بدورها في صنع السلام. وحينما تتعلق هذه التعبئة بالأجزاء الجوهرية لشعب ما، وحينما تنبثق على نطاق واسع فإنها تميل إلى تسييس عدد متزايد من المواطنين، وتزيد عدد الحاجات البشرية التي ينبغي على الدولة إشباعها. يعتقد دوتش أن الوطنية، التي تُفهَم بوصفها طلباً للدولة قبل أي شيء آخر، في هذه الظروف، هي وسيلة الدولة للسيطرة على المواطنين وتوجيههم لأنهم ما زالوا غارقين في عاداتهم[178]. واستكمالاً لمقولة: إن الدولة تملك الوسائل لمتابعة هذا الضبط خارج حدودها، أصبح دوتش رائداً في دراسة الاندماجات الإقليمية. وهو ما منحه فرصة إبراز تعقيد Compiexité يتصف به العالَم يتجاوز الثنائية المعتادة بين علاقات السلطة على الصعيد الوطني، والنضال من أجل الهيمنة والتأثير على الصعيد الدولي.

وقد قاده هذا التعقيد إلى التساؤل عن الموضوع الذي سيعمل عليه الفرع المعرفي الجديد في العلاقات الدولية، والمناهج والأدوات التي يمكن أن تتوافر له، في كتاب بحث في الإشكاليات التي ستنشغل بها[179] المدارس الأميركية حتى اليوم. انطلاقاً من الأسئلة العشرة التي يراها أساسية، والتي صيغ كل واحد منها على شكل علاقة بين مفهومَين متناقضَين[180]، نظر دوتش أولاً في مكانة السلطة ودورها، والتي لا يرى أنها القوى المتمثّلة بالدول والمنظّمات الدولية فحسب، بل في قوة الحكومات، وجماعات المصالح، والنُخَب، والأفراد أيضاً[181]. وبعد أن يعرّف القوة بوصفها قدرة الفاعل على بلوغ هدف معين، والسيطرة على محيطه، يعمد إلى تحليل مصادرها المادية، لكنه يشدّد، بنحو خاص، على بُعدها العلائقي بوصفه " مجموعة الأنواع أو الرتب الخاصة لعلاقات الجماعات أو الشؤون الخاضعة للسيطرة"[182]. لأنها تبدو رمزية في المقام الأول. وهي العلامة الدالة على القدرة على تطوير سلوك شعب، أو أفراد من خلال استنفار جزء من ذاكرتهم ومشاعرهم تبعاً لتوجّهات مستقبلية[183]. وسواء أكانت السلطة سلطة مجموعة خاصة، أم سلطة نخبة، أم سلطة دولة، أو مجموعة من الدول، فإنها توضع في خدمة مصلحة يستدعي تحقيقها اتخاذ قرار معين. هذا القرار، كما يقول دوتش، ينتج أساساً عن جُماعٍ

---

(178) Karl W. Deutsch, Nationalism and Social Communication: An Inquiry into the Foundations of Nationality, MIT press, Cambridge, 1953.
(179) Karl W. Deutsch, The Analysis of International relations, New York, Prentice Hall, 1988.
(180) Ibid., p. 8-11: la nation et le monde, la guerre et la paix, la puissance et la faiblesse, la politique internationale et la société internationale, la prospérité et la pauvreté, la liberté et l'oppression, la perception et l'illusion, l'activité et l'apathie, la révolution et la stabilité, l'identité et la transformation.
(181) Ibid., p. 22.
(182) Ibid., p. 34.
(183) Ibid., p. 41.

ذاكرة طويلة تستدعي التاريخ بطبيعة الحال، ومعلومات جديدة(184). وتتدخَّل في هذا القرار الصور، والمشاعر، والمواجهة بين القيم، أي قيم الكبرياء والحظوة من جهة، وقيم الاعتدال والرحمة من جانب آخر. ولمعرفته بأن الهدف الأولي للعلاقات الدولية يقوم على تحقيق الأمن الوطني قبل المصالح الاقتصادية، يتساءل عن أسباب الصراعات(185)، والوسائل الدبلوماسية الكفيلة بالوقاية منها(186)، وعن أشكال الحروب. ويظنُّ، مثله مثل كثيرين آخرين، أن البديل عن هذه الحروب هو الاندماج، سواء أكان دولياً، أم فوق وطني، ويتم وضعه على الصعيد العالمي أو الإقليمي.

وبذلك يعود دوتش إلى أعماله الأولى التي من نتائجها الأساسية ذلك المفهوم الجديد الخاص بـ"ميزان التحالفات – الاندماج"؛ أي إن نمو التحالفات بين فاعلين متعاونين لا يقود، بشكل آلي إلى مزيد من الاندماج، فلو زاد حجم التفاهمات، فإن فرص اندلاع صراعات عنيفة سيزداد أيضاً. عندئذ تكون المسألة الرئيسة في السعي من أجل السلام أو الاستقرار، هي التنافس بين معدل تزايد التحالفات في مجالات خاصة، وزيادة المؤسَّسات الدمجيّة والممارسات المشابهة. وهذه المسألة تطرح نفسها بقوة كبيرة على الاتحاد الأوروبي، الذي يستدعي توسيعه ضرورة إصلاح مؤسَّساته. وإلا فإنَّ المؤسَّسات القائمة سيتجاوزها الزمن. فالجمود الذي قلنا بأنه قد يطول، من شأنه أن يؤدي إلى الانفجار. ويميّز دوتش، في مسار التفكير نفسه، إلى جانب ما يسميه "مجموعات الأمن المختلَطة" والتي تؤدي إلى قيام فيدرالية أو اتحاد بين الدول، وتشكيل "مجموعات أمن تعددية" بين الدول ذات السيادة، يكون قيامها أسهل بكثير(187). وبالفعل، خلافاً للمجموعات الأولى التي ينبغي عليها، كما يرى هذا الباحث السياسي الأميركي، تحقيق اثني عشر شرطاً مُسبقاً قريباً من تلك التي لاحظناها أعلاه (انظر، الشروط الجيوسياسية المُسبَقة لقيام الفيدرالية)، أما المجموعات الثانية، فإن الدول لا تحتاج إلى نقل سيادتها إلى جهة فوق وطنية. وتجربة حلف شمال الأطلسي OTAN قد تُبرهن على أن رغبته في تحقيق السلام، الذي يشكِّل تحقيقه الهدف الوحيد الذي تسعى البلدان المنضوية تحته إلى تحقيقه، يكفي لكي تتخلّى الدول عن اللجوء إلى القوة، حينما يتعلق الأمر بخلافاتها(188). ويكونون فيه مستعدين لدرجة تقاسم القيم السياسية نفسها، وإدراك

(184) Ibid., p. 75.
(185) Ibid, p. 112-132.
(186) Ibid, p. 112-132.
(187) Ibid., p. 193-201.
(188) Karl W. Deutsch, Political community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience, Princeton, Princeton U. P., 1957.

الخطر الخارجي، وأنهم سيضاعفون الاتصالات فيما بينهم. وهو أمر مختلف جداً عن "الجماعة المختلطة" التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من القوة والهوية المشتركة، إضافةً إلى حفظ السلام في كنف الوحدة القائمة. واستمرار حلف شمال الأطلسي بعد غياب الاتحاد السوفييتي أكبر دليل على ذلك، تبعاً للسياق الجيوسياسي، وواقع "محموعة الأمن التعددية"، وجاذبية زعيمها وسلطته.

لقد تم تحليل عمل كارل دوتش بوصفه تحدياً جزئياً للترسيمة الواقعية، لأنه كان يرفض فكرة الدول بوصفها فاعلين عقلانيين متحدين، يرفضون التمييز بين الداخلي والخارجي بوصفهما مصدر تأويل للسياسة[189]. واستنتج من قناعته بمستقبل مجتمع المعلومات، الدور الأساسي الذي قد تلعبه قدرات منظومات القرار لفهم التدفّق الإعلامي والتحكّم به[190]. لقد بدا له الاتصال الدولي حاسماً، ولاسيما أن سباق التسلّح كان في عزّ نشاطه، وكان العالَم يعيش في منظومة قطبية ثنائية. ولأن القوتين العظمَيين كانتا مضطرتين لدفع تكاليف نسبية بسبب معلومة محددة حول مشاريع واستثمارات الطرف المنافس في مجال التسليح. وكان يظن، مثل ج. دافيد سينغر J. David Singer، أن منظومة متعدِّدة القطبية قد تكون أقل خطراً[191]. وهو ما سيرفضه والتز لاحقاً.

ج - روبيرت كيوهان وجوزيف ناي: الاعتماد المتبادل المركَّب

تُرى، هل تقوم المؤسَّسات بتوجيه سلوكَ الدول، أم إنه نابع من توزيع القوة فقط؟. يقوم تفكير كل من كيوهان Keohane وناي Nye على الظروف التي تتعاون الدول من خلالها، ودور المؤسَّسات في تسهيل التعاون بينها. يعد الاعتماد المُتبادل المتنامي بين الأمم، حسب هذين الكاتبين، السمة الحاسمة للعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. في عام 1972 بدأ النقاش مع (ظهور) الواقعية بعد نشر كتاب Transnational Relations and World Politics (العلاقات العابرة للوطنية والسياسة العالمية)[192]. وترافق نشر هذا الكتاب مع بروز إشارات عن السياق العالمي تشي بحدوث تغيّر عميق مثل: أُفول نجم الولايات المتحدة: تنامي دور منظَّمة الدول المُصدِّرة للبترول OPEC، والتوتر بين

(189) Arendt Lijphart, «Comparative Politics and the Comparative Method», American Political Science Revue, septembre 1971, vol. 65, p. 682-93.
(190) Karl W. Deutsch, The Nerves of Government. Models of Political Communication and Control, New York, Random House, 1963.
(191) Karl W. Deutsch and J. David Singer, «Multipolar Power Systems and International Stability», World Politics, Autumn 1964, vol. 16, p. 390-406.
(192) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Transnational Relations and World Politics, Cambridge, Harvard University Press, 1971.

الولايات المتحدة واليابان حول خلل الميزان التجاري بينهما، وقرار نيكسون الأحادي في التخلي عن اتفاقيات بريتون وودز (1971-1973) Bretton Woods. لقد اهتم كل من كيوهان وناي - على نحو خاص - بانتشار الشركات المتعدِّدة الجنسيّة، ولاحظا تنامي التدفّقات العابرة للوطنيات في أربعة مجالات: الإعلام، والتجارة، والمال، وحركة الناس والأفكار. وتطوَّر تفكيرهما، انطلاقاً من وصف عالَم يعيش على الاعتماد المتبادَل، إلى مقاربة نظرية للنتائج المركَّبة المترتِّبة على هذا الاعتماد المتبادل، وأثره في القيادة السياسية والتغيير، لوجود تعددية متداخلة، بحيث صار من الصعب فصل الظواهر الداخلية والأحداث الخارجية، وفقدان الدولة للسلطة.

في عام 1977، وصدور كتاب Power and Interdépendance: World Politics in transition, (القوة والاعتماد المتبادَل: السياسة العالمية في مرحلة انتقالية) أطلقَ كيوهان وناي تحدياً حقيقياً لأطروحات الواقعية الأساسية[193]، وبذلا جهديهما من أجل إقامة الاعتماد المتبادل استناداً إلى عدة معطيات تجريبية، للبرهنة على أن استخدام النموذج الواقعي، في عالَم الاعتماد المتبادَل، غير كافٍ لفهم ديناميكيات العلاقات الدولية. لاسيما ما يتعلق بالنقد، والتجارة البحرية أو العلاقات بين البلدان، مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. لكنَّ اختيار الشركاء المنتخبين يشكِّل نقطة ضعف في برهانهما، لأن خصوصية العلاقة بين الولايات المتحدة وكندا من جهة، وأمريكا وأستراليا من جهة أخرى، لا تعبِّر كثيراً عن واقع الاعتماد العالمي المتبادل. قام هذان الباحثان السياسيان بوضع نماذج نظرية تعزِّز حجتهما، أي نموذج الواقعية، ونموذج الاعتماد المُركَّب. يعرض النموذج الأول العلاقات الدولية بوصفها نضالاً من أجل السلطة. ويقوم على ثلاثة تأكيدات: الدول وحدات متجانسة، إمكانية استخدام القوة وبقائها أداة للعامل السياسي. هناك تراتبية في الأهداف في السياسة العالمية، أهمها الهدف السياسي. في النموذج الثاني، يتسم الاعتماد المتبادَل المركَّب، من دون أن يكون محدَّداً بشكل حقيقي، بوجود فاعلين آخرين غير الدول، وغياب تراتبية واضحة للأهداف، وعدم جدوى القوة. وتحدَّد القضايا، في هذه الظروف، تبعاً لتوزّع الموارد، والمدى الذي تؤثر فيه الأحداث الناشئة في جزء من العالَم، أو التي تصيب كل مكوِّن من مكوِّنات المنظومة العالمية (إما مادياً، أو بتصوّر الذي لدينا) على الأحداث الناشئة في كل مكوّن من مكونات المنظومة. وحسب منطوق المؤلِّفَين، نرى أن كل شيء يرتبط بحساسية sensitivité الفاعلين وهشاشتهم vulnérabilité في المجالات

(193) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence: World Politics in Transition, Boston, Little Brown, 1977.

المختلفة، التي لا علاقة لها بتوزّع القوة العسكرية. والمقصود بالحساسية هنا، أثر الأحداث في فاعل، سبق أن أثَّرَ في فاعل آخر، إضافة إلى قدرته على الاستجابة. أما الهشاشة، فتعني عدم قدرة الفاعل على عزل نفسه عن الظواهر الخارجية. هذا التفاوت بين الفاعلين إزاء التحديات التي تمثلها بيئتهم الدولية، دفعَ كلاً من كيوهان وناي إلى الحديث عن "اعتماد متبادل غير متناظر". إذاً، تفترض نظرية الاعتماد المتبادَل عالَماً تلعب فيه العلاقات العابرة للوطنية دوراً متعاظماً، حيث تتكاثر الشبكات والمنظّمات غير الحكومية ONG إلى حد تشكيل ما يشبه "شبكة العنكبوت" (يسميه جون بورتون cobweb)، التي تُعاظمُ عملية اتخاذ الدول للقرار، ويصبح اللجوء إلى القوة أكثر إشكالية وهامشية. لكنْ، كيوهان تخلى عن فرضيته حول التعارض الجذري بين الاعتماد المتبادَل المركَّب والواقعية، لثلاثة أسباب: 1) التبسيط الكبير للصورة الواقعية في عام 1977. إذ لم يقل أي واقعيّ أن القوة كانت أداةً ثابتة من أدوات السياسة الخارجيّة. وهو قول مُضحك. 2) ليس صحيحاً أن توزيع السلطة السياسية والعسكرية غير مرتبط بحالة الاعتماد المتبادل المركَّب. وقد برهن ستيفان كرازنر Stephan Krasner فعلياً، على أن الولايات المتحدة الأميركية كانت قادرة على الاستمرار في سياسة المصلحة الوطنية، ورفض مطالب مجموعات الضغط الوطنية فيما يتعلق بالمواد الأولية. إضافة إلى ذلك، فقد كشف النقاب عن الرابط الموجود بين القوة المُهيمنة ودرجة اندماجها في التجارة العالمية. 3) لم تثبت الحرب الباردة الثانية (1979-1985) جزئياً صحة أفكار كيوهان وناي، لأنها دحضت فكرتهما حول تلاقي المنظومات الموجودة بعد توسّع الاعتماد المتبادل. واعترف كيوهان أن هذا الاعتماد لم يكن بديلاً واضحاً عن الواقعية. ووافق على أن القوة والاعتماد لا ينفصلان، وأن "الاعتماد غير المتناظر" يشكّل نوعاً من علاقة القوة.

في عام 1984 نشر كيوهان كتابه After Hegemony:Cooperation and Discord in the World Political Economy، بهدف معلن هو إجراء محصِّلة للواقعية والاعتماد المتبادل المركَّب، وتحديد التعاون الدولي في سياق الاقتصاد السياسي العالمي(194). هذا الاقتراح الذي اتخذ اسم "المؤسَّسية الليبرالية الجديدة institutionnalisme néo-libéral" ركز على مسألة معرفة كيف يمكن للعالَم أن يتطوَّر نحو تشكيل مستقر من التعاون على الرغم من الانهيار المفترَض للقوة الأميركية إزاء اليابان وأوروبا اللتين تشهدان ذروة نموهما. عندها يعزو كيوهان الاحتمال النظري للاستقرار إلى الفائدة الوظيفية لـ"الأنظمة" (اتفاقات

(194) Robert O. Keohane, After hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton, Princeton University Press, 1984.

دوليـة أو مؤسَّسـات مثـل الغـات GATT أو صـندوق النقـد الـدولي FMI) الـتي تُعقَـد عليهـا الآمال. فقد سمحت باستمرار التعاون على الرغم من التغيّرات التي أصابت النضال من أجل السلطة. ويقـرِّر الباحـث السياسـي الأميركـي أن هـذه الأنظمـة تتكاثر لأنها تخفض تكاليف التوافقات الماليـة transactions إلى حدّ لا يعـود الحفـاظ علـى التعاون المُمَأْسَس institutionnalisée مرتبطاً باستمرار شروط الهيمنة التي كانت لازمة لإقامته. في الوقت نفسه، سعى إلى إعادة دمج أهمية القوة والمصلحة الوطنية، مع انتقاده لكتَّاب مثل فالتز Waltz أو غيلبان Gilpin اللذين، يبالغان في حديثهما عن الفوضى الدولية. لقد تنوَّعت ردود الفعل على أعمال كيوهان. فمن جهة، أشار الواقعيون إلى أنه لم يبرهن، بشكل نهائي، على قدرة المؤسسات الدولية على منع الحرب بين الدول. ورأى الليبراليون، من جهة أخرى، تحليله للأنظمة بوصفه تراجعاً وليس تقدّماً، وتسوية مع مالكي القوة.

في عام 2005، أعاد كيوهان نشر كتابه[195]. وكنا ننتظر منه توسيع نظريته حول التعاون الدولي لتشمل مجالات أخرى غير الاقتصاد العالمي، مثل الأمن الدولي أو التعاون البيئي، نظراً للتغيّر الذي أصاب السياق العالمي، لكنَّ شيئاً من هذا لم يحصل. واكتفى، فيما خصّ هذه النقطة الأخيرة، بالتأكيد على أن اتفاق كيوتو Kyoto، الذي لم توقِّعه الولايات المتحدة، هو البرهان المادي على إمكانية إنشاء أنظمة سياسية، على الرغم من عدم مشاركة القوة المهيمنة، أو معارضتها . من دون الحكم على فاعلية هذا النظام العالمي أو مستقبله.

2 - الليبرالية الدولية ومجال المنظّمات البيْحُكوميّة (OIG)

تعود جذور نظرية الليبرالية العالمية إلى عصر الأنوار، حيث ساهمَ الفلاسفة والاقتصاديون بشكل أساسي فيها . وأحياناً الطرفان معاً، مثل آدم سميث، الذي تقوم أطروحته الأولى على أن العلاقات الدولية قد تتغيّر تدريجياً إلى حد إتاحة أكبر قدر من الحرية الفردية، من خلال وضع شروط لتحقيق السلام، والازدهار والعدالة. هذا الموقف الواثق بالتقدّم، يشكّل أحد ثوابت الليبرالية، لأن هذا التيار الفلسفي، كما كتب جون غراي John Gray، يتسم، إضافة إلى دعوته للفردية، والمساواة والعالمية، "بالتفاؤل في قناعته أن المؤسَّسات الاجتماعية كلها، والتسويات السياسية كلها قابلة للتصحيح والتحسين"[196]. فهل يمكن أن تكون الليبرالية العالمية غائيّة téléologique؟ الليبراليون الذين يؤمنون بأن

(195) Ibid., Londres/New York, Routledge, 2005.
(196) John Gray, False Dawn: The Delusions of Global Capitalism, Londres et New York, Granta Books et New Press, 1998, p 120.

يكون للدولة غاية لحساب المجتمع الشامل الذي يتمتع بالحرية التامة، يردّون بالإيجاب. لكنَّ غراي يراهم أقلية، لأن أغلبية الليبراليين - كما يقول - ليسوا مثاليين، بمعنى أنهم لا يؤمنون بإمكانية اكتشاف تناغم كامل في المصالح. عموماً، فهم براغماتيون و"مفتاح المُنَظِّر الليبرالي التجريبي هو فهم التوازن بين المصالح المختلف عليها والمصالح المشتركة، بين الإكراه والتفاوض غير القسري، بين الأخلاق والحماية الذاتية..."[197]. وفي المحصلة فإن الليبراليين يراهنون، بشكل أساسي، على تطوّر التعاون الدولي. وهو تعاون ضروري للنظر في الفوائد الممكنة التي يمنحها الاعتماد المتبادل وتقليص العيوب إلى حدودها الدنيا. في المقام الأخير، نرى أن الليبراليين مقتنعون بأنَّ العلاقات الدولية يمكنها العمل على إحلال السلام بشكل دائم بفضل عملية التحديث. ويؤكِّد جون غراي أن لهذا التحديث، على الأقل، خمسة مكوِّنات متفاعلة هي: الديمقراطية الليبرالية، والاعتماد العالمي المتبادَل، وتقدّم المعرفة، والاندماج السوسيولوجي الاجتماعي، والمؤسَّسات الدولية. ويُضاف، حسب رأي المؤلفين، إلى المفاهيم الأساسية الثلاثة لليبرالية، أي الإيمان بالتقدّم، والتعاون الدولي، والتحديث، موضوعات متكرِّرة إلى حد ما، أسهمت كلها مجتمعة بتجديد النموذج الكانطي للسلام، أي السلام الديمقراطي pax democratica الذي سنعود للنظر فيه لاحقاً.

اليوم، تشكِّل التعددية multilatéralisme، في هذا الاتجاه، الصيغة الرئيسة الوحيدة لتطبيق الفكر الليبرالي الدولي، والمبدأ الذي يحكم عمل المنظّمات الخاضعة لنفوذها. وينبغي هنا النظر في أهم منظّمة بيحكوميّة OIG تشكِّل العنصر الرئيس في الحوكمة الشاملة، ونعني بها منظّمة الأمم المتحدة، التي تبقى جزءاً لا يتجزّأ من المسرح البيدولتي.

أ - المؤسَّسيّة الدولية والافتراضات المُسبقة للتعدُدية

تتعلق الموضوعات المتكرِّرة لليبرالية الدولية طبيعة الفاعلين، ومصالحهم، وتفاعلاتهم في كنف المنظمات الدولية التي تتعاظم مكانتها إلى حد احتكار التعاون بين الدول التي اتبعت النهج التعددي multilatéralisme.

الفاعلون

أدى المفهوم الليبرالي للتقدم، من ناحية حرية الإنسان، ما أولاه من أهمية للديمقراطية الليبرالية، والتجارة الحرة، الليبراليين، إلى اعتبار الأفراد بمنزلة أول الفاعلين الدوليين.

(197) Ibid., p. 139.

وقد أوجزَ روبيرت كيوهان فكرته حول هذه النقطة، بقوله: إن الليبرالية مقاربة للواقع الاجتماعي الذي يبدأ بالأفراد، بوصفهم ممثّلين رئيسين، ويسعى إلى فهم الكيفية التي تتفاعل المنظمات من خلالها، وهي ناشئة عن أفراد. لا شك في أن الجميع يتفق على أن الدول هي الفاعلون الجماعيون الأهمّ في العالَم الحالي، لكنّ يُنظر إليهم بوصفهم فاعلين متعدّدين تتحدّد مصالحهم وسياساتهم بعد التفاوض بين المجموعات، وبعد الانتخابات. وانطلاقاً من هنا، فإن المؤسسية الليبرالية تعد الدولة الفاعل الأساسي unitaire والعقلاني الذي يدفع بفائدته إلى حدها الأقصى(198).

مصالح الدول

يرى الليبراليون أن هذه المصالح متعدّدة ومتغيّرة، لأن قيم الأفراد وعلاقات السلطة بين الجماعات تتطوّر عبر الزمن. ومصالح الدول، ومثلها مصالح الأفراد تتحدّد بمجموعة كبيرة متنوّعة من الظروف المحلية والدولية. فعلى الصعيد الداخلي، لابد من التآلف مع طبيعة المنظومة السياسية والاقتصادية، والتفاعلات الاجتماعية والقيم الشخصية. أما على الصعيد الدولي، فعلى الدول التي تحدّد قدراتها التكنولوجية الخيارات المحتمَلة، أن تأخذ كل أنواع الاعتمادات المتبادلة بالحسبان، نحو النماذج والتدفّقات العابرة للوطنية، والمؤسسات الدولية. وبهذا، فالدولة بوصفها فاعلاً جماعياً مُهيمناً، تدخل في مجتمعها مثلما تدخل في المنظومة الدولية، وبطبيعة الحال فإن مصالحها تتأثّر بالمستويين معاً. وفي هذه البيئة المركّبة، التي ما تزال تحت تأثير الفوضى وتوزّع القوة، ومن دون سلطة دولية، فقد جهد المؤسّسيون العالميون في البرهنة على سبب اختيار الدول العقلانية مع ذلك للتعاون، وكيفيته. السبب الرئيس، كما يرى آكسيلرود Axelrod وكيوهان Keohane هو أن المؤسسات التي تُفاوض الدول في كنفها تتيح لها إمكانية زيادة مكاسبها، والحفاظ على مصالحها الرئيسة، وتفتح أمامها آفاقاً جديدة للتطوّر وتحقيق السلام.

المنظّمات البيّحكومية OIG والافتراضات التعددية المُسبَقة

كانت الليبرالية، من الناحية العملية، سبباً في نشوء منظّمات بيّحكوميّة بأعداد مرتفعة، والتي ينبغي أن نشير مباشرة إلى أنها لا تتمتع بأي شكل من أشكال السيادة. فهي ليست فاعلين مستقلّين، إنما تنتمي – من حيث الجوهر – إلى المجال البيدولتي.

---

(198) Robert Axelrod & Robert O. Keohane, «Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions», World Politics, October 1985, vol. 38, p. 226-254.

والمنظمات البيحكومية لا تتمتّع بسلطة المبادرة إزاء اهتمامات الدول إلا بشكل عَرَضيّ. لكنّ مهما كان هامش السلطة الذي تتمتع به محدوداً، فقد خضع لتأويلات مختلفة. وحسب ميرشايمر Mearsheimer فإنّ "الدول الأقوى في المنظومة تخلق المؤسّسات وتنمذجها بشكل يعزّز نصيبها من السلطة العالمية، أو يضاعفها"[199]. ويرى دافيد أ. ليك David A. Lake، وهو ذو ميل ليبرالي، أن وجود المنظمات الدولية، يضع بين أيدينا أكثر الأدوات فاعلية، وأكثرها استدامة في النظام الليبرالي، والهيمنة الأمريكية، لأن هذه المؤسسات تتحكّم بالاعتمادات المتبادَلة وتصرفات الدول، وتجعلها روتينية وتدخلها في الزمن[200]. بشكل عام، لا يقول الواقعيون بأن التعاون الدولي مستحيل، لكنهم لا يمنحون المنظّمات البيحكومية OIG أي استقلالية، ويشكّكون بقدرتها على حفظ السلام الذي يعدونه نتيجة للردع.. وفي الطرف المقابل، رأى كل من الليبراليين والبنائيين constructivistes في تعميم المنظّمات البيحكومية كالمنظمات غير الحكومية ONG شروط انبثاق تعددية حديثة، لوجود واحدة منها منذ القرن التاسع عشر على شكل تجمّع أوروبي Concert européen، كتب عنه جيرار روغي Gerard Ruggie "تحيل التعددية، في الحد الأدنى، إلى علاقات مُنسّقة بين ثلاث دول أو أكثر تتفق حول بعض المبادئ"[201]. وهذه المبادئ تشير ضمناً إلى أن أصالة الدبلوماسية التعددية تكمن في أن قرارها المحتمل يصدر عن عدة مصادر: الدول الأقوى، والأقل قوة، وتحالفات الدول، والمنظمات غير الحكومية، وروابط المنظمات غير الحكومية، أو حتى عن دبلوماسيين منفردين مثل الأمين العام للأمم المتحدة. فإذا وُجدَ تشاورٌ حقيقي، واستماع متبادل بين كل هؤلاء الفاعلين المرموقين، فذلك يعني أن تصرفاتهم، كما يقول البنائيون، متأثّرة بشكل مباشر بالمعايير والقيم المقبولة من الجميع، والتي تحدّد مصالحهم. لدرجة ترى معها مارثا فينمور Martha Finnemore أن "الدول تندمج في الجماعة من خلال المنظّمات الدولية لقبول معايير جديدة وقيم جديدة، وتصوّرات جديدة لمصالحها[202]. وبهذا تكون المنظمات البيحكومية قد رُفعت إلى مرتبة المربين. ولديها إمكانية تقديم الاقتراحات عبر ممارسة

(199) John J. Mearsheimer, «The False Promise of International Institutions», in International Security 19-3 Winter 1994-1995, p. 5-49.
(200) John J. Mearsheimer, «The False Promise of International Institutions», in International Security 19-3 Winter 1994-1995, p. 5-49.
(201) John Gerard Ruggie, «Multilateralism: The Anatomy of an Institution», in John G. Ruggie, éditeur, Multilateralism Matters: The Theory and Praxis of an International Form, New-York, Columbia University Press, p. 3.
(202) Martha Finnemore, National Interests in International Society, Ithaca, New York, Cornell University Press, 1996, p. 3.

الضغوط على العلاقات الدولية. وبناء على ذلك، تصبح التعددية قيمة، كما تلاحظ ماري كلود سموتس Marie-Claude Smouts، وتوافق على هذا القول[203]، بل تتحوّل التعددية إلى إيديولوجيا، لأن "مجال الأمن، يعني أن السعي إلى الاستقلال مدان، وأن التحالفات الثنائية خطرة، وأن نظاماً يقوم على منظومة تحالفات متنافسة، ضار"[204]. ومن ثم ليس من المدهش أن تقرّر التعددية، باسم منظومتها القيمية (المساواة بين البشر، ووحدة الجنس البشري) "عدم قابلية الفضاء للانقسام" (تبين أن أرض الدول أصبحت غير قادرة، من الآن فصاعداً، على معالجة مشكلات البشرية بسبب ضيقها الشديد)، وأن تضع مشروعاً، هو "بناء شعور عام" وإنتاج مبادئ تنظيمية بين الفاعلين المنخرطين في العلاقات الدولية[205]. ومن ثم تصبحُ المنظّمات البيحكومية، بعد أن شرعنتها الإيديولوجيا التعددية، مخوّلة باستخدام استقلاليتها الوظيفية، وتفضيل "القرار الجماعي" على تفضيلات الدولة.

لكنّ الحقيقة هي أن مُنظّري التعددية لم يجيبوا عن الأسئلة الأساسية التي كان يطرحها روني ليبشوتز Ronnie Lipschutz منذ عام 1997 على الحوكمة فيما يخص موضوع البيئة[206] أي: "من يَحكم؟"، و"من يقرِّر؟"، و"على أي أساس؟"، و"لحساب مَنْ؟"، على الرغم من تمييط ROUTINISATION (رَوْتَنَة) التبادلات والنقاشات المشتركة، و"التسويات البيذاتيّة" المُفترضة. لقد قدَّمت أحداث 2003 بداية إجابة على الأقل، حينما ضربت الولايات المتحدة، التي كانت أساس أغلبية المؤسَّسات التعددية، عرض الحائط بالأمم المتحدة وانخرطت - خلافاً لإرادتها - في الحرب على العراق. ما يعني أنه حينما لا تخدم هذه المنظمة مصالح الولايات المتحدة، فهي تشيح النظر عنها. وهو موقف تقول عنه ألكساندرا نوفوسيلوف Alexandra Novosseloff بأنه ليس جديداً، وقادها للتساؤل حول التعددية: "هل يمكن لها أن تكون فاعلة ومتوازنة إذا تخلت عنها الدول الأقوى؟"[207]. هنا أيضاً لا تحتمل الإجابة أي شك. فسلبيتها تقلِّل بشكل كبير من شأن النتائج التي تشي بها أدلجةُ التعددية.

---

(203) Marie-Claude Smouts, Les Organisations internationales, Paris, A. Colin/Cursus, 1995, p. 29.
(204) Ibid.,p. 30.
(205) bid., p. 30.
(206) Ronnie Lipschutz, «From Place to Planet: Local Knowledge and Global Environmental Governance», in Global Governance Janvier/avril 1997, p. 83.
(207) Alexandra Novosseloff, «L'essor du multilatéralisme. Principes, institutions et actions communes», Annuaire français des Relations internationales, vol. 4, La Documentation française, Bruylant, 2003, p. 310-311.

منظَّمة الأمم المتحدة، حجر الأساس في الحوكمة العالمية

الأمم المتحدة هي المنظَّمة البيحكومية الوحيدة التي تتمتع بكفاءة عالمية حقيقية. ومركز الدبلوماسية التعددية. وهي حقيقة على الرغم من أن تجاوز إدارة جورج بوش الإبن لها حديثاً أكثر من حدث إذا تذكَّرنا أن أحد رئيسين أمريكيين كان وراء تأسيس عُصبة الأمم Société des Nations، والثاني وراء منظَّمة الأمم المتحدة. وبالفعل، وإثر مبادرة من الرئيس روزفلت، تم توقيع ميثاق الأطلسي- الأميركي في 14 آب / أغسطس 1941. بعد ذلك جاء الإعلان الرباعي (الصين، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، الاتحاد السوفييتي) في موسكو حول الأمن الجماعي بتاريخ 30 تشرين الأول / أكتوبر 1943، حيث عبَّر الموقِّعون عن إرادتهم في الحفاظ معاً على الأمن والسلم العالميَين في إطار منظمة "تقوم على المساواة السيادية بين الدول المسالمة والمنفتحة على كل الدول صغيرة كانت أم كبيرة". وما أن سُوِّيَت المسائل السياسية العالقة، لاسيما مسألة حق النقض veto، تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر سان فرانسيسكو التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة (من 25 نيسان / أبريل 26 حزيران / يونيو عام 1945). لكنَّ الأمم المتحدة، لم تتمكن طيلة الحرب الباردة كلها من العمل بشكل صحيح إلا في حالتين محدَّدتين: 1) حالة امتناع إحدى القوتين العظمَيَين، وهي هنا الاتحاد السوفييتي. وقد كان هذا هو المشهد بين عامي 1950و1953 إبان حرب كوريا. وقد تكرَّر السيناريو نفسه في عام 1991، مع فرق أن امتناع الاتحاد السوفييتي القسري آنذاك استُبدل بامتناع طوعي. 2) حالة الاتفاق، الصريح أو غير الصريح، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، حينما أوجدت القطبية الثنائية اتفاقاً في مصالحهما المتناقضة، وهو ما تأكَّد عدة مرات إبان الصراعات التي اتسمت بها فترة التخلّص من الاستعمار. وهو السبب الذي دفعنا إلى الاعتقاد بمرحلة شباب ثانية شهدتها العالمية مع السياق الجديد لما بعد الحرب الباردة، على الأقل حتى عام 2003. وبالفعل، فقد قرَّر مجلس الأمن خلال عامين 1988-1989 تنظيم أربع عمليات لحفظ السلام، في مقابل 13 خلال الأربعين سنة السابقة. وقد رأينا بتاريخي 6 و25 آب / أغسطس من عام 1990 مجلس الأمن وهو يطبِّق الفصل السابع من الميثاق ليُعاقب عدوان العراق على الكويت بفرض مُقاطَعة تجارية، ومالية، وعسكرية لا سابق لها في تاريخ المنظَّمة. وقد اتُخذ القرار 661 بالإجماع تقريباً. وللمرة الأولى سمح القرار 665 بتاريخ 25 آب / أغسطس 1990 باللجوء إلى القوة لتطبيق المقاطعة على العراق، وهو حدث فريد في تاريخ منظمة الأمم المتحدة (أي الحصار). لكنَّ هذا لا يمنعنا من ملاحظة

الدور الحاسم للولايات المتحدة، بينما الاتحاد السوفييتي، الذي كان غارقاً في أزمته، صار عاجزاً عن الوقوف في وجهها. الخطأ الكبير الذي ارتكبه العراق هو أنه لم يفهم حينها نهاية المنظومة القطبية الثنائية. ويدا اجتماع مجلس الأمن في 31 كانون الثاني / يناير عام 1992، بسبب عودة اصطفاف روسيا، وكأنه ولادة جديدة تشهدها المنظمة الدولية. لكنْ، لو عُدنا قليلاً إلى الوراء، لاستطعنا التساؤل: هل النشوة المؤقَّتة التي شهدتها التسعينيات، هي مجرَّد إلقاء الضوء على مستقبل واعد؟ أم إنها نتيجة أن "نموذجاً جديداً"، أي نموذج مُجانَسة homogénéisation المجتمع الدولي المرتبطة بنشر النموذج الديمقراطي، كانَ بصدد الولادة؟ الحقيقة، إنه حتى تكون ثمة إمكانية للتحقّق من فرضية وجود منظمة سياسية عالمية ذات يوم، لابد أن تصبح منظَّمة الأمم المتحدة شيئاً آخر غير كونها مجموعة من القوى. ينبغي أن ينتشر فوق الدول "فضاء أممي" متعدِّد الأطراف فعلاً، لخضوعه إلى قاعدة التعاون subsidiarité الأمني المطبَّق على مناطق العالم كلها.

لكننا ما نزال بعيدين عن تطبيق هذه القاعدة. فقد بيَّن فشل مشروع الإصلاح الذي قدَّمه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي في عام 1992، كم كان الأمر يدخل في إطار الوهم. فقد حاول آنذاك، التأكيد على ضرورة عسكرة معينة للأمم المتحدة لتتحوَّل إلى سلطة عابرة للوطنية لها هيئة أركانها، المرتبطة بمجلس الأمن، وتحت تصرّفها قوات مسلحة دائمة. لكنَّ التكاليف الهائلة اللازمة لهذا البرنامج الإصلاحي، إضافة إلى العجوزات المتنامية التي تعانيها المنظَّمة، لم تشجع الدول الأعضاء على الموافقة على هذا المشروع. ولاسيما الولايات المتحدة بوصفها المموِّل الأساسي. فقد أعلنت إدارة كلينتون، الليبرالية وذات التوجّه التدخّلي في الوقت نفسه، معارضتها لتوسيع " السلطات العسكرية" للأمم المتحدة. ولا يمكن للإدارة الأميركية الحالية العودة عن هذه المعارضة ولاسيما أننا نعرف مدى علاقتها الباردة بالمنظَّمة الدولية! وفي كل الأحوال فقد بيَّنت الأزمة بين الولايات المتحدة والمنظمة الدولية مدى محدودية التعددية multilatéralisme. وأكدت مقدار ارتباط المنظمات الدولية بالمجال البيدولتي، ومقدار استمرار ارتباطها بالقوى الكبرى. إن حياة هذه المنظمات المقرَّر لها أن تشجِّع على الحوار بين الدول، تتعلق بالجهات التي يهيمن عليها المنطق الدولتي. وهو ما يحدُّ من إمكانية إجراء الإصلاحات، كما هو الحال بالنسبة لمنظَّمة الأمم المتحدة تماماً. وما امتلاك هذه المنظَّمات قوة المبادرة إزاء هموم الدول، ليس سوى حالة عَرَضية.

أجهزة الأمم المتحدة الرئيسة والإصلاح المستحيل

تتألَّف منظَّمة الأمم المتحدة من أربعة أجهزة مركزية، هي: مجلس الأمن، والجمعية العامة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية (Ecosoc)، والأمانة العامة. ويُضاف إليها محكمة العدل الدولية، ومجلس الوصاية الذي يضطلع بوظائف نوعية. وقد تغيَّر كل جهاز منها عبر الزمن تبعاً للسياق العالمي، وتفاعلاته مع الأجهزة الأخرى. وبعدَ أن تعقّدت المنظومة الأممية بسبب انتماء جهات متعدِّدة متخصِّصة، كان يمكنها أن تكون في الأصل مستقلة مثل: منظمة الصحة العالمية OMS، ومنظمة الأغذية العالمية FAO، والمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة UNESCO، وصندوق النقد الدولي FMI، ومنظمة التجارة العالمية OMC، ألخ. وبذلك تكون منظمة الأمم المتحدة قد تحوَّلت إلى بيروقراطية دولية ضخمة، حيث ارتفعت ميزانية الأجهزة الستة المركزية من 20 مليون دولار في عام 1946، إلى 1.25 مليار دولار في عام 2001. مع العلم أن عمليات حفظ السلام، وأن كل منظمة متخصِّصة تتمتَّع بميزانية خاصة بها، وقد بلغ حجم الإنفاقات في عام 2001 ثلاثة مليارات دولار(208). ويقوم تمويل مختلف الميزانيات على مساهمات الدول المحدَّدة حسب ثروة كل بلد، أو على المساهمات الطوعية. منذ التسعينيات، أي منذ التنامي الكبير في النفقات المصروفة على عمليات حفظ السلام، طلب المساهمون الكبار بإدارة صارمة للأموال الأممية، وإعادة تقييم الحصص quotes-parts التي صارت تُدفع كل ثلاث سنوات. وبهذا، فإن الولايات المتحدة، التي مَوَّلت الأمم المتحدة في الماضي بنسبة 40٪ لم تدفع إلا ما يعادل 22٪ في عام 2002. وفي هذا التاريخ لم تسهم روسيا، لأسباب مختلفة، إلا بما نسبته 1.15٪ مقابل 11.98٪ دفعها الاتحاد السوفييتي في عام 1985. وفي المقابل، زادت حصة اليابان بين هذين الاستحقاقَين، من 11.82٪ إلى 18.9٪. أما المساهمات الأدنى، فتقلّ عن 0.1٪! ولذلك ندرك أن منظّمة الأمم المتحدة التي أوجدتها الدول، لا يمكنها الاستمرار من دونها، ولا يمكن أن تكون سوى انعكاس لها. علماً أن منظمة الأمم المتحدة تواجه، منذ التسعينيات، أزمة مالية، لأن الدول الأعضاء لم تقدِّم لها إلا ميزانية قدرها 2.5 مليار دولار لتسديد نفقاتها الجارية، والعسكرية. ولم تسدِّد سوى مئة دولة كامل استحقاقاتها، بينما كانت الولايات المتحدة مدينة لها بـ1.6 مليار دولار(209). وساومت على تسوية مع الأمانة العامة، التي قامت في عام 2004، بتقليص تأخيرها إلى 1.14 مليار

---

(208) Margaret P. Karns and Karen A. Mingst, International Organisations. The Politics and Processes of Global Governance, Boulder and London, Lynne Rienner, 2004, p. 133.
(209) Ibid., p. 135.

دولار. إن تبعية الأمم المتحدة للدول، تجعلنا نفكّر طويلاً بالخطاب التعدّدي حول استقلالية المنظمات الدولية، لأن ما ينطبق على المؤسَّسة المركزية ينطبق أيضاً على وكالاتها المتعدِّدة. من هذا المنظور، فإنه من باب الوهم التام الاعتقاد أن منظمة الأمم المتحدة يمكن أن تكون فاعلاً مستقلاً. وفاعلية مهامها، أو واقعها، ليست سوى نتيجة لتصميم آمريها واتفاقهم. فإذا كانوا منقسمين، واختلفت رؤيتهم للعالَم، كما حدث في عام 2003، وكما كانت القاعدة العامة تقريباً قبل عام 1989، تبقى المنظمة عاجزة. كما أن الدول تسعى دائماً إلى استخدام المنظمة تبعاً لمصالحها الخاصة، كما يقول بعض المعلّقين: "تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق هيمنتها العالمية، واستمرار روسيا في كونها قوة عظمى، ولكي تتمكَّن الصين من الاندماج في اللعبة الدبلوماسية"[210]. بينما تطالب القوى الصاعدة بإصلاح مجلس الأمن ليتكفَّل بمطالباتها، حتى يعبِّر بشكل حقيقي عن علاقات القوة. وتشكِّل الجمعية العامة، كما كان الحال في عصبة الأمم، منتدى المنظمة. وستبقى على هذه الحال، على الرغم من طلب بعض الدول الضعيفة بأن تكون جهازاً أو هيئة لاتخاذ القرار، مع علمهم أن الدول ممثَّلة فيها على أساس المساواة في السيادة تبعاً لمبدأ لكل دولة صوت. وهي تضم اليوم 191 بعثة، ويمكن تشبيهها ببرلمان المنظَّمة. وعلى هذا الأساس، فهي تضطلع بوظائف معيّنة، نحو: قبول الأعضاء الجدد، وانتخاب أعضاء غير دائمين إلى مجلس الأمن، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية،، ومجلس الوصاية، وقضاة المحكمة الدولية، والأمين العام بناء على رأي مجلس الأمن. وتعيِّن اللجان المتخصّصة المكلفة بالتحضير للدورات العادية أو الاستثنائية للاجتماع العام. لكنّ وإن كانت قادرة على مناقشة المسائل الدولية الكبرى التي يحيلها دائماً مجلس الأمن إليها، أو المخوَّلة بها، تبعاً لقواعد محدَّدة، إلا إن قراراتها تبقى مجرّد توصيات، لا تتمتع بقوة الإلزام، ما خلا المسائل الخاصة بحياة المنظمة التي تستوجب تصويت الأغلبية المؤهَّلة. وقد شهدت الجمعية العامة، عَبْرَ تاريخها، تكوّن تحالفات دائمة إلى حد ما، مثل تحالف مجموعة الـ77 التي أصبحت خلال عقد من الزمن، الناطق باسم البلدان النامية. واليوم أيضاً، يبقى الانقسام بين الشمال والجنوب قائماً حول قضايا مثل عدم تكافؤ الثروات، والتنمية، وقضايا تقرير المصير (فلسطين)، أو القدرات العسكرية. وبسبب كثرة القرارات المُقدَّمة، التي بلغت 328 قراراً في السنة خلال التسعينيات، في مقابل 119 قراراً في العام خلال السنوات الخمس الأولى من عمر منظمة الأمم المتحدة، فإن المنظّمة، منذ البداية

(210) J. -P. Chagnollaud, op. cit., p. 288.

تسعى إلى تطوير اعتماد تلك القرارات بالتوافق[211]. أي وضع نص لا يعترض عليه أحد من الناحية الشكلية. وهذه التنازلات اللازمة للحصول على التوافق هي التي تفسّر الطابع العمومي البالغ للنصوص المعتمدة. ثمّ تصبح هذه النصوص على شكل إعلانات نوايا déclarations d'intention.

يعدُ مجلس الأمن الجهة صاحبة القرار. وهو، بموجب المادة 24 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، المسؤول عن الحفاظ على السلم الدولي، ويتمتع بسلطة التصرّف باسم جميع أعضاء المنظمة. والعقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، على سبيل المثال، تدخل ضمن اختصاصه. ويفسّر العدد المحدود لأعضاء هذا المجلس بضرورة أن يكون فاعلاً: خمسة أعضاء دائمين (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين)، وعشرة أعضاء غير دائمين يتغيّرون كل عامين. أمّا حق النقض الذي يتمتّع به الأعضاء الدائمون فيعبِّر أفضل تعبير عن الطابع البيدولتي للمنظمة. وقد استُخدم هذا الحق 121 مرة من الاتحاد السوفييتي أو روسيا بين عامي 1946 و2003، و78 مرة من الولايات المتحدة،، و32 مرة من المملكة المتحدة، و18 مرة من فرنسا، و5 مرات من الصين[212]. وللمجلس أيضاً هيئة تجتمع في أي وقت لمواجهة أزمة معينة، لكنّ السلطة الكبرى التي يمنحه الميثاق إياها تبقى شكلية، طالما أنه لا يملك الوسائل التي تمكّنه من استخدام هذه السلطة من دون تعاون الدول التي يتكوّن منها. هذه التحفّظات كلها دفعت بعدة أعضاء في المنظمة إلى إجراء إصلاح في مجلس الأمن، لأنه ما يزال في صورته الحالية، يعبِّر عن واقع عالَم 1945 أكثر من تعبيره عن عالَم القرن الحادي والعشرين، ولأن الأعضاء الخمسة الدائمين أبعد ما يكونوا عن التعبير عن أغلبية سكان العالَم. فتمثيل أوروبا قد جاء على حساب أمريكا اللاتينية، وأفريقيا وآسيا. وعلى الرغم من أن ألمانيا أكبر المساهمين الماليين، فهي غير ممثَّلة فيه، كما اليابان. فإذا كان لا بد من إعادة صياغة المنظمة الدولية، عليه أن يعكس صورة التشكيل الجغرافي العالمي الحالي. لذلك تم التفكير بزيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى خمسة عشر عضواً لتتمثَّل فيه، إضافة إلى القوى الرئيسة الاقتصادية بعض القوى الإقليمية المنتمية إلى القارات غير الممثَّلة بشكل متوازن في المجلس مثل: البرازيل، والهند وإندونيسيا، ونيجيريا. لكنّ المسألة بقيت معلّقة حول الطريقة التي يعمل حق النقض من خلالها. فإذا تم اتخاذ القرار في نهاية المطاف، لايبدو من المبالغة القول بأننا نشهد إعادة أقْلَمة régionalisation

(211) Margaret P. Karns and Karen A. Mingst, op. cit., p. 109.
(212) Ibid., p. 112.

[متوزّعة على مختلف الأقاليم] لمنظمة الأمم المتحدة. وسيكون هذا تحت إشراف الولايات المتحدة حتماً، لأنها القوة الوحيدة القادرة على التدخل في أية قارة. الأمريكان فقط من شأنهم أن يكونوا قادرين على استخدام الأمن الجماعي لمصلحتهم من خلال منظمة عالمية تحوّلت إلى شكل منتدى.

يعدُ الأمين العام أعلى موظَّف في منظمة الأمم المتحدة. فهو يرأس مكتباً كان يعمل فيه 300 شخص في عام 1946، أما اليوم فيدير بيروقراطية تتكوَّن من أكثر من 15000 موظف. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة تضاعف عدد الدول، وتكاثر البرامج والنشاطات. وبسبب موقعه هذا، فإن الأمين العام يتمتَّع بسلطة حقيقية مؤثِّرة، ويمكنه العمل على تقديم أهداف المنظَّمة ومبادئها على مصالح الدول. لهذا، يحاول الاعتماد على الأغلبية في الجمعية العامة. لكنَّ هامش مناورته يبقى ضعيفاً إزاء الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، كما لاحظنا في الفترة التي وضع فيها في مواجهة مع الولايات المتحدة. لكنّ لعله الآن أقل، حيث تتعرَّض منظمة الأمم المتحدة للنقد بسبب إدارتها المالية، وسلبيتها إزاء بعض الأزمات الدولية. وآخر مشروع قُدِّم لإصلاح بنيتها، في وثيقة نشرت في 14 تموز / يوليو 1997 من الأمانة العامة الحالية، لا يحمل أي بعد سياسي.

الليبرالية العسكرية: الحفاظ على السلام، وتحقيق السلام

تعود فكرة الأمن الجماعي إلى بداية القرن العشرين. ويقوم مبدؤها التأسيسي على إبعاد الحرب عن القانون. في عام 1928 وقَّعت عدة دول معاهدة باريس، أو معاهدة بريان كوليغ Briand-Kellog التي تدين اللجوء إلى الحرب بوصفها حلاً للنزاعات الدولية، وترفض جعلها أداة للسياسة الوطنية. وكانت هذه المعاهدة أساساً للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تُلزِمُ أعضاءها بحلّ نزاعاتهم بالوسائل السلمية. أما "المقاربات الجماعية للأمن فبقيت في حدود تحليلات طبيعة الحروب وأسبابها"[213] فقط، كما أشار إينيس كلود Inis Claude في وقت مبكّر. لابد من القول هنا: إن الليبراليين وحدهم قد آمنوا بذلك، وقضوا وقتاً من أجل نقل بعض المفاهيم مثل مفهوم الدبلوماسية الوقائية، التي لم تطبَّق إلا منذ عام 1992، إلى المنظمات البيحكومية OIG، والأخرى غير الحكومية ONG. وما تزال تثير الكثير من الشك مع إنها توفِّر الكثير من النفقات على الأمم المتحدة. لذلك، قُدِّر أن القيام بعمل وقائي في البوسنة كان يمكن أن يكلِّف 33.3 مليار دولار، بدلاً من

(213) Inis L. Claude, Jr., Swords into Plowshares: The Problems and Progress of International Organization, 3e édit., New York, Random House, 1996, p. 198.

53.7 أنفقت هناك لإحلال السلام[214]. ومع هذا، فإنها تعدُ واحدة من أحدث وأهم التجديدات التي أتت بها النظرية الليبرالية الدولية، لأن الأمم المتحدة اكتفت، طوال الحرب الباردة، بعمليات حفظ السلام peacekeeping، أي ذلك النمط من العمليات التي تضم طواقم عسكرية، لكن من دون أي سلطة إكراه، "قامت بها الأمم المتحدة للمساعدة على حفظ السلام أو إعادته في مناطق الصراع"[215]. المظهر التحديدي لهذا الجيل الأول من العمل على حفظ السلام peacekeeping يفسِّره الاستقطاب الثنائي بين الشرق والغرب، وتعدُ منطقة الشرق الأوسط مجالاً لتطبيقه (الوساطة بين العرب والاسرائيليين).

منذ نهاية الحرب الباردة، ونهاية المعوقات التي يشهدها مجلس الأمن، استُكمل مفهوم "حفظ السلام" (peacekeeping) بمفهوم "تحقيق السلام" (peacebuilding)، و"فرض السلام" (peace-enforcement). ويكمن الفرق بين الجيلين الأخيرين والأول في أن موافقة الدول المعنية بتدخّل الأمم المتحدة لم يعد مطلوباً. وهو ما تحقَّق، بشكل استثنائي، خلال الحرب الباردة في الكونغو عام 1960، ثم بطريقة أكثر تواتراً خلال التسعينيات، في كمبوديا والصومال، والبوسنة. وكما أشار باحثان سياسيان متخصِّصان بشؤون الأمم المتحدة، فإن "الانتقال من مهمة حفظ السلام peacekeeping إلى التدخّل المسلَّح يطرح مشكلتين. الأولى هي أن هذا التدخّل يستدعي انخراطاً طويل المدى. فالجيوش الأجنبية، بما فيها تلك التي تُقاتل تحت علم الأمم المتحدة الأزرق لا يمكنها فرض السلام في حرب أهلية من دون أن تفرض معه قانوناً أجنبياً: وهو منطق استعماري. المشكلة الثانية، هي أنه لا يمكن لهذه الجيوش الدخول في النزاع من دون التحيّز لطرف معين، إذا كانت الحرب أهلية. ولذا فإن الانخراط إلى جانب طرف معين يعني التحول إلى عدو للطرف الآخر"[216]. وقد تكون الانطباع الأول لدى الصوماليين، بينما شهدنا الحالة الثانية في البوسنة، وبعدها في كوسوفو. لكنّ، فيما تنطوي عليه عملية بناء السلام peacebuilding من فعل تقوم به الأمم المتحدة بهدف إعطاء الأولوية لإعادة السلم المدني، في الوقت نفسه الذي تهدف منه إلى إزالة آثار الاستعمار، أو التخفيف من عقابيل التخلّف، فإن عملية فرض السلام تبرِّرها ضرورة حماية اللاجئين والسكان المدنيين من الهجمات عليهم أو حمايتهم من الإبادة الجماعية. لا بد أن نلاحظ، في هذا المجال، أن حجم المهمة يتجاوز دائماً إمكانيات الأمم المتحدة. فقد استُبدلت قوات الأمم المتحدة العاملة في البوسنة

(214) Karns & Mingst, op. cit., p. 290
(215) United Nations, The Blue Helmets: A Review of United Nations Peace-Keeping, 3°ed. New York, UN, Department of Public Information, 1996, p. 4.
(216) Ramesh Thakur et Albrecht Schnabel, cités par M. Karns et Karen Mingst, op. cit., p. 308.

UNPROFOR بقوات تابعة لحلف شمال الأطلسي المسماة IFOR المؤلّفة من 60000 رجل منهم 20000 أمريكي. أما القوات الأخرى فقد قدَّمتها عشرون دولة. وفي كوسوفو لم تفعل الأمم المتحدة شيئاً، اللهم إلا المصادقة على تدخّل حلف شمال الأطلسي OTAN.

برهنت تجربتا البوسنة وكوسوفو على مخاطر هذا الجيل الثالث من حفظ السلام peacekeeping. بعد عشر سنوات على توقيع اتفاقيات دايتون Dayton للسلام، بقيت البوسنة أشبه بمحمية دولية تحت إدارة سلطة استعمارية إلى حد ما، لارتباط هذا البلد بالمساعدة الخارجية، وما يزال مُقسَّماً، واقتصاده متوقف ورازحٌ تحت نير العقوبات. وبيَّنت هاتان التجربتان حدود هذه الطريقة ونقاط ضعفها. ويبدو أنهما عزَّزتا رأي الواقعيين الميَّالين إلى الاعتقاد بأن آفاق السلام ترتبط بتوازن القوى في الصراعات البيْعرقيّة، كما هو الحال بالنسبة للصراعات البيْدولتيّة. إنها تؤكِّد، على الأقل، الجدل الدائر حول التوجّه التدخّلي لأسباب إنسانية، لأنه "بالنسبة لدعاته، يشير إلى بدء عصر الفعل الحتمي إزاء عدم احترام حقوق الإنسان، بعيداً عن قلعة السيادة الدولتيّة. أما بالنسبة لمعارضيه، فهو ضديدة* oxymoron، أي ذريعة للتدخّل العسكري الذي غالباً ما يكون من دون أي شرعية، وينتشر بشكل انتقائي ويوجَّه تبعاً لغايات ملتبَسَة"[217]. كما يمكن التساؤل حول غايات البرنامج المقصود من وراء السلام، الذي عرضه الأمين العام للأمم المتحدة في 23 حزيران / يونيو من عام 1992، والذي يشير، في ملحق نشر في عام 1995، إلى أن الدبلوماسية الوقائية" تهدف إلى تجنّب نشوء النزاعات بين الأطراف، ومنع أي نزاع قائم من التحوّل إلى صراع مفتوح، وإذا نشب صراع معين، ينبغي العمل على الحد من انتشاره بقدر الإمكان"[218]. بيّنت قوة الانتشار الوقائي في مقدونيا منذ آذار / مارس عام 1995، حتى يومنا هذا، احتمالات نجاح هذه التدخلات المسبقة.

في نهاية هذه المحصلة القصيرة التي سقناها حول المؤسَّسية الليبرالية، لا بد من التذكير بانتقادَين وجِّها إلى الليبراليين حقَّقا هدفهما. فمن جهة كانت المقترحات كلها بالغة العمومية، بحيث لا تساعد على بناء نظرية، والأنكى من هذا، فهي لم تكن قادرة على الإفضاء إلا إلى نظرية تطوريّة أو غائية téléologique. حينما تسعى الليبرالية – ولاسيما التدخليّة الليبرالية – نقل ما يُنجَز على الصعيد المحلي إلى الصعيد الدولي، فهي

---

* نعت الشيء بضده [م].

(217) Shashi Tharoor and Sam Daws, «Humanitarian Intervention: Getting Past the Reefs» dans World Policy Journal, 18-2, Eté 2001, p. 23.
(218) Ibid., p. 24.

تظهر بوصفها مذهباً إرادوياً volontariste،* وذلك لوجود عدة تيّارات ليبرالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، على الرغم من اتساع أعمال المنظِّرين الليبراليين، فهي مازالت أقل إدراكاً لتعقيد العالم من أعمال الواقعيين أو الماركسيين. لذلك، أبدى كل من أكسيلرود Axelrod وكيوهان Keohane أخيراً، إعجابهم بأن "الليبرالية لا تستطيع الزعم بتقديم مقارَبة كاملة للعلاقات الدولية. بل يبدو أن أغلبية الليبراليين المعاصِرين يتفقون، بنسب كبيرة، مع التفسيرات الماركسية والواقعية[219].

3 - الواقعية البنيوية أو الواقعية الجديدة (ك. والتز ور. غيلبان)

يقرُّ كينيث والتز أن "الواقعية الجديدة، خلافاً للواقعية القديمة، تبدأ بتقديم حل لمشكلة الفصل بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية للمنظومة السياسية الدولية [النظرية الكلاسيكية تضع حداً فاصلاً بين المحلي والعالمي، وهو ما أخذه عليها الليبراليون]. حينما تصف الليبرالية الجديدة المنظومة الدولية بأنها كلٌ، يتألَّف من مستويين هما مستوى البنية، ومستوى الفاعل، إنما تحدِّد بذلك استقلالية السياسة الدولية، وتتيح المجال لإمكانية وضع نظرية عنها"[220]. في عام 1979 وضع والتز Waltz نظريته المخالفة لتوجّه الأطروحات الليبرالية الجديدة الشائعة آنذاك: Theory of International Politics، والتي سيستشهد بها كثيراً في المستقبل، وتُكتب عنها التعليقات، لدرجة صار يُكتفى بالإشارة إليها بالأحرف الثلاثة الأولى من عنوانها Tip. ويبدو أن الأحداث قد أثبتت صحتها من خلال عودة الحرب الباردة، وفشل سياسة كارتر الداعية للسلام، وحلول ريغان محلّه في عام 1980.

تُرى، لماذا تندلع الحرب؟. لأن المنظومة الدولية، التي تتسم بالفوضوية، تخلو من أي شيء يقي منها، ولعدم وجود أي نظرية تبحث في هذا الموضوع. في كتاب سابق: Man, The State and War: A Theoretical Analysis حاول والتز بيان أن تفسير الحرب بسبب الفوضى، هو أكثر صدقية من التفسيرين الآخرين الذين يتم طرحها تقليدياً: التفسير الذي يحيل أسبابها إلى الطبيعة البشرية، وذلك الذي يعيد تلك الأسباب إلى البنى الداخلية للدولة[221]. ورأى أن لا شيء يُبرهن على مسؤولية السبب الأول في قيام الحرب

---

* أي حشر الإرادة في كل شيء، وجعلها حكماً في كل الأمور [م].

(219) Robert Axelrod et Robert O. Keohane, «Achieving Cooperation under Anarchy...», op. cit.
(220) Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Reading, Addison Wesley, 1979.
(221) Kenneth Waltz, Man, the State and War: A Theoretical Analysis, New York, Columbia University Press, 1954.

من الناحية التجريبيّة. لسبب بسيط وكاف، هو أن الإنسان خيّر وشرير في آنٍ معاً، وأن قادة دول عُرفوا بالتسامح خاضوا الحرب، بينما قادة آخرون متسلّطون وقمعيون كانوا حَذرين وسلميين في ممارسة سياستهم الخارجية. أما بالنسبة للنظم السياسية الداخلية فلا تأثير لها على الإطلاق، لأن الديمقراطيات الشبيهة بالدول الاشتراكية أو الشيوعية استمرت في خوض الحروب، كما يقول والتز، وحتى لو تآلفت الأسباب الثلاثة في أغلب الأحيان، فإن فوضى المنظومة الدولية تبقى الشرط الذي يسمح بنشوب الحرب، كما قال جان جاك روسو الذي يسترشد به. ومن ثم، فإن والتز قد سعى إلى التنظير لقضية الحرب والسلام هذه، استناداً إلى العلوم السلوكية béhavioristes والاقتصاد (نذكر بأنه مؤهل اقتصادياً). في الواقع، النموذج الذي تستند إليه نظرية والتز Tip تشبه كثيراً الاقتصاد الميكروي microéconomie: فالمنظومة الدولية تشبه السوق، والدول تشبه الشركات الخاضعة لقاعدة «اللهم نفسي» self-help. فالمنظومة فوضوية، مثلها مثل السوق، ونظرية الاحتكار oligopole (أي هيمنة عدد محدود من الشركات على السوق – من ثلاث إلى ست شركات–) تسمح بفهم ترابط الخيارات. ويعتقد والتز أن بنية المنظومة الدولية، وطبيعتها الفوضوية هي العنصر الأهم في تفسير العلاقات الدولية من المنظومة نفسها، أي منظومة الفاعلين.

واقعية والتز بنيوية أكثر من كونها شاملة أو منظوميّة systémique، وهو ما عرّضها لانتقادات بعض الكتّاب مثل مورتون كابلان Morton Kaplan، وستانلي هوفمان Stanley Hoffman، وريشارد روزيكران Richard Rosecrance، الذين يفضّلون منظومة الفاعلين. وذهب الأمر بوالتز إلى حد القول "إن تعريف البنية يحتاج إلى تجاهل الطريقة التي تتصرّف بها الوحدات إزاء بعضها، وتفرض التركيز على الطريقة التي تتوضّع فيها هذه الوحدات إزاء بعضها بعض"[222]. وهو ليس من القائلين بالكليّة holiste لأن البنية تفرض منطقها على الوحدات، وتبقى العوامل الاقتصادية والدينية، والنفسية، والسكانية التي تتكوّن منها هذه الوحدات ثانوية. وهدف والتز هو اقتراح نموذج تفسيري للعلاقات الدولية التي لا تعبأ بالظروف (السياقات)، على غرار اقتصاديين من عصره مثل (هارود Harrod، دومار Domar، صامويلسون Samuelson، وآخرين). وهو ما قاده إلى تبني المبدأ القُدّوسي sacro-saint للاقتصاد الميكروي القائل: "كل الأشياء متساوية بالنسبة للآخرين".

(222) Waltz, Tip, ibid., p. 79.

أ- الطموح النظري لدى والتز

يرى والتز أن النظرية شيء مُصطَنع artifice، أو على نحو أدق مصنوع artefact، بمعنى تصوّر فكري نحاول من خلاله تأويل وقائع اخترناها بشكل مُسبَق ثم السعي إلى فهمها. ويكمن التحدي في تقريب النظرية، بقدر ما يمكننا، من الوقائع، لنستخلص منها تفسيراً وتوقّعاً (تصوّر من خلال التجانس. تُنظَر مقدِّمة الجزء الأول). لكنَّ مثل هذا الأمر غير ممكن، إلا انطلاقاً من إدراكنا لأشياء مختلفة، وعمليات، وحركات مختلفة، وأحداث متفاعلة على شكل كلٍّ واحد، وتنتمي إلى مجال وحيد. وهو ما فهمه الفيزيوقراطيون physiocrates* ومنه جدول كيناي Quesnay الاقتصادي الشهير. وهو ما لم يره مورغينتاو مع أنه كان يتطلّع إلى وضع نظرية. وقد كان والتز محقاً حينما كتب: "من دون مفهوم الكليّة، كان يمكنه الاهتمام بالوحدات فقط من دون مفهوم الكليّة"[223]، وهو ما أوقعه في الاختزاليّة.

الهدف

كما أعلن والتز أن "على النظريات بناء واقع معين، لكنَّ لا يمكن لأحد التأكيد بأنه هو الواقع"[224]. والهدف هو إيجاد توجّه مركزي، أي المنطق السائد بين مجموعة من الاتجاهات الملتبَسة؛ واستخلاص مبدأ ناظم تصغر أمامه المبادئ الأخرى؛ والعثور على العوامل الرئيسة حيث تتكاثر الأسباب. ويَعتبِر والتز أنه لا ينبغي على النظرية الارتباط بما هو عرضي، وبالوقائع غير المتوقَّعة، بل عليها البحث عمّا فيها من انتظام، وتكرار والاحتفاظ بهذه الوقائع فقط في حال تم التحقّق منها. النظرية اكتشاف للتنظيم الذي يقوم عليه ميدان معيّن، ومجموعة من الروابط الموجودة بين أجزائها. وفي مقابل قضية التعقيد complexité بسبب ترابط الوقائع كلها، وتداخل المجالات، تراه يؤكِّد أن فصل أي مجال عن المجالات الأخرى، وتحليله بشكل معزول، شرط مُسبق للتصوّر النظري. وهو، برأيه، ما لم يفهمه مورغينتاو ولا ريمون آرون. ينبغي القيام بما قام به الاقتصاديون الذين عملوا على استقلالية السوق، وجعلوا منه موضوعاً خاصاً، واخترعوا الإنسان الاقتصادي l'homo economicus. هنا، يفضّل والتز بنية المنظومة الدولتية، في العلاقات

* اقتصاديون يقولون بأن الزراعة مصدر الثروة [م].

(223) Ibid., p. 20.
(224) Ibid., p. 9.

الدولية، التي لها الأولوية على مكوناتها من أجل الحد من عدد المتغيرات. إذ إن البنية تسمح بتصوّر المنظومة بوصفها كلاً مجرَّداً تؤثّر قيودها في الفاعلين وتتحكّم بسلوكهم.

المنهج

إذا أردنا بناء نظريّة معيّنة لا بد من جمع الاستنتاج déduction إلى الاستقراء induction. التحليل التجريبي للوقائع ضروري، لكنه لا يفسِّر شيئاً في حدٍّ ذاته. هنا يتبنَّى والتز عبارة بيرس Peirce: "لا نقول عن التجربة المباشرة إنها يقينية أو غير يقينية، لأنها لا تؤكِّد شيئاً- وكل ما في الأمر إنها كذلك"[225]. ونكون واهمين إذا تصوّرنا أننا قادرون على العثور على الحقيقة بمراكمة المعطيات والأوصاف. من جهة أخرى، فإن التحليل الاستقرائي الذي يقوم على نماذج، يمكنه تقديم إجابات، لكنها ليست سوى تلك الناتجة عن فرضيات مطروحة. بمعنى أنه، أي التحليل، لا يضيف أي جديد. إنّهُ مكمِّل للتحليل الأول الذي يطرح التساؤلات، من دون تقديم أجوبة مؤكَّدة. كيف يمكن تطبيق هذا التكامل؟ من خلال الاستعانة بالمقارَبة الشاملة أو المنظوميّة systémique التي تقوم على طرح الفرضية، أي فرضية أن السياسة العالمية تقع في البنية نفسها، أو تخضع للمنطق نفسه الذي يفرض نفسه على كل المكوّنات. بعد ذلك اعتبار المنظومة – في مستوى آخر – نقطةً تتقاطع فيها الوحدات. والحركات الناتجة عن هذا التقاطع، والتي يمكن ملاحظتها تجريبياً، تستطيع تغيير تشكيل الفاعلين، لكن، تبعاً للمنطق السائد، أي، كما يرى والتز، الاهتمام بالأمن، وإرادة الدول في البقاء.

ب - المنظومة الدولية: بنية الفاعلين وتفاعلهم

المستويان مختلفان لكنهما مرتبطان. البنية التي تحدِّد المجموع، تخضع لمبدأ تنظيمي، والفوضى الدولية، التي ينجم عنها منطق مهيمن هو السعي إلى تحقيق الأمن. وبما أن التوزيع غير المتكافئ لقدرات الفاعلين يعد أحد خصائص البنية، فإن تَفاعُل هؤلاء يقوم بتسويات مختلفة ممكنة. بالتالي، فإن هناك ثلاثة مبادئ تضبط منظومة والتز هي:

1) المنظومة فوضوية وغير مركزية، أي إنها تخلو من أي سلطة أعلى من السلطات الأخرى. ومع أن الوحدات شديدة الاختلاف في كثير من أوجهها، إلا إنها متساوية فيما بينها من حيث الشكل. يستخدم والتز مصطلح "وحدة unité" لأنه لا يريد لنظريته أن تكون محدودة بالزمن، لكنَّ المعنيَّ هنا في المنظومة الحالية هو الدولة. وتقع الدولة في

(225) bid., p. 4.

صلب تحليله بسبب أولوية العامل السياسي عنده. هذه الأولوية تتعلّق باختلاف البنية التي تفصل المحلي عن الخارجي، أكثر من ارتباطها بكون التهديد بالعنف واللجوء إلى القوة يميّز الوسط الدولي، كما سبق لنا القول. في الوقت الذي يدل فيه الاندماج على الأول، حسب والتز، فإن الثاني يتأثّر كثيراً بالترابط الفوضوي. ومن العجيب أن يكمن مبدأ principe d'ordre، الذي تمثّله الفوضى الدولية، في "البنية العميقة" للمنظومة، أي البنية التي تحدِّد سلوك الفاعلين. في هذا السياق الذي يكون فيه الترابط مصدراً للهشاشة، فإن مبدأ "اللهم نفسي" self-help هو بالضرورة مبدأ الفعل الذي يمنح الأولوية للعامل السياسي، بسبب الأخطار التي يمكن التعرّض إليها. فإذا كانت السياسة الوطنية مجال السلطة، والإدارة، والقانون، فلأن السياسة الدولية مجال القوة، والصراع والتسويات.. في السياسة الداخلية تبقى القوة الملاذ الأخير. وفي السياسة الخارجية فهي كليّة الحضور لأنها ردعيّة.

2) للدول ذات السيادة صفة وحيدة، وباعتبارها تعمل على الأهداف نفسها، فهي تضطلعُ بالمهام نفسها. وترتبط الاختلافات بقدراتها، وليس بوظيفتها التي هي أساساً ضمان أمنها. وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الأمن يشكّل نموذج السياسة الدولية عند والتز. وبهذا فهو يختلف عن مورغينتاو، الذي كان يرى هذا النموذج في السعي إلى تحقيق التوازن من خلال القوة. يرى والتز أن توازن القوة ليس سوى أداة لتحقيق الأمن. وفي واقع الأمر، تملك الدولة وسيلتَين لتحقيق هذا الأمن هما: مواردها الخاصة، والتحالفات التي يمكنها إقامتها. وقد سعى هذا الباحث السياسي جاهداً إلى استباق الاعتراضَين الرئيسَين على رؤيته للعالَم إذ يرى: في المقام الأول، أنَّ الدول ليست وحدها "الفاعلون المهمون" على المسرح الدولي؛ وفي المقام الثاني، تشهد الدول تراجعاً في أهميتها، وانبثاقاً لفاعلين آخرين يحتلون الواجهة. لا شك في أن الدول ليست وحدها "الفاعلين الدوليين"، ولم تكن كذلك أبداً في يوم من الأيام. لكنّ، بما إن الشركات تقوم ببناء السوق، وتشكّل عوامل الاقتصاد الدولي الذي تقوم بتنظيمه، باعتراف الجميع، بطريقة احتكارية oligopole، تبعاً لمنطق الربح، فإن الدول تحتكر السياسة الدولية حسبما تقتضيه قضية الأمن. ويشير والتز إلى أن السبب نفسه الذي يدفع إلى رفض مركزية الدولة في مجالها، ينطبق على الشركة في مجال عملها. وبالفعل، فإن الشركات تتعرَّض دائماً للتهديد، وتضبط نشاطها من خلال فاعلين "من غير الشركات"، لا علاقة لهم بالعالم التجاري. وغالباً ما تتدخَّل الحكومات في بنية السوق، من أجل تشجيع التَركُز تارة، ولتوقّع ما يمكن أن يجري فيه أحياناً أخرى. وليس من المهم، كما يشير كيندليبرغر Kindleberger، أن

تكون بعض الدول تحت سيطرة الشركات الكبرى، وأضعف منها، طالما بقيت القوى الدولتية الكبرى تكوّن الفاعلين الدولتيين الرئيسين، فإنها (الدول) تبقى هي من يحدّد بنية السياسة العالمية.

ويرفض والتز، سلفاً مفهوم "الأملاك المشتركة للبشرية" كما يتم الحديث عنها اليوم، بحجة أن المنظومة الدولية ليست وحدة، وهي عاجزة عن التصرّف بوصفها كذلك، لذلك فهي غير قادرة على تحديد ما هو الملك العالمي المشترك. ويهتم والتز ببيئة الدول من خلال تشديده على "ثلاثية" السكان والفقر والتكاثر، لكنه لا يدمجها في تحليله لعلاقات القوة، ويبقى فضاء المنظومة الوالتزية فارغاً. ثم يسارع إلى الإشارة إلى أن كلّ من يشدّد، بشكل خاص، على أن القوى الدولية عجزت عن وضع نظرية خاصة، أي نظرية لا تحيل إلى الدول، ولا تطرح على نفسها سؤالاً حول معرفة ما إذا، وكيف يتجاوزها فاعلون آخرون، ويصبحون أكثر مركزية من الدول نفسها. هذا السؤال سيتكرّر في النظريات العابرة للوطنية transnationalistes اللاحقة. كما أشار والتز، متهكّماً، إلى أن مدة حياة الدول أطول من حياة الشركات، "قليلاً ما تموت الدول، لكنّ كثيراً من الشركات تموت" كما يقول[226].

أما في ما يتعلق بالسيادة، فلا ينبغي خلط الأشياء ببعضها، وارتكاب خطأ التفكير بأن سيادة الدولة تتماهى مع قدرتها على فعل ما تريد. السيادة لا تتحدّد بشكل يتناقض مع التبعية. إذاً، ما السيادة؟ "يجيب والتز: القول بأن الدولة ذات سيادة، يعني أنها تتخذ قرار كيفية مواجهة مشكلاتها الداخلية والخارجية بنفسها، وطلب العون من الآخرين إذا شاءت، وإذا قامت بذلك، فهي تحدُّ من حريتها بسبب الالتزامات التي تتعهّد بها إزاءهم"[227]. تضع الدول استراتيجياتها بنفسها، وتتخذ قراراتها الخاصة، وليس من باب التناقض القول: إنها دائماً مقيَّدة بالأحداث إلى حدٍّ ما.

3) إن التوزيع المتفاوت للقدرات يؤدي إلى تراتبية الوحدات. ويتغيّر تشكيل (وليس بنية) المنظومة حينما يطرأ تعديل على هذا التوزيع. وبالفعل، فإن والتز يؤكّد على أنه مهما كانت الدول ضعيفة أم قوية، فهي لا تختلف عن بعضها من حيث وظائفها، إنما من حيث وسائلها. وما يميّز منظومة عن أخرى فعلياً هو عدد القوى الكبرى. ولتراتبية القوى ميزة امتصاص انفلات العنف من عقاله وتجنّبه. لأن الأقوياء هم من يحدّدون القواعد، وهم الأكثر إحساساً بميزان الميزات والسلبيات في استخدام القوة. كما يَدمُج والتز

(226) Ibid., p 95.
(227) Ibid., p. 96.

مفاهيم مكمّلة مثل الإمبراطوريات، والتبعيات، ومجالات النفوذ، أو الكتل ليفسّر كيفية التخفيف من حدة الفوضى. ويعني تمسّكه بمقارنته بالسوق يعني أنه يريد البرهنة على أن المنظومة الأكثر استقراراً هي تلك التي تتكوّن من أقل عدد من القوى الكبرى. ويدافع عن المنظومة ثنائية القطبية، ويفضّلها على المنظومة المتعدّدة المراكز، الأكثر استقراراً لأنها ترتبط بالتحالفات، وتبحث دائماً عن تحالفات. إضافة إلى ذلك، فإن السلاح النووي عزّز استقرار المنظومة، من خلال تقليص إمكانيات اللجوء إلى القوة.

وأي تغيّر يطرأ على مستوى أحد هذه المبادئ الثلاثة سيؤدّي إلى تغيّر في بنية المنظومة، وبالتالي تغيّر المنظومة كلها. لكنّ تغيّر المنظومة يبدو لوالتز غير ممكن، لأنه مرتبط بالبنية العميقة. لذلك لابد، على سبيل المثال، من أن تتحوّل الفوضى إلى تراتب، وأن يعمل المُهيمن hêgemôn على توحيد العالَم وفق توجّهه. وهو ما من شأنه إعادتنا إلى الإمبراطورية. عندها لا يعود العنصر الثاني مهماً، لأن وظائف الوحدات تتشابه طالما بقيت المنظومة فوضوية. والمبدأ الثالث، أي توزيع القدرات، هو الذي يقوم بدور أساس في نموذج والتز. وهو وحده مصدر التغيير، الذي لن يكون سوى تغيير شكلي فقط.

ت- انتقادات وردود

لئن كان نموذج والتز الشامل / البنيوي [systémique/structural] قد جعل الواقعية أكثر صرامة ودقة في مسعاها، وحرّض على ظهور كثير من الدراسات اللاحقة، لكنه أيضاً أثار مناقشات، وانتقادات ردّ عليها المؤلّف عدة مرات، بطريقة دقيقة إلى حدٍّ ما. وتركّزت أكثر المناقشات حدة على أربعة عيوب أُخذت عليه: العيب الخاص بمصالح الفاعلين وتفضيلاتهم، وعيب تغيّر المنظومة، وارتباط مستويي المنظومة، والعيب الملازم للمبالغة في التعميمات. وقد جُمعت أهمها عام 1986 في كتاب أشرف عليه روبيرت كيوهان Neorealism and its critics[228]، يهمنا منها، في الوقت الحاضر، دراسة روبيرت كوكس Robert Cox التي قدّمها منذ عام 1981[229]، ودراسة جون جيرار روجي John Gerard Ruggie[230] لعلاقتهما المباشرة بمقاربة والتز النظرية.

---

(228) Robert O. Keohane, Neorealism and its critics, New York, Columbia University Press, 1986.
(229) Robert W.Cox, "social forces, states and world orders: Byond international Relations Theory", in, Appoach to world order, op. cit. p.91-92.
(230) John Gerard Ruggie "Continuity and Transformation in the world politics", in Robert Keohanne, op. cit., p. 131-152.

سنعود إلى الانتقادات الأخرى لاحقاً، ولاسيما انتقادات جون فاسكيز John Vasquez التي لا تعني سواه[231]. أما روبيرت كوكس، فقد رفض، من جهته، رفضاً تاماً أية مقاربة خارج التاريخ، إما لأنها مستحيلة أو لأنها مُصطنَعة. ويأخذ على الواقعية الجديدة عدم قدرتها على تفسير ظاهرة القوة ونشوئها، سواء على مستوى الدولة، أم على المستوى العالمي232. وهو ما سيسعى نفسه إلى تحقيقه طوال عمله في اتجاه "مادية تاريخية"، يؤكّد أنه استوحاها من جان - باتيست فيكو Jean-Baptiste Vico، وجورج سوريل Georges Sorel، وفرنان بروديل Fernand Braudel، ما سنعود إليها في الصفحات الآتية[233]. يتبنّى كوكس مقولة: إن أي نظام عالمي يخصُّ تشكيلاً تاريخياً إنما هو نتيجة ثلاثة مكوّنات رئيسة هي: اقتصاد سياسي شامل، ومنظومة بيدولتية، ومجال ثنائي أو اقتصادي شامل[234]. ويشبّه تفاعل هذه المكوّنات الثلاثة، مسألة العلاقة بين البنية والوحدات، بمعضلة الدجاجة والبيضة[235]. ومن ثم فإن نموذج والتز ليس سوى problem-solving theory، أي نظرية ظرفية circonstanciée وقصيرة المدى، موجّهة إلى أصحاب القرار في الدول الكبرى حول السياسة الخارجية. وهي نتاج فكري أمريكي جاء مباشرة بعد الحرب الباردة.

أما روجي Ruggie، فيمكن أن نجد عنده ثلاث نقاط رئيسة تعبّر عن رفضه للواقعية الجديدة:

1) يُخطئ والتز في اعتباره أن البنية الفوضوية قد وُجدت منذ الأزل، أو على الأقل منذ الإمبراطورية الرومانية في الغرب، كما يخطئ في نظرته للقرون الوسطى. ويقول روجي: صحيح أن الفضاء السياسي كان في تلك الفترة مجزأً، والتنظيم الإقليمي بالغ الاختلاف. لكنّ، لئن كانت الأقاليم مُختلفة، إلا إنها لم تكن منفصلة، ومعزولة عن بعضها بعض. إذ جعلت المنظومة الإقطاعية منها أجزاء مكوّنة لكلٍّ اجتماعي، يقوم حول الدِّين، والعُرف والشرعية الإمبراطورية. ووقعت القطيعة الكبرى في السياسة الدولية عند نهاية الألفية الإقطاعية.

---

(231) John Vasquez, The Power of Power Politics, op. cit.
(232) Robert W. Cox, op. cit.
(233) Timothy J. Sainclaire," Beyond international relations theory: Robert W. Cox and approaches to world order" et Robert W. Cox," Influences and commitment", in Robert W. Cox with Timothy J. Sinclair,Approaches to world Order,Cambridge University Press,rééditiob de 2001,p. 3-18 et p. 19-38.
(234) Robert W. Cox, «Multilateralism and World Order», in Robert W. Cox et Timothy J. Sinclair, op. cit., p. 494.
(235) Ibid., p. 494.

2) مع أن والتز ينسب المفهوم إلى القدرات الاستراتيجية للدولة، لكنه أخطأ في اعتبار السيادة غير متناسبة مع فكرة الجماعة الدولية التي تظهر في كتابات لوك، وفاتل Vattel منذ القرن الثامن عشر. فقد حاول فاتل في كتابه **حقوق الناس** Droit des Gens، المنشور في عام 1785، بيان أنه بعد قرنين، بُذلت جهودٌ لإيجاد تكاملية بين سيادة الدول وقابلية مجموعة الدول للحياة. يرى روجي أن هذا الموقف الشكلي الذي اتخذه والتز يمنعه من وضع نظرية للتغيير، لأنها ترفض أي تأثير للمستوى الثاني للبنية على الأول، أي تأثير تفاعل الوحدات على الفوضى، وتمنع تصوّر حدوث التغيير في المنظومة الدولية.

3) يتناقض والتز مع مقدّماته المستوحاة من أفكار دوركهايم، ويحرم نفسه بذلك من إمكانية اكتشاف محددٍ لتغيّر المنظومة الدولية. بالفعل، إذا كان هذا الكاتب الواقعي الجديد قد أخذ عن دوركهايم (قواعد المنهج السوسيولوجي) فكرته حول الكليّة، وقناعته بأن "مفهوم الوسط الاجتماعي هذا، بوصفه عاملاً حاسماً في التطوّر الجماعي، غاية في الأهمية"، لكنه أهمل النتائج الأخرى المترتّبة على مفهومه الآخر، أي مفهوم "الكثافة المتحرّكة". فما الذي يعنيه ذلك؟ يعني إن المجتمع أو المنظومة، بحسب دوركهايم، يمكن أن يتطوّر بتأثير التفاعلات والتبادلات التي ما فتئت تتزايد وتتنوّع. هذه الذريعة، التي سيعتمدها دعاة التوجّه العابر للوطنية transnationalistes، يرفضها والتز بسبب مبدأ "اللهم نفسي self help"، والصرامة النظرية. ويتصوّر أن تفاعل الفاعلين ينتج دائماً عن البنية، وليس العكس. بعد ذلك، سيُؤخذ على هذا النموذج أنه بالغ السكونية، وهو نقد يعزّزه رأي والتز القائل بأن بنية المنظومة لم تغيّر إلا مرة واحدة خلال ثلاثمئة عام، أي حينما أصبحت ثنائية القطبية. لكنّ، لا يمكن فهم هذه الثنائية القطبية إلا بالرجوع إلى الإيديولوجيا، وهو عامل كان يعدّه والتز ثانوياً. وغياب هذا العامل، الذي يفسّره أولاً إفلاس الاتحاد السوفييتي، فاجأ أولئك الذين كانوا يقارنون ما يحدث فيه، وفي الولايات المتحدة على الصعيد الداخلي، مثلما فاجأ الذين لم يكونوا يتقصّون إلا ما يجري بينهما. ويردُ كينيث والتز على هذه الاعتراضات بأن ضغوط التنافس في منظومة "اللهم نفسي self-help" أهم بكثير من الاعتبارات الأخرى، سواء أكانت طلبات سياسية داخلية، أم مرجعيات إيديولوجية. أما النقاش حول مفهوم الكثافة الديناميكية (الحركية) المأخوذ عن دوركهايم، فلن يكون مفيداً، برأيه، إلا إذا استجابَ لتعريف المجتمع العضوي، الذي وضعه هذا السوسيولوجي الفرنسي، بينما له علاقة بتعريفه الميكانيكي. إنه يتكوّن من أجزاء متشابهة من حيث طبيعتها، لكنّ من دون أي تكامل، بينما تعاون synergie الكثافة الديناميكية لا يظهر إلا بين عناصر غير قابلة للمقارَنة فيما بينها، لكنها متّحدة في

اختلافاتها. على الرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على نشر كتابه (Tip)، فإن والتز لم يتراجع عن رأيه. في مقالة نشرها عام 2000 في مجلة InternationalSecurity، وبعدها في حوار أحدث، أجراه عام 2003، بذل جهده في تفكيك النماذج التي أُريد استبدالها بالمقاربة الواقعية الجديدة وتعزيزها[236]. وقال: إنه لم يفاجَأ بانهيار الاتحاد السوفييتي، على عكس ما كان يقول مناهضوه، لأنه أعلن منذ عام 1982 بأن "الاتحاد السوفييتي يضعُفُ. والولايات المتحدة أصبحت أقوى منه نسبياً"[237]. وبعد أن ينتقد مدارس الفكر الأمريكي الثلاث الكبرى السائدة، يقوم بوضع النقاط على الحروف. فيما يخص فكرة السلام الديمقراطي paxd emocratica، التي سنعود إليها لاحقاً، بعد تبنّيه الحجج التي عُرضت في الأعداد السابقة من مجلة International Security، لاسيما تلك التي عرضها كريستوفر لاين Christopher Layne[238]، يؤكِّد والتز أنه "حتى لو أصبحت الدول كلها ديمقراطية، فستبقى بنية السياسة الدولية فوضوية"، لأن "بنية السياسة الدولية لا تغيّرها التغيّرات الداخلية التي تجري في الدول"[239]. وبعد أن يضرب مَثَلَ كلٌ من فرنسا وبريطانيا، بيّن أنهما، بعد أن كانتا تتبعان سياسة القوة، لم تغيّرا الدبلوماسية بعد أن تحولّتا إلى الديمقراطية، وكان لزاماً عليهما قبول أنهما لم تعودا قوتين كبيرتين، وهو ما كان له أثر مباشر في تصرفاتهما، التي وجب عليهما ضبطها على إيقاع العالَم الجديد. وفي لغته المتأثِّرة (يقول بعضهم المشوبة بنزعة اقتصادية) بدراساته الاقتصادية التي بدأها، يؤكِّد والتز أن كلاً من فرنسا وبريطانيا "لم تعودا منتجتين لأمنهما، بل راحتا تستهلكان الأمن الذي حقّقه الآخرون"[240]. بعد ذلك، حتى وإن "أصبح العالَم أكثر أمناً بفضل الديمقراطيات، يحق لنا التساؤل عن نقطة تتعلّق بمعرفة ما إذا كانت الديمقراطية أحد عوامل تحقيق الأمن للعالَم" طالما هي نفسها، محكومة بعوامل داخلية وخارجية. ولا يرى أن الديمقراطية قادرة على ضبط الفوضى التي تشهدها العلاقات الدولية، لأن "الدول الأقوى تنزِع دائماً إلى استخدام فائض القوة لديها"، والدول الأضعف تقاوم، بشكل مشروع، القواعد التي تختلف مع مصالحها[241]. ويرى في هذا برهاناً

(236) Kenneth Waltz, «Structural Realism after the Cold War», International Security, 25-1, Summer 2000, p. 5-41. Et par Harry Kreisler, Conversation with Kenneth N. Waltz du 10. 02. 03, http://globetotter. berkeley. edu/people3/Waltz/waltz-con5. html.
(237) Ibid., Interview: «A Unipolar World».
(238) Christopher Layne, «Kant or Cant: the myth of the democratic peace», International Security, 19 février, 1994, p. 5-49.
(239) Ibid., International Security.
(240) Interview, op. cit.
(241) International Security, op. cit.

ساطعاً في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق "على الرغم من شدّة ضعفه"، مع إنها كانت قادرة على السيطرة على القليل من الطاقة النووية، وعدد قليل من الرؤوس النووية، وعدد قليل من الأجهزة القاذفة..."(242).

أما بالنسبة إلى ما نشير إليه بالعولمة، فلاشك، كما يقول والتز، في أن الآخرين يرونها بوصفها أمْرَكَة américanisation(243). وهم محقّون في ذلك، لأننا نعيش في عالَم أُحادي القطب، وهي حالة فريدة لم نشهدها منذ روما القديمة، عالَم يشهدُ ممارسات اقتصادية أقرب ما تكون إلى العلاقات التجارية mercantilisme منها إلى التبادل الحر الكلاسيكي، كما بيَّنه بول كروغمان Paul Krugman. وهو أمر له نتائج كبيرة. أما بالنسبة لأطروحة المؤسَّسية الجديدة néoinstitutionnalisme التي تزعم أن تطوّر المنظّمات شرط لتطبيق الحوكمة gouvernance الشاملة المستقلة عن الدول، فهو ما لايؤمن به والتز على الإطلاق. وستستمر الولايات المتحدة، من دون أن تجاريها دولة أخرى، في استغلالها، كما تستغل حلف شمال الأطلسي، الذي يعرِّفه البنتاعون، في إحدى أوراقه، بأنه "أداة لنقل القوة الأميركية ومفهومها عن الأمن إلى أوروبا"(244). إن ديمومة وتوسيع الحلف في أوروبا الشرقية لا يعودان إلى الاستقلالية المفترَضة التي تتمتَّع بها هذه المنظّمة، ووظيفتها العابرة للوطنيات، كما يعتقد الليبراليون، بل إعادة التثمين الجيوستراتيجي لهذه الأداة الأساسية في القوة الأمريكية (انظر تعليقنا على راهنية ماكيندر في الجزء الأول). ويُنهي والتز قوله بأن هيمنة الولايات في كل الميادين لن تتوقف إلا حينما تتكوَّن قوة قادرة على خلق التوازن معها، وستكون الصين بالتأكيد هذه القوة، لكنْ بعد عشرين سنة أو أكثر.

منذ فترة قريبة قام باحثان سياسيان بإعادة تقييم المساهمة النظرية التي قدَّمها والتز، ورأيا في كتابه Tip نقطة انطلاق لإمكانية إعادة صياغة نظرية المنظومة الدولية، بعد تقريبها من النموذج البنائي، وإزالة بعض الالتباسات والنقاط غير المفهومة(245).

انطلاقاً من قراءة بارسونية [نسبة إلى بارسون] لكتاب والتز الأساسي أبرزَ كل من غودارد Goddard ونيكسون Nexon العناصر التي يمكن أن تجعل من التلاقي أمراً ممكناً، برأيهما. الشيء الأول هو أن نفهم الـTip بوصفها نظرية اجتماعية للمنظومة الدولية التي تنظر في النظام الدولي. السبب الأساسي هو أن الفصل الذي يقيمه بين البنية والفاعلين هو مجرّد فصل تحليلي بحت، ليجعل نموذجه متجانساً وعملياتياً، وليس نموذجاً

(242) Interview, op. cit.
(243) Ibid.
(244) International Security, op. cit.
(245) Stacie E. Goddard & Daniel H. Nexon, «Paradigm Lost ? Reassessing Theory of International Politics», European Journal of International Relations, 2005, Vol 11 (1), p. 9-61.

أونطولوجياً على الإطلاق، على الرغم مما قيل أعلاه، وعلى الرغم من بعض عبارات والتز نفسه. وبناء عليه، يستخلص غودارد ونيكسون أن المبادئ التي قامت عليها نظرية السياسة الدولية Tip لا تمنع التفكير بأن الدول تمني نفسها بآمال خاصة بتنظيم أو بإعادة تنظيم المنظومة، ولا بتصوّر فرضية تشكيل عملاء أو بنى. وقد أتاحت لهما مقاربة والتز البنيوية الوظيفية تلطيف مفهومها حول البنية (لأنها غير قابلة للاختزال عند بارسون، ولا يمكن تحليلها إلا بوصفها أشكالاً مستقرّة إلى حد ما)، والتأكيد على أن النظام العالمي ليس محدَّداً بشكل مُسبق، بل هو ميزة ناشئة عن المنظومة. إنهما يريدان أن يريا عنده نظرية مضمرة حول التغيّر الدولي، حتى ولو كانت إشكالية الفوضى تحقّق، في السراء والضراء، على خصوصية دراسة العلاقات الدولية وتحافظ عليها. ذلك، كما يرى والتز وبارسون، أنه إذا لم تكن نظرية المنظومات غير ضرورية لتفسيرها فحسب، فهي تبقى مفتوحة على كل التطوّرات، لأن بنية المنظومة هي شأن مواقف الفاعلين وعلاقاتهم، وهو ما لا يتفق معه البنائيون constructivistes عليه. وهو مفهوم أخذ عن س.ف.نادل S.F.Nadel أحد أوائل منظّري الشبكات الاجتماعية في الولايات المتحدة[246]. فإذا كانت البنية ما هي عليه، أي فوضوية، فذلك لأن الدول تريدها كذلك، ولأنها تُرضي الفاعلين من أصحاب التوجهات العرقية المركزية. وبعد أن عاد غودارد ونيكسون للأخذ بملاحظة تشارلز تيلي Charles Tilly فقد لاحظا أنه، يلزم الكثير من "غسيل الأدمغة"[247] لكي يتغيّر الأمر، ويتصرّف الفاعلون وفقاً لهوية مشتركة وضرورية، كما يطمح إليها البنائيون. ويضيف هذان الباحثان السياسيان: إن البنائيين لم يبرهنوا أبداً على الضرورة التاريخية لآلية توازن القوى، المرتبطة بفوضى المنظومة إلى حد ما. وأبرزا في تحليلاتهما المقارنة للمنظومات الدولية وجود اختلافات بين أهداف الفاعلين، وقيمهم، واستراتيجياتهم، لكنهما لم يستطيعا أبداً البرهنة على أن هذه المنظومات تنتظم "تبعاً للمنظومات الأخرى" ولا تبعاً لمفهوم "اللهم نفسي self-help"، وأنها لم تعد خاضعة لآلية توازن القوى. لكنهما يلحظان، في المقابل، أنه على الرغم من استبعاد نظرية السياسة الدولية Tip، بشكل واضح وخاطئ تماماً، لثقافة تحليل المنظومة، وهو ما يخالف ما تقوله النظرية البنيوية – الوظيفية structuro-fonctionnaliste، فإن والتز نفسه يقترح بأن اختلافات الثقافة الموجودة بين الوحدات المكوِّنة هي التي يمكن أن تفسِّر الاختلافات

(246) Siegfried F. Nadel, The Theory of Social Structure, Glencoe, Free Press, 1957.
(247) Goddard & Nexon, op. cit., p. 37, qui citent Charles Tilly «International Communities, Secure or Otherwise», in Emmanuel Adler & Michael Barnett (édit.), Security Communities, Cambridge, Cambridge University Press, p. 400-401.

القائمة بين الديناميكيات التي تحدِّد حالة الفوضى. عندئذ، كما يرى غودارد ونيكسون، إذا لم تُستبعد ثقافة المنظومة، كما يريد أصحاب التوجّه الوظيفي البنيوي، ولم نؤكِّد أن الثقافة الدولية تحدِّد وحدها الفوضى، ولكنَّ تفاعلها تعزِّز، بشكل أقل، أو تختزل بنيتها الفوضوية، حسب بعض الشروط التي سنعرض لها لاحقاً، فإن وجود خلاصة نموذجية يصبح أملاً معقولاً.

ث - روبيرت غيلبان ومسألة التغيّر

قبل زمن طويل من إطلاق مثل هذه المبادرة، أصدرَ روبيرت غيلبان Robert Gilpin، بعد عامين من نشر نظرية كينيث والتز الموسومة نظرية السياسة الدولية Tip، التي استخدمتها المدرسة الواقعية الجديدة كبياناً لها، كتابه WarandChangeinInternational Politics [الحرب والتغيّر في السياسة الدولية][248]. وفي هذا الكتاب يعكف المؤلّف على عرض أسباب التوزيع غير المتكافئ لقدرات القوة، وهو ما لم يشرحه والتز، واكتشاف شروط التغيّر الشامل. وما تزال منظومة غيلبان الدولية تشكِّل نضالاً من أجل تحقيق الازدهار والقوة بين الدول المستقلة التي تشهد الفوضى. يكمن الفرق الأول عن والتز في مفهوم الدولة. فهو عنده مفهوم مجرّد، وينظر إليه بوصفه كياناً يمكن أن يكون له أهداف ومصالح، لكنه أقل تجريداً عند غيلبان الذي يرى أن الدولة، بوصفها كذلك، ليست لها مصالح، وينبغي " النظر إليها بوصفها تحالفاً تنجم أهدافه وغاياته من السلطات والتسويات التي تقوم بين مختلف التحالفات الناتجة عن المجتمع والنخبة السياسية"[249]. ثمة فرق ثانٍ بالغ الأهمية، ويتفق معه غودارد ونيكسون، هو أن بنية المنظومة الدولية، التي أبعد عن أن تكون كلاً مستقلاً ومطلقاً، تتحكّم بتشكيل الأجزاء الفاعلة، هي ميزة ناشئة عن العمل المشترك بين الدول الطليعيّة. لهذين السببين، يحاول غيلبان وضع نظرية تكون مقاربةً شاملةً ترتبط بالماضي، الذي يأخذ منه أحداثه ليقرأ المستقبل. وهو يعي أن للنظرية حدوداً، وتعكس العرقية المركزية لصاحبها، والإيديولوجيا، أو النموذج الذي تستلهمه. ويؤمن أنها يمكن أن تكون ساكنة، طالما يصعب عليها استيعاب التغيّرات التي غالباً ما تكون سريعة، ويعرف أن الحدث قد يعرِّضها للفشل، وهو حدث يعدّه المؤرِّخون دائماً وحيداً. وعلى الرغم من هذه المعوّقات، بنى غيلبان حجَاجه النظري انطلاقاً من سلوك الدول، معتبراً أن الميل إلى الصراع العسكري يخلي المكان أمام التعاون،

---

(248) Robert Gilpin, War and Change in International Politics, Cambridge, Cornell University Press, 1981

(249) Robert Gilpin, ibid., p. 16.

لأن " انتصار المصالح الاقتصادية على السلطة التقليدية، وأهداف أمن الدول"[250]. والأهمية التي يوليها للرابط بين المعطيات السياسية، والمعطيات الاقتصادية في العلاقات الدولية، تجعل منه أحد مؤسّسي الاقتصاد السياسي الدولي[251].

المنظومة الدولية وأشكالها

يكتنف عبارة "منظومة دولية" بعض الغموض، مع أن غيلبان يعلن منذ بداية كتابه، أن المنظومة تتشكّل على الصعيد الدولي بالطريقة نفسها التي تتشكّل بها المنظومة الاجتماعية والسياسية للناس المرتبطين بعلاقات مع بعضهم252. وهي تضم مجموعة من ظواهر الجوار، بدءاً بالاحتكاكات المتقطّعة بين الدول في الأزمنة القديمة، وحتى قيام العلاقات الوثيقة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا. حتى العصر الحديث، لم تقم منظومة دولية واحدة فقط، بل عدة منظومات ليس بينها سوى احتكاكات ضعيفة، أو غير موجودة أبداً. لكنّ، في كل الأحوال، يبدو مقبولاً بالنسبة لغيلبان استخدام مفهوم المنظومة الدولية انطلاقاً من التعريف الذي وضعه الاقتصاديان روبيرت موندل Robert Mundell وألكسندر سوبودا Alexander Swoboda: "المنظومة مجموعة من الكيانات المختلفة التي يوحّدها تفاعلٌ منتَظَم يتخذ شكل الرقابة contrôle"[253]. هذه الصيغة تتضمّن ثلاثة عناصر أساسية يفسّرها الباحث السياسي الأميركي على النحو التالي.

1) **الكيانات المختلفة**: ونعني بهذا الدول أولاً، باعتبارها الفاعلين الرئيسيين، على الرغم من أن فاعلين آخرين عابرين للوطنيات، أو دوليين، يمكنهم لعب دور مهم في بعض الظروف. وطبيعة الدولة نفسها تتغيّر مع مرور الزمن، ويبقى طابع المنظومة الدولية محدّداً، إلى حد كبير، بنمط الدولة-الفاعل: المدينة -الدولة، الدولة-الأمة، وغير ذلك. إحدى المهام الأساسية للنظرية تقوم على البحث عن العوامل الأكثر أهمية في فترة تاريخية محدّدة، من بين تلك التي تؤثّر في طبيعة الفاعل.

2) **التفاعل المنتظم**: وتتنوّع شدته، ويتخذ أشكالاً مختلفة (كالحروب، والتبادلات الاقتصادية والثقافية). في عالمنا المعاصر، تطوّرت التفاعلات بين الدول نتيجة انفجار المواصلات والاتصالات على نحو خاص. لكنّ "المنظومة الدولية تبقى صراعاً متكرّراً من أجل الثروة والقوة بين فاعلين مستقلّين يعيشون في حالة من الفوضى"[254].

---

(250) Ibid., p. 19.

(251) سننظر في مساهمة غيلبان في هذا المجال الفرعي في الجزء الثالث.

(252) id., p. 9.
(253) Ibid., p. 26.
(254) Ibid., p. 7.

3) **شكل الرقابة**: وهو العنصر الأكثر عُرضة للنقاش، إذا فُهم بوصفه رقابة على المنظومة. لأن الرؤية السائدة بين المتخصِّصين في العلاقات الدولية هي رؤية مناقضة، ترى في غياب الرقابة جوهر العلاقات الدولية، وأنَّ الفوضى بنيتها المركزية. ويفسّرُ غيلبان هذا الأمر بما يأتي:" حينما يتم الحديث عن رقابة على المنظومة الدولية، ينبغي فهم هذه العبارة بوصفها "رقابة نسبية"، تشبه "السعي إلى الرقابة". إذ لم يسبق لدولة أن قامت بمراقبة المنظومة الدولية... وبطبيعة الحال، فإن درجة الرقابة تختلف وفقاً لاختلاف مظاهر الحياة الدولية، والزمن"[255]. ولنتذكَّر جملة آرون التي تقول: "إن بنية المنظومة الدولية محكومة دائماً بالنزعة الاحتكاريّة oligopolistique. وقد قام الفاعلون الرئيسون، في كل مرحلة، بتحديد المنظومة أكثر مما تحدَّدوا بها"، ويرى غيلبان في التاريخ ثلاثة أشكال من الرقابة، أو ثلاثة أنماط من البنية التي اتصفت بها المنظومة الدولية[256]:

1) **البنية الهيمنيّة أو الإمبراطورية**: حيث تقوم دولة واحدة بمراقبة الفاعلين الآخرين في المنظومة أو تهيمن عليهم. وهي بنيةٌ تميَّزت بها العلاقات الدولية بشكل كبير حتى الفترة الحديثة. وفي المنظومات كلها، نلاحظ اندفاعاً في اتجاه الإمبراطورية العالمية.

2) **البنية القائمة على الثنائية القطبية** التي تقسِّم المنظومة إلى مجالَي تأثير واسعين، على الرغم من وجود استثناءات مهمة، تبقى مدتها قصيرة إلى حدٍّ ما.

3) **ميزان القوة** balance of power، حيث تقوم فيه ثلاث دول أو أكثر بمراقبة نفسها عَبرَ مناوراتها الدبلوماسية، وتحالفاتها، وأحياناً من خلال نزاعاتها المفتوحة. وهو ما تمثَّل في العصر الكلاسيكي الأوروبي.

يرى غيلبان أن هناك ثمّة محدِّدَين من شأنهما التحكّم بهذا الشكل أو ذاك من الأشكال الثلاثة: 1) توزيع القوة بين الدول. تقوم الدول المُهيمنة، أو الإمبراطوريات في كل منظومة دولية بتنظيم مختلف الشبكات التي تكوّن مجالات تأثيرها، وتحافظ عليها. والدول الكبرى، أو القوى العظمى، كما تُسمى اليوم، تفرض القواعد التي ينبغي أن يسير العمل بموجبها. 2) الهَيبة التي تلعب دور السلطة نفسها، في الشؤون المحليّة. وهي مثلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوة، مع الحفاظ على تميّزها. ويعتقد غيلبان أنه من المبرِّر تعريفها كما عرَّفها رالف دارندورف Ralf Darhendorf بقوله: السلطة أو الهيبة تعني "احتمال وجود نظام ذي مضمون نوعي، يتَّبعه مجموعة معينة من الأشخاص، من دون

(255) bid., p. 28.
(256) Ibid., p. 29.

اللجوء إلى أي نوع من الإكراه.[257] والهَيبة تفسَّر قبول الدول الأقل قوة في المنظومة الدولية بزعامة الدول الأكبر جزئياً، لأنها تعترف بشرعية النظام الذي تديره، وبفائدته. ويصحُ هذا، بنحو خاص، حينما تضمن الدول الكبرى المصالح العامة كالأمن والازدهار، وتنشر إيديولوجية معينة، أو ديناً ما يبرِّر لها هيمنتها، كما هو الحال بالنسبة للإمبراطورية بنحو خاص. في الحقيقة، هناك عدة عوامل تتضمَّن الاحترام والمصلحة العامة، تسهم كلها في تشكيل الهَيبة، لكنها تبقى مرتبطة أساساً، في نهاية المطاف، بالقوة العسكرية والاقتصادية.

أنماط تغيّر المنظومة

يتبنى غيلبان رؤية كليّة holiste، أو شاملة (منظوميّة) systémique لكنّه يوازنها بأخذ استراتيجية الفاعلين بالحسبان (الفردية المنهجية) الذين لهم مصلحة في التغيير. هذه المصلحة تحددُها العلاقة: فائدة / عدم فائدة، أو تكاليف / مزايا. تسعى الدولة إلى تغيير المنظومة إذا كانت المكاسب التي تحققُها أكثر من الاستثمارات التي توظّفها، أو المخاطر التي يمكن أن تتعرَّض لها. ويتم الحساب على شكل أرباح وتكاليف هامشية. وبعد أن يستند غيلبان إلى أعمال كل من أرثر بيرنز Arthur Burns (ينظر كتابه: Powers and Their Politics)، وريتشارد روزيكرانص Richard Rosecrance (يُنظَر: Action and Reaction in World Politics)، يُلاحظ أن عدة تغيّرات أثَّرت في تاريخ أوروبا، لاسيما في الفترة الواقعة بين الثورة الفرنسية وتوحيد أوروبا[258]. وسعى إلى وضع تصنيف لها، فميَّز ثلاث حالات مهمة:

1) الحالة الأولى والأهم، هي **تغيّر المنظومة**. وهي الحالة التي تتغيّر فيها طبيعة الفاعلين الكبار الذين يشكّلون المنظومة. وهناك ثمة أمثلة تاريخية عليها: حينما تلاشت المدن اليونانية أمام الإمبراطورية المقدونية، وحلت الدول - الأمم محل الإمبراطورية الإقطاعية... واليوم تطرح المسألة نفسها، مع كثرة الفاعلين العابرين للوطنيات، والتجاوز الوظيفي لعدد من الدول. بعض الكتّاب، الذين لا ينتمي غيلبان إليهم، يرون أن العالَم يشهد تغيّراً من هذا النمط.

2) **التغيّر في المنظومة** هو، في الحقيقة، تغير في شكلها. وينطوي على تعديل توزيع القوة وتراتبية الهيبة، كما تتطوَّر القواعد في الوقت نفسه. ويحدث هذا التغير حينما

(257) Ibid., p. 30.
(258) Ibid., p. 41.

تغرب شمس الدول، أو الإمبراطوريات التي كانت تهيمن على منظومة دولية معيَّنة، وتنهض دول وإمبراطوريات أخرى، وترفض موقعها بهدف الحلول محلها . وهي الحالة التي شهدها العالَم بعد كل حرب من الحربين العالميتين، لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى.

وللانحدار أيضاً أسباب داخلية وخارجية. من الأسباب الداخلية، يعدِّد : 1) انخفاض مستوى التنافسية الاقتصادية والعسكرية؛ 2) الضعف السكاني، والإنتاجي والإبداعي؛ 3) زيادة تكاليف الخدمات غير المُربحة؛ 4) الفساد الذي يُعدُ مؤشراً قوياً على الانحدار. وعلى الصعيد الخارجي، تتلخَّص المسألة بامتلاك ما يكفي من الموارد للحفاظ على تقدّمها .

3) **تغيّر التفاعل**، يعني برأي غيلبان، التغيّرات التي تصيب العلاقات السياسية، والاقتصادية، أو غيرها بين الفاعلين. هذا التغيّر لا يتعلق بتراتبية القوة، والهيبة، بل بالقواعد والقوانين التي تحكم سير عمل المنظومة الدولية. لكنّ، غالباً ما ينتج عن استراتيجية الفاعلين الذين يبذلون جهوداً لإحداث تغيير أكثر عمقاً . ويقدِّم غيلبان مثالاً أخذه عن روزيكرانس Rosecrance، وهو تغيّر الأسلوب الدبلوماسي، الذي أصبح أكثر مرونة في أوروبا بعد عام 1740 (حرب السنوات السبع). وليس بعيداً عنا، فإن المرحلة المسماة "فترة الانفراج" في عزِّ الحرب الباردة، مثال آخر على ما يقول.

هذه الأنواع الثلاثة من التغيّر تحدثُ في ظروف متغيِّرة، غالباً بعد صراع معين، أو اندلاع ثورة. لكنّ قد يكون التغيّر متدرّجاً .

التغيّر والدورات التاريخية

المسألة المركزية عند غيلبان تنطوي على تحديد الشروط التي تنتقل فيها قوى كبرى جديدة من نظام قديم إلى نظام جديد . لذلك تراه يستند إلى نظرية غ. موديلسكي G. Modelski حول المراحل cycles، يستخرج ثلاث مراحل âges متتالية في تاريخ العلاقات الدولية:

1) **مرحلة الإمبراطوريات**: إنَّ تاريخ العلاقات الدولية كان في جزء كبير منه سلسلة من الإمبراطوريات طيلة الألفية التي سبقت العصر الحديث، على الرغم من الإقطاعيّة، والدور المهم الذي اضطلعت به بعض المدن. وتتميّز هذه المرحلة الإمبراطورية بسعي القوة المتكرِّر إلى توحيد المنظومة السياسية تحت هيمنتها . ويُلاحظ غيلبان، مثله مثل بول كينيدي، أن السبب الرئيس لزوال الإمبراطورية هو التوسّع الكبير الذي يُفقدها الميزة الأساسية التي كانت تتمتع بها من حيث الفائض الاقتصادي، والتفوّق العسكري والتقني.

2) **مرحلة الدولة - الأمة**: انتهت مرحلة الإمبراطوريات لثلاثة أسباب، أولها انتصار الدولة - الأمة بوصفها فاعلاً رئيساً في العلاقات الدولية، ثم حدوث نمو اقتصادي مدعوم قائم على العلم والتقنيات الحديثة، وأخيراً ظهور سوق اقتصادية عالمية. وبما إن هذه الاتجاهات تعزّز بعضها بعضاً، فقد تركت المرحلة الإمبراطورية مكانها لتوازن القوى الذي كانت أوروبا أكبر برهان عليه. وبذلك تكون رقابة الدول المتعدّدة الأطراف قد حلّت محل الرقابة الإمبراطورية.

3) **مرحلة الهيمنات**. يرى غيلبان أن القوة مجموع تراكميّ تزداد فيه مساهمة العامل الاقتصادي بشكل قوي. في الوقت نفسه، تزداد كلفة الموقع المهيمن بشكل كبير. عندها سعى هذا الباحث السياسي إلى البرهان على أن أهمية القوة الهيمنية تكمن في خلق مؤسّسات دوليّة تتحوّل من خلالها قوة الأقوى إلى قانون، أو على الأقل إلى نظام عالميّ يتجاوز القوة، من خلال توزيع الأرباح بأكبر عدد ممكن. وفي هذه الظروف، يمكن أن تفضي مصلحة المهيمن hêgemôn إلى استقرار دولي، وسلام يرضي شركاءه، كما يرضيه.

ويرى غيلبان أن الانتقال من المرحلة الإمبريالية إلى المرحلة الهيمنية، والسوق الاقتصادية العالمية أمراً أساسياً. لاسيما أنه ترافق بالثورة التكنولوجية العسكرية في مجال الصواريخ النووية التي تشكّل أساس الردع. وإذا أضفنا أعلى مستوى من الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى الوعي بالقضايا الكونية، يمكننا بالتالي الانطلاق من أساس متين يجعلنا نؤمن بولادة مجتمع عالمي globale. لكنّ، على الرغم من هذا كله، يعتقد غيلبان بوجوب توخّي الحذر. لأن التنافس بين الدول والمجتمعات لم ينته بعد. بل ازداد تعاظمه، وقد لا يكون محتملاً فقدان الاستقلال المرتبط بتكاليف الاعتماد المتبادل. ولأن الوطنية الاقتصادية ظلت حاضرة دائماً. خلاصة القول: يشير غيلبان إلى استمرار الاختلاف الكبير بين الواقعية السياسية والنظريات المعاصرة الأخرى حول المنظومة الدولية، أي الدور المركزي للقوة الدولتيّة. الواقعية لا تؤمن بإمكانية تجاوز حالة الفوضى، إلا بقيام إمبراطورية عالمية. والتقدّم التكنولوجي يضاعف فرص الفوائد المشتركة، لكنه يزيد أيضاً وسائل الصراع السياسي.

4 - الواقعية البنيوية حسب المدرسة الإنكليزية

ومن منظور قريب، وعلى الرغم من كل شيء، ابتعد كل من باري بوزان Barry Buzan، وشارلز جونز Charles Jones، وريتشارد ليتل Richard Little عن الواقعية الأميركية

الجديدة بسبب الأهمية التي يولونها لحقائق الاعتماد المتبادل[259]، ولأنّ هؤلاء مستمرّون في اعتبارهم حالة العالَم فوضوية، وأنّ مسألة الأمن مركزية. ومن دون القطيعة مع هذه الواقعية الجديدة، لأنهم يرون أن الأمن هو المحدِّد الأول لسلوك الدول كالأفراد، فهم يرفضون تصلب "البنية العميقة" التي تبنّاها والتز عبر القول: إن الواقعية البنيوية "لا تتضمَّن إعادة الإنتاج فحسب، بل تغيّر البنى أيضاً، لدرجة تصوّر إمكانية أن تنتهي أولوية المنظومة البيْدولتيّة على المنظومات العالمية الأخرى"[260]. ومن ثم، فإن العلاقة بين بنية الدول ومنظومتها لم تعد واضحة. ويرى هؤلاء الكتَّاب الثلاثة أنه من المهم فهم أن طبيعة الفوضى ترتبط بطبيعة الوحدات الأساسية. وتُولي واقعية كل من بوزان وجونز وليتل أهمية كبرى لجدلية العامل / البنية agent/structure التي يتمُّ تحليلها في ضوء السياق التاريخي، ولهذا فهي تتميّز عن الواقعية الجديدة. لكنها بقيت مثلها، متأثِّرةً بالتوجّه الاقتصادي، بمعنى أنه إذا أردنا الابتعاد عن قبضة البنية، فإن المؤلِّفين يعتمدون internalisent التصوّرات ذات الخاصية الليبرالية والتجارية للعلاقات الدولية، هذه التغيّرات الطفيفة هي نفسها التي سبق أن سمحت لكل من باري وبوزان بطرح فرضية وجود فوضى جاهزة (أو ناضجة) تهيِّئ لمفهوم الفوضى الكانطية الذي اعتمدتهُ جماعة التوجّه البنائي (البنائيون) من جهة، ومن جهة أخرى، سمحت له بإعادة صياغة مفهوم الأمن[261].

أ - اجتماع البنية والمنظومة

بنى مؤلِّفو كتاب Logic of Anarchy (LoA) (منطق الفوضى) تفكيرهم حول بعض الأفكار القوية التي تتكثَّف في العامل التفاعلي interactionnel، والشكلي configurationnel، والظرفي، أو السياقي contextuel ومن خلال تأكيد أن: 1) منطق بناء المنظومة الدولية هو نتاج التفاعل بين البنية والوحدات المندمجة؛ 2) بيئة الفاعل متعدِّدة الأبعاد، لأنها سياسية وعسكرية، واقتصادية أو مجتمعية sociétal؛ 3) منهجهم الشامل synthétique له علاقة مهمة بالتاريخ، لأن التاريخ لازم لفهم نتائج البنية في سياق محدَّد، مع إمكانية تفسيره في المقابل، بشكل أفضل. وتختلف الواقعية البنيوية الإنكليزية عن واقعية والتز الجديدة، من حيث إن البنية لم تعد ثابتاً يُنتج نفسه، بل يتغيّر تبعاً لمبدأ

(259) Barry Buzan, Charles Jones and Richard Little, The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism, New York, Columbia University Press, 1993.
(260) Ibid., p. 227.
(261) Barry Buzan, People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, New York, Harvester Wheatsheaf, 1983.

التنظيم، والتمايز الوظيفي للوحدات الموجودة. وكتاب منطق الفوضى LoA يرفض مبدأ النمذجة modélisation غير التاريخية ahistorique للعلاقات الدولية التي لا تترك خياراً إلا بين الفوضى (أي غياب أي حكومة عالمية)، والتراتبية (وجود جهة مركزية). لأنها ترى، بشكل رئيس، في منظومة الفاعلين موازياً للبنية، وأن البنية تتغيّر حسب صفاتها، التي تتطوَّر تبعاً لتفاعلاتها[262]. وهذا يعني أنه تبعاً لطبيعة الفاعلين الذين يشكّلون أكثرية، أو المهيمنين، يمكن أن تتغيّر طبيعة الفوضى الدولية. ويتصوَّر بوزان، وجونز، وليتل أشكالاً مختلفة ممكنة انطلاقاً من المنظومة الدولية، الفوضوية والمتَّسمة بالتنافس وبإرادة الفاعلين الاستقلالية، ولغاية المجتمع الدولي الفوضوي أيضاً، لكنَّ فوضويته ناضجة mature لأنها قائمة على التعاون والاعتماد المتبادل. ولهذا سببان. أولاً، وكما سبق للأول أن شرحه، لأن التصوّرات المتبادَلة للدول قد تتغيّر وتمرُّ عَبْرَ درجات مختلفة من الصداقة، والكراهية واللامبالاة[263]. وهو ما يسمح بالأمل في قيام نظام عالمي. بعد ذلك يتصوَّر كتَّاب **منطق الفوضى** المنظومة الدولية مقطَّعة إلى أربعة مستويات (سياسي، واقتصادي، ومجتمعي، واستراتيجي) هي عبارة عن وجهات نظر خاصة حول كل شيء. وهذا يفسِّر الاختلاف في تحليلات المراقبين الذين يفضّلون، كلٌ حسب تخصّصه، زاوية للهجوم، من جهة، ومن جهة أخرى تنوّع وتناقضات تصرفات الفاعلين الذين يخضعون لدوافع بالغة الاختلاف. بهذا نبتعد عن الدولة المركزية stato-centrisme التي تتصف بها الواقعية الجديدة، ونبلغ أبواب التركيب (التعقيد) Complexité الذي يقتضي، وفق ما تبنيناه، أن نقارب المنظومة العالمية mondial، وليس الدولية international، بوصفها مجموعة من المجالات. وهو حدس نجده عند مؤلّفي كتاب **منطق الفوضى** LoA حينما يتطرَّقون إلى مسألة القوة، ويؤكّدون أنها ينبغي أن تتفكَّك إلى قدرات جمعية، ولا يعود يُنظَر إليها بوصفها كتلة عملياتية متجانسة مهما كانت المجالات المعنية. بالفعل، فإن الحضور الكلي للقوة، ولأنها تشكّل كل مجال، لا يمنع توزيعها الواسع غير المتجانس، وشروط ممارستها. عندئذٍ فإن الخطأ الرئيس الذي وقع فيه والتز، برأي بوزان، هو أنه سعى إلى تعميم حالة خاصة، هي تلك التي تتوزَّع فيها العوامل الرئيسة للقوة تبعاً للمعيار نفسه[264].

(262) Logic of Anarchy, Ibid., p. 48.
(263) Barry Buzan and Gowher Rivzi, South Asian Insecurity and the Great Powers, Londres, Macmillan, 1986, Chap. 1 et 9.
(264) The Logic of Anarchy, ibid., p. 64-65.

ب - الفوضى الناضجة والنظام العالمي حسب باري بوزان

تستند فكرة إمكانية "ضبط الفوضى"، التي وضعها بوزان Buzan، إلى أن الفوضى، برأيه، تعكس حال العلاقات بين وحدات المنظومة، وارتباطها بحكومة العالَم، أكثر مما تعني غياب الحكومة العالمية في حدٍّ ذاتها[265]، وهو ما يجعل التقدّم ممكناً. في المرحلة الأولى تفترض حال الفوضى غير الناضجة وجود دول ضعيفة، بمعنى قريب من المعنى الذي رمى إليه هولستي Holsti، أي دول توحِّدها القوة، وتحافظ عليها نُخبُها، وكل دولة منها " لا تعترف بشرعية أخرى غير شرعيتها"[266]. والعلاقات القائمة بين هذه الدول المتصارِعة دوماً من أجل الهيمنة، وغير المقيّدة بأي معيار أو أي قاعدة، تجد نفسها محكومة "بسلطة الخوف، والحسد، والحقد واللامبالاة"[267]. لكنَّ تعزيز الدول لتصبح دولاً قوية، بتعبير آخر، دول واثقة من ديمومتها الداخلية، ولا يعود النظر إلى أمنها إلا بالنسبة للتهديد الخارجي، مقروناً بالاعتراف بمبادئ ثابتة مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم الاعتداء على الحدود الإقليمية، وهما ظاهرتان أتاحتا نشوء فوضى ناضجة mature. وهي حالة تأخذ فيها السيادة المتبادَلة المعترف بها بين الدول، المَطالِب المشروعة للدول الأخرى بالحسبان. وجملة المعايير المأسسة تؤدي إلى أن تكون "فوائد التجزئة الدولتية للعالم أكبر، من دون دفع تكاليف الصراعات المسلحة المستمرة، وعدم الاستقرار"[268].

لا شك في أنه لا يتم التقيّد دائماً ببعض المبادئ، مثل عدم اللجوء إلى القوة، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، وتبعاً لمناطق العالَم، فإن الانتقال من فوضى لأخرى يبدو أكثر بطئاً وصعوبة إلى حدٍّ ما، علماً أن "القوى الحاملة للأوامر تتنافس باستمرار مع قدرات التقدّم غير المحدود للفوضى"[269]. لكنَّ التكوّن المتدرِّج لمجتمع من الدول، بسبب كثافة التبادلات الدولية، أدى إلى نشر ثقافة اللاعنف المرتبطة بالشعور بترابط الأمن بين مختلف الفاعلين. لدرجة لم تعد فوضى المنظومة الدولية، بالنسبة لبازان، جوهر مشكلة الأمن، بل هي إطار ينبغي أن يتم حل المشكلة فيه فحسب. لذلك كان ما يزال يتساءل، ضمن التقاليد الإنكليزية، عن مدى وقوة المعايير والمؤسَّسات المشتركة التي يمكن أن تسمح بها جماعة دولية، من دون مناقَضة المبدأ الأساسي للسيادة، وعدم التدخّل الذي يحدِّد

(265) Barry Buzan, People, States and Fear, op. cit., p 21.
(266) Ibid., p. 176.
(267) Ibid., p. 176.
(268) Ibid., p. 176.
(269) Ibid., p. 180.

مجتمع الدول، وهذا تحت ضغط بعدٍ تضامني يعتقد أنه عثر عليه على المستوى الدولي.[270]

حسب المقارَبة التعددية، فإن مبدأ السيادة وعدم التدخّل يلزم المجتمع الدولي بحدٍ أدنى من قواعد التعايش. أما المقارَبة التضامنية، فترى أن المجتمع الدولي يمكنه تطوير عدد كبير، إلى حد ما، من المعايير، والقواعد والمؤسسات التي تشمل قضية تعايش الدول مثلما تشمل قضية التعاون على متابعة المصالح المشتركة. ما يعني، بالنسبة لبازان، تحليل ما إذا كانت حقوق الفرد المرتبطة بفكرة المجتمع العالمي، تتصارع بالضرورة مع مزايا الدولة المرتبطة بالمجتمع الدولي. بوزان يناهض مقارَبةً تضامنية تجذّر فكرَةُ في القيم العالمية القائمة على الإيمان بأن الإنسانية واحدة، لا يمكن تقسيمها، وأن دور الدبلوماسية يقوم على ترجمة هذا التضامن، الكامن بين المصالح، إلى واقع[271]. لكنْ، كما يرى بوزان، إذا كان المفهوم التعددي يُقيم تحليله على أولوية الدولة على الصعيد العالمي، فإن هذه المقاربة لا تتناقض أساساً، مع بعض المفاهيم المتعلقة بالمجتمع العالمي، وقد تكون ضرورية له. الحقيقة، إذا كان القانون الدولي لا يأخذ بالحسبان سوى الدول، فهذا لا يعني استبعاد الأفراد من أي حق على الصعيد الدولي، لكنهم لا يستطيعون ممارسة هذه الحقوق إلا من خلال الدول. ويرى بوزان، في هذا الشأن، أن دور المجتمع الدولي ينطوي على وضع جدول زمني (أجندة) دولي يَنظُمُ التعايش والتنافس، وربما معالجة القضايا الجماعية التي لها علاقة بالمصير المشترك، مثل الرقابة على الأسلحة، أو حماية البيئة. ومن الممكن أن تكون ثمة رؤية أكثر مرونة للسيادة، لا يتناقض فهمها مع بعض الرؤى التضامنية.

لهذا، يستند بوزان إلى المستويات الثلاثة للقواعد التي استخلصها هيدلي بول Hedley Bull، والمرتبطة بفكرة المجتمع الدولي. أولى هذه القواعد هي المطالبة بوضع مبادئ قانونية ومعيارية، أي مبدأ سيادة مجتمع الدول. القاعدة الثانية هي قاعدة التعايش التي يمكن بفضلها نشوء الشروط الدنيا التي تحكم السلوك في المجتمع (الحد من العنف، وضع قانون الملكية). وفي المقام الثالث، هناك قواعد ضبط التعاون الدولتي، أي، حسب بوزان، منظومة الأمم المتحدة، والأنظمة السياسية الدولية، ومختلف المؤسَّسات التي تَنْظُمُ التبادلات. إضافة إلى هذا، يلاحظ أن إحدى المسائل المركزية تقوم على معرفة الأساس

---

(270) Barry Buzan, «Rethinking the Solidarist-Pluralist Debate in English School Theory», inSolidarity in Anarchy: Advancing the New English School Agenda, New Orleans, mars 2002, cf. notamment http://www. leeds. ac. uk/polis/englishschool/buzan02. doc.

(271) Andrew Linklater, The Transformation of International Community, Cambridge, Polity Press, 1998, p. 24.

الذي ينبغي أن يقوم عليه القانون الدولي، بين قانون طبيعي وقانون وضعي positif. ويشير، في هذا الموضوع، إلى أن بول Bull يعارض غروتيوس Grotius، وإصراره على أن القانون الطبيعي هو أساس قيام المجتمع الدولي، رافضاً بذلك فكرة أن يكون الأفراد قادرون على أن يشكّلوا موضوعات للقانون الدولي. ويرى أن على المجتمع الاستمرار في قيامه على القانون الوضعي، لأن فكرة بول تقول بتحديد فكرة المجتمع الذولي، لتكون فعلية effective. ومن ثم، لا بد من فصل المجتمع الدولي عن المجتمع العالمي. لكنْ إذا أخذنا النمط الرابع من القواعد بالحسبان، ونعني بها القواعد الخاصة بضبط التعاون، يتضح، حسب، بوزان، أن الموافقة على القانون الوضعي لا تمنع الدول أبداً من وضع مجموعة كبيرة من القيم المشتركة التي تتضمن النظر إلى حقوق الإنسان بعين الاعتبار.

بما إن الموقف التضامني، حسب بول، وتقاليد غروتيوس حول الحق الطبيعي، "تفضي إلى منطق مبالغ فيه، لأن عقيدة حقوق الإنسان وواجباته في كنف القانون الدولي تعني تغييراً للمبدأ القائل بأن على مجتمع الدول ذات السيادة القيام بتنظيم الشرط الإنساني"[272]. لأن تعميم حقوق الإنسان على نطاق عالمي، في سياق ليس فيه اتفاق على دلالاتها، يشكّل خطراً على التعايش بين الدول، كما يضيف هذا الباحث السياسي. إضافة إلى ذلك، يرى بوزان أن فكرة المجتمع العالمي، خلافاً لما تأمله جماعة التوجّه التضامني، أكثر انقساماً وتنوعاً، ومن ثم فهي أكثر وأعمق في تعدديتها من فكرة المجتمع الدولي. في المقابل، يرى، وهو المتأثّر جداً بوالتز، أن الدول التي تشكّل وحدات مشابهة تملك رصيداً ضرورياً للمستقبل التضامني. ويختتم قوله بأنه ينبغي تأسيس الدينامية التضامنية على مجتمع الدول، أي على التعددية، وليس على مبادئ الكونية cosmopolitisme.

5- إحياء نموذج السلام الكانطي

يبدو تفاؤل بوزان حول تطور الفوضى الدولية ضعيفاً بالقياس إلى أولئك الذين أرادوا، منذ "الانفراج" الذي حدث بعد الستينيات والسبعينيات، أو بالأحرى منذ سقوط جدار برلين، الاعتقاد بإمكانية تحقيق ما يسمى **السلام الديمقراطي** pax democratica. يضاف إلى الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تلكَ التي وضعها كل من دين بابست Dean Babst[273]، ودافيد سينغر David Singer[274]، ورودلف رومل[275] Rudolf Rummel،

(272) H. Bull, op. cit., p. 152.
(273) Dean Babst, «Elective Governments. A Force for Peace», The Wisconsin Sociologist 3, 1964, p. 9-14.

والمقاييس الكميّة التي وضعها كتّاب مشهورون مثل بروس روسيت Bruce Russett[276] بمساعدة خاصة من جون أونيل John Oneal[277]، أو بروس بوينو دوميسكيتا Bruce Bueno de Mesquita[278]. وحول إشكالية السلام الديمقراطي، لدينا أيضاً تفكرات مايكل دويل Michael W. Doyle[279] ذات الطابع الفلسفي. حتى وإن لم يكن هؤلاء المؤلفون يؤمنون بنهاية الحرب بين الديمقراطيات، فهم يؤمنون على الأقل، بوجود رابط قوي بين عالم أكثر سلاماً، وزيادة عدد الدول الديمقراطية. ليس بسبب المظهر الجنوني للحرب الحديثة، بل لأن المنظومات الديمقراطية للحكومة تردعها، أو تمنع اندلاع الحرب بينها. وتشكل مجموع المساهمات المتعددة والمتنوعة المخصصة لهذا الموضع ما يسمى، في بعض الأحيان، "مقترح السلام الديمقراطي Dpp". لكن مضمونه غير المتوازن دفع إيرول هاندرسون Errol A. Henderson إلى القول: إنّه على الرغم من كثرة الدراسات، فإنّ ما يقال لصالح السلام الديمقراطي يستند إلى إحصائيات تبدو قوية، لكن أساسها التنظيري ضعيف[280]. ويقول أكثر من هذا، لأنه في كتابه يشكك بالمنهج الحسابي لبعض الباحثين مثل أونيل Oneal وروسيت Russett، وبالعلاقة التي يريدون إثباتها بين السلام والديمقراطية. والقول، بالنسبة لآخرين: إن "العلاقات بين الدول الديمقراطية هي علاقات سلميّة لأنها تتفق على المفهوم القائل: بأن الديمقراطيات مسالمة" ليس سوى

---

(274) David J. Singer s'est principalement consacré à l'étude des causes des conflits. Sa première publication date de 1958 : «Threat-Perception and the Armament – Tension Dilemma», Journal of Conflict Resolution 2, p. 90-105. Si lui-même ne paraît pas se faire trop d'illusions sur la paix démocratique (cf. sa réflexion à l'origine du livre écrit par Errol A. Henderson, voir note 240, préface p. IX), ses recherches ont initié les mesures quantitatives sur lesquelles repose la crédibilité relative de cette paix.

(275) Rudolf Rummel, «The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict Behavior», in David Singer (ed), Quantitative International Politics, 1968, New York, Free Press, p. 187-214, et Power Kills : Democracy as a Method of Nonviolence, 1997, New Brunswick, N.J., Transaction Publishers, pour ne citer que sa première publication et son dernier livre.

(276) Bruce Russett, Grasping the Democratic Peace, 1993, Princeton, Princeton University Press ; «International Relations», in Kimberley Kempf-Leonard (édit.) Encyclopaedia of Social Measurement, 2004, San Diego, CA Academic Press.

(277) Bruce Rucsett and John R.Oneal, " The Kantian Peace<The pacific Benefits of Democracy m interdependence and international Organization", in World Politics 52,October 1999,Triangulating Peace,2001,New York,W.W.Norton.

(278) Bruce Bueno de Mesquita, The War Trap, 1981, New Haven, Yale University Press.

(279) Michael Doyle, Ways of War and Peace, op. cit., mais aussi «Kant, Liberal legacies, and Foreign Affairs», in Philosophy and Public Affairs 12, partie i, vol. 3, p. 204-235, et partie ii, Vvl. 4, p. 323-353.

(280) Errol A. Henderson, Democracy and War. The End of an Illusion ? 2002, Londres, Lynne Rienner, chap.1.

لغوٍ[281]. أما جوان غووا Joanne Gowa، التي ترى أن السلام الديمقراطي أمر استثنائي كما الحرب الباردة[282]، وتشدد على القول بأن الترابط لا يعني السببية Correlation is not causation. وفي مقالة تضعُ خلاصة لمسألة السلام الديمقراطي، يسعى سيباستيان روزاتو Sebastian Rosato إلى البرهنة على أن الديمقراطيات ليست قادرة على تطبيق معاييرها الداخلية على الخارج، فيما يتعلق بحل الصراعات، وأن الديمقراطيات لاتحترم نفسها حينما لا تتصادم مصالحها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه إذا شهدنا بعض فترات السلام الدائم بين الدول الديمقراطية، فثمة أسباب موجبة للظن بأن ذلك يعود إلى أسباب أخرى غير الطبيعة الديمقراطية لهذه الدول[283].

أ- معطيات إحصائية مفيدة، لكن ثمّة ضعف في التنظير للسلام الديمقراطي

إن التحليلات التي يقوم بها بروس روسيت منذ أربعين عاماً أقنعته بأن السلام الكانطي لم يكن أكثر من نبوءة، تتأكد صحّتها يوماً بعد يوم، لا سيما منذ عام 1945. وكما يؤكد، فإن مجموع العناصر الثلاثة: أي نشر الديمقراطية، وتوسع التجارة العالمية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل المجاور، وتعدد المنظمات الدولية، التي تستجيب للشروط الثلاثة التي أرادها كانط في عام 1795، وفقاً لتعابيره آنذاك (الدستور الجمهوري للدول، والمبدأ العالمي، والقانون الدولي - انظر الجزء الأول)، هذا المجموع قلّص إمكانية خطر وقوع الحرب بين الديمقراطيات المتطورة. قام كل من أونيل وروسيت، خلال الفترة الممتدة بين 1885 و1992 بدراسة التصرفات المتبادلة بين ما يقرب من 10000 زوج من الدول، أو الثنائيات. وأخذا منهجهما القائم على الربط المتبادل بين عناصر التفسير والسلام، عن كليف غرانجر Clive Granger الذي يفترض أن المتغير (س) يؤدي بشكل آلي إلى نشوء متغير آخر (ي)، إذا كانت قيَم (س) السابقة تتوقع (ي) بشكل أوثق مما لو اكتفينا بالاستنتاج انطلاقاً من قيم (ي) السابقة فقط[284]. إذا عرفنا أن النظر في مئة ثنائية خلال قرن واحد قد قدمت لهما 485000 مُعطى حقيقي، تبعاً للمعايير المتبعة، سينجم عن ذلك، بحسب جاك س. ليفي Jack S. Levy أن "غياب الحرب بين الديمقراطيات هو

(281) Scott Gates, Knutsen Torbjorn, and Moses Jonathon, «emocracy and Peace : a More Skeptical View», Journal of Peace Research 33, February 1996, p. 1-11.
(282) Joanne Gowa, Ballots and Bullets : The Elusive Democratic Peace, 1999, Princeton, N. J. Princeton University Press.
(283) Sebastian Rosato, «The Flawed Logic of Democratic Peace Theory», Nov. 2003, American Political Science Review, vol. 97, n° 4, p. 585-602.
(284) Clive W.J. Granger, «Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral methods», 1969, Econometrica, n° 37, p. 424-438.

إحدى الملاحظات التي أقرب ما تكون إلى قانون تجريبي في العلاقات الدولية"[285].
يستنتج كل من أونيل وروسيت من حساباتهما أن الديمقراطيات، مقارنة بالأنظمة غير الديمقراطية، لجأت إلى الحرب عدداً من المرات يقل عن 1 إلى 8. وبالنظر إلى طبيعة النظام السياسي لكل دولة من الثنائيات المذكورة، وكثافة تجارتها البينية، وعدد المنظمات البيدولتية OIG التي تنتمي إليها كل دولة، والتحالفات المحتملة التي تعقدها هذه الدولة أو تلك، والبعد الجغرافي الذي يفصلها عن الأخرى، وأن إحدى هاتين الدولتين يمكن أن تكون قوة كبرى، يستنتجان أن احتمال وقوع صراع عسكري يبلغ نسبة 67٪ إذا كان المستوى الديمقراطي للدولة الأقل ديمقراطية من الدولتين أقل من معدل العيّنة، لكن النسبة تهبط إلى 57٪ إذا كانت الدولتان مترابطتين تجارياً، وتقل أيضاً إلى 24٪ إذا كانت الدولتان تشاركان في أكبر عدد من المنظمات البيدولتية[286]. إن اجتماع المتطلبات الثلاثة ذات الجوهر الكانطي يقلل خطر نشوب الحرب بنسبة 29٪. وهي نسبة مئوية قد يُعزى سبب عدم إمكانية انخفاضها incompressibilité إلى وجود دول غير ديمقراطية. ومهما يكن من أمر، فهذه النسبة تمنع تصور إحلال السلام الشامل.

بالتالي، فإن السلام الديمقراطي "سلامٌ منفصل"، يقوم بين ثنائيات ديمقراطية وليس سلاماً أُحادياً monadique، أي يخص الفاعلين كلهم. وهو ما يتفق معه ميكائيل دويل Michael Doyle الذي يؤمن بأن "الدول الليبرالية قد حققت بالفعل سلاماً منفصلاً، أي بينها فقط"[287]. في المقابل، يمكن للديمقراطيات أن تخوض حرباً مع دول تسلطيّة، أو شمولية يفترض أنها تنتهج سياسات توسعية. ويضيف دويل إلى هذا التحفظ الهام أن كانط لم يكن يعترف بالسلام المسلح، ولا بالسلام الناتج عن الهيمنة، ولا حتى بسلام اللامبالاة[288]، لأنه برأيه غير مشروع، وغير جدير بفكرته حول السلام الدائم. من هذه الزاوية، فإن المرحلة التي تمتد من عام 1885 إلى عام 1992 تطرح مشكلة. فسبب الثنائية المعترف بها، كما يرى دويل، هو أن العالمية internationalisme الليبرالية تتضمن تقليدين في الوقت نفسه، أحدهما يدعو للسلام، والآخر إمبريالي. الأول هو الميل إلى اتّباع مسلك سلمي بين الأمم الليبرالية. ولهذا انتهى الأمر بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى إيجاد تسوية بالتراضي بينهما modus vivendi طيلة القرن التاسع عشر، وبعد عام 1812. كما لم تؤد التنافسات الاستعمارية بين فرنسا وانجلترا إلى حرب مفتوحة بينهما. وهو أمر

(285) Jack S. Levy, «Domestic Politics and War», in Robert I. Rotberg and Theodore K. Rabb, The Origins and Prevention of Major Wars, 1988, Cambridge, Cambridge University Press, p. 88.
(286) Oneal et Russett, Triangulating Peace, Ibid.
(287) Michael Doyle, Ways of War and Peace : Realism, Liberalism and Socialism, op. cit., p 257.
(288) Ibid., p. 252.

صحيح، لكن ألا يمكن تفسير التنازلات التي تمت من هذا الجانب أو ذاك، لاسيما من جانب فرنسا (أزمة فاشودا على النيل الأبيض في جنوب السودان)، أولاً بسبب تنامي الخطر الألماني؟ وهل يمكن للدول الليبرالية أن تحدد طموحاتها الخارجية إذا وجدت نفسها أمام دول تشبهها؟ وهو ما كان من شأنه تجنب تنافس ضار خلال الحرب الباردة في كنف الحلف الأطلسي؟. ومع هذا، يلاحظ روزاتو Rosato أن التدخلات الأميركية لزعزعة استقرار الديمقراطيات الحليفة لم تكن قليلة خلال تلك الفترة (غواتيمالا، غويانا، إيران، البرازيل، تشيلي)[289]. ويرى أن احترام الديمقراطية يرتبط بالتالي، في أغلب الأحيان، بالمصالح الأمنية والاقتصادية للدول. يرى دويل، كما يرى كل من كانط وشومبيتر Schumpeter، الذي يعزو التوجه السلمي للديمقراطية إلى أسباب ذات طبيعة داخلية أولاً، يكفي أن يزداد عدد الديمقراطيات لتكون إمكانية إحلال السلام الشامل قريبة. وبطبيعة الحال، فإن السياسة الخارجية تعكس خيارات الناخب المتوسط. وبحسب كانط، فإن للمواطنين وجماعات المواطنين أهداف ومصالح مختلفة توازن بعضها، بينما يستطيع الفرد، بعقلانيته المتنامية، تقدير غايات الآخرين، ويدرك معهم أنه سيتحمل تكاليف الحرب المحتملة. زد على هذا، بحسب شومبيتر، أنه ليس للإنسان سلوك فردي ومدمقرط فحسب، بل سلوك متجانس ومعقلن أيضاً، لأنه لا يسعى إلا وراء مصالح مادية متشابهة لا تحققها سوى التجارة السلمية والدولة الديمقراطية. أما الاتجاه الثاني للعالمية الليبرالية internationalisme libéral، أي ذلك الذي يدفعها إلى الحرب مع الدول غير الديمقراطية، فيعود إلى ذلك المنعكس الخاص الذي يصفه دافيد هيوم David Hume "الحماسة المتهورة" التي درسها دويل[290]. وهي تنطبق على ما يجري اليوم في العراق، كما برهنت عليه أيضاً الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد المكسيك خلال عامي 1846-1848، واسبانيا في عام 1898، والحروب الاستعمارية كلها. إذاً فهو اتجاه موجه ضد الدول غير الليبرالية الموسومة بالضعف. إنه يعني "تحرير" الشعوب، أو استبعاد خطر محتمل كما في حالة الفيتنام التي افترض أنها "ستسقط" في المعسكر الشيوعي كل بلدان آسيا الجنوبية على شكل دومينو. وقد ظهرت الحماسة نفسها إزاء قوى حقيقية، حينما رفضت دول الانفراج الثلاثي، كفرنسا على نحو خاص، أيَّ حل تسووي مع ألمانيا الإمبراطورية. وأنهت بذلك المنظومة القطبية الثنائية للتحالف الذي استكمل منظومة بيسمارك، ودعم السلام، على الرغم من الحروب البلقانية على نحو خاص، لكنه السلام المسلح بكل تأكيد، حتى عام 1914.

(289) Rosato, op. cit., p. 590-591.
(290) bid., p. 265-277.

هذا يعيدنا إلى مسألة السياق التاريخي لمختلف المراحل المتابعة بين عامي 1885 و1992. حيث، لم تعد المنظومة الدولية متعددة القطبية فعلاً كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية، منذ نهاية التوافق الأوروبي في عام 1870. فهي، أي المنظومة تتضمن الاستقطاب الثنائي، والهيمنة البريطانية على أراضي ما وراء البحار. وخلال فترة ما بين الحربين، لم تعد المملكة المتحدة، كما يظن مؤرخو ومنظّرو الفترة الانتقالية، أورغانسكي Organski وكوغلر Kugler[291]، تلك القوة المهيمنة في أوروبا، لكنها بقيت من دون شك القوة الحَكَم وذلك بسبب الانعزالية الأميركية التي أبعدت القوة العالمية الأولى عن المجال الدبلوماسي. أما السلام المنفصل، الذي خيم غداة الحرب العالمية الثانية على نصف الكرة الغربي، فقد دخل في هيمنة الحماية الأمريكية. ماذا حل عندئذٍ بالرابط بين الديمقراطية والسلام، إذا كان هذا السلام نتيجة تسوية أو هيمنة؟ إنه يعود إلى كون المُهيمن hégémon السياسي والعسكري منذ نهاية الحروب النابليونية، أو من ينوب عنه هو نفسه نظاماً ديمقراطياً، كما يقول كل من دوغلاس لوميك Douglas Lemke، ووليام ريد William Reed[292]. لقد عرفت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية كيف تقتسمان، مع حلفائهما الديمقراطيين، فوائد السلام، فساهمتا في إطالة أمد الوضع الراهن statu quo. وفضلاً عن ذلك، حينما أجبرت الديمقراطيات على خوض الحرب برهنت على أنها الأكثر فاعلية، لأنها، كما يقول دويل: انتصرت في 81٪ من الحروب التي خاضتها في مقابل 43٪ بالنسبة للأنظمة الأوتوقراطية[293]. في المحصلة، يمكن تلخيص مقترح السلام الديمقراطي بالموضوعات الآتية: 1) تسعى الديمقراطيات إلى الانتصار في الصراعات التي تضعها في مواجهة الأنظمة غير الديمقراطية. 2) في الحروب التي تخوضها الديمقراطيات تراها لا تحتمل إلا أقل الخسائر، وأقصر الصراعات على عكس الأنظمة غير الديمقراطية[294]. 3) تسعى الديمقراطيات دائماً إلى وضع حلول متفق عليها للنزاعات التي تضعها في مواجهة بعضها بعض.

بالتالي، فقد ساد الاعتقاد بأن نشوء منظومة فرعية كانطية للدول، تحرّم استخدام القوة، وتعده غير شرعي، من شأنه التأثير في تطور العالم، ويصبحُ نموذجاً يُحتذى به. لكنّ جماعة السلام الديمقراطي يبقون حذرين، ويرون أنه لا يعبر إلا عن اتجاه، ويبقى

(291) A.F.K. Organski, Jack Kugler, The War Ledger, Chicago, University of Chicago Press, 1980.
(292) Douglas Lemke, William Reed, «Regimes Types and Statu Quo Evaluations», International Interactions 22, 1996, n° 2.
(293) Doyle, op. cit.., p. 281.
(294) Scott D. Bennett, Allan C. Stam, «The Duration of Interstate Wars, 1816-1985», American Political Science Review, June 1996, vol. 90-2, p. 229-257

مجرد احتمال. وأكثر المتحمسين منهم، يمتنعون عن تحويله إلى قانون عام للتاريخ. يتفق كل من بروس روسيت وجيمس لي راي James Lee Ray على أن "مقترح السلام الديمقراطي لا يقول: بأن الديمقراطيات لا تشن الحرب على بعضها بعض أبداً"(295). ويبقى الغموض في أنه إذا كانت الديمقراطيات ماتزال تجد بالفعل صعوبات تفوق تلك التي تقف أمام الدول التسلطية في خوض الحرب، بسبب القيود الداخلية التي تنيخ على كاهل القادة حينما يتعلق الأمر باستخدام القوة بسبب ميلهم إلى البحث عن الحل السلمي للصراعات، فلا شيء يؤكد أنها لن تخوض الحرب ضد بعضها أبداً. ذلك أن استقرار السلام الكانطي يرتبط بالداخل بمقدار ارتباطه بالخارج، ما يعني أنه رهن باستقرار الجمهورية. ويمكن للجمهورية أن تصبح ليبرالية إلى حد ما، تبعاً لما تقتضيه الأحداث. ويعتبر فريد زكريا أن الديمقراطيات غير الليبرالية (الشعبوية populiste) يمكن أن تخوض الحرب ضد ديموقراطيات أخرى.(296)

ب- حول الحسابات المرفوضة ونسبية مبدأ "السلام الديمقراطي"

على الرغم من ضعف الأساس النظري الذي يقوم عليه مفهوم السلام الديمقراطي، والتحفظات التي يثيرها لدى محازبيه أنفسهم، فقد أصبح لازمة تكررها غالبية الحكومات في العالم، لا سيما في أوروبا، حيث تعززه التجربة الحديثة. فهو يشكل، بالطريقة نفسها، حجر الزاوية في نشر استراتيجية الديمقراطية (democratic enlargement)، التي كان يؤمن بها الرئيس السابق كلينتون، واستمرت بوسائل أضخم، وعزم أكثر رسوخاً للسبب الذي نعرفه،-من قبل إدارة بوش، لأن هؤلاء القادة كانوا مقتنعين بأن توسع دائرة الديمقراطيات يشكل رهاناً من أجل تحقيق السلام. وربما يؤكد مستقبل البوسنة، وأفغانستان، والعراق، أو... لا يؤكد ذلك. لكن من دون أن ينتظر إيرول هاندرسون Errol Henderson حكم التاريخ، فقد انخرط في النظر في صلاحية تطبيق الدراسات التجريبية، التي لم يسبق لأحد رفضها قبله، على النتائج التي يستند إليها الأساس الذي تقوم عليه صدقية السلام الديمقراطي. وغالباً ما تطابقت حججه التي استخدمها لتفسير الهويات الزائفة التي وضعها أونيل، وروسيت، وراي مع تلك التي قدمها

(295) Bruce Russett, James Lee Ray, «Why the Democratic Peace Proposition Lives », Review of International Studies, 1995, vol. 21, p. 322.
(296) Fareed Zakaria, «The Rise of Illiberal Democracy», 1997, Foreign Affairs, November-December, p. 36.

روبيرت جيرفيس Robert Jervis[297]، أو سيباستيان روزاتو[298] Sebastian Rosato ليحذر من بعض الأوهام ذات الإيحاء الإيديولوجي.

في النقد الطويل، والمكثف الذي وجهه هندرسون لأشكال الحساب المعتمدة من قبل بروس روسيت، وزيف ماووز Zeev Maoz اللذان عرضاها في مقالة تعود إلى عام 1993 في مجلة American Political Science Review[299]، وكانت سبباً في شهرتهما، نراه يرفض نموذجهما[300]. ويشير إلى الأوجه المعيارية، وليس الترابطية للجسور التي يضعها بين الديمقراطية والسلام، والطابع التقريبي لتقييمهما لنوعية الديمقراطية التي تعمل بها الدول، وأخيراً خضوعهما لخيار نظرية "الرابط الضعيف". بمعنى أنه لم تكن ثمة حاجة للتوقف عند التأثير المتقطع للديمقراطية على الصراع. ويرأي هندرسون أن نتائج الأبحاث التي أجراها كل من روسيت وأونيل بشكل أساسي، لدعم مقترح السلام الديمقراطي ليست متينة. فهي لا تبرهن على أن اعتماد الديمقراطية يقلل من إمكانية نشوب الصراعات بين دول متشابهة. ويعتبر هندرسون أنه، في كشفه عن نقاط الضعف والهشاشة الرياضية في برنامج روسيت وأونيل (يتلذذ بالإشارة إلى عشوائية بعض المعادلات وتناقضات بعض النتائج)، الذي عُدَّ أساساً للديمقراطية من أجل السلام Dpp، بوصفه البحث الأكثر استخداماً وأكثر المراجع التي يشار إليها، يكون بذلك الكشف قد دحض أطروحة السلام الديمقراطي[301]. لكنه يذهب إلى ما هو أبعد من هذا، ويوسع علم حساب روزيت وأونيل ليرفع البحث إلى المستوى العالمي. عندها يلاحظ أنه إذا نظرنا إلى دائرة الديمقراطيات الغربية، فسنرى إنها أقل ميلاً من الدول الأخرى للانخراط في حروب بيدولتيّة، لكن لو نظرنا إلى ديمقراطيات أخرى كالهند [...]، فسنجد أن العكس هو الصحيح[302]. كما يشير هندرسون إلى أن الديمقراطية من أجل السلام DDP لا تعرف الحروب الامبريالية والغزوات العقابية الخاصة بالديمقراطيات الغربية أكثر من الديمقراطيات الأخرى، وكذلك الحروب الأهلية. في نهاية المطاف، يرى أن مفهوم السلام

(297) Robert Jervis, «Theories of War in an Era of Leading-Power Peace», Presidential Address, American Political Science Association, 2001, American Political Science Review, March 2002, vol. 96, n° 1.
(298) Sebastian Rosato, op. cit.
(299) Zeev Maoz, Bruce Russett, «Normative and Structural Causes of Democratic Peace, 1946-1986», 1993, American Political Science Review, vol.87, septembre, p. 624-638.,;hkj sffhw td aivjilh
(300) ERROL Henderson, Democracy and war, Op. cit. Chapitres 2 et 3, 1993, American Political Science Review, vol.87, septembre, p. 624-638.
(301) Ibid., p. 47.
(302) Ibid., p. 63.

الديمقراطي، حتى لو كان منفصلاً، لا ينطوي على أية دلالة، وأن النتيجة التي تترتب على استراتيجية توسيع الديمقراطية تقوم على زيادة احتمال نشوب صراعات أكثر.

الاتهام الخطير الذي يوجهه هندرسون، والانتقادات، أو التحفظات التي يبديها كل من جيرفيس Jervis، وغووا Gowa، ولاين Layne، وروساتو Rosato، وغيرهم، قادت دعاة السلام الديمقراطي إلى التقليل من أهمية مقترحاتهم من خلال ست ملاحظات أو اعتراضات:

1) لم تعد الدول الديمقراطية اليوم بمنجى من السباق إلى تحقيق الأمن ومن الحروب مع الدول غير الديمقراطية التي يمكن أن تجرها إلى صراع مع الولايات المتحدة. فإذا كانت الوقائع الإحصائية تبين أن الديمقراطيات لم تتعرض لمواجهة عنيفة منذ أكثر من قرن، إلا إنها تشهد منافسات اقتصادية عميقة لأن البنية غير المتوازنة للقوة، لصالح الولايات المتحدة، تحيدها حتى هذه اللحظة. لكن، هذه البنية قد تتغير، وهي ليست نهائية، من جهة، ومن جهة أخرى، كما بيّن فريد زكريا، استناداً إلى النموذج الأميركي في القرن التاسع عشر، فإن أي تغيير في علاقات القوة الاقتصادية يؤدي إلى التدخل إذا ازدادت القوة[303]. الحقيقة أن التوسع الاقتصادي للدولة يزيد منطقة نفوذها على الأقاليم التي تضطر إلى عدّها أقاليم استراتيجية. حتى هذا اليوم، اتُخذت القرارات، التي تسمى متعددة الأطراف، لأنها تتطابق مع مصالح القوة المهيمنة، ولم تكن أبداً ضد الولايات المتحدة الأميركية. وقد يؤدي نشوء قوة أو عدة قوى ديمقراطية متشابهة في المستقبل، إلى صراعات على النفوذ، من دون الانخراط بشكل آلي في الحرب. لكن قد تكون الانقسامات خطيرة بما يكفي لتدفع الديمقراطيات إلى استخدام استراتيجيات تعمل على زعزعة الاستقرار بشكل غير مباشر، حتى لو أدى ذلك إلى الاعتماد على دول غير ديمقراطية، كما كان ديدنها في ماض ليس بعيد (أزمة السويس).

2) حتى لو لم ينشأ ذلك عن مقترح السلام الديمقراطي، فإن كتّاباً مثل إدوارد مانسفيلد Edward Mansfield، وجاك سنايدر Jack Snyder، يشيرون إلى أن عمليات الدمقرطة، سواء أكانت عفوية، أم بتحريض من الخارج، غالباً ما تترافق بالعنف أو بالحروب[304]. وقد تكون الدول السائرة في طريق الدمقرطة معرضة لخوض الحرب، لأن

(303) Fareed Zakaria, From Wealth to Power. The Unusual Origins of America's World Role, 1999, Princeton, N. J., Princeton University Press.

(304) Edward D. Mansfield, Jack Snyder, «Democratization and the Danger of War», International Security, Summer 1995, Vol 20-1, p. 5-38 ; Jack Snyder, Voting to Violence : Democratization and Nationalist Conflict, 2000, New York, Ed. W.W. Norton.

قوتها ما تزال ضعيفة وغير مستقرة، فتلجأ نُخبها إلى موضوعات وطنية أو شعبوية لتوجيه الرأي، وأخيراً، لأن العملية تطلق العنان لكل المطالبات الانفصالية المحتملة. ولا يمكن أن يفضي انتشار الديمقراطية في العالم إلى السلام إلا بعد فترة طويلة من التردد والتعَلُّم.

3) أحد المسوغات الأساسية لتحقيق السلام الديمقراطي هو أن الديمقراطيات تطبق معاييرها الداخلية القائمة على التسامح والتسوية، على علاقاتها الخارجية مع الديمقراطيات الأخرى. لكن أمثلة حديثة، كما تشير جوان غووا Joanne Gowa، تبين أن التصورات المتبادلة بين الديمقراطيات يمكن أن تتغير أو تسوء بشكل سريع[305]. وهي بهذا تلمح أساساً، إلى الخلافات بين الولايات المتحدة واليابان. لكن رأينا أيضاً المدى الذي يمكن أن تصل إليه تغيرات هذه التصورات بين واشنطن والحكومات، لا سيما الحكومة الفرنسية، والمحور المؤقت بين باريس وبرلين وموسكو، حول موضوع العراق في عام 2003. لا شك أن النتائج كان يمكن أن يكون لها بعدٌ كبير، إضافة إلى الأبعاد الكلامية والإعلامية، لو لم يعد الأوروبيون بسرعة إلى بيت الطاعة.

4) بحسب التعريف الذي اعتمدته جامعة ميتشيغان Michigan في دراساتها الخاصة بعلوم الحرب وتبعاتها النفسية والاجتماعية Correlates of War) (polémologie، واستعاده تيار الديمقراطية من أجل السلام Dpp، فإن الصراع يعني حرباً حينما يؤدي إلى مقتل ألف شخص بشكل عنيف[306]. المشكلة هي أن هذه العتبة تتجاهل الصراعات التي تتميز بشدة منخفضة، و"مد يد المساعدة" غير المعلنة ضد الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء. هذه الحالات النمطية للاستراتيجيات غير المباشرة التي اعتمدتها القوتان العظميان إبان الحرب الباردة، قد تتكرر إذا وجدت الولايات المتحدة نفسها في مواجهة منافس يتمتع بنفس قدراتها، فتدفع الدول الأخرى الثمن.

5) ازداد عدد الديمقراطيات بشكل استثنائي خلال العشرين سنة الماضية. ففي سبعين حالة، تعثرت المنظومة الديمقراطية وتم تأجيلها[307]. وقد أشار صامويل هانتينغتون Samuel Huntington إلى أن الدمقرطة لم تكن قدراً، إذ أعقبت الموجتين التاريخيتين اللتين صبتا في مصلحتها (1828-1926 و1943-1962) موجتان عكسيتان

(305) Joanne Gowa, Ballots and Bullets, op. cit, et «Democratic States and International Disputes», International Organization, Summer 1995, vol. 49-3, p. 511-522.
(306) John Lewis Gaddis, «The Long Peace : Elements of Stability in the Postwar International System», International Security, Printemps 1986, vol. 10-4, p. 99-142.
(307) Robert Dahl, On Democracy, 2000, New Haven, Yale University Press, p. 145.

(1922–1942 و1958–1975)[308]. ويتوفر خطر الانتكاسة حينما لا يتمكن المجتمع المدني من دمج ثقافة الديمقراطية ومعاييرها بشكل جيد، أو حينما تغيب، نتيجة لذلك، المعايير والقيم الاجتماعية عنها. لا يمكن لأية أمة أو أي بلد، على المدى الطويل، أن يكون محصناً تماماً ضد هذا النمط من الانحراف، والعودة المحتملة إلى النزعة الاستبدادية.

6) أخيراً، ما يزال من الصعب استخراج سببية مؤكدة من العلاقة المتبادلة بين تقدم الديمقراطية والسَلْمَنَة pacification (تحقيق السلم) النسبية للعلاقات الدولية. وبالفعل، فإن حجة كحجة الاعتماد المتبادل، على سبيل المثال، التي قد تكون مصدراً للسلام لأنها تضاعف الاحتكاكات، وتفضي إلى تفاهم مشترك، تحتاج إلى ضمان. ذلك أن الاعتماد المتبادل، كما يقول روبيرت جيرفيس، قد يكون نتيجة وسبباً للسلام، ومنتوجاً للتعاون[309]، أكثر من كونه مولّداً له، على الرغم من محاولة كل من أونيال Oneal وروسيت Russett البرهان عليه. فحينما يسعيان إلى ربط مستوى التبادلات التي تتم في سنة واحدة بالسنة التالية، وليس بغياب الحرب في السنة المعنية، فإنهما لا يبرهنان على أي شيء، لأن تجارة السنة السابقة قد تكون نتيجة توقع علاقات جيدة في السنة التالية. ويحدد جيرفيس أنه من الصعب تقدير التكاليف المترتبة على إيقاف تدفق التبادلات تبعاً لمستواها، إضافة إلى قياس التأثير السياسي الذي قد يترتب على تلك التكاليف، لما يترتب على ذلك من اعتبارات كثيرة. فالدرجة العالية من الاندماج التجاري لا تضمن السلام، كما دل عليه اندلاع الحرب العالمية الأولى. فضلاً عن هذا، قد يكون الاعتماد المتبادل نفسه مصدر صراع، حينما يعي أحد الشركاء بأن ربحه أقل مما يربحه الشريك الآخر، أو أنّه يخاف من أن يكون مُستَغَلاً من قبل الآخرين، كما أراد كل من كاثرين باربييري Katherine Barbieri وكينيث والتز Kenneth Waltz[310] بيانه. كما أن الفكرة القائلة بأن الديمقراطيات تستخدم قدراتها الداخلية في التفاوض، أو للسعي إلى التسوية، ترتبط كثيراً بظروف القوى إنما هي فكرةٌ لا يمكن تعميمها. وهو ما ينطبق تماماً على مرحلة الحرب الباردة التي جمدتها التحالفات، وتوازن الرعب.

النقاش حول الفوائد الدولية للدمقرطة لن يتوقف. فإضافة إلى تأثيرها المباشر على السلام، ثمة مجموعة من آليات سَلْمَنَة pacification العالم الذي يعقد الآمال على

(308) Samuel P. Huntington, The Third Wave : Democratization in the Late Twentieth Century, 1991, Norman & Londres, University of Oklahoma Press.
(309) Robert Jervis, «Theories of War in an Era of Leading-Power Peace», op. cit.
(310) Katherine Barbieri, «Economic Interdependence : A Path to Peace or a Source of Interstate Conflict ?», 1996, Journal of Peace Research, February, vol. 33-1, p. 29-49 ; Kenneth Waltz, «Structural Realism After the Cold War», 2000, International Security, vol. 25-1, p. 5-41.

الليبرالية الدولية، في الوقت نفسه الذي تشارك في مصيرها، على الرغم من جدية القضايا الأمنية التي ما زالت تفرض نفسها على الدول.

6- مناقشات مابعد الحرب الباردة: الأمن وبنية المنظومة الدولية

خلال ملتقى نظمته جامعة Duke ضم ثمانية من كبار المتخصصين الأمريكيين في العلاقات الدولية[311]، تساءل غلين سنايدر Glenn Snyder حول نتائج نهاية الحرب الباردة، وطريقة تناول مسألة الأمن. وطرح رأيه عبر أمرين. من وجهة نظر خاصة بالولايات المتحدة، قال: إنه ينبغي عليها، من الآن فصاعداً، بوصفها قوة عظمى وحيدة، إعادة النظر في مصالحها الحيوية، ومحاولة توقع التغيرات التي تطرأ على التشكيل الجيوسياسي للعالم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، دافع عن الفكرة القائلة: إنّه نظراً لعولمة العلاقات الدولية، فإن على الدراسات الخاصة بالأمن، إيجاد مجالات جديدة كالاقتصاد، والبيئة، والهجرات، وهو ما ينطبق على الدول كلها. على الرغم من مركزية الفكرة عند كل من الواقعيين الكلاسيكيين، والواقعيين الجدد، أو أيضاً عند الواقعيين البنيويين، فإن تعريفات الأمن تبقى غير محددة المعالم ومتفرقة. ويلاحظ شارل - فيليب دافيد Charles-Philippe David، في كتابه الذي يحاول فيه تحديد هذه المسألة[312] "إن غياب الحرب، بشكل عام، والسعي إلى تحقيق المصالح الوطنية، وحماية القيم الأساسية، والقدرة على البقاء، ومقاومة العدوان، وتحسين مستوى الحياة، وتعزيز الدول، وإضعافها، واستبعاد التهديدات، والتعبير عن خطاب، وانعتاق الكائن البشري"... كلها متغيرات يمكن العثور عليها، وعلى غيرها، لدى كتّاب يبدأون بكين بوث Ken Booth، وينتهون بأرنولد وولفيرز Arnold Wolfers. وقبل أن يصل شارل فيليب نفسه إلى اعتبار أنه يمكن فهم الأمن، في نهاية المطاف، بوصفه "غياب التهديدات العسكرية، وغير العسكرية التي يمكن أن تعيد النظر في القيم الأساسية التي يريد شخص ما، أو جماعة معينة تشجيعها، أو الحفاظ عليها، والتي يمكن أن تؤدي إلى خطر استخدام القوة"[313]. هذا التفسير يتجاوز ما يتصوره الواقعيون مثل ستيفان والت Stephan Walt، علماً، كما يرى، أنه "يمكن تعريف الدراسات الخاصة بالأمن بوصفها دراسة التهديد المتمثل بالقوة

---

(311) Triangle Institute for Security Studies, «Tiss Study of war Project Continues», Center for International Studies Newsletter, vol. XI, n° 1, Winter 1996, Duke University, Durham. À la réunion ont participé : Bruce Bueno de Mesquita, Ole Holsti, Jack Levy, Bruce Russett, Thomas Schelling, Glenn Snyder, Anatol Rapoport, et Kenneth Waltz.
(312) Charles-Philippe David, La Guerre et la Paix. Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie, Paris, Presses de Sciences Po, 2000.
(313) Ibid.

العسكرية، واستخدامها أو التحكم بها. هذه الدراسات تتقصى الشروط التي تجعل استخدام القوة أكثر احتمالاً، والطريقة التي يؤثر من خلالها هذا الاستخدام على الأفراد، والدول، والمجتمعات، والسياسات الخاصة التي تعتمدها الدول للتهيئة للحرب، أو الوقاية منها، أو الانخراط فيها"[314]. بالتالي فقد يدور نقاش بين رؤية محددة عسكرية تماماً، حول الأمن، وأخرى موسَّعة، سواء بالنسبة لموضوعها (دولة أم فرد) أو لطبيعتها، أو أبعادها. بل اتخذ منعطفاً أونطولوجياً مع ميكائيل ديلون Michaël Dillon، الذي يذكر، بعد هوبز Hobbes، وهايدغر Heidegger بأن للأمن صلة مباشرة بالوجود، والموت، والعلاقات بالآخرين[315].

إن غابة العولمة الجديدة، بفوضاها، وشبكاتها، وحركاتها السائبة، تبين ذلك في الوقت المحدد. فهي تُولِّد مفهوم "الأمن الشامل" من خلال التعويض. الخلاف الرئيس الآن يضع الوضعيين في مقابل ما بعد الوضعيين post-positivistes. هؤلاء يشددون على البعد الذاتي للأمن، وبالتحديد على التهديد الذي يؤدي إليه، خلافاً للوضعيين الذين يتجاهلونه. فهم يرون، وإن لم يكونوا دائماً موضوعيين، أو واقعيين (خطر غزو حتمي، مطالبة صريحة بإقليم، أو أعمال إرهابية بدأت، أو معلن عنها)، أنه لا يمكن لهذا لتهديد أن يقوم إلا على تصورات ترتبط، هي نفسها، بهوية الفاعل الذي يفكر بأمنه. يرى بيتر كاتزنشتاين Peter J. Katzenstein أن على الدراسات الخاصة بالأمن الوطني إيلاء الأولوية لمحورين: "سياق السياسة المؤسسيّ والثقافي، من جهة، والهوية الناجزة للدول، والحكومات، والفاعلين السياسيين الآخرين، من جهة أخرى"[316]. في هذا السياق الفكري، أراد دافيد كامبيل David Campbell بيان أن المفهوم الأميركي للأمن الذي ينطلق من السياسة الخارجية، يتمتع بذاتيّة مختلفة عن بقية دول الكومنولث communauté des nations[317]. وبما أن الولايات المتحدة غير مُعرَّضة لأي غزو، وليست هشّة من الناحية العسكرية – على الأقل حتى عام 2001 – وفي منأى عن اضطرابات الفوضى الواقعية، فإن فكرتها عن أمنها تحددها ثنائية الصورة التي كوّنتها عن نفسها، وعن الآخرين عبر التاريخ، ومن خلال تطلعات شعبها أومبوله الاجتماعية. بالتالي، ثمة خمس مقاربات على الأقل، بحسب كل من

(314) Stephen Walt «The Renaissance of Security Studies», dans International Studies Quaterly, vol. 35, n° 2, 1991, p. 212.
(315) Michael Dillon, Politics of Security : Towards a Political Philosophy of Continental Thought, Londres, Routledge, 1996, p. 12.
(316) Peter J. Katzenstein (édit.), The Culture of National Security. Norms and Identity in World Politics, New York, Columbia University Press, 1996, p. 4.
(317) David Campbell, Writing Security : United States Foreign Policy and the Politics of Identity, Manchester, Manchester University Press, 1992.

جان - جاك روش Jean-Jacques Roche، وشارل- فيليب دافيد Charles-Philippe David، حول الأمن مرتبطة بنظريات العلاقات الدولية: **الواقعية، والليبرالية، والمثالية، والبنائية، والنقدية**[318]. يرى الواقعيون الكلاسيكيون أن توسيع مقاربة مفهوم الأمن يشكل خطراً على تجانسه، فيعتمدون مفهوماً أكثر دفاعية للأمن العسكري. وينادون بالحذر، ويتفقون مع الفكرة القائلة بعدم جدوى تطوير القوة إلى حدودها القصوى. وأن أفضل وسيلة تتبعها الدول لتحقيق أمن نسبي، قد تكمن في سعيها إلى امتلاك القوة العسكرية، ليبقى التهديد المتبادل بينها في حدوده الدنيا بقدر الإمكان. وهو ما يسميه ستيفان والت balance of threat (ميزان التهديد) الذي يمكن أن يحل محل **ميزان القوى** القديم. الآخرون، مثل باري بوزان Barry Buzan الذي سبق نشوء هذه الحركة، يرى أن تصور الأبعاد غير العسكرية، أي الاقتصادية، والسياسية، والمجتمعية، والبيئية أمر لا بد منه. أضف إلى ذلك البعد الإرهابي، وهو أمر أصبح بديهياً اليوم، علماً أننا نستطيع دمجه بالبعد السياسي. هذه الأبعاد تسمح بفهم الصراعات المعاصرة بشكل أفضل.

بالتالي إذا كان الأمن همّاً أساسياً بالنسبة للتفكير الخاص بالعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، فإن موضوع النقاش الآخر الدائم هو موضوع بنية المنظومة الدولية. وكما سنرى مع جون فاسكيز John Vasquez، فإنّ النهاية السلمية لمنظومة الكتلتين في سنوات الثمانينات تبدو أنها أضعفت الموقف الواقعي، لا سيما إذا توقفنا عند نموذج والتز Waltz. لكن النموذج الواقعي ينطوي على ما يكفي من المرونة، ويوحي بعدد لا بأس به من المقاربات الدقيقة، بحيث لا يمكن استبعاده بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي، من جهة، ولا تستطيع النظرية الليبرالية، التي أعاد تقييمها أندريو مورافشيك[319] Andrew Moravcsik، أن تحل محله بسبب حتمية القوة، من جهة أخرى. وهي ظاهرة نوقش حضورها الطاغي منذ عهد قريب، في مجلة بريطانية شهيرة تعنى بالعلم السياسي[320].

أ- معنى الأمن: من الأمن الوطني إلى الأمن الدولي

تغير اسم المؤسسة التي طالما حملت اسم "وزارة الحرب" في بداية القرن التاسع عشر في عدة بلدان ليصبح "وزارة الدفاع". واليوم، هذه العبارة نفسها لا تدل في أغلب الأحيان

(318) Charles-Philippe David et Jean-Jacques Roche, Théories de la sécurité. Définitions, approches et concepts de la sécurité internationale, Paris, Montchrestien, Coll. «Clefs», 2002.
(319) w Moravcsik, «Taking Preferences Seriously : A Liberal Theory of International Politics», International Organization, vol. 51, n° 4, Autumn 1997, p. 513-553.
(320) Millennium, Journal of International Studies, 2005, vol. 33, n° 3.

إلا على نشاط أحد القطاعات الذي يندرجُ في مفهوم أوسع هو مجال "الأمن الوطني". وهذا المفهوم نفسه وضع ليدل على الرابط الذي قد يوجد بين العنصر العسكري والسياسة الخارجية. ومن أجل فهمه ظهر هذا المصطلح، لأول مرة، في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، ثم دُمج في الخطاب الرسمي بعدَ التصويت على قانون الأمن القومي National Security Act لعام 1947 الذي تأسس بموجبه مجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات المركزية CIA، الموكل إليها مهمة تحقيق عقيدة الأمن الشامل في الوقت نفسه[321]. وقد انتشر هذا الإنجاز انتشاراً واسعاً في أمريكا اللاتينية، وتم اعتماده فيها. كان استبدال كلمة "دفاع" بكلمة "أمن" شكلاً من أشكال تجاوز الحدود المادية والإقليمية المترتبة على المصطلح الأول، والذهاب إلى ما هو أبعد من الأفق العسكري، في وقت أصبح فيه الرهان الإيديولوجي مهيمناً، وحيث بقي مسرح العمليات المفضل، بالنسبة لبعض الدول اللاتينية - الأمريكية، هو المسرح الداخلي. فيما يخص الولايات المتحدة، إذا اتفقنا مع جيمس دير ديريان James Der Derian، فإن قائمة موضوعات الأمن القومي قد غيرت هويتها الجماعية [أي الولايات المتحدة]، لأنها بقيت محميّة بفضل جزيرتها الجيوسياسية، ولأنها وجدت في هذه الصيغة مرشداً دلالياً لسياستها الخارجية، أي سياسة القوة التدخليّة[322].

على أية حال، يبدو أن الواقعية قد اتفقت على مفهوم الأمن القومي، مع أنه يتجاهل الأبعاد غير العسكرية للموضوع. كما تجاهلَ اعتراض جون هيرز John Herz الذي قُدّم بوصفه "معضلة الأمن"، الذي كان يريد البرهنة على أن البحث في نظام "اللهم نفسي self-help" عن أعلى مستوى ممكن من الأمن يزيد من غياب الأمن، من خلال تحريض القوى النووية الأخرى على فعل الشيء نفسه[323]. بعد هذا، وبعد الرفض النيوليبرالي، وتنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل، بعد الأزمات البترولية، ظهرت الحاجة إلى مقاربة تشارك فيها فروع معرفية متعددة لمفهوم الأمن. وقد قال ناي Nye نفسه أنه إذا "لم يكن الأمن الدولي فرعاً معرفياً بل مشكلة"، فمن الملائم تحليله من مختلف أوجهه

(321) Daniel Yergin, Shattered Peace : The Origins of the Cold War and the National Security State, Londres, Pelican, 1977.
(322) James Der Derian, «The value of security : Hobbes, Marx, Nietzsche, and Baudrillard», in David Campbell and Michael Dillon (édit.), The Political Subject of Violence, Manchester, Manchester United Press, 1993, p. 109.
(323) John Herz, «Idealist Internationalism and the security dilemma», World Politics, 2, January 1950, p. 157-180.

الاقتصادية، والثقافية والنفسية[324]. وكان باري بوزان Barry Buzan هو من طور فعلاً فكرة وجود أمن قومي، متعدد المعارف، عبر محاولة إقامة اعتماد متبادل بين مستويي الأمن: الوطني والقومي. ولبلوغ هذا الهدف، فقد أخذ من التقليدين، لتقديم مفهوم حول الأمن يقوم على تخفيف نقاط ضعف الدولة، والتعاون، وذلك خلافاً للمثاليين الذين يقترحون تغييراً جذرياً للنظام العالمي، عبر دحض الطابع الجامد لفوضى الواقعيين. وكما سبقت الإشارة، فهو يؤكد على التعايش والانفراج بين الدول القوية. كما كان يدافع أيضاً عن الفكرة القائلة بأن أمن الأشخاص يمر عبر هذه الدول. بهذا المعنى، فإن أفضل مثال مُقترح يتعلق بما يسميه مجمعات الأمن (security complexes)، التي تُعَرَّف بوصفها "مجموعة الدول التي يقوم أمنها الأوليّ على الترابط الوثيق بينها، بحيث لا يمكن النظر إلى أمن دولة معينة بمعزل عن أمن الدول الأخرى"[325]. وهو الحال الذي كانت عليه الجماعه الأوروبية، بحسب رأيه. وبالفعل، فإن مكوناتها لم تشهد فيه تهديداً لفترة طويلة فحسب، بل أدت الحالة الصراعية الماضية إلى القناعة بأن أمن الشريك لا يمكن أن يكون مضموناً بشكل أفضل إلا من خلال التشاور الدائم، وأن أية مبادرة غير مدروسة من قبل أحد الشركاء لن تؤدي إلى أية نتيجة. وبنتيجة مثل هذا التشكيل فإنّ مجموع الأمن الإقليمي يقوم، تقريباً بدور الدولة في المنظومة الدولية[326].

قام باري بوزان، وآخرون (بيير لوميتر Pierre Lemaître، مورتون كيلسترب Morten Kelstrup، أوليه ويفر Ole Waever)، بعد أن أدهشهم التطور الذي حققته أوروبا، بالتجمع فيما سيصبح اسمه **مدرسة كوبنهاغن**، ونشروا كتابين حول أمن القارة العجوز بعد الحرب الباردة، حاولوا فيه وضع مفاهيم جديدة حول الأمن. في الكتاب الأول خلصوا إلى أن "الاهتمامات التقليدية بالأمن العسكري، والإيديولوجي في أوروبا ستقل في المستقبل"[327]. وتابع الكتاب الثاني في الاتجاه نفسه ليشرح أن أكثر المفاهيم فعالية لتفسير قضايا الأمن في أوروبا، من الآن فصاعداً، هو مفهوم "**الأمن المجتمعي** sécurité sociétale"[328]. ويعرف المؤلفون هذا الأمن بوصفه "قدرة المجتمع على الحفاظ على استمراريته بخصائصه الأساسية، ضمن ظروف متغيرة، على الرغم من التهديدات

---

(324) Joseph S. Nye and Sean Lynn-Jones, «International security studies», International Security, 12 avril, 1988, p. 6.
(325) B. Buzan, People, States and Fear, op. cit., p. 106.
(326) B. Buzan, ibid., p. 371-372.
(327) B. Buzan, M. Kelstrup, P. Lemaître, E. Tromer, and O. Waever, The European Security Order Recast, Londres, 1990.
(328) O. Weaver, B. Buzan, M. Kelsrup, and P. Lemaître, Identity, Migration and the New Security Agenga in Europe, Londres, 1993.

الحالية، أو المحتملة. وهذا يعني، بنحو خاص، الحفاظ على التقاليد اللغوية، والثقافة، والحياة التعاونية، والعبادات الدينية، والهوية الوطنية والأعراف، ضمن شروط مقبولة تدفع إلى التقدم"[329]. بتعبير آخر، إن الأمن المجتمعي يتعرض للخطر حينما تكون الهوية عرضة للتهديد، وهو ما كان يبدو عليه حال أوروبا الوسطى حينما فكرت بهذا المفهوم بوصفه أمناً هوياتياً.

لكن هذا التوسع الكبير في مفهوم الأمن، وهَوَس تحقيق الأمن sécurisation الذي استولى على مجتمعاتنا قاد أوليه ويفر Ole Weaver إلى التساؤل: "ما السبب الذي يحوّل أمراً ما إلى مشكلة أمنية؟"[330]. فيجيب بقوله "من الناحية العملياتية، يمكن فهم الأمر على هذا النحو: حينما تشير الدولة إلى أنَّ تطوراً معيناً يطرح مشكلة أمنية، فهي تطالب بالحق في تعريفه هي نفسها مع نخبها، في المقام الأول، ودائماً... ويمكن لذوي السلطة دائماً السعي إلى استخدام الأداة التي تُستخدم في تحقيق هدف معين من أجل السيطرة على هذا الهدف"[331]. وهو أمر يمكن الدفاع عنه، كما يقول، بالحرب على تهريب المخدرات، لكن ذلك قد يفضي إلى انحرافات تمس الحريات المدنية. وقد انغمست مدرسة: **الدراسات النقدية للأمن** Critical Security Studies (سيمون دالبي Simon Dalby، وكيث كراوس Keith Krause، ومايكل ويليامز Michael C. Williams...) في هذا الطريق للتشكيك في الرابط الذي يربط، تقليدياً، الأمن بالدولة وسيادتها. لا سيما في زمن العولمة، التي قد تؤدي إلى عدم توافق أمن الشعوب مع أمن الدول، أو مع هويتها.

لكن الرؤية الدولتيّة للأمن في سياق ما بعد الحرب الباردة، انزاح، هونفسه، نحو رؤية إنسانية للأمن. ويتفق الليبراليون والمثاليون على القول بأن السياق الاستراتيجي الذي تهيمن عليه الاهتمامات العسكرية، وانبثاق عصر جديد يتجه تبعاً لأولويات الأمن الإنساني وحاجاته. ويمكن تفسير هذه العملية، المدعوة إلى أن تنجز نفسها تماماً في العقود القادمة، وفقاً لمقاربة مايكل كلير[332] Michael Klare، وسيمون براون Seyom Brown[333] الليبرالية، من خلال الوعي الذي تصبح بموجبه رهانات الأمن شاملة

(329) Ibid., p. 23.
(330) Ole Weaver, «Securitization and Desecutirization», in R. Lipschutz, On Security, New York, 1995, p. 54.
(331) Ibid., p. 54.
(332) Michael Klare, «The Era of Multiplying Schisms : World Security in the Twenty-First Century», in Klare & Chandrani (eds), World Security. Challenges for a New Century, New York, St Martin's Press, 1998, p. 59-77.
(333) Michael Klare, «The Era of Multiplying Schisms : World Security in the Twenty-First Century», in Klare & Chandrani (eds), World Security. Challenges for a New Century, New York, St Martin's Press, 1998, p. 59-77.

ومشتركة. ولهذا السبب على الدول التنسيق مع بعضها للعمل على حلها بالتعاون مع فاعلي المجتمع المدني (مثل المنظمات البيحكومية OIG، والمنظمات غير الحكومية ONG وغيرها). ولا يعود مفهوم "اللهم نفسي" ممكناً، بينما تتزايد التهديدات التي يتعرض لها الأمن الفردي، والجماعي وتتجاوز الحدود. والمعني هنا هو قضية بقاء النوع البشري، وليس الدول. وهو ما يشغل بال هؤلاء الباحثين الذين يسعون إلى صياغة "سياسة أمنية عالمية". وفي الطرف الآخر، يصرّ الكتّاب الواقعيون على أن العولمة، والاعتماد المتبادل الذي تقوم عليه، ليسا أبداً، شرطاً دولياً كافياً للوقاية من النزاعات والحروب. ويؤكد لاميزونوف La Maisonneuve[334] على "أن العولمة تؤدي، في طياتها، إلى تصارعها". فتنشأ عن ترابط منافسات جديدة وعنف جديد يمنح لعلاقات القوة (المختلفة حتماً) أهميتها. وبناء على ذلك ثمة صراعات نفوذ جديدة تُعرِّض البنى الدولتية للخطر، فتساهم بذلك في تشظية المجتمعات، كما مر تحليله سابقاً. أما الواقعي "الليبرالي" ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann فيخشى "عدواً جديداً" في عالم اليوم: وهو ليس العنف الناتج عن المواجهة بين القوى الكبرى، أو فرض قوة القوي على الضعيف، بل من العنف الناتج عن الفوضى، القادمة من الأسفل، لأن عالم اليوم قد يكون مُهدداً "بالحرب الأهلية الشاملة"[335]. وينبغي ربط هذه الفرضية بالطابع بالغ "الذاتية" للأمن الذي طالما تم تجاهله، ثم إبرازه، كما كتبنا، من قبل ما بعد الوضعيين post-positivistes. بالتالي فقد عُدّ الأمن مرتبطاً بمفاهيم الفاعل السياسية والثقافية، وتشكيل العالم الذي يحيط به. لم يعد ثمة تعريف متفق عليه للمفهوم القائم على معايير واضحة من انعدام الأمن، بل تفسير لحالة معينة تفترض مسبقاً، أو قد تخبئ تهديداً وجودياً ذا جوهر متعدد. وبما أن ذلك يعني الفرد، أو المجتمع أكثر مما يعني الدولة، فقد ينجم عنه حركات عفوية إلى حد ما للحفاظ على الهوية، أو الثقافة، أو العمل. لأن مفهوم الأمن، كما أشار ديلون Dillon، يتطلب قدرة على التخلص من تهديد معين، من ناحية، لكنه قد يتطلب من ناحية أخرى، نية أو تصميماً من أجل احتوائه، والحد منه[336].

الأمن العسكري

ترى ما هي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحروب في العصر الحديث؟ وما هي الحروب التي كان يمكن توقعها أو تجنبها؟. يرى الواقعي فان إيفيرا Van Evera أن طرح

(334) Eric de La Maisonneuve,Incitation à la reflexion stratégique,Paris,Economica,1998,p.25
(335) Ibid.
(336) Michaël Dillon, op. cit., p. 120.

هذه الأسئلة يصح على المستقبل[337]، على الرغم من وجود الردع النووي الذي يدفع إلى التوقف عن تصور اندلاع "حروب محدودة"، أو "صراعات منخفضة الشدة"[338]. وبعد أن يتبنى أعمال توماس شيلينغ Thomas Schelling، يضع خمس فرضيات ما تزال صالحة: 1) تكون الحرب محتملة الوقوع حينما تعيش الدول "تفاؤلاً خاطئاً"، وتبالغ في إمكانيات انتصارها، 2) ويكون اندلاع الحرب أكثر احتمالاً حينما يتمتع معسكر ما بمزايا تفوق مزايا المعسكر الآخر. 3) ويكون اندلاع الحرب أكثر احتمالاً حينما تتغير القوى النسبية للدول كثيراً، وتبدو لأحد الأطراف "فرصة مناسبة". 4) يصبح وقوع الحرب أكثر احتمالاً حينما تكون مواردها أكثر قابلية للتراكم، أي حينما تجعل الموارد من دولة معينة قادرة على حماية الموارد الأخرى أو الحصول عليها. 5) يكون اندلاع الحرب أكثر احتمالاً حينما يكون الغزو سهلاً.

ويعتقد إيفيرا Evera أن هذه الافتراضات تحدد معنى مفهوم "التهديد" كله. وتكمن في هذا المفهوم دلالة الاستراتيجية العسكرية كلها، حتى في سياق العولمة والاعتماد المتبادل. تبقى الأبعاد العسكرية موجودة دائماً لأنها تعني دائماً الاستخدام، المحتمل أو الواقعي، للقوة كما تبين من حرب الخليج في عام 1991، والحرب "غير المعلنة" التي خاضها حلف الأطلسي ضد صربيا في عام 1999، أو الحرب الأنغلو-أميركية ضد العراق من دون موافقة الأمم المتحدة، بحكم القوة. وتقع هذه الأبعاد في صلب مجال الأمن، لأنها تجعل من تهديد معين أو أكثر، موضوعاً لشرعية الدولة وبقائها، بما له علاقة بحدودها، ومرتبتها، وقوتها، ومصالحها الجيوستراتيجية، والقيم التي يرغب قادتها في الدفاع عنها أو تشجيعها على الساحة الدولية. وتبقى التهديدات العسكرية موجودة على الرغم من أنها تبدو راكدة ظاهرياً.

ترى ما دور الردع النووي اليوم بالنسبة لتلك الأبعاد؟ يجيب أندريو بيتفوي[339] Andrew Butfoy: إن الدول التي تملك هذا الردع، والتي لا تخضع لأي تهديد مباشر أو مُعلن، تقف عند الحدود الدنيا للردع النووي، أي إنها تكتفي بتحديث قوتها الضاربة، ضمن حدود التقدم التكنولوجي الناجز. الدول النووية، أو غير النووية التي تشعر بأنها مُهددة، والتي لا تهتم كثيراً بالخطاب حول الاعتماد المتبادل (الهند، باكستان، إسرائيل، إيران، كوريا الشمالية) [هذه الدول] تسعى إلى تطوير ترسانتها زيادةً أو تصنيعاً. إذ

(337) Stephen Van Evera Causes of War. Power and the Roots of Conflict, Ithaca et Londres, Cornell University Press, 1999

(338) Craig A. Snyder and J. Mohan Malik, «Developments in Modern Warfare», in Craig A. Snyder (ed.) Contemporary Security and Strategy, Londres, Palgrave/Macmillan, 1999, p. 195-209.

(339) Andrew Butfoy, «The Future of Nuclear Strategy», in Craig A. Snyder (ed), Ibid., p. 150-170.

يمكننا الظن دائماً بوجود "سببين موجبين" للاعتقاد بفائدة القوة النووية: للوقاية من هجوم نووي معادي، بشرط ألا يتم ذلك بوسائل أخرى، لتجنب غزو أراضيها من قبل جيش تقليدي أقوى. لكن عقلانية "قم بأفضل ما لديك بدلاً من أن تُخذَل plutôt sauf que désolé" تقود الدول إلى المحافظة أو إلى الحصول على حماية نووية دنيا بدلاً من أن تقودها إلى عالم منزوع سلاحه النووي. كما أنّها لا تمنع نشوب الحروب المحدودة، بل تساهم جزئياً في منع التصعيد، كما حدث في الصراع بين الهند والباكستان. هذه الحروب التي سُميت كذلك لأن "المتحاربين يسعون، بطريقة أو بأخرى، إلى حصر الصراع في إقليم محدد، أو بهدف خاص، أو لاستخدام مسقوف بالقوة العسكرية"[340]، ليست أقل إماتةً وديمومة، حينما تندلع بين قوى متكافئة بشكل ملموس (العراق وإيران، على سبيل المثال).

الأمن السياسي

طالما كانت العوامل السياسية أسباباً للهشاشة في علاقة الدول مع ما يقع خارجها. الأمن السياسي يقتضي بقاء الدولة واستقرارها التنظيمي كما يشير كل من باري بوزان Barry Buzan، وأوليه ويفر Ole Weaver، وجاب وايلد Jaap de Wilde[341]. وتشكل النزاعات السياسية، في واقع الأمر عاملاً أساسياً في الصراع، وقد قدمت القوى العسكرية أحد الحلول لتجاوز هذه النزاعات من خلال الأسلحة. من بين الهشاشات التي تؤثر في الأمن نشير إلى الاحتجاجات الداخلية الصادرة عن بعض الجماعات ضد سلطة الدولة، ومحاربي العصابات guérillas، والحركات الهامشية، أو الانفصالية التي تستخدم شبكات الإعلام والاتصال للتعريف بقضيتها. والرقابة الكلية على الإعلام صعبة جداً. إن الصدمات الناشئة عن الاعتماد المتبادل، لاسيما نشر القيم الديمقراطية، والسوق الحر، وحقوق الشخص تساهم كلها، في بعض الحالات، في إضعاف بعض الدول أو تغييرها. والتأثيرات الخارجية سببها الشركات المتعددة الجنسية، وآلاف المنظمات غير الحكومية ONG، والمؤسسات الدولية التي تعيد تعريف هويات الدولة، ومعايير سلوكها، في السراء والضراء. نرى هذاالرفض المزدوج في تطور الإرهاب، الذي يُعَرَّفُ عموماً بوصفه عنفاً مقصوداً يعبر عن دوافع سياسية، ويوجه ضد أناس غير مقاتلين من قبل جماعات سرية، تنشأ داخل الدولة أو خارجها. في فجر القرن الحادي والعشرين، يشكل الإرهاب ظاهرة

(340) Craig A. Snyder et J. Mohan Malik, op. cit., p. 195.
(341) Barry Buzan, Ole Waever et Jaap de Wilde, Security : A New Framework for Analysis, Boulder, Lynne Rienner, 1998.

تزيد القلق لأنها، إلى حد ما، سياسية، وبالتالي فإن بعض الجماعات الإرهابية تتبنى أهدافاً كلاسيكية، حينما تسعى إلى إحداث تغيير سياسي محدد (مثل ما يفعله إرهابيو كورسيكا، والأكراد، والتامول). ومع أن هذا الشكل من الإرهاب مثير للخوف دائماً، إلا إنه معروف ولا يثير خشية مفرطة. وثمة أعمال إرهابية أخرى أصبحت أكثر رعباً وتدميراً لأنها أكثر عماءً وأقل عقلانية. وبما أن السياسة ليست هدفها، فهي تستهدف وجود الدولة، وحتى هويتها.

الأمن المجتمعي أو الهويتيّ

يعد مجال الأمن هذا أحد المجالات الأكثر ابتداعاً، لارتباطه ببقاء هوية الدول من حيث تكوينها العرقي، والثقافي، حينما يُنظَر إلى هذا التكوين بوصفه متحققاً ومأمولاً، إن لم يكن غير ملموس. عندئذ يشكل بقاء الهوية مرجعية لـ"نحن" التي تعيد انتاج نفسها وتتماز عن "الأخريات". ويعد مفهوم الأمن المجتمعي هذا بالغ الأهمية لفهم الصراعات الجديدة داخل الدول، التي تتكاثر منذ نهاية الحرب الباردة. كل ما يشكل تهديداً وجودياً لبقاء الـ"نحن"، سواء أكانت "نحن" العرق، أو القبيلة، أو الأمة، أو الدين، يصبح مسألة أمنية. وعوامل الهشاشة الاجتماعية تختلف من دولة لأخرى، ومن إقليم لإقليم[342]. ثمة مظهران، على نحو خاص، كما يرى بوزان Buzan وزملاؤه، يهيمنان على الأمن المجتمعي، هما: 1) التنافس بين الفاعلين من أجل امتلاك الهوية، والدفاع عنها، وتشجيعها: حينما لا تتطابق الدولة مع الأمة، ثمة احتمال كبير لحدوث عدم الاستقرار. حيث يقع الانفصال، أو تبرز النزعة الانضمامية* irrédentisme، أو المواجهات العرقية، أو الإقصاء الديني، أو الطبقات غير الميسورة، وهذه كلها أمور تتعلق بالأمن. وتسبب مشكلة طالما أنها تعيد تعريف الهويات داخل الدول وفيما بينها، ما يؤدي إلى توترات بين هذه الدول ومجتمعاتها. 2) إن نشر رهانات أمنية مجتمعية خارج الحدود الدولتيّة يؤدي إلى انخراط عدد كبير من الفاعلين (دول، منظمات غير حكومية ONG، منظمات بيحكومية OIG) تساهم في أقلمة هذه الرهانات وعولمتها. التنقلات الداخلية، ومد الهجرة الناتجة عن العنف البيدولتي، وتفتت الدول، بنحو خاص، يعيد، أحياناً وبشكل جذري، تشكيل وتوزيع الجغرافيا العرقية (يوغوسلافيا السابقة، أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال). وثمة تحركات سكانية كبيرة تثير مشاكل سياسية خطيرة، ناتجة عن غياب الأمن الفردي أو

---

(342) Ibid.p. 119-140.

* السعي إلى ضم أراضي كانت خاضعة لقوى أجنبية [م].

الجماعتي على حد سواء. وقد بلغت هذه الظواهر مدى واسعاً لدرجة أنها أدت إلى بروز مجالات جديدة لدى الجماعة العلمية الأنغلو-ساكسونية Ethnic and Racial Studies، وEthnicity. Research in Race and Ethnic Relations. كما كانت، في الوقت نفسه، سبباً في نشوء نظريات حول التفتت الاجتماعي، أو الوطني (W. Connor, M.J. Esman, N. Glazer D.P. Moynihan) ما يزال يغذيها انفجار الهجرات العالمية (يمكن متابعة النقاش الدائر في الولايات المتحدة حول سياسة الهجرة).

الأمن الاقتصادي

يصعب جداً تحديد هذا المظهر لا سيما وأنه لا ينفصل عن السوق، ومقبول سلفاً من قبل الدول الناشئة في الاقتصاد العالمي. ويبقى التنافس الحر، في جوهره، غير متناسب مع مفهوم الأمن الاقتصادي. لكن أهمية الأمن الاقتصادي ازدادت منذ أن بدأت عولمة سوق العمل، الذي يتسم بفروق كبيرة في الأجور، تدمر الوظائف، وتُفسد مستويات حياة الطبقات المتوسطة والعاملة في البلدان المتطورة. من المؤكد أن المعني دائماً هو غياب الأمن الفردي وليس الأمن الجماعي، وهو الأمر الذي يصعّبُ إدراكه والاهتمام السياسي به. لكن إذا لم تتمكن الرأسمالية، بعد أن أصبحت عالمية، من الوفاء بما التزمت به من عهود في أوقات أخرى، وبدرجة منخفضة، بوصفها مُنتجاً لأكثر الثروات فاعلية، أو إذا تأخر وصول هذه الثروات، وتعرض الأمن الاجتماعي لأكبر عدد من الناس للتهديد، في هذه الظروف، فإن الأمر قد يصبح وطنياً. عندها قد يجبر الرأي العام الحكومات على حماية آخر المكتسبات (الوظائف، شروط العمل، مستويات الدخل...). وهو تماماً ما حدث في فرنسا في أيار عام 2005. لأن "صهر الأمن الاجتماعي بالأمن الوطني، ضمن بيئة تصل فيها التهديدات إلى أعلى مستوياتها بالنسبة لعدد كبير من المواطنين، قد يصبح مقنعاً من الناحية الانتخابية" كما يشير بوزان Buzan.

انطلاقاً من هذه المقدمات نفسها فسَّر بيير - هنري تاغييف Pierre-Henri Taguieff المفاجأة التي وقعت في 21 نيسان من عام 2002، بوصول مرشح **للجبهة الوطنية Front National** إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية[343]. وبالفعل فقد لاحظ هذا السوسيولوجي الفرنسي، توافر معطيات أساسية تتمثل في: "غياب التجانس الاثني والثقافي للسكان الوطنيين"، بسبب الهجرة غير الشرعية التي تزداد بشكل كبير، و"تجعل وضع مواطني الدولة - الأمة إشكالياً إلى حد كبير"؛ ورفض العولمة من قبل فئة من

(343) Pierre-André Taguieff, «Sortir d'un antifascisme de parade», Le Figaro, 25 mai 2002.

"اليائسين"، لا سيما في المناطق التي تنتشر فيها المساكن التي تغيرت وظيفتها؛ وإضعاف الدولة لمصلحة "أوروبا" لا يقدم حلاً بديلاً طالما ينظرُ إلى أن اهتمام بروكسل الوحيد يتمثل في إرادة إخضاع المجتمعات الأوروبية إلى قواعد السوق العالمية فقط. وبما أن هذه الأسباب ما تزال موجودة، بل قد تتفاقم بسبب شيخوخة السكان وتزايد البطالة، يجب أن نتوقع ترسخ مثل هذه السلوكات الانتخابية.

المسائل الاقتصادية تشكل جزءاً من هموم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. لا سيما حينما يتعلق الأمر بالولوج إلى مصادر الطاقة، والمواد الأولية، وأولها البترول. فقد صرح وزير الخارجية السابق للرئيس كلينتون وارن كريستوفر أن: الأمن الاقتصادي "كان يشكل الهدف الأول للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. وليس من المشكوك فيه أن يكون أيضاً هدف الفريق الحالي للإدارة الأمريكية، الذي يتكون من فريق يتربع فيه لوبي نفطي يسعى إلى احتكار الطاقة العالمية من خلال وضع يده على الشرق الأوسط كله".

الأمن البيئي

يتابع باري بوزان حديثه بالقول إن الأمن البيئي يعني "الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطور النشاط البشري"[344]. عندها يكون العمل الأمني في هذا القطاع مرتبطاً "بالخوف من فقدان الظروف التي يرتبط بها تحقيق مستوى العيش، أو الحفاظ عليه"[345]، وهو قول غامض، لأن مستوى العيش لا يمكن أن يتأسس على يقينيات تتعلق بظروف الحياة المستقبلية. وبما أن الأمن البيئي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلوم البيئة، التي تنجمُ عنها الأحكام الخاصة بالطبيعة "الدقيقة" للأخطار"البيئية"، وعدم دقة هذه العلوم التي لم تحقق بعد التطور الكافي، يترك مجالاً للشك في الإجراءات الواجب اتخاذها. مع هذا، يلاحظ جميع المراقبين، اليوم، أن الأرض الجليدية calotte glaciaire في المحيط المتجمد الشمالي، والكتلة الجليدية الجبلية بصدد الذوبان. ولم يعد أحد يشك في ارتفاع درجة حرارة الأرض. إن كانت درجة الحرارة المتوسطة الكلية هي 2، فإنَّ الحد الأدنى للاحتمالات التي حسبها الباحثون العالميون" ينبغي أن يكون بمثابة صدمة، لأن خبراء الطقس يرون أن زيادة درجتين في الحرارة المتوسطة للأرض، تمثل زيادة نصف درجة على ما لم يشهده نوعنا البشري، منذ 7000 سنة Holocène، بل إنَّ هذا التطور يفاجئ الجميع بسرعته..."[346]. بعد هذه "الصدمة" أصبح ممكناً توقع تغيرات بيئية - سياسية،

(344) B. Buzan, People, States and Fear, op. cit., p. 19-20.
(345) B. Buzan, O. Waever, J. De Wilde, op. cit., p. 75-76.
(346) Dominique Dron, «Le défi climato-énergétique du territoire», dans Territoires 2030, Paris, DATAR, décembre 2005, n° 2, p. 51-62.

أو بيئية – اقتصادية ستعرّض البشر للخطر، مثل غياب المنظومات البيئية écosystèmes (المناخ، الغابات، تآكل الأرض)، ونضوب الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، والفاقات الغذائية. وبحسب تيد هومر-ديكسون Ted Homer-Dixon[347]، قد ينجم عن ذلك تحركات، أو هروب آلاف أو ملايين الأشخاص. وبسبب الحرمان الاقتصادي والاجتماعي هذا، فقد تحدث أزمات تؤثر على شرعية الدول المعنية، فلا تعود قادرة على إدارة نتائج التدهور البيئي.

إن نشوب الحروب الناتجة عن تدهور البيئة الطبيعية لن يكون الأول من نوعه في تاريخ البشرية (انظر، الجزء الأول، نظرية إلسوورث هانتينغتون Ellsworth Huntington). هذه الحروب تعيدنا إلى عصور ماضية متعددة. اليوم، كثيرون ينتابهم القلق من أن يصبح الوصول إلى المصادر المائية والسيطرة عليها مشكلة أمنية حقيقية. كما تبدو بعض الدول هشة إزاء هذا الأمر. فأكثر من أربعين دولة تعاني رسمياً من شح المياه، وغالبيتها، لاسيما في الشرق الأوسط، تعتمد في مواردها المائية على ما يأتيها من خارج حدودها. ويزعم هومر – ديكسون أن الماء سيكون المصدر الدائم الذي من شأنه إشعال الحروب البيدولتيّة. ولا يمكن لزيادة الاستهلاك، من ناحية، والانخفاض الكبير في احتياطي الماء، من ناحية أخرى، إلا أن يضاعف مخاطر الصراع في الأماكن الأكثر حساسية إزاء هذه المشكلة: مثل تقاسم مياه النيل بين ستة دول في شمال شرق أفريقيا، توزّع مياه نهر الأردن بين إسرائيل والأردن، قيام تركيا ببناء السدود التي تجري مياهها نحو البلدان المجاورة، وتغذيها بالمياه (دجلة والفرات). وربما يحتل تأثير البيئة على الأمن مكانة تزداد أهميتها تدريجياً، لأن "التغير المناخي الحالي يشكل تهديداً جديداً، بالغ السرعة والقوة، لظروف حياة البشرية، والأجناس الحية"[348].

ب- بنية المنظومة الدولية

من بين المناقشات العديدة الدائرة بعد نهاية الحرب الباردة لفهم تبعاتها، لدينا المحصلة التي وضعها جون فاسكيز John Vasquez، على الرغم من عدم اتفاقنا مع بعض نتائجها، على ضوء ما كتب بول Bull حول المسألة (كان الردع النووي يمنع الاتحاد السوفييتي من إيجاد "حل" للحرب بوصفها كذلك)، وكذلك فإن المحصلة الجماعية التي أشرف عليها كل من بيير آلان Pierre Allan وجيل غولدمان Kjell Goldmann تتجاوز

---

(347) Thomas F. Homer-Dixon, Environment, Scarcity, and Violence, Princeton et Oxford, Princeton University Press, 1999.
(348) Dominique Dron, op. cit., p. 52.

الجدل بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، من دعاة تجاوز الوطنيات transnationalistes[349]. كما يبينون أن لا شيء نهائياً يمكن قوله حول المنظومة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، لا سيما بعد 11 أيلول 2001، وبالأحرى إذا لم تؤخذ شدة العودة إلى القوة بعين الاعتبار. لا يمكننا إلا أن نتفق مع "آلان" لملاحظة أن على النظرية أن تحسب حساب الاحتمال في العلاقات الدولية دائماً، واصطدامها بتعقيد العالم. لكن هذا ليس سبباً للتنازل عنها، لأن النظريات، كما يقول هذا المتخصص السياسي المشبع بالتقاليد الجنيفية [نسبة إلى جنيف]، هي وسائلنا لتنظيم تصوراتنا[350].

نهاية الحرب الباردة ونقد الليبرالية الجديدة

يؤخذ على النموذج الواقعي عجزه عن توقع نهاية الحرب الباردة، أو تفسير هذه النهاية. ما يؤكد عدم قدرته، التي دانها روجي Ruggie منذ عام 1983، على تصور التغيير، شريطة أن نتمكن فعلياً من البرهنة على أننا نعيش تغير "المنظومة" منذ عام 1990 وليس تغيراً "في المنظومة" فحسب، كما كان يتصور غيلبان Gilpin. ومع إعادة توزيع الأوراق لمصلحة الولايات المتحدة، والفاعلين الناشئين الآخرين من جهة، وزيادة المرونة التي تميزت بها القواعد الجديدة للعبة بعد تخلصها من الأحكام الإيديولوجية المسبقة، من ناحية أخرى. ويبدو مُدهشاً أن من بين المحللين الكثيرين للمنظومة الدولية، إبان الحرب الباردة، الذين يمكننا قراءتهم، ثمة واحد فقط مستعد لإنصاف غيلبان، والاعتراف بأن نهاية القطبية الثنائية مؤشّر على تَغيّرٍ وَقَعَ ضمن المنظومة intrasystémique، وتغير في التفاعل interaction، ولكنه ليس تغيّراً بالمنظومة[351]. لأن المسألة الأساسية تقوم على معرفة ما إذا كان العالم قد تغير بالفعل مع انهيار الاتحاد السوفييتي أم لا. صحيح أن شكله الجيوسياسي قد تغيّر، لكننا لسنا متأكدين تماماً من تغير جوهره. إذا كان لا بد من أن يكون الجواب بالنفي، فليس هذا هو المنطق الجوهري للنموذج الواقعي، أو الواقعي الجديد، أي منطق القوة التي قد تكون موضع إعادة نظر، كما يسارع عدد من النقاد إلى استنتاجه، بل طريقته في تثمين، أو إهمال بعض عمليات التفاعل، والتصور، أو الإدراك (لكن هذا يختلف تبعاً للمؤلفين). كلها أشياء تقود نموذج

(349) John Vasquez, The Power of Power Politics, op. cit. chapitre xiii, p. 317-368 ; Pierre Allan and Kjell Goldmann (Eds), The End of The Cold War. Evaluating Theories of International Relations, The Hague/Boston/London, Kluwer Law International, 1995.
(350) Pierre Allan, ibid., p. 239-241.
(351) Heikki Patomäki, «What is it that changed with the end of cold war ? An analysis of the problem of identifying and explaining change», in The End of Cold War, ibid., p. 187.

والتز، على نحو خاص، إلى المبالغة في تبسيط الواقع، لكن من دون أن يتنبه معارضوه إلى ذلك. لكن، علينا ألا نخلط الأمور ببعضها، ونضع الواقعيين كلهم في سلة واحدة، كما يقول جيل غولدمان[352]، لا سيما وأن نهاية الحرب الباردة لا تعزز أي نموذج محدد.

يرى فاسكيز، ومعه من يتبنى أطروحتهم (جانيس شتاين Janice Stein[353]، وريشار لوبو Richard Lebow، وتوماس رايس - كابان Thomas Risse-Kapen[354]) أن سبب نهاية الحرب الباردة هو تغير رؤية آخر قادة الاتحاد السوفييتي للعالم، التي لا تعزى إلى ضغط البيئة الدولية، ولا إلى إعادة التوجه الاستراتيجي المستلهم من مقاربة جديدة لأمن الاتحاد السوفييتي. بل إلى مجرد تحول السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفياتي إلى القيم الغربية[355]. وهو ما يلغي ذرائع الواقعيين الجدد، بحسب هؤلاء المراقبين، لكنه أمر خاطئ كما سنرى.

لنعد إلى عام 1985، حيث أصبح الوضع الداخلي مركز اهتمام غورباتشيف والجيل الجديد المحيط به في السلطة، بعد أن اتسم بنقص المواد الاستهلاكية (اضطر الاتحاد السوفييتي إلى استيراد القمح! على الرغم من غنى أوكرانيا)، وضعف الإنتاجية السوفييتية (التي تعادل 25٪ من إنتاجية الولايات المتحدة!). وهي أمور بينتها أعمال جاك سابير Jacques Sapir.

كانت تحدو القادة الجدد إرادة القيام بإصلاحات تقتضي، بالضرورة، إعادة توزيع الموارد المالية، وهو ما يفرض تخفيضاً كبيراً في الميزانية العسكرية. وهذا التخفيض يتطلب، بدوره، مراجعة مؤلمة للعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، بحسب ما اتفق عليه المؤرخون كلهم. لكن ذلك لم يمنع الفريق الجديد من محاولة الحفاظ على بقاء الاتحاد السوفييتي حتى النهاية، لأن البيريسترويكا كانت تهدف إلى إنقاذ الإمبراطورية. فإذا تم الاتفاق على هذه النقطة، لا يعود ثمة فائدة من المواجهة بين النظريات.

في حقيقة الأمر، يؤكد سابير على خطأ والتز Waltz في رغبته بالفصل المستمر بين الداخلي والخارجي - وهو خطأ لم يرتكبه الواقعيون كلهم، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن حديثهم عن التحول المتعمد المفترض يبعث فينا الحيرة، لا سيما وإنه يعزى إلى قوة الآخر الإقناعية، الذي يقدمه لنا بوصفه "تحالفاً عابراً للوطنيات"، ويقوم

(352) Kjell Goldmann, ibid., p. 9.
(353) Janice Gross Stein, «Political Learning by Doing : Gorbachev as Uncommitted Thinker and Motivated Leader», Internal Organization, vol. 48, printemps, p. 155-183.
(354) Richard Ned Lebow, Thomas Risse-Kappen (édit.), International Relations Theory and the End of the Cold War, New York, 1995, Columbia University Press
(355) Vasquez, op. cit., p. 337, et 339-340.

بتحريك قيم الغرب[356] في الاتحاد السوفييتي. إن التغيير الذي طرأ على أفكار غورباتشيف وجماعته سببه ضغط الظروف المادية، بعد وعيهم بما وصلَ إليه الاتحاد السوفييتي من فشل كامل، ووقوفه أمام مأزق تام على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والعسكري. كان من الممكن أن تسير الأمور في غير هذا الاتجاه لو وفت الشيوعية بوعودها.

ثم ينبغي، خلافاً لما كان يفكر والتز فيه، ويتفق فكرياً مع غيلبان والليبراليين، ينبغي الاستمرار في التساؤل عمّا يصنع السياسة الخارجية في كنف بيروقراطية الدولة[357]، وهو طرح يتبناه فريد زكريا، الواقعي الذي ينتمي إلى تيار "الدولة – المركزية stato-centriste". بالتالي، لا بأس من التذكير بأنه حينما تعلق الأمر بإعطاء الأولوية للسعي إلى تسوية مشرفة بالنسبة للاتحاد السوفييتي الذي كان في عز الانهيار، فإن نُخب وقادة (غورباتشيف وبوش) القوتين العظميين الموجودتين، كانوا خريجي المخابرات (ك.ج.ب KGB وسيه آي إيه CIA)، ولهذا فهم خير من يعرف الحالة الدولية، والمخاطر التي يمكن أن تترتب على انفراط عقد الاتحاد السوفييتي بشكل جذري). وحتى لو أساء الأمريكان تقدير خطورة الوضع الداخلي للاتحاد السوفييتي، واستغرقوا وقتاً طويلاً للوثوق بغورباتشيف.

إذا كان لا بد من السير وفقاً لنصيحة زكريا، واعتبار رجال الدولة، وليس الدول، هم أول الفاعلين في السياسة الدولية، كما يرى، وأن رؤاهم للعالم أهم من أي شيء آخر، لا بد من أن نعير انتباهاً أفضل، في تحليلنا للعلاقات الدولية، لدور المخابرات التي تُعدّ أول الناصحين، على الرغم من كل ما يقال. إذا تأكد أن التفاعل بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بين عامي 1985 و1992 كان أكثر حسماً من البنية الدولية، كما يعتقد المفسرون غير الواقعيين لنهاية الحرب الباردة، فإن الفضل في هذا الحسم يعود إلى التواصل بين وكالتي الاستخبارات، والعلاقات الشخصية بين قائديهما السابقين بوش وغورباتشيف.

هناك ثمة بين الدفاع حتى النهاية عن النموذج الواقعي الجديد، بكل ما يترتب عليه من نتائج، وتبني فرضية انقلاب القيم "العجيب"، في أفكار آخر القادة السوفييت، هامش لتفسير ما طرأ من تغيير على المنظومة الدولية ولو نظرياً.

---

(356) Thomas Risse Kappen, «Ideas Do Not Float Freely : Transnational Coalitions, Domestic Structures, and the End of Cold War», International Organization, printemps 1994, vol. 48, p. 185-214.
(357) Fareed Zakaria, From Wealth to Power, op. cit., p. 42

لا شك أن ميل الواقعيين الجدد الكبير إلى تفضيل "المنظومة"، بوصفها مستوى تحليلي (ما دفع فرد هاليداي Fred Halliday إلى القول بأن منظومة والتز waltzien تخلو من المضمون[358]) دفعهم إلى المبالغة في تقدير النموذج القطبي الثنائي. لكن، هل يمكننا وضع نظرية للعلاقات الدولية من خلال وقفها على نظرية للمنظومة الدولية؟ ألا ينبغي أن نضيف إليها نظرية للسياسة الخارجية للدول، كما يتساءل فريد زكريا؟ بعد أن فكرت البنيوية الإنكليزية في إضافة "الحلقة الناقصة"، أي مستوى التفاعلات، التي حذفها، أو أهملها "كبار المُنَظّرين" الذين يُعدُّون، إلى حد ما، بمثابة إيديولوجيي العلاقات الدولية[359].

يلعب التجريد (المنظومي) الشامل systémique دوراً في قلة الاهتمام بالشركات الوطنية المتنافسة، وتطورها، إضافة إلى السياسات الداخلية. حتى لولم تضع الحرب الباردة قوتين كبيرتين في مواجهة بعضهما، ومنخرطتين في سباق نحو التسلح، وتنافس جيوسياسي في العالم الثالث، فقد حافظتا على "حوار استراتيجي" بينهما، بوصفهما منظومتين مختلفتين تماماً من حيث الطبيعة والفاعلية. إذا حاججنا بمنطق القوة، كما يفعل الواقعيون، علينا أن نعتبر، كما رأينا سابقاً، أن القوة الفاعلة للدولة لا تكمن في قوتها الوطنية المحتملة، بل فيما إذا كان قادتها قادرين على استخلاص هذه القوة.

من هذه الناحية، كان رجال واشنطن يحتلون قصب السبق. الطريقة التي يرفض من خلالها فاسكيز، ومعه أولئك الذين يتبنى مسوغاتهم، فرضية الانهيار الاقتصادي للاتحاد السوفييتي- وهو انهيار كان حقيقياً!- ليست طريقة مقنعة. وبالفعل، فإن الفترة الطويلة التي حكم بريجينيف Brejnev خلالها (1964-1982) اتسمت بركود دائم على الصعيد الداخلي، وبسياسة خارجية بالغة الطموح والتكاليف، أوصلت القوات السوفييتية حتى أفريقيا. هذه الزيادة فرضت سياسة تسليح بحري لا سابق له في التاريخ الروسي - السوفييتي. الفرق بين الوسائل والأهداف، والأزمة الاقتصادية التي ترتبت على هذا الفارق، تذكرنا حتماً بتبني المؤرخ بول كينيدي Paul Kennedy لأطروحة "فائض التوسع المُكلف". وهذا صحيح لدرجة أن المحصلة الكارثية لمرحلة بريجنيف - وفي الوقت نفسه الجيش الأحمر الذي كان حليفه، وشكلت أفغانستان، كما نعرف، مقبرة له - سمحت للمخابرات الروسية KGB، التي طُردَت من السلطة بعد موت كل من ستالين وبيريا Beria باستعادة السلطة مع أندروبوف Andropov، ومن بعده تشيرنينكو Tchernenko، ثم في

(358) Fred Halliday, Rethinking International Relations, 1994, London, Macmillan Press, p. 31.
(359) Buzan, Jones, Little, Logic of Anarchy, op. cit.

عهد غورباتشيف. لدرجة أن الانطواء الاستراتيجي الذي تميز به غورباتشيف- وبلغ درجة "التخلي عن المحيط الأوروبي للمنظومة السوفييتية- يدين بالكثير كما يختلف فيه "الواقعيون الحذرون" الأمريكيون مع فاسكيز[360]، إلى معرفته بنقاط ضعف الاتحاد السوفييتي.

وحتى لو لم يكن فاسكيز مخطئاً حينما يشدد على القول: إنه لم يكن ثمة انهيار سوفييتي كمي في مجال الردع النووي حتى المرحلة التي أطلق فيها ريغان Reagan مشروع "الدرع الفضائي bouclier spatial"، إلا أنه بدا جاهلاً بتأخرالاتحاد السوفييتي التكنولوجي، الذي لم يتمكن من تعويضه جزئياً إلا من خلال التجسس. ألم تشهد التكنولوجيا السوفييتية فشلاً ذريعاً في "الحرب الافتراضية"، أي حرب الاستخبارات؟ وبالفعل، بحسب ما قاله وزير الدفاع الأميركي كاسبار وينبيرغر Caspar Weinberger، فإن الملف السري للغاية المرمز بكلمة "[361] Farewell " الذي سلمه الرئيس فرانسوا ميتران إلى رونالد ريغان أثناء قمة أوتاوا في شهر تموز من عام 1981، كان يمثل "تقدماً حاسماً في معرفة الأهداف السوفييتية في الغرب، ونصراً مذهلاً للعالم الغربي على النهب العلمي والتكنولوجي الضخم الذي طالما كان يقوم به الاتحاد السوفييتي"[362].

في عام 1980 عالجت المخابرات الفرنسية DST هذا الملف (الذي لم تنفق عليه إلا 10000 يورو!) بموافقة سرّية من رئيس أركان الجيش، من دون إعلام قسم التوثيق الخارجي والتجسس المضاد SDECE، أو وزارة الدفاع بذلك. لقد علم قسم التجسس المضاد الفرنسي من مصادر سرية، هي ضابط رفيع المستوى من المخابرات السوفييتية KGB (بعضهم قدر فيما بعد أن هذا القسم ربما قام بعملية "مونتاج" على الرغم من عمليات الطرد والاعتقال بعد قضية الـ141 عميل سوفييتي الذين تم اكتشافهم!). وقد ذهل الأمريكان من حجم المعطيات التي كشف عنها، واستخدمها في البداية فرانسوا ميتران ليعلي من شأنه لدى الأمريكان، وقد انتابه القلق لما ترتب على تلك المعطيات من نتائج. إلا إنها كانت أساسية على الصعيد الاستراتيجي، إذ كشفت في الحقيقة:

1) "القائمة الكاملة والمفصلة لكل المنظمات العاملة على هذه الجبهة (العلمية والتكنولوجية)، والعلاقات القائمة بينها"، وكذلك مواقع الصواريخ، والصواريخ المضادة فوق الأراضي السوفييتية.

---

(360) Cf. la contestation par Vasquez des arguments de Kenneth Oye («Explaining the End of the Cold War : Morphological and Behavioural Adaptations to the Nuclear Peace», in Richard N. Lebow and Thomas Risse-Kappen, op. cit.) dans The Power of Power Politics, op. cit., p. 329-330.
(361) Thierry Wolton, Le Kgb en France, Paris, Grasset/Le Livre de Poche, 1986, p. 401-472.
(362) Ibid., p. 410.

2) "الخطط، وإنجازها، والنفقات المدفوعة كل سنة في كل فروع الصناعة العسكرية، بفضل الحصول على التكنولوجيات الأجنبية بطرق غير شرعية".

3) "قائمة بأسماء ضباط المخابرات السوفييتية KGB في العالم، وأعضاء الخط X العامل لحساب إدارة T للتجسس العلمي والتكنولوجي".

4) "هوية العملاء الرئيسيين الذين جنّدهم ضباط "الخط X" في عشرة بلدان غربية منها الولايات المتحدة، وألمانيا الفيدرالية، وفرنسا"[363].

لقد تم السكوت، في وقت لاحق، عن هذا الملف من قبل كل المتخصصين، تقريباً، بسياسة العلاقات الدولية الذين فاجأهم سقوط الاتحاد السوفييتي (كما سيكون حالهم لاحقاً عند وقوع أحداث 11 أيلول 2001). مهما كان واقع الحقائق المعنية (التي انتهت بإعدام عميل المخابرات السوفييتية فلاديمير فيتروف)، فهذا يدل على الوعي الذي حدث في الغرب في الثمانينيات، وهو أنه لولا سرقة تكنولوجيته، لبقيت القوة العسكرية السوفييتية من الدرجة الثانية.

لا سيما، بحسب عرض جاك سبير KJacques Sapir في مجال السلاح التقليدي واللوجيستي، فإن الحال كان من أكثر الحالات كارثية. ولم يكن وحيداً في هذا، إذ إن السوسيولوجي الواقعي راندال كولينز Randall Collins أكد في عام 1986، بعد عودته إلى الأعمال المنشورة في عام 1978، أكد أن تآكل الاقتصاد السوفييتي، وموارده العسكرية، قد بلغت حداً يمكن معه " أن يشهد خسائر سريعة لسلطته الإقليمية خلال الثلاثين سنة القادمة"، و"تفتته إلى دول أصغر"[364]. أخيراً، كان مهماً جداً للولايات المتحدة أنها عرفت، بفضل ملف Farewell، أن السوفييت كانوا على علم بشيفرة توجيه صواريخهم بعيدة المدى. ولذلك استطاعت تغييرها وإلغاء الإجراءات المضادة التي اعتمدها العدو[365].

حتى لو استطعنا الاعتراف بأهمية هذه الأمور، لأن في قضايا المخابرات هذه هناك دائماً أشياء غامضة، فمن الواضح أن يوري أندروبوف Youri Andropov، مرشد غورباتشيف، أدرك أن أية حرب نووية تحقق الانتصار كانت أمراً مستحيلاً، وأن أية حرب تقليدية يخوضها الاتحاد السوفييتي ستمنى بالخسارة سلفاً. بالتالي، إذا صحَّ أن آخر

---

(363) Ibid., p. 416-417. Cf. également l'ouvrage romancé de Frédéric Plautin et E. Merllin, Carnets intimes de la DDST, Paris, Fayard, 2004, p. 27-62.

(364) Randall Collins, Weberian Sociological Theory, Cambridge, Cambridge University Press, 1986, p. 187, 196, 197-201, et R. Collins, «Long-term Social Change and the Territorial Power of States», in L. Kriesberg (ed.), Research in Social Movements, Conflicts and Change, vol. 1, Greenwich, CN, 1978, p. 1-34, cité par Sean M. Lynn-Jones, «Realism and Security Studies», dans Craig A. Snyder, op. cit., p. 64,75.

(365) Thierry Wolton, op. cit., p. 429.

أمين عام للحزب الشيوعي السوفييتي قد غير رؤيته للعالم، فمن الواضح أن هذا التغيير لم يكن نتيجة "إعادة تقويم" (وهو ما يمكن أن يسخر منه شيوعي ملحد!)، وإنما بسبب الوعي بإفلاس "البنية التحتية" (وهو مفهوم مألوف لدى الشيوعيين)، وهو من أكبر أنواع الإفلاس ضغطاً، لأن تجاوزه غير ممكن.

ثمة مأخذ آخر طالما يوجه إلى مختلف الواقعيين، والواقعيين الجدد، أو إلى منظّري انتقال القوة الملازم لمفهومهم الثابت للفوضى الدولية، هو عدم قدرتهم على تصور وقوع تغيير منظومي إلا بحدوث صراع أو حرب هيمنيّة[366]. وقد يتبنون القول بأن البنية الفوضوية للمنظومة الدولية لا تتيح ضبط استخدام القوة، وأن أي اضطراب في القوى لا يمكن حله إلا بالحرب. عندئذ، فإن نهاية الحرب الباردة من دون صراع تكفي، بنظر بعض منتقديهم، لإثبات عدم صلاحية النموذج الواقعي. لأنه لا يتوافق مع كون هذه الحرب قد جاءت نتيجة سلسلة من العمليات السلمية[367]. المشكلة هي أننا لن نعرف أبداً ما إذا كانت هذه العمليات قد وقعت بالفعل، لو لم يكن الخوف من العامل النووي حاضراً (تشيرنوبيل)، ولو لم يكن دور حرب الاستخبارات فعالاً.

لكن شلل الصواريخ النووية الذي تحدث عنه عدد من الواقعيين، مثل كينيث أوي Kenneth Oye لن يكون عندها سوى "الفرضية الملحقة الهادفة إلى إنقاذ النظرية لهذا الغرض ad hoc لكنها غريبة عن جوهر النموذج نفسه"[368]. وهو ما يعبرعن نية سيئة، لأن الواقع النووي يحكم علاقات القوى الكبرى منذ عام 1945. ومن الأكثر عقلانية دمجها، وإن كان لاحقاً ex post، بالنظرية، من تصور أن غورباتشيف كان قد خطط للتخلي عن مكانة الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى، في الوقت الذي كان يريد تجنب تفتته. لقد نجم استسلامه، في منطقة مكشوفة أمام تحركات أوروبا الشرقية، عن عجزه عن تغيير مجرى الأمور. فإذا كان جون فاسكيز John Vasquez يرفض الأطروحة الواقعية الجديدة، لكنه لا يقبل التفسيرات الليبرالية السائدة عند نهاية الحرب الباردة، لاسيما تفسيرات كل من دودني Deudney وإيكنبيري Ikenberry[369]. إنه، بشكل عام، يرفض الزعم القائل بالطابع السلمي لدبلوماسية الديمقراطيات الغربية، لا سيما إزاء الاتحاد السوفييتي، لأن هذه الديمقراطيات لم تفعل ما من شأنه أن يوفر له بيئة مُطَمئنة. والبرهان على ذلك

---

(366) John Vasquez, The Power of Power Politics, op. cit., p. 205.

(367) Isabelle Grunberg and Thomas Risse-Kappen, «A Time of Reckoning ?», inThe End of the Cold War, op. cit., p. 110-111.

(368) Ibid, p. 118.

(369) Daniel Deudney and G. John Ikenberry, «Soviet Reform and the End of the Cold War : Explaining Large-scale Historical Change», 1991, Review of International Studies, 17 (July), p. 225-250.

تدخلاتها في الحرب الأهلية الروسية عام 1918، وإهمالها لها خلال سنوات الثلاثينيات (لاسيما وزارة الخارجية Foreign Office)، ثم رفضها للتوجهات الانفتاحية التي أبداها السوفييت تحت تأثير المكارثية في الخمسينيات بعد موت ستالين[370]. إن المفارقة القائلة أن الطبيعة الديمقراطية للولايات المتحدة كانت تحثها على الاعتدال في السياسة الخارجية، وطمأنة خصومها هي، كما يتهكم فاسكيز، أنه كان يجب انتظار إدارة ريغان، الأقل استعداداً للانسجام مع الشيوعية، حتى يكون لتلك الطبيعة بعض الآثار! نقطة الضعف الرئيسة في الحجاج الليبرالي، كما يقول، هي أن الطبيعة الإيديولوجية للنموذج تقوده إلى المبالغة في تقدير الأوجه التوافقية consensuels لسلوك الدول الديمقراطية، وهو أمر مناف للواقع التاريخي نفسه. أما جون فاسكيز فيميل بوضوح إلى الأطروحة البنائية، حينما يؤكد، فيما يخص نهاية الحرب الباردة، أن المتغير الرئيس هو تغير رؤية القادة السوفييت للعالم[371]. ورفضه اعتبار أن السبب في انهيار القوة السوفييتية يكمن في تهافت البنية الداخلية، وبالأساس على الصعيد الاقتصادي يدفع إلى الحيرة. كم تبدو لنا الذريعتان التاليتان المغرقتان في الواقعية متناقضتين مع هذه المقاربة: ذريعة الفناء الكامل المتبادل في حال وقوع حرب نووية، والتي بررت التقارب، من جهة؛ ومن جهة أخرى، الذريعة الأخرى، التي يأخذها عن جون لويس غاديس John Lewis Gaddis الذي تبنى القول بأن الحرب الباردة لم تتوسع أبداً لأنه لم يكن لدى أي من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مطالب إقليمية لدى الجانب الآخر[372]، وهو ما سهّل حل الصراع.

من إعادة تقويم الليبرالية بوصفها نظرية العلاقات الدولية إلى التعددية النظرية بحسب أندرو مورافشيك

على الرغم مما يقوله فاسكيز، فإن نهاية الحرب الباردة التي ترافقت مع توسع المبادلات الاقتصادية العالمية، قد أحيت النظرية الليبرالية بشكل سريع. ولا شك في أن صيغة مورافيشك المعدَّلة، تعد أفضل مثال مُقنع عليها. لكن، لكثرة ما أراد تخفيف انحرافاتها المعيارية بغية تخليصها من غلافها الإيديولوجي، يضطرنا إلى التساؤل عما بقي من خصوصية ليبرالية في مقترحه. وهو أمر يعيه، ففي نهاية مقالته، يحس بالحاجة إلى إعادة تأكيد هذا الوعي في وجه منتقديه[373]. لكن، في العمق ليس لهذا أية أهمية،

(370) John Vasquez, op. cit., p. 357.
(371) Ibid., p. 339.
(372) John Lewis Gaddis, The Long Peace : Inquiries into the History of the Cold War, 1987, New York, Oxford University Press.
(373) Andrew Moravcsik, «Taking Preferences Seriously : A Liberal Theory of International Politics», International Organization, vol. 51, n° 4, automne 1997, p. 548.

بالنسبة للنظرية. ويستوقفنا، بنحو خاص، ميله إلى التعددية النظرية والشمولية (المنظومية) systémisme.

ينطلق مورافيشك من مبدأ عدم وجود نظرية ليبرالية حقيقية للعلاقات الدولية تقابل الأطروحة الواقعية الجديدة التي تستند إلى تشكيل القدرات الاستراتيجية، أو الأطروحة المؤسسية institutionnaliste التي تستند إلى تداول المعلومات، وتشكيل المؤسسات الدولية، ولكن ترتبط جزئياً، كما يقول، بالأطروحة الأولى التي ليست سوى نسخة مُحَسَّنَة عنها. ويرى أن أسسها أقرب إلى الواقعية منها إلى الليبرالية[374]. ورغبة منه في مقابلة هاتين المقاربتين ببديل ليبرالي أصيل، يعرض هذا المتخصص السياسي، ما سيشكل أسسها الثلاثة. الأساس الأول غير جديد تماماً، أما الآخران فأكثر جدة. إنه، في الحقيقة، يبدأ بإعادة تأكيد ما كان الليبراليون يقولونه دائماً، ومعهم عدة واقعيين، أي أولوية الأفراد والجماعات على الدولة. والقرار السياسي لا يصدر عن هيئة وحيدة بل عن مجموعة من المصالح الفردية المختلفة، المجهزة بمستويات غير متكافئة من المصادر، ومن غير أن يكون ممكناً استخلاص التجانس بشكل آلي. من هنا، نتفق على أن كل حكومة تمثل بعض المجموعات أفضل من أن تكون ممثلةً لمجموعات أخرى، وأن الدول، في هذه الظروف، تحدد أفضلياتها تبعاً للمصالح التي يكون الدفاع عنها أفضل ما يكون، وتتصرف في سياستها الخارجية بناء على ذلك. إذا لم تكن الدولة فاعلاً في حد ذاته، بل المؤسسة التمثيلية لمجموعات لها مطالبها الخاصة، لا بد من الموافقة، كما يقول مورافيشك، على أن الأقوى هو من يحدد الأفضليات الوطنية. ويستدرك قوله، لكن يجب ألاّ تُخلط هذه الأفضليات بالاستراتيجيات أو بالسياسات، لأنها وحيدة الجانب، ولأنها لا تؤدي أبداً إلى التجانس الذي يفترضه هذان المفهومان الأخيران. الأفضليات كما يقول، تنجم أساساً من تفاعل مصالح الدول التي تستطيع، في بعض الأحيان، صهر علاقاتها الخارجية ببعضها، أو التنسيق بينها، ولكنها ترى، عموماً، مؤسساتها وموظفيها ينشطون بشكل مستقل أو "مفكك"، بما ينسجم مع خياراتهم الخاصة. بعد وثوق مورافيتش بهاتين الملاحظتين (عدم تكافؤ الجماعات الاجتماعية في التنافس ضمن الدولة الواحدة، والتسويق المنفصل لمصالحها على المستوى الدولي)، خلص إلى أن "الدول لا ترفع، بشكل أوتوماتيكي، التصورات الخاصة بالأمن، والسيادة، أو الازدهار في حد ذاته، إلى حدودها القصوى بشكل آلي وتحددها، كما يميل الواقعيون والمؤسسيون institutionnalistes إلى القيام

(374) Ibid., p. 516.

به"[375]. إنما تتبع التفسيرات الخاصة التي تقدمها الجماعات الخاصة الأكثر قوة حول هذه المفاهيم. وهذا سبب غياب الاستراتيجيات بالمعنى التام للعبارة. مايعني، إذا اتفقنا محاججةً، على أن الولايات المتحدة، التي طالما أبدت تفضيلاً للأعمال، والتجارة والتأثير الاقتصادي على الهيمنة السياسية، بقيت دائماً تحت قيادة المجموعة الاجتماعية نفسها. وبرهنت، في كل الأحوال، على ثبات في السياسة الخارجية، وخطها الدبلوماسي بصرف النظر عن الإدارة الحاكمة، لأنها اهتمت دائماً بمتطلباتها الاقتصادية. إذا اكتفينا بهذا المثال الأمريكي، فإن ذلك من شأنه تقليص طيف أولويات الدولة بشكل مقبول. من ناحية أخرى، لم يسجل أبداً وجود اختلافات جوهرية، أو حاسمة، بين السياسة الخارجية لفرنسا الجمهورية والبورجوازية، وفرنسا الملكية الأرستقراطية، إلا فيما يخص الخيارات التي تفرضها الظروف. التأكيد الثالث الذي يطرحه مورافيشك هو أن تشكيل أولويات الدول المترابطة تحدد السلوك الدولتي. بعبارة أخرى، تحاول الدولة تحقيق أولوياتها المتميزة تحت الضغوط المتغيرة التي تفرضها أولويات الدول الأخرى. وهي تفعل ذلك، ليس في مجال الواقعيين المُتنازع عليه، ولا في توافق المؤسساتيين، بل في كنف تشكيل مركب من الأولويات المجتمعية، والجماعات التي تتغير تبعاً للقدرات الجديدة التي تتمتع بها هذه أو تلك، والمعلومات التي تملكها الجماعة عن الأخرى. وليس حينما تتغير بنية القوة، كما يعتقد الواقعيون، أو حينما ينشأ الشك، كما يظن المؤسساتيون. في المحصلة، فإن تعديلية révisionnisme الدولة، الناشئة عن جماعة، أو فئة من شعبها، سواء أكانت فئة إيديولوجية، أو اقتصادية هي المحرك الحقيقي للعداوة، برأي مورافيشك.

مورافيشك هذا يعد النظرية الليبرالية التي يتبناها بوصفها نظرية منظومية (شاملة) systémique، والتي لا شك في أنها تستحق وحدها هذا الاسم. لأن أولويات الدول، في المقام الأول، انعكاس تفاعل مجتمعي شامل، خلافاً لما قاله الواقعيون والآخرون، بأن الأولويات مصدرها داخلي domestique بالتحديد. وهو ما يتناقض مع فكرة السوق نفسها. ويضيف قوله، لذا، في المقام الثاني، فهي تحقق، بشكل أفضل، متطلبات والتز أكثر مما يحققه نموذجه لأنها "يمكن أن تفسر أهداف "السياسة الخارجية للدولة" إضافة إلى القيود "المنظومية systémiques" للتفاعلات بين الدول"[376]. ويضيف مورافيشك قوله: بما أن المفهوم الليبرالي- وهي ميزة إضافية - للقوة يتضمن مفهوميّ المساومة والتفاوض (على عكس الواقعية التي تعجز عن وضعهما خارج علاقات القوة)، فإن

(375) Ibid., p. 519.
(376) Ibid., p. 523.

النظرية الليبرالية أقدر من غيرها على تقديم تفسيرات عامة للسياسة العالمية، تبدأ بالتبادل السلمي وتنتهي بالمواجهة الفظّة. ويؤكد أن هذا الأمر قد مرَّ من دون أن يلحظه أحد، لأن المكونات الثلاثة لليبرالية، أي المكون المثالي (يمثله كل من جون ستيوارت ميل John Stuart Mill، وودرو ويلسون Woodrow Wilson)، والمكون الاقتصادي (ويمثله آدم سميث Adam Smith)، والمكون الجمهوري (ويمثله كانط)، إما أُسيءَ تفسيرها، أو تمَّ تقزيمها. فعلى سبيل المثال، لم تتوقع الليبرالية التجارية أبداً أن تؤدي الحوافز الاقتصادية إلى السلام بشكل آلي، لكن تبعاً للتفاعلات السلبية أو الإيجابية بين المحلي والعابر للوطني، فإن بنية السوق تكون سبب الانغلاق بمقدار ما هي سبب للانفتاح. ويتابع مورافشيك مرافعته جاهداً في البرهنة على أن النظرية الليبرالية، كما يراها، تنسجم تماماً مع المعايير التي ينبغي أن تتوفر في نموذجٍ يمكن أن يكون بحثاً تجريبياً أو مساراً نظرياً في الوقت نفسه. ويرى تجانسه في قدرته على تحليل جوهر السياسة الخارجية، لمختلف القوى ومن زوايا مختلفة، وعدم اكتفائه بالحديث عن شروط تحقيق الأمن، أو شروط التعاون، كما هو حال النظريتين اللتين ينتقدهما. كما يرى أن النظرية الليبرالية قادرة على فهم التغير الذي يصيب المنظومة الدولية، لأن هذه النظرية تضع رابطاً مباشراً بين التغير الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والسلوك الدولتي في العلاقات الدولية. وهو ما يتيح له تصور حداثة دولية متميزة عن العصور القديمة، لأنها تقوم على ديمقراطيات صناعية متنبهة للتغيرات السلمية، وهيمنة القانون على مؤسسات دولية مستقرة، يجمعها تفاعل مجتمعيّ شديد. وتماسك هذه الفرضية يشكل قوة للنظرية الليبرالية التي تعدُّ الأولويات الدولتية بمثابة متغيرات، لكنها متغيرات متوقعة، لأنها مرتبطة بسياق مجتمعي.

أخيراً، مورافيشك مقتنع بأن النظرية الليبرالية، خلافاً للمؤسسيّة institution-nalisme، والواقعية، والبنائية constructivisme (التي سندقق النظر فيها ضمن الفصل القادم)، لا تخاطر في إلغاء، متغير بهذه الأهمية، أو إهماله لأن النظرية البنائية تقرن الداخلي بالخارجي، وتدمج مجالات العامل الاجتماعي. وبعد أن يجعل البنائية هدفه الأخير يأخذ عليها تنظيرها للتكيف socialisation الفكري للدول، وتشكيل هويات وطنية، يعزوها إلى التفاعلات الدولية فقط، وإلى الآثار السابقة للمنظومة الدولية، من دون تصور لتشكيل الأولويات المحلية أولاً، واقتراح نظرية لها. وهو ما يجعل المقاربة البنائية بالغة الهشاشة، لأن الأولويات الوطنية تشكل النقطة الحرجة (وأفضل مثال على ذلك الاستفتاء الفرنسي في شهر أيار 2005 حول الدستور الأوروبي) للعلاقة بين الاندماج

المنظومي socialisation systémique، وسياسة الدولة. يرى الليبراليون أن مُجانسة القيم والرؤى عن العالم ترتبط أولاً بتلاقي القيم المحلية الموجودة أو تباعدها. وبما أن مورافيشك يعد محاولة البنائيين جعل كارل دوتش Karl Deutsch أحد أتباعها، بحجة أن "المجموعات الأمنية التعددية" تقوم أولاً على الاتصال، فهو يذكرنا بأنه، هو نفسه، كان يعد بعض العوامل الملازمة للنظرية اللبرالية (مجتمع مدني مستقل، مرونة فردية، سيادة القانون، التعددية السياسية) سابقة لأية تسوية دولية. يبدو أن عدة بنائيين قد قبلوا اعتراضه، فوافقوا على ضرورة توافق المحاكاة المنظومية mimétisme systémique مع تنظيم الشركاء من جهة، وطريقة عملهم من جهة أخرى[377].

على الرغم من إرادة مورافيشك في إعادة الاعتبار للنظرية الليبرالية، أو إعادة تقييمها، إلا أنه لم يقع في الأحادية الإيديولوجية. وشأنه شأن بعض المتخصصين السياسيين الأميركيين في فترة التسعينيات، مثل والتز، أو كيوهان، فهو يرى أن وضع خلاصة لنظريات العلاقات الدولية يعدّ أمراً جيداً. لكن في الوقت الذي يعتبر فيه هذان الأخيران أن على مثل هذه الدراسة متعددة الأسباب، البدء باستخدام النظرية الواقعية، والاستمرار في إدخال نظريات منافسة تقوم على تحليل المجتمعات، والاعتماد المتبادل، والتغير، وما إلى ذلك، لتفسير النواقص التي تشوب الأولى، ومآزقها، فهو يسير في عكس منحاهما. الحقيقة، إن خيارات الدول تحتل الأولوية، وهي، كما يعتقد مورافيشك، الكفيلة بتحديد طبيعة اللعبة الدولية وشدتها، وبالتالي فإن النظرية الليبرالية تحتل الأولوية. فهي تفسر متى وأين تسير خيارات الدول هذه في اتجاه المقترحات الواقعية أو المؤسسية، لكن العكس ليس صحيحاً[378]. ويؤكد أن الدول تُوقف أولاً خياراتها، لأسباب خاصة تتعلق بتاريخها مباشرة، إذا كان للوضع الدولي علاقة بالحالة التي تحظى بقبول الليبراليين بشكل غير مباشر، إذا كانت الاستراتيجية ذات جوهر واقعي أو مؤسسيّ. لهذا اتبع جورج كينان Georges Kennan، المعروف بوصفه أحد الواقعيين، ووفقاً لهذا الحجاج، سلوكاً ليبرالياً حينما برر استراتيجة الاحتواء containment، الواقعية بامتياز، بخوف الأوروبيين من طبيعة النظام السوفييتي، وتفضيلهم المجتمع الليبرالي. أما السياسة الأمريكية إزاء ألمانيا واليابان، فقد انطوت أساساً على تغيير الأهداف الاجتماعية، والخيارات الوطنية لهذين البلدين. وكان سلوك كل من نيكسون وخروتشوف قريباً من سلوك كينان حينما صرحا أن أحداً لن يربح الحرب الباردة أو يخسرها في الميدان

(377) Ibid., p. 540.
(378) bid., p. 543.

العسكري، إنما يربحها وفقاً للكفاءات الاقتصادية لكلا الطرفين، كما يقول مورافيشك. ويختتم قوله، في المحصلة، إن كون الدول معنية حتماً بأمنها، وبميزان القوى، ليس مخالفاً لنظرية ليبرالية متعددة السببية multicausale، تضع، تجريبياً، الخيارات بمعزل عن أي قرار إيديولوجي. وهو ما يشكل بالفعل، خطوة كبيرة نحو التعددية النظرية، أي تداخل النماذج interparadigmité.

القوة التي لا محيد عنها

بالتالي لا يمكن للأولوية، التي يعطيها مورافيشك لخيارات الدول، أن تلغي علاقات القوة. وهذا، من دون شك، مؤشر على ليبرالية ذكية، لأن هذه الخيارات تكون دائماً حاضرة في خلفية المفاوضات الدولية، حتى وإن تم التعبير عن الرغبة في التعاون. على الصعيد البيدولتيّ، حيث لم تختف علاقات القوة بعد، وتتضح أكثر على الصعيد الداخلي، وحيث تنشط القوى الحقيقية خلف لعبة الأحزاب السياسية، لا يمكن "لدمقرطة" العلاقات أن تكون سوى صيغة في حدودها الدنيا، وديمومتها ليست مؤكدة، بمعنى التخلي عن استخدام العنف المادي، أي الإكراه. إذا اتفقنا على ذلك، فإن الوجود الكلي للقوة، وشموليتها، بلغت حداً دفع مجلة Millenium، في عددها الأخير، للعودة إلى هذه المسألة الصعبة، منذ أن طرحها ماكس ويبر Max Weber، وهي معرفة ما إذا لم تكن السلطة في العلوم السياسية، أو القوة في العلاقات الدولية مفهوماً، من بين مفاهيم أخرى، بل هي المفهوم الذي يقوم عليه هذا الفرع المعرفي(379). قبل العودة إلى الأجوبة التي يقدمها علماء السياسة المنتمون إلى نماذج مختلفة، لا بد من ملاحظة أن القوة طالما كانت تحتل الموقع الأول في سلم اهتمامات الدوائر العليا للدول، حينما يكون عليها إبداء رأيها حول الأشكال التي يمكن أن يؤول إليها مستقبل العالم. وأفضل برهان على ذلك نجده في آخر تقرير لمجلس الاستخبارات الوطني National Intelligence Council الصادر في شهر كانون الأول من عام 2004 بعنوان (خريطة مستقبل العالم Mapping the Global Future)(380). وبما أن هذا التقرير قصدَ اختيار المقاربة الجيوسياسية الشاملة systémique، كما يشير عنوانه، فهذا يعني أنه يعزز بشكل كبير السيناريوهات التي طرحناها في عام 2001(381). وليس ثمة ما يدهش، في هذه الظروف، أن تكون الواقعيّة

(379) Millennium, Journal of International Studies, Londres, 2005, vol. 33, n° 3, p. I-VI.
(380) Mapping the Global Future, Report of the National Intelligence Council's 2020 Project, 2004, Washington, consultable sur le site :
(381) Gérard Dussouy,Quelle géopolitique au XXI siècle? Op.cit." Les trois scénario du futur",p.272-393.

دائماً ماثلة في ذهن كل من يكتب في مجال العلاقات الدولية، بعد مراجعتها، وتصحيحها في أعقاب الانتقادات التي وجهها الليبراليون إليها، وبعد أن أجرت نظريات الإدراك والتصور تعديلات عليها.

لننظر أولاً في مسألة الحضور الكلّي للقوة. فطالما أن حساب القوة غير أكيد، كما درسناه سابقاً، فإن الحضور الكلي للظاهرة وشموليتها لن يخضع للنقاش. وسواء أكانت هذه القوة حقيقية، أو متصوَّرة، ومنسوبة إلى تشكيل المنظومة الدولية، وطالما أنها تتحدد بمنظومات معتقدات الفاعلين أيضاً، على الأقل، في السياق الذي يتخذون فيه قرارهم، كما اعترف ستيفانو غوزيني Stefano Guzzini[382] في نهاية الأمر. وإن لم تفرض هذه المنظومة الدولية عليهم سياستهم، فهي تحدد هامش مناورتهم، كما يقول هذا الأخير، الذي كان محقاً في طرح مسألة طبيعتها، وإنتاجها، ووسائلها، وصياغتها اللغوية. وهو قادر على ذلك، لاسيما وأن قوة الإكراه انتقلت، منذ نهاية الحرب الباردة إلى المقام الأخير في العلاقات الدولية. حيث تخلّت، مؤقتاً على الأقل، عن الدور الأول لقوة النفوذ، والإقناع، أو التلقين. لقد أصبح الرهان الحقيقي للقوة يقوم على "خوض المعركة من أجل كسب القلوب والعقول" أكثر من أي وقت مضى، كما يكرر لوكيس[383]. وهو ما كان ليكذبه إدوارد هـ. كار Edward H. Carr، أوهانز مورغينتاو Hans Morgenthau. لأن الأول يرى في كل من القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية أحد العناصر الثلاثة المكونة للقوة السياسية[384]. وكان يشدد على أن المسيحية كانت أول قوة رأي في التاريخ، والكنيسة الكاثوليكية أول مؤسسة استخدمت، بشكل منتظم، سلطة التأثير على رأي الجماهير، كما يذكر صاموئيل توبان Samuel Taupin في دراسته الإبيستيمولوجية التي تناولت هذا النمط من القوة في السياسة الدولية[385]. ويذكّر هذا الأخير غير المصدّقين، إلى أي درجة كان مورغينتاو يتصور غزو العقول والهيمنة عليها يشكل أداة تغيير في علاقات القوة بين الأمم. كان عالم السياسة الأميركي هذا يعتبر أن الهيمنة الثقافية الأميركية على الغرب، في فترة الحرب الباردة، سمحت للولايات المتحدة بتجنب الاستعراض المُكلف لقوتها، وممارسة التضييق الذاتي الذي كان يجعل هيمنتها الودية أكثر قبولاً. لأن "البعد الثالث" للقوة، بالمعنى الذي يقصده لوكيس، هو تلك **"القدرة على صياغة مفاهيم الآخرين**

(382) Stefano Guzzini, «The Concept of Power : a Constructivist Analysis», in Millennium. Journal of International Studies. Facets of Power in International Relations, 2005, vol. 33, n° 3, p. 495-521.
(383) Steven Lukes, «Power and the Battle for Hearts and Minds», in Millennium, ibid., p. 477-493.
(384) Edward H. Carr, op. cit, p. 120.
(385) Samuel Taupin, La Puissance d'influence en relations internationales : approches théoriques et cas pratiques, à paraître.

ورغباتهم، والتأثير فيها، أو تحديدها، بهدف إخضاعها في المستقبل"[386]، وهو خضوع يجعل من الصعب جداً النظر بجدية إلى هذه البيذاتية intersubjectivité من دون الهيمنة التي كان يؤمن بها المثاليون البنائيون، وسيحتل هذا الأمر مركز الفصل الأخير [من هذا الكتاب]، ويضطرنا للعودة إلى المفاهيم الأساسية للتأثير والهيمنة.

ترى ما الذي يمكن قوله اليوم عن **القوة الناعمة** soft power؟ وأعمال جوزيف ناي Joseph Nye الأكثر شهرة من أعمال لوكيس Lukes، التي أدت إلى بروز هذا المفهوم في بداية سنوات التسعينيات[387] الذي دأب مؤلفه، بعد ذلك، على استخدامه بشكل دائم، بحيث خصه مؤخراً بخلاصة قصيرة[388]. إنه يحدد هذه السلطة بـ"القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجاذبيّة، بدلاً من اللجوء إلى الإكراه، أو الرشوة monnayage. وهو ينتج عن جاذبية ثقافة بلد ما، ومُثُله، وسياساته. فحينما يكون سياسيوكم شرعيين بنظر الآخرين، تزداد سلطة تأثيركم عليهم"[389].

هذه السلطة تتضمن الدعاية، لكنها تتجاوزها إلى ما هو أبعد من ذلك. إنها تنطوي على جعل الآخرين يتبنون معايير، ومؤسسات تدفع إلى اتباع السلوك المنشود أو تفضي إليه. وهو شأن الدولة بمقدار ما هو شأن المجتمع المدني، وهو ما يميزه عن الحظوة (الوجاهة)، بوصفها عامل تأثير أيضاً، برأي غيلبان. والأصل المزدوج لهذا المفهوم يجعل التعامل معه أكثر جذباً، وأكثر صعوبة في الوقت نفسه من مفهوم القوة القاسية hard power. لكن، في عالم تهيمن عليه علاقات الاعتماد المتبادل فإن هذا المفهوم أكثر فاعلية من المفهوم الثاني، لأنه أكثر دقة، وأقل إيلاماً.

أمّا في ما هو من أمر الولايات المتحدة، التي تملك، بحسب ناي، الموارد اللازمة لممارسة السلطتين، فإن سلطة التأثير تقوم على الإشعاع اللغوي، وعالمية الثقافة، والتوافق الوطني ضمن التنوع، وأهمية القيم السياسية، وروح الحرية، والنموذج الاقتصادي، وفرادة النجاح الفردي، والقدرة على تقديم المقترحات في كنف المنظمات الدولية. يضاف إلى هذا هيمنتها على تقنيات الاتصال، ومعالجة المعلومات، علماً أن ناي كتب في عام 1996 أن "البلد الذي يدير ثورة المعلومات أفضل مما يديرها *غيره*، سيكون أقوى من أي بلد آخر.

---

(386) S. Lukes, op. cit, p. 486.

(387) Joseph S. Nye, Bound to lead ; the Changing Nature of American Power, New York, Basic Books, 1990. Traduction française : Le Leadership américain. Quand les règles du jeu changent, Nancy, Presses Universitaires, 1992.

(388) Joseph S. Nye, Soft Power : the Means to Succeed in World Politics, New York, Public Affairs, 2004.

(389) Ibid., p. 5.

وفي المستقبل المنظور، فإنّ هذا البلد هو الولايات المتحدة"[390]. ويعترف ناي أنه ما من شك في أن للقوة الناعمة حدودها، ولا تُعفي من استخدام سلطة الإكراه، لكن هذه السلطة لم تعد كافية اليوم. ودليلهُ على هذا ما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية، لدى مقارنة حماسة حلفاء الولايات المتحدة إزاء تفتت حلفاء قوى المحور. فإذا كانت ثقافة أمة وإيديولوجيتها جذابتين، فإن الأمم الأخرى ستلحق بها. وإذا كانت الدولة قادرة على وضع قواعد دولية لها علاقة بمصالح غالبية الشعوب وقيمها، فستحقق انضمامها إليها. ويشير ناي، إلى أن هذا كله يتم من دون عنجهية. وقد انتابه القلق من الضرر الذي لحق بصورة الولايات المتحدة بعد تدخّلها في العراق. إضافة إلى هذا فقد اهتمّ هذا العالم السياسي "بالقوة الناعمة لدى الآخرين"، ولا سيما الإسلاموية الوهابية. فسلطة تأثير الإسلامويين، برأيه، عَرَضٌ مثير للقلق لأنه يذكّر الأمريكيين بضرورة إيجاد أفضل الوسائل لعرض قوتهم، ودعم المسلمين المعتدلين"[391]. وهوتفكير يستدعي ملاحظتين.

أولاً، ملاحظة لوكيس الذي يتعجل الإشارة إلى أن القوة الناعمة عند ناي، ليست سوى سلاح في حرب القيم[392]. ثم إن المسألة الأعمّ في واقع سلطة التأثير الإسلاموي الذي يبرهن عن حضوره وفعاليته بشكل صريح، ليس فقط من خلال بناء مساجد جديدة تمتد من أندونيسيا لتصل فرنسا، وهو ما يقلق ناي، بل أيضاً من خلال العمل الاجتماعي، وتقديم العون للمعوزين، ونجدة ضحايا النزاعات التي تقوم بها حركة مثل حزب الله. وفي مقابل الصعوبات الجديدة التي تعترض سبيل القوة الناعمة soft power الأمريكية، يتساءل عن صيغها وأهدافها، ويقدم المقترحات. ويرى ناي، على نحو خاص، وجود نقص في التعاون بين الدبلوماسية الأميركية ومختلف المؤسسات، أو الوكالات الخاصة القادرة على نشر القيم الأميركية. فيلاحظ بلبلة بين خطابها الإيديولوجي وسلوكها خلال المفاوضات الاقتصادية الدولية. وأخيراً يقول أنه إذا كان لا بد من تشجيع تطور الديمقراطية في كل مكان، فلا ينبغي أن يتم ذلك من خلال القوة، ولا بد من القبول بإمكانية قرنها بقيم السكان المحليين لكي تكون مؤثرة، كما حدث في آسيا، وفي كل من كوريا واليابان على نحو خاص. كما يمكن لهذا التسامح أن يكون وسيلة لكي تتجنب القوة الناعمة كثيراً من ردود الفعل السلبية. هذه الملاحظات الهامة التي وضعها ناي، تدعونا إلى تقدير مفهوم القوة التي تثير قلق التيار البنائي بشكل كبير، وتعميقه في اتجاهين:

(390) Josph Nye, William A. Owens, «America's Information Edge», Foreign Affairs, March-April 1996, p. 20.
(391) Joseph Nye, Soft Power, op. cit., p. 97.
(392) Steven Lukes, Millennium, op. cit. p. 487.

1) في المقام الأول، تبقى القوة متغيراً مركزياً. وشمولية القوة، سواء أكانت ناعمة أم صلبة، فهي أساس تجديد دائم للنظرية الواقعية. يظن دافيد بالدوين David Baldwin أن التغير الأكبر يكمن في الانتقال من مفهوم محدد للقوة، بوصفها مصدراً مادياً، بالأساس، إلى قوة بوصفها علاقة ممكنة أو قائمة حالياً[393]. دون أن يعني ذلك استبعاد إحدى المقاربتين للأخرى. لكن، في المفهوم الثاني، فإن إضافة مفاهيم مثل مفهوم الأمن أو مفهوم الحظوة، ودمج دور الأفكار، لاسيما أفكار صانعي القرار، أو المطالب المحلية أيضاً، بمفهوم القوة، الذي يعد متغيراً مركزياً لكليهما، فإنَّ هذا كلّه يفسر الاختلافات بين المجموعات الواقعية حول النقاط التالية: ما هي الاستراتيجيات التي ينبغي على الدول وضعها لزيادة قوتها؟ وكيف ينبغي استخدام القوة لبلوغ الغايات المنشودة؟ وكيف يمكن قياس القوة؟. تبعاً للأجوبة، يمكننا تمييز الواقعية الكلاسيكية، عن الواقعية البنيوية الدفاعية، والواقعية البنيوية الهجومية، و"الواقعية المُعَدَّلَة"، أو الكلاسيكية الجديدة حول مركزية الدولة stato-centrique، التي تخضع، هي نفسها، إلى المتغيرات[394]. بعد هذا، رحب الاقتصاديون بعودة المنظور الأحدث القائل إن القوة لا تعني الهيمنة، ولا القوة المحضة، بل هي التي تقوم بتنظيم علاقات تراتبيّة في الاقتصاد العالمي تحدد هوامش مناورة الدول.

الواقعية الدفاعية، التي وضعها جون هيرتز John Herz، وإشكاليتها الأمنية، بحسب فريد زكريا[395] ترى أن الأمن محفّز الدول. وتقوم فرضيته على أن الأمم تصبح عدوانية، أو توسعية حينما تقدّر أن مصالحها عرضة للتهديد، أو حينما يتزايد انعدام الأمن. تتميز الواقعية الكلاسيكية عن الواقعية الدفاعية في أن هذه الأخيرة تؤكد على استخدام الدول للقوة بدافع الضرورة، لأنها مجبرة على ذلك، وليس لأنها قادرة، أو لأن زيادة قدراتها إلى حدها الأقصى تسمح بذلك. وكما رأينا سابقاً، مع فان إيفيرا Van Evera، أن الأولوية المعطاة للأمن تطرح مشكلة تفسير التهديد الذي ينيخ بثقله على مصالح الدول. لكن هذا المفهوم يبقى مرناً. ويرى جاك سنايدر Jack Snyder، أن المنافسات الداخلية في كنف الدولة، أو التخوفات المشروعة لبعض الطبقات الاجتماعية من البيئة الخارجية كفيلة بإدخال عناصر غير عقلانية في تقييمها، وتحريفها. ويعتبر أن خطر الانحراف

(393) David Baldwin, «Power and International Relations», in Walter Carlnaes, Thomas Risse, and Beth A. Simmons, (édit.), Handbook of International Relations, Londres, Sage, 2002, p.185.
(394) Brian C. Schmidt, «Competing Realist Conceptions of Power», in Millennium, 2005, vol. 33, op. cit., p. 523-549.
(395) F. Zakaria, op. cit., p. 21.

يزداد حينما تكون السلطة حكراً على جماعة أو زمرة[396]. ويتفق معه فريد زكريا على وجود ظروف تاريخية يكون فيها التهديد واضحاً، ويسهل تحديده، فيسمح بتفسير تشكل التحالفات بشكل عقلاني، كما يحاول ستيفن والط Stephen Walt القيام به[397]. لكن، بما أن تحقيق الأمن المطلق، كما يقول زكريا، أمر مستحيل، وبعد أن تبين أن التقييد الذاتي auto-restriction الذي ينبغي أن يستتجه غير مؤكد، فالنتيجة هي ازدياد التأثير إلى حدوده القصوى[398]. عند هذا المستوى تماماً، تتميز الواقعية الهجومية عن التيار السابق الذي يدعم فكرة أن إرادة القوة تقود الدول إلى بسط نفوذها، بدلاً من التركيز على ضمان أمنها[399]. وقد بيّن التاريخ أن الأمن، بالنسبة لعدد من الدول، ليس غاية في حد ذاته، لاسيما بالنسبة للدول التي تكون لديها، في فترة معينة، غائية إصلاحية finalité révisionniste. لا شك في أن جون ميرشايمر John J. Mearsheimer يعد أشهر ممثلي الواقعية الهجومية، إذ يرى أن بنية المنظومة الدولية تفرض على الدول سباقاً نحو القوة[400]. وتسعى الدول، بدافع الضرورة، إلى الاستمرار في تحسين موقعها البنيوي، ورفع مستواه إلى حدوده القصوى. ولا يمكننا فهم السلوك الاستراتيجي للدول الكبرى، التي لديها الكثير من الأهداف الإصلاحية، المتمثلة أحياناً في السياسات التوسعية، إلا تبعاً لهذه الضرورة، كما يظن مارشايمر Mearsheimer. علماً أنه يرى في المنظومة الدولية الفوضوية الخطيرة، أن الحالة الأكثر وثوقاً هي حالة الهيمنة الكليّة.

إن الردود العنيفة buck-passing من قبل القوى العظمى، أي نزوعها إلى التصرف بشكل منفرد، بدلاً من السعي إلى التوازن من دون الاهتمام بعروض الشركاء، يعد توجهاً طبيعياً لأنه يحقق مصلحتها الخاصة. في مثل هذا السياق، تبقى القوة العسكرية هي الأساس، وهي التي تصنع القرار. والدولة التي تملك أكبر الجيوش هي الدولة الأكثر قوة، كما يؤكد ميرشايمر[401]. تقوم القوة الكامنة latente باسترجاع "العناصر الاجتماعية - الاقتصادية التي تدخل في بناء القوة العسكرية، مما هو موجود حولها وفي محيطها: لأنها ترتبط كثيراً بغنى الدولة وحجم سكانها"، كما يقول ميرشايمر[402]. ونظراً لاختفاء الاتحاد

(396) Jack Snyder, Myths of Empire : Domestic Politics and International Ambition, Ithaca, Cornell University Press, 1991.
(397) Stephen Walt, The Origins of Alliances, Ithaca, Cornell University Pres, 1987.
(398) Fareed Zakaria, op. cit., p. 30.
(399) Randall L. Schweller, «Neorealism'Status-Quo Bias : What Security Dilemma ?» Benjamin Franklin (Editor), Realism : Restatements and Rene,wal, Londres, Frank Cass, 1996.
(400) John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, New York, W.W. Norton, 2001, p. 21.
(401) Ibid., p. 83-137.
(402) Ibid., p. 55.

السوفييتي، والموقع الذي تحتله الولايات المتحدة في الهيمنة غير المسبوقة، منذ ما يقرب من عشرين عاماً* أُخذ على الواقعية الهجومية خطأها في توقع نشوء تحالف مناهض للولايات المتحدة بحسب منطقها نفسه[403]، وهو ما لم يحدث. وسبب ذلك، كما قيل، هو أن كلفة مثل هذا التحالف يمكن أن تكون باهضة جداً بالنسبة لكل واحدة من الأمم المُشاركة، علماً أن الهيمنة التي تمارسها القوة العظمى ليست من النوع الذي لا يمكن تحمله. إذ من مصلحة الدول الأضعف أن تلعب ورقة الانضمام bandwagoning، وهي حرة في أن تلجأ إلى buck-passing حينما تجده مناسباً لها، أي حينما تتضح معالم خطر محدد.

أما زكريا، الأقرب إلى جماعة الواقعية الهجومية منه إلى الواقعية الدفاعية، وأحد منتقدي الواقعية الكلاسيكية، لأنه يأخذ عليها، كما أشرنا سابقاً، إهمالها الكبير لدور رجال الدولة، فيقترح صيغة جديدة للواقعية القائلة بمركزية الدولة stato-centré[404]، أي الكلاسيكية الجديدة. بحسب هذا الكاتب، "الدول تسعى إلى بسط مصالحها السياسية إلى أبعد ما يمكن حينما يستشف صانعو القرار فيها تنامياً نسبياً لقوة الدولة"[405]. وهو ما سعى جاهداً إلى بيانه في كتابه المخصص للحديث عن الولايات المتحدة، حيث فسر، منذ كتابات ألفرد ماهان Alfred Mahan (تلك التي درسناها في الجزء الأول) والتأثير الذي مارسته على الطبقة الحاكمة الأمريكية (في مقدمتها وزير الدولة للشؤون البحرية secrétaire à la Navy، بنجامان تراسي Benjamin Tracy، ومن بعده الرئيس تيودور روزفلت نفسه)، كيف أن تنامي القوة الاقتصادية الأميركية هي التي دفعتهما ليصبحا من دعاة التدخل interventionnistes، والدفاع عن مصالحهما إلى أبعد حد. بعد أن استلهمَ "زكريا" لتقاليد الواقعية الأوروبية (هاينتز Hintze، ورانك Rank، وويبر Weber، وكان يمكن له أن يستشهد بآرون Aron أيضاً) فقد ميّز بين الدولة عن المجتمع، مع قبوله، كما علمه أميزُ علماء الاجتماع الألمان، أن السلطة ترسو بين أيدي جهاز إداري، مركزي، وضاغط. عندئذٍ، فإن "واقعيته حول مركزية الدولة réalisme stato-centré" تفترض أن القائمين على هذا الجهاز مضطرون للأخذ بعين الاعتبار تشكيل المنظومة الدولية، وضغوط البنية الاجتماعية الداخلية للدولة في الوقت نفسه، وهذه البنية هي من تقرر

* عند نشر هذا الكتاب في عام 2007 [م].

(403) Douglas Lemke, «Great Powers in the Post-Cold War World : A Power Transition Perspective», in T.V. Paul, J.-J. Wirtz, and M. Fortmann, ibid., p. 52-75
(404) F. Zakaria, op. cit., p. 35-43.
(405) Ibid., p. 42.

الطريقة التي تتحول فيها الإمكانية الوطنية إلى قوة دولتيّة. بمعنى، ضرورة أن تدخل نوعية القادة وقدرتهم على استخلاص موارد المجتمع، مثل مَركَزة دوائر القرار من بين عوامل أخرى، في حسابات الباحث. وبالفعل، فبها ترتبط درجة الاستقلال الذاتي للدولة في مجال السياسة الخارجية، وقدرتها على المحافظة على تجانسها خلال فترة طويلة من الزمن. ويشدد ويليام وولفورث، Willam Wohlforth من ناحيته، كثيراً على دور تصورات صانعي القرار لقوة دولتهم، وقوى الآخرين(406). لهذا، نقف من بين كل التفسيرات المتكررة للواقعية، عند القول بأنها تحافظ على القوة في دورها كمتغير مركزي، لكنها توافق في الوقت نفسه على أن تشكيلها الدولي في حالة تفاعل مع البنى الوطنية، وأن هذا التفاعل ناجم عن قدرات صانعي القرار، وعن تصوراتهم للتشكيل، ولما يمكن أن يطرأ عليه من تغير محتمل.

إن مركزية القوة تؤثر، بنحو خاص، على العلاقات الاقتصادية العالمية، لدرجة أن الاقتصادي الفرنسي كريستيان سانت - تيين Christian Saint-Étienne يرى أن مستقبل الأوروبيين رهنٌ بموقفهم إزاءها(407)، واعتبر أن الاقتصاد المُعَولَم بصدد التدرج ليقتصر على خمسة اقتصادات (الولايات المتحدة، الصين، الهند، اليابان، روسيا)، يندرج الأول والثاني منها في إطار القوى الوطنية العظمى، لكن الولايات المتحدة تتجاوز القوى الأخرى كلها. ويسمح لها تقدمها بأن تفرض، تدريجياً، معاييرها التكنولوجية، والتشريعية، ونظامها المالي comptables على العالم كله. في المقابل، يشير سانت - يتيين St Etienne، إلى أن إيديولوجيا "ما بعد القوة" و"ما بعد الوطنية"، التي تعتنقها النُخب الأوروبية، منفصلة عن الواقع تماماً. وهو ما يؤدي إلى عاقبة درامية، لأن هذه الإيديولوجيا تقودهم إلى تفكيك الأمم [الأوروبية] القديمة من دون استبدالها بأمة أوروبية واحدة. إذا لم يتمكن أعضاء الاتحاد الأوروبي من امتلاك القوة، والرؤية المشتركة، فلا شك في أن مآلهم الانهيار الحتمي، وستتحول أوروبا لتقوم بدور المتعهد، وحديقة ملاهي للأمريكيين والآسيويين الأثرياء. وإزاء تنامي شهية القوى الكبرى، إضافة إلى الكيانات المتشددة، لا سيما الإسلاموية منها، فإن هذا الاقتصادي الفرنسي يرى أن المسألة التشريعية (وهو ما يبدو أكثر صحة منذ عام 2005) أقل أهمية من إطلاق سياسات استراتيجية أوروبية كبرى في خمسة مجالات هي: **السكان، البحث والتطوير، الاستثمار المُنتج، وشبكات البنى التحتية الكبرى، والبيئة والدفاع**. علماً أن هذا المسعى لن يحظى إلا بموافقة أكثر الدول

(406) William C. Wohlforth, The Elusive Balance : Power and Perceptions during the Cod War, New York, Cornell University Press, 1993
(407) Christian Saint-Etienne, La Puissance ou la mort, Paris, Seuil, 2003.

استعداداً له. كما ينبغي أن تتوقف سياسة التنافس التي تقودها اللجنة [الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي] عن إعطاء الأفضلية للمستهلك على حساب المنتج، والسوق على حساب الشركة.

ما تحتاجه أوروبا، أولاً، هو وضع استراتيجية للقوة الاقتصادية. فمن دون هذه القوة، ونضيف، من دون سياسة دفاع مستقلة، فلا فائدة ترجى من مفهوم "القوة المدنية" التي وضعتها دوائر بروكسل. وفكرة أن مجموعة من الدول، التي يزداد الشقاق بين سياساتها تدريجياً، قادرة على ممارسة تأثير عالمي يقوم على التعاون، من خلال تصدير عدد معين من المعايير والقيم، هي فكرة حمقاء، لأن مكانتها في المنظومة الدولية، لا تكفّ عن التدهور، ولا تتوقف صورتها عن الاضطراب. وما فشل الدبلوماسية الجديدة، على الرغم من سخاء وسائلها المالية، التي تقوم بها "القوة المدنية" الأوروبية في فلسطين، حيث تزداد الحكومات راديكالية، إلا برهان على ذلك. يجب أن نأمل بأن تحقق قوة الفصل التي نشرت في لبنان مؤخراً بعض النجاح، وألا تزيد موقف الأوروبيين صعوبة في الشرق الأوسط. فلا معنى لمفهوم "القوة المدنية"، قياساً باقتصادات أوروبا، إلا بالنسبة لدول مثل ألمانيا أو اليابان، التي مُنعت من أن تكون أي شيء آخر سوى ما هي عليه.. أما أوروبا فقد سبق وأن دفعت هيدلي بول Hedley Bull إلى التهكم، حيث تساءل كيف يمكن لها أن تكون بوصفها "قوة مدنية" من دون حماية أمريكية[408]. ليس هناك سوى رجال السياسة، وعلماء السياسة الأوروبيين ممن يؤمنون بنهاية القوة، لأنهم بالضبط عاجزون إزاء الأحداث، أو لأنهم يرفضون الاعتراف بخطأ تقييمهم لها.

2) في المقام الثاني، علينا الاهتمام بموضوع انتقال القوة وتوزعها. فالصعود القوي لعدة دول يقودنا إلى التساؤل عن التوضيح الذي تقدمه نظرية انتقال القوة بالتحديد، حول عالم الغد، التي وضعها كين أورغانسكي Ken Organski منذ عام 1958، وراجعها مؤخراً دوغلاس ليمكيه Douglas Lemke. وهناك من استكملها مثل جاك كوغلر Jacek Kugler، وورولان تامين Ronald Tamen، بنحو خاص، حيث قاما بتطبيق مبادئها التحليلية على الوضع الراهن في محاولة لاستنتاج المخارج الممكنة[409]. لأن هذه الحالة تبدو متوافقة مبدئياً، تماماً مع إعادة التوزع الذي يجري أمام أعيننا لصالح الصين والهند، لأنّ أورغانسكي يولي أهمية كبرى للإمكانيات السكانية للدول المستعدة للمواجهة

(408) Hedley Bull, «Civilian Power Europe : A Contradiction in Terms ?» Londres, Journal of Common Market Studies, vol. 21, n° 1 et 2, septembre-décembre 1982.
(409) Jacek Kugler and Ronald Tamen, «Regional Challenge : China's Rise to Power», 2005, p. 33-53.

حينما يتطور جزء كبير من سكانها ويتحدث se modernise[410]. وهو ما ينطبق على الحالات التي قام بدراستها مثل ألمانيا في مواجهة المملكة المتحدة إبان القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة وروسيا في مقابل الأمتين السابقتين خلال النصف الأول من القرن العشرين.

نظرية الانتقال، القائمة على مبدأ أن المنظومات الدولية المتتابعة عبارة عن منظومات هرمية، تولي اهتمامها الأساس لتطور العلاقات بين القوة المُهيمنة والقوى الصاعدة المنافسة المحتملة لها. بالتالي، يمكن تقسيم الهرم الحالي إلى أربع طبقات: في القمة، تتربع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، وتحتها تتموضع القوى الكبرى (الصين، روسيا، وربما الهند، والاتحاد الأوروبي إذا استطاع تحقيق وحدته السياسية). في الطابق الأول من الهرم توجد القوى المتوسطة، مع إنها ما تزال في طريق النمو (البرازيل، إندونيسيا)، أو متطورة، لكنها محدودة سكانياً، وعلى طريق الانهيار على نحو خاص (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان،...)[411]. وفي قاعدة الهرم ثمة الدول الأخرى... استناداً إلى نموذج ليمكيه Lemke الهرمي المتعدد[412]، فقد صممت المنظومة الهرمية بوصفها تتضمن هرميات إقليمية ومحلية متعددة[413].

بما أن القوة المهيمنة، حتى الآن، (إذا لم تتعرض لأزمة غير متوقعة) هي التي تكون سيدة الوضع الراهن، وترسمُ قواعده ورهاناته الدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية، فإن الأطروحة المفضلة هي التي تقول أن الحروب بين القوى الكبرى، حول مسألة هذا الوضع الراهن، تعد من بين الأكثر احتمالاً حينما يضع الانتقال transition الدولة المهيمنة، ودولاً أخرى غير راضية، في مواجهة قوة مكافئة تقريباً. أمّا إذا جاء تعديل الوضع الراهن statu quo، بمبادرة من القوة المهيمنة، التي ليست قائداً عسكرياً وسياسياً hêgemôn (مهيمناً) لحاجتها إلى الحلفاء، فإن من شأن ذلك أن يُرضي القوى الجديدة، وعندها تكون حظوظ تحقيق السلام كبيرة. وهي الذريعة التي يتحدث عنها "ليمكيه" لتفسير استمرارية حلف شمال الأطلسي وتوسعه باتجاه شرق أوروبا، على الرغم من غياب التهديد السوفييتي. والأعضاء الجدد، شأنهم شأن الأعضاء القدامى، راضون عن الحالة الراهنة، لكن هذا لا يعني تحالفاً هدفه زيادة قوة هذا أو ذاك، كما يقول الواقعيون الهجوميون[414]. بالتالي، ينبغي ألا نرى في نظرية **انتقال القوة** نظرية عامة للحرب بين

(410) AFK Organski, World Politics, op. cit, p. 300-306.
(411) J. Kugler and R. Tamen, op. cit., p. 36.
(412) D. Lemke, Regions of War and Peace, op. cit., p. 48-66.
(413) J. Kugler and R. Tamen, op. cit., p. 37.
(414) Douglas Lemke, Regions of War and Peace, Op. cit, p. 27-35.

القوى العظمى، كما تكرر قوله كثيراً، وكما يؤكد ليمكيه الذي يرد، في هذا، على بعض الاعتراضات التي وجهت إليه[415]. وقد تكون صدقية النظرية رهناً بهذه الذرائع في السياق الحالي. في المقام الأول، أشار جون فاسكيز، بنحو خاص، إلى أن الحرب العالمية الأولى، والثانية لم تبدأا بهجوم مباشر من قبل المنافسين، غير الراضين (ألمانيا)، ضد القوة المهيمنة السائرة في طريق الانهيار (إنجلترا). فقد كان هناك ثمة أسباب كثيرة وراء هذه النزاعات. "ليمكيه" يجيب: إنه في كل مرة كان ينشب فيها صراع، فسببه أن أحد حلفاء البريطانيين تعرض للهجوم (فرنسا في عام 1914، ثم بولونيا في عام 1939)، وأن التنافس غير المباشر بين إنجلترا وألمانيا كان جوهرياً وحاسماً بالنسبة للوضع الراهن[416]. في المقام الثاني، وهو أقل أهمية، لوحظ وجود تناقض لدى منظري التحوّل transition (انتقال) حول التوقيت الذي تختاره القوة غير الراضية insatisfaite لإثارة العداء قبل أن تنضم إلى القوة المهيمنة أو تتجاوزها، لأن ذلك لا يغير شيئاً، كما يشير ليمكيه[417]. وفي المقام الثالث، يطرح هذا السؤال الأساسي المزدوج: كيف نقيّم مستوى رضى دولة رافضة للوضع الراهن؟ وكيف لا نستطيع اعتبار المنافس challenger، الذي حقق توازناً مع القوة المهيمنة، راضياً، كما كان حال الاتحاد السوفييتي مع الولايات المتحدة؟ يجيب ليمكيه على التساؤل الأول بقوله: إنه أمر مرهون بالسياق أو الظرف. ومن وجهة النظر هذه، فإن أمام نظرية الانتقال مجال لتقوم بأبحاث تجريبيّة. أما الاتحاد السوفييتي فقد اعتقدَ أن عدم رضاه الدائم، على الرغم من وصوله إلى مرحلة التوازن الاستراتيجي، قد جاء نتيجة الخيبات التي مني بها، وقلة الاحترام التي عانى منها. وأنه يمكن للقوة أن تكون قوة الوضع الراهن، وتكون راضية في الوقت نفسه[418]. في المقام الرابع، يرفض ليمكيه أي ربط بين نظرية الانتقال بما من شأنه أن يتحول إلى جدل حول "العمل الوقائي" للقوة المهيمنة، التي طالما امتنعت[419] عن القيام به في الظروف التاريخية التي مرت بها منذ بداية القرن العشرين، علماً أن قادتها كانوا، عموماً، ينظرون إلى الواقع بشكل سيء. لكن، وكما يتبين من عدة مؤلفات، التفوق يتوافق مع السلام، وأن مراحل التوازن بين القوى العظمى تشهد أكبر الصراعات، لاسيما حينما يعي صانعو القرار تغيرات تشكيل القوة، فإن نظرية الانتقال تبرهن على عظيم فائدتها، كما يقول ليمكيه، خصوصاً إذا كانت قادرة على تصحيح التصورات الخاطئة في أذهان صانعي القرار.

---

(415) Ibid., p. 28.
(416) Ibid.p.28.
(417) Ibid., p. 29-31.
(418) bid., p. 31-33.
(419) Ibid., p. 34.

لذلك سعى كل من جاسيك كوغلر Jacek Kugler وروناك تامين Ronald Tamen إلى نمذجة ديناميكيات انتقال القوة، فأشارا إلى أن الرهانات الدولية الحقيقية تكمن، من وجهة نظرهما، في عناصر القوة. وهما مقتنعان بأنه ما أن يخمد الشعور بالمفاجأة، والاستنكار، والغضب، الذي نشأ بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، إلا إذا أخطأ القادة الغربيون في ظنهم بأن الإرهاب هو الذي يشكّل الخطر الأكبر، حتى يعود هؤلاء إلى القضية الأساسية التي تتمثل في الصعود القوي لكل من الصين والهند. فالعلاقات السكانية، إضافة إلى معدلات ratios الإنتاجية، والنمو كلها تميل لصالح هاتين الدولتين، حيث ستصبح الصين خلال الخمسين سنة القادمة أول قوة اقتصادية في العالم، وستلحق بها الهند في النصف الثاني من هذا القرن الحادي والعشرين. ويرى كل من "كوغلر وتامين" أن العملية نفسها قد حدثت حينما لحقت ألمانيا بإنجلترا، وبدا الاتحاد السوفييتي وكأنه يلحق بالولايات المتحدة. وبمقدار ما نقترب من التوازن، تزداد أخطار المواجهة، إذا كان لدى القوى الصاعدة (هنا يضعان الصين نصب أعينهما) الأسباب التي تدعوها للامتعاض من المنظومة الدولية. وقد تكون أقل امتعاضاً لأسباب اقتصادية (يرى عالما السياسة هذان أن من المفيد السماح بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية)، أو لأسباب أمنيّة، إذا استمرت الولايات المتحدة بالوقوف في وجه إعادة دمج تايوان في الجمهورية القارية [الصين]. وهذا هو السبب الذي يدفعهما إلى تصور "استراتيجية كبرى" تنطوي، بالنسبة للولايات المتحدة، على عقد تحالف مع الاتحاد الأوروبي، وروسيا، وهو تحالف مدعو إلى دمج هذه الأخيرة، والانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وهو ما لا تسمح به أحادية الإدارة الحالية في واشنطن. إذا علمنا، بحسب تقديرات كوغلر وتامين[420]، أنَّ تفوق الولايات المتحدة في آسيا لن يستمر لأكثر من خمسة وعشرين عاماً، فإن هذا التحالف، الذي يمكن أن تنضم الهند إليه، سيكون وحده القادر على جذب الصين لقبول الوضع الراهن، بانتظار أن تتغير بنيتها الاجتماعية - السياسية، وخياراتها كدولة (وهي فكرة قريبة من فكرة مورافشيك!).

وفقاً لمنظري انتقال القوة، يكمنُ هدف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بعد تسهيل اندماج الصين في السوق العالمية، في إيجاد الظروف المناسبة لدمجها في منظومة الأمن التي تشكلت مع القوى الكبرى الأخرى، أي حلف شمال الأطلسي نفسه، أو أي شيء آخر مشابه له. أما إذا تبين أن الصين لن تكون راضية، في منتصف هذا القرن، عن

(420) J. Kugler and R. Tamen, «Regional Challenge...», op. cit., p. 52

موقعها في المنظومة العالمية، أو، بنسبة أقل، إذا كان الأمر نفسه بالنسبة لروسيا، أو الاتحاد الأوروبي، برأي المؤلفين المشار إليهما، فيجب أن نتوقع الأسوأ.

إن مشروع NIC 2020 (مجلس الأمن، أو المخابرات المركزي)، المشار إليه سابقاً، يُحاجّ أيضاً من خلال القوة. ويشدد على الدور الأساس للولايات المتحدة في صياغة عالم مستقبلي، لأنه "سيؤثر على اختيار الطريق الذي سيقرر اتّباعه مختلف الفاعلين، سواء أكانوا دولتيين، أم غير دولتيين"[421]. ويشدد على التحدي الذي تمثله الصين بالنسبة لهم، لكن من دون تصور الإشكالية التي قد تشهدها العلاقات بين القوى العظمى المستقبلية، كما يرى منظّرو الانتقال. كما يلاحظ تراجع الأمم الأوروبية، ويعلق القليل من الأمل على التحدي الذي قد ينشأ عن اتحادها. في المقابل، (لا شك في أنه يفكر على المدى القصير)، فهو يأخذ بعين الاعتبار، مجموعة من العوامل والرهانات الدولية والعابرة للوطنية، مثل: تناقضات العولمة، وانخفاض موارد الطاقة، والهجرات العالمية، والحركات الهويتيّة، والقوى الثقافية، والإرهاب العالمي، الخ. وكلها عوامل يمكن أن تؤثر على انتقال القوة، لكن يصعب دمجها في رؤية محددة للمستقبل. بحيث إنه مهما كان المسار الذي سيتخذه عالم الغد، فمن المؤكد أن خريطته الجغرافية ستتغير بشكل عميق، وأن الأوضاع الجيدة، أو السيئة للدول، أوالمجتمعات، أو الأفراد سترتبط بقوة كل منها، وبقدراتها الاستراتيجية.

وبما أن اسم الصين غالباً ما يتكرر في التعليقات، فقد حان الوقت لنتعرف على هذا البلد، وما يمكن أن يقال، ويُكتب فيه، وعن العالم المحيط به.

7- المدارس التقليدية والمقاربات الصينية للعلاقات الدولية

إن الصعود المتنامي لجمهورية الصين الشعبية في الاقتصاد العالمي، وبوصفها أيضاً فاعلاً دبلوماسياً، يدفعنا إلى عدم تجاهل جوهر الفكر الصيني، وتطوره حول العلاقات الدولية، في الوقت الذي تنفتح فيه هذه العلاقات على المفاهيم الغربية، منذ أن وعت الصين نفسها بوصفها دولة - أمة على نحو خاص. في الحقيقة، كانت الصين - الإمبراطورية- منغلقة على نفسها، وتجهل العالم الخارجي وتحتقره، وبالتالي لم تكن بحاجة إلى مناقشة علاقاتها معه، لكن الصين -الجمهورية الحديثة- المنغرسة في مجموعة الأمم التي تضمها المنظومة الدولية، تعيد الوصل مع هذا العالم إلى حد ما. وعلى صعيد آخر مع الحالة الخاصة بالفضاء السياسي الصيني خلال الحقب السابقة، المشار إليها أعلاه، والتي يطلق عليها اسم الربيع والخريف (770-476 ق.م) بالنسبة

(421) Le rapport de la CIA…, op. cit., p. 74.

لأقدمها، والممالك المتصارعة (475-221 ق.م) بالنسبة لأحدثها. وقد توزع هذا الفضاء بين عدة وحدات مستقلة متنافسة (ممالك، أو إمارات: كين Qin، شو Chu، ووو Wu إضافة إلى يو Yue، التي شكّلت منظومة هواكسيا Hua Xia، بعد انهيار الإمبراطورية النموذج التي مثلتها سلالة زو Zhou)، دفع علماء السياسة الصينيين إلى وضع مقارنة مع المنظومة الدولية الأوروبية الناشئة عن معاهدات وستفاليا Westphalie، ومقارنة مفاهيم الصين الدبلوماسية القديمة بالنظريات الغربية المعاصرة حول العلاقات الدولية[422] (تمت تفسيراتها خلال لقاء عقد في بكين في شهر حزيران من عام 2005 بين فريق CAPCGRI في جامعة مونتيسكيو في بوردو، وقسم العلاقات الدولية في جامعة بيدا Beida في بكين، في عمل مشترك دفعت إليه وزارة البحث الفرنسية، التي يقودها الباحث السياسي ميشيل بيرجيس Michel Bergès).

تعد المقارنة بين الصين الجديدة والصين القديمة، بحسب المنظرين الصينيين الجدد، بالغة الأهمية، لأن منظومة هواكسيا، التي وجدت قبل ألفي عام من "مرحلتنا الوستفالية"، واستمرت خمسمئة سنة حتى استعاد آل كين الإمبراطورية، قد عرفت التعددية القطبية، والثنائية القطبية، كما شهدت الهيمنة والفوضى. ما يعني أن مفاهيم توازن القوى، والتحالف، ونظام الهيمنة، أو الدولة المحورية كانت كلها موجودة في عقل الاستراتيجيين، أو المحللين الصينيين في العصور القديمة. وبذلك، فقد وضعوا التيارين الرئيسين، اللذين يوصف أحدهما بالمثالي، والآخر بالواقعي، الحاضرين في الفكر الصيني قبل الإمبراطوري. بالتالي، من غير المدهش أن يعود هذان التياران للظهور اليوم على السطح، منذ نهاية الحرب الباردة فقط، من باب محاكاة الموضوعات الغربية الجديدة، وفي السياق "الوطني" لانبعاث مختلف تيارات الفكر التقليدي في الصين اليوم. واستطاعت الصين المشاركة في العولمة من باب المحاكاة أيضاً، ولأنها مهتمة أولاً، بتطورها، ولم تعد الأدبيات الصينية الخاصة بالعلاقات الدولية تفضل العلاقات العسكرية، كما كان حالها سابقاً.[423] لكن العارفين بالصين غير مقتنعين بتحولها الكامل نحو الدولة الحديثة وفقاً للنمط الغربي. فيراها روس تيريل Ross Terrill نصف

(422) Rencontre de l'Action concertée incitative (ACI) du ministère français de la Recherche sur le thème «Théories des relations internationales et hégémonie culturelle», Pékin, Université Beida, Département de Relations internationales, juin 2005, inédit.

(423) Jisi Wang, «International Relations Studies in China today : Achievements, Trends, and Conditions», A report to the Ford Foundation : InternationalRelations Studies in China, Beijing, A Review of Ford Foundation Past Grantmaking and Future Choices, 2002, p. 105 à 129.

إمبراطورية، ونصف أمة حديثة(424)، ما يعني ضمناً، كما يرى، أن مؤسسة establishment الجمهورية تمكنت من استعادة فكرة الإمبراطورية التي عمرها 2500 سنة، وأن "التسويات التي يمكن أن تبرمها مع القوى العظمى، إنما هي تكتيكية بطبيعتها، ولا تقوم على قبول إمكانية المقارنة الأخلاقية بين الصين وعالم الدول ذات السيادة(425).

لا يمكن وصف عملاق العالم هذا أنه ديمقراطية، أو اتحاد féderation. لذلك على الأوتوقراطية الصينية أن تتدبر شأن الاختلافات الاجتماعية والإقليمية، التي تتسع شيئاً فشيئاً، ويقظة الجنسيات الأخرى، لاسيما التركية - الإسلامية، ما دفع تيريل إلى الظن بأن كل شيء يمكن أن يحدث في الشرق الأقصى. ويشير، في النهاية، إلى أن الدبلوماسية الصينية، خلال السنوات الأخيرة، غالباً ما خيّبت ظن توقعات الإدارات الأميركية، لأن معايير المحللين الغربيين لا تتوافق معها. ومع ذلك دعونا نراقب، عن كثب، "بناء" الدبلوماسية الصينية الحالية، على الصعيد الفكري.

أ- مثالية مرحلة الربيع والخريف

يمكن وصف الاتجاه العام خلال مرحلة الربيع والخريف بالمثالي، كما يقول الأستاذان يي Ye ويانغ Pang، بمعنى أنه في ذلك الوقت، سمح التوافق العام إلى حد ما، على القيم بضبط منظومة هوا كسيا Hua Xia القائمة على احترام بعض الطقوس (لي Li باللغة الصينية)(426). وبما أن "لي" يحمي كل واحدة من دول العالم الصيني من أي عدوان مصدره المحيط البربري [الأجنبي أو الخارجي]، فإنه يحدد قواعد سلوك الوحدات (هان Han)، وفقاً لمعايير ثلاثة: معيار الهيمنة Hégémonie، ومعيار التسامح Bonté، ومعيار الطبيعة Nature.

مدرسة الهيمنة

كان أكثر المؤلفين تعبيراً عن هذه المدرسة رجل دولة في مملكة كي Qi، اسمه غوانز هونغ Guanzhong. وقد مارس عاهل هذه المملكة، بتأثير من كي، هيمنة متسامحة على الوحدات الأخرى التابعة لفضاء زهو Zhou القديم، وذهب به الأمر إلى حد تنظيم قوات "متعددة الجنسيات". وانطلاقاً من وجوب تمتع الدولة بأربع صفات، هي (التسامح

---

(424) RossTerril,The New Chiness Empire.And What It Means For The United States,New York,2003,A cornelia And Michael Bessie Book.
(425) Ibid., p. 26.
(426) Zicheng Ye and Xun Pang, The Comparison of the Diplomatic Ideological between China and the West, Pékin, Univrsité de Beida, 2001.

Bonté، والعدل، والنزاهة، والتواضع)، فقد اعتبر غواز هونغ أن دوره يقوم على صون السلام عبر استخدام أقل قدر من القوة. وربما كان قد ناقش فضائل كلٌ من سلطة الإكراه، وسلطة التأثير، لأن على مملكة كي Qi أن تكون قوية ومزدهرة لتتمكن من الحفاظ على النظام العالمي.

مدرسة التسامح

يعد أشهر فيلسوفين صينيين، كونفوشيوس Confucius، ومينشيوس Mencius ركيزتي هذه المدرسة. يقول الأول: "السلام هو الهدف النهائي للصين". وبما أن العلاقة الدولية ليست سوى أوسع شكل من أشكال العلاقات البشرية، فلابدً أن تتميز بالصدق، والثقة، لأنهما لا يقومان إلا على النزاهة (شين Xin)، والعدالة (يي Yi). وقد دعا كونفيشيوس نفسه الدول الكبرى إلى الرحمة، واحترام الطقوس (لي Li)، وكان يأمل في توحيد الصين. أما عالما السياسة politologues اللذان نتابعهما هنا، أي الأستاذان يي Ye، وبانغ Pang فيميلان إلى مقارنة مفهومه الخاص بالدبلوماسية والعالم المطلوب تنظيمه بمفهوم الرئيس الأميركي ويلسون Wilson[427]. أما مينيشيوس فلا يتبنى تعاليم كونفيشيوس فحسب، بل لديه حسٌ أعمق من حسه بالكونية cosmopolitisme، إلى حد الميل إلى بعض أشكال التدخل. ويتساءل عن العلاقة بين مصالح الدول والقيم. ويرى، فضلاً عن ذلك، أن الفوضى الصينية، التي يلاحظها، نتيجة صراع المصالح الخاصة. كما يؤسس النظام العالمي العادل على تسامح (رن Ren) السلطات واحترام التقاليد convenances (رن، ولي)، إضافة إلى السلام في حد ذاته، لأنهما يضمنانه، ويشكلان نموذجه العالمي. وقد دعا باسمهما، إلى إيجاد أقوى شكل من أشكال تدخل الدولة بالاتفاق مع الدول الأخرى ضد الدولة التي لا تحترم هذه المبادئ، أو تهددها، أو تُسيء معاملة شعبها. وبهذا فإن النزعة التدخلية تسبق النزعة التدخلية لأغراض إنسانية لدى الديمقراطيات الحديثة.

مدرسة الطبيعة

وهي مدرسة "طاو" التي تحتل مركز فكر لاو زي Lao Zi. وتعمل على فرض التطابق مع الطبيعة، وتعارض الحرب. لكن لاو زي لا يتفق مع قيم كونفوشيوس حول العلاقات الدولية، لأنها، برأيه، تمنع تصور النظام الطبيعي السلمي من حيث جوهره ومتابعته.

---

(427) Ibidem.

وربما كان أبعد ما يمكن عن الاتفاق مع الفكرة القائلة بوجود فوضى عالمية أصيلة، لظنّه بأنه لو تركنا حدوث الأشياء والزمن على سجيتهما، فسينتظم المجتمع الدولي من تلقاء نفسه. وينبغي أن ينتج الانسجام من عدم الفعل inaction ("عليك ألا تفعل شيئاً لكي تفعل كل شيء"). فتعتدل القوى المعادية، أو تتحول إلى ضدها. وبالتالي، من الطبيعي، أن تقود الدولة الكبرى الدول الأصغر منها. وأن تقوم الدول الصغرى بالتحكيم في النزاعات أو الصراعات بين الدول الكبرى. والأمر المثالي هو أن تتساوى أهميات الدول، ويظهر كل منها سلاحه من دون أن يلجأ إلى استخدامه. والجنرال الذي يُعترف بانتصاره هو، في حقيقة الأمر، ذلك الذي لم يخض معركة. في ذهن "لاو زي" الـ"طاو" خالد، والسلام تحققه الطبيعة، وليس البشرية. ودولة الطبيعة، بالنسبة له، هي دولة السلام، وبالتالي ينبغي عدم التعرض لها.

يضع الأستاذان يي، وبانغ أربعة تشابهات بين هذه المدارس الثلاث التي شهدتها مرحلة الربيع والخريف، والفكر المثالي الغربي: 1) يقوم التياران الفكريان على رؤية متفائلة للطبيعة البشرية. 2) تؤمن الحركتان الفكريتان بنظام أصيل متجانس، ناشئ عن مبدأ العقلانية، المستوحى من الله، عند غربيي عصر الأنوار، ومن مبدأي رن Ren، ويي Yi، وطقوس زهو Zhou، أو الطاو عند صينيي مرحلتي الخريف والربيع ومملكة المقاتلين. في الحالتين، فإن الفوضى الموجودة عابرة، يمكن بعدها العودة إلى النظام الطبيعي. 3) الاتجاهان المثاليان، الغربي والشرقي، يتصوران أن من شأن القواعد تحقيق سلام دائم، أو أبدي. وهنا نلاحظ لقاء بين مبدأ العقلانية البشرية في الاتجاه الأول، ومبدأ التسامح Bonté عند الاتجاه الثاني، وهو ما يفتح أبواب الأمل كلها... 4) المثاليون الغربيون والصينيون يؤمنون معاً بأن القيم الأخلاقية أهم من مصالح الدول[428].

لكنّ الأستاذين يي، وبانغ يلاحظان وجود اختلافات بين المثالية الصينية القديمة، والمثالية الغربية الحديثة، أو المعاصرة. يكمن الاختلاف الرئيس في طريقة بناء، أو إعادة بناء دولة السلام الطبيعية. ففي الوقت الذي يعتمد فيه الغرب على مصادر الديمقراطية والقانون، فإن الصين القديمة، الناشئة إلى حد ما، وتفتقر إلى تقاليد تشريعية légaliste راسخة في الزمن، تعتمد على حكمة الحاكم، والإمبراطور، ثم على تسامح القوى الكبرى[429]. ومع ذلك فقد شهد هذان الاتجاهان منافسة مدارس أخرى تقوم على افتراضات مسبقة معاكسة، كما هو الحال في المنطق الغربي.

(428) Ibidem.
(429) Ibidem.

ب- الفكر الواقعي في فترة الممالك المُقاتلة

ولئن لم تكن مفاهيم كل من غوانز هونغ، ومينيشيوس خالية من العناصر الواقعية، إلا أنّ حلقة واقعية تكوّنت حول زي خان Zichan، الشخصية الهامة الرسمية في دولة زينغ Zheng، خلال مرحلة الربيع والخريف. وهي الحلقة التي أبرزت مفاهيم الردع، والتوازن، وزيادة القوة إلى حدها الأقصى، الخ. والتي أضفى الصراع بين وو Wu ويو Yue الشرعية على استخدامها. لكن مع الغياب التام للبقايا الطقوسية والشكلية عن وحدة زهو Zhou، والدخول في عصر الممالك المقاتلة، أصبح استحضارُها، بالنسبة لدول انخرطت في تنافس شديد، ضرورة تاريخية. لقد كان السياق، في الصين وغيرها، يدعو إلى التفكير السياسي، فكان أن لعبت ثلاث مدارس دوراً مؤثراً كبيراً أيضاً: مدرسة عدم التقييد irrestriction، ومدرسة الاستراتيجيا، ومدرسة القوة.

المدرسة المطلقة

يمثل هذه المدرسة كل من وينزهونغ Wenzhong، وفانجي Fanji، وهما دبلوماسيان من دولة يو Yue، التي كانت مُهددة بالغزو من دولة وو Wu. وضع هذان الدبلوماسيان نظرية للقوة تقول إن مصير الدولة رهن بقوتها؛ وواجب الدولة يقوم على تطوير قدراتها الاستراتيجية، واستثمار الفرص المتاحة أمامها. أي الإفادة من تناقضات المنظومة الدولية، لاسيما حينما تكون ضعيفة، كما كان حال دولة يو Yue. والهدف الوحيد للدبلوماسية يقوم على تحقيق المصلحة الوطنية، من دون أي اعتبار للأخلاق. لكن السعي إلى امتلاك القوة لا يقتضي دائماً الانخراط في الحرب. وتصور وينزهونغ إمكانية احتواء دولة وو سلمياً، تبعاً لتسع وسائل: من خلال الفساد، أو زعزعة الاستقرار الداخلي، أو التضليل. باختصار، اللجوء إلى الحيلة بدلاً من القوة. وهو ما يذكرنا بنيكولا مكيافيللي[1].

مدرسة الاستراتيجيا

قد يكون من الأكثر إنصافاً الحديث عن مدرسة الدبلوماسية، لأن كلاً من زانغ غي Zhangyi، وسوغن Suqin، اللذان يمثلانها، يتحدثان أولاً بلغة التحالف في إطار استراتيجية شاملة. زانغ غي، الذي أظهر ميلاً نحو الجغرافيا السياسية، يفضل مفهوم التحالف الأفقي وممارسته، لكي تتمكن دولة كين، التي ينتمي إليها، من استخدام قوتها بشكل أفضل، وهي قوة كبيرة، لغاية تحقيق هيمنتها. بالتالي، تراه يبحث عن مفاتيح

استراتيجية لرقعة الشطرنج الصينية، وأيضاً، استباق أي تحالف عمودي يمكن أن يقوم بين الدول الأخرى. أما سوغين، المدافع عن الأخيرة، التي سميت بهذا الاسم، فيقول إنه من المفروض أن تجمع أضعف الوحدات القابلة للمقارنة فيما بينها، لمواجهة أطماع كين Qin. وبما أنه يفضل الدبلوماسية على الحرب، فقد ضاعفَ المساعي غير الملحوظة، أو السرية. وهو ما يعني بالأساس، تحقيق توازن في القوى.. ويجهد سوكين لموازنة قوة كين بتحالف ست ممالك، بينما يحاول زان غيي منعه، لكي تتمكن كين من توحيد الصين تحت قيادتها، وهو ما سيتحقق في المستقبل.

مدرسة القوة بحسب خان فيزي

يعتبر خان فيزي (280-233 ق.م) بديهياً أن تكون المصالح في صلب العلاقات القائمة بين البشر والدول. فهي الحافز الأول للبشر، وجوهر المنافسات بين الدول. عندئذ، تعمل علاقات القوة على تحديد مواقع كل طرف ومكاسبه. بالتالي، من العقلاني، كما يرى خان فيزي، أن تضع الدولة، التي تسعى إلى ضمان مصالحها، في صدر اهتماماتها تعزيز قوتها بشكل منهجي. هذه القوة، كما يقول، تتوافق مع الازدهار، وإضافة إلى القوة العسكرية، هناك ثمة معايير أخرى هي: المنظومة السياسية، والقدرة على التكيّف، والتجانس. وبذلك تكون المنظومة المُمَركزة عامل قوة، كما يرى هذا المفكر الصيني.

لكنه لا يعير اهتماماً كبيراًللدبلوماسية، كما لايؤمن أبداً بمُثُل رن Ren، ويي. وقد طبقت عقيدة خان فيزي من قبل من سيصبح أول امبراطور من سلالة كين، أي شيهوانغ Shihuang. إذا كان من المغري مقارنة خان فيزي بمورغينتاو، كما يلاحظ الأستاذان يي وبانغ، فإنه على الرغم من تقارب مفاهيمهما، إلا أن الغربي يتميز عن الصيني بانشغاله باستخدام الحد الأقصى من المصادر الدبلوماسية.

أخيراً، ثمة بين الرؤى الواقعية للعالمين، كما هو الحال بالنسبة للرؤى المثالية، نقاطاً مشتركة:

1) المقاربة المتشائمة نفسها حول الطبيعة البشرية.

2) الطابع الأصلي لفوضى العالم، والفوضىالدولية.

3) القناعة بأن المصلحة الوطنية هي عقدة العلاقات الدولية، والقوة جوهرها.

4) هذه القوة هي قوة ناعمة، وقوة صلبة في الوقت نفسه.

5) لا يؤمن أي من المعسكرين بأن للأخلاق دوراً حاسماً في السياسة الدولية، باستثناء بعض الاختلافات. (الواقعيون الغربيون أقل قسوة من خان فيزي).

6) يمنع على النظام العالمي الارتباط بقيام توازن قوى، والحفاظ عليه، وصيانته من الجانبين، إنما يكون هذا الارتباط أقل انتظاماً في الصين (سوكين، زانغي على نحو خاص) منه في أوروبا أو أميركا.

هذه المدارس الصينية الست القديمة فقدت مبرر وجودها بعد إعادة تشكيل الإمبراطورية الصينية في ظل حكم سلالة كين Qin، وخلال العصور الطويلة التي عاشت خلالها في "عزلتها الرائعة". في المقابل، تستحق هذه المدارس أن يعاد اليوم إليها الاعتبار، لا سيما وأن الصين وافقت على أن تكون دولة - أمة كغيرها من الأمم. لكن، بما أن العالم أصبح أكثر تعقيداً منذ تلك الفترة، فإن التفكير الصيني حول العلاقات الدولية قد اغتنى بموضوعات جديدة.

ت- تطور الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية في الصين منذ نهاية الحرب الباردة

ما إن دخلت الصين تماماً إلى الساحة الدبلوماسية العالمية، ومجال العولمة، حتى طرحت عليها مسألة تعريف "الموضوع الدولي" بشكل مباشر، كما في أي مكان آخر. فهل ينبغي الاستمرار في الحديث عن علاقات دولية، أم علينا أن نستخدم، من الآن فصاعداً، عبارة أخرى تحيل إلى ما هو شامل أو عالمي؟ الإجابة لصالح أول الخيارين واضحة، كما يقول ليزي وانغ Wang Jisi، لأن مصطلح "دولي (Guoji) "international ما يزال مقبولاً في الجمهورية الشعبية، طالما أن الإحالة إلى "نظام عالمي جديد" تسمح للصينيين بالاستفادة من المعاملة المتساوية بين الدول، والتي تقوم على احترام سيادة كل دولة[430]. لكن، منذ عام 1989، تأثر تحليل العلاقات الدولية بالخيارات الداخلية في مجال استراتيجيا التنمية (والتنازلات الملازمة التي قدمت إلى مختلف الشركاء)، والضغوط الخارجية، والتحديات الجديدة المنبثقة عن السياق العالمي. واستخدم هذا التحليل كثيراً من الأدوات النظرية الغربية، لاسيما الأمريكية الشمالية، بعد أن أصبحت المدرسة الإنكليزية أكثر شعبية لأنها تحيل إلى التاريخ، وتشتت الانتباه. لكن هذه المحاكاة لا تروق لكل المتخصصين، لأن بعضهم يرى أن "النظريات الغربية في العلاقات الدولية قامت وتطورت لتخدم مصالح بلدان غربية، بتوجيه من إيديولوجيين غربيين"[431]. لكن جهود هؤلاء المتخصصين الرامية إلى إيجاد موضوعات صينية خاصة لم تمنع، في الحقيقة، أن

(430) Jisi Wang, «International Relations Studies in China Today», op. cit., p. 107.
(431) Professeur Liang Shoude de l'université de Pékin, ibid., p. 114.

ينطوي أساس النشاط الأكاديمي على إدخال الأعمال النظرية التي وضعت في ما وراء المحيط الهادي، وترجمتها والتعليق عليها. لكن يبقى البحث النظري، بنحو عام، والمقترحات البنائية محدودة، كما يلاحظ البروفسور وانغ. والسبب في هذا ضعف التنظيم الجامعي في هذا المجال، والمعرفة غير الكافية بالفكر السياسي الصيني والغربي، وغياب الجهودالمنطقية في مجال الأبستمولوجيا والمنهجية(432).

يشير ليزي وانغ إلى أن المقاربة الواقعية، في الوقت الراهن، تفيد من الظروف الملائمة وتدفع إلى النجاح، ويهيمن تحليل العلاقات الدولية، من حيث العلاقات بين القوى الكبرى (daguo guanxi)، بشكل كبير على المجالات الأخرى كلها. فهل يمكن أن تحل كل من الولايات المتحدة، والصين، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، واليابان، والهند التي لا يتم الحديث عنها كثيراً، محل الممالك المقاتلة في خيال المتخصصين الصينيين في الشؤون العالمية! اللهم إن لم يكن للأمر علاقة بالتأثير المتأخر للحذر الماوي القديم إزاء محيطه الدولي؟ من المؤكد أيضاً أن العرقية المركزية ethnocentrisme الصينية تضخمت، لأن جمهورية الصين الشعبية لم تعد تلجأ إلى أي زُخرفٍ إيديولوجي يؤدي إلى حد أدنى من التضامن الدولي، والقيام بالوظائف الصغيرة للدولة – الأمة كما هو حال الآخرين، بعد أن تُركت لوحدها في غابة العولمة. وهو ما يشرحه روس تيريل Ross Terrill بطريقة مختلفة بقوله: إن سياسة بكين الخارجية تحركها ثلاثة حوافز: نزعة الانتقام revanchisme، وتقاليد التأثير الأقصى، والبحث عن شرعية جديدة(433).

لا شك في أن ضعف انتماء الشركات الصينية إلى أكثر من جنسية، multinationalisation يوضح، من دون شك، احتلال موضوع العلاقات البيدولتية لأكبر مساحة في المنشورات، وتقليص الفاعلين غير الحكوميين إلى الحدود الدنيا. كما تكاثرت الدراسات الخاصة بالأمن، علماً أن طبيعة الظاهرة المعنية قد تغيرت بسبب الظروف. وهكذا تكتشف الصين، بدورها، أنها ليست بمنأى عن التصدعات الهويتيّة المرتبطة بحركات على الصعيد العالمي. لكن مشكلة التصورات ليست تماماً غائبة عن هذا التساؤل الذي يمكن أن يكون مادياً. إذا كان كثير من المتخصصين في الصين يميلون إلى اعتبار أن الأمريكيين، في تحليلهم للأمن، يبقون، بشكل كبير، حبيسي "عقليتهم إبان الحرب الباردة"، فإن بعض هؤلاء المتخصصين، مثل البروفسور شي يينهونغ Shi Yinhong من نانجينغ Nanjing يظنون أن الأمر نفسه بالنسبة لغالبية المراقبين الصينيين، وأن

(432) Ibid., p. 114-115.
(433) Ross Terrill, op. cit., p. 278.

الصعود القوي للصين يفرض عليها أن تتصرف بحيث تكون تصورات الآخرين عنها أكثر اطمئناناً[434]. وقد حمل انخراط الصين، الذي بدأ يتضح شيئاً فشيئاً في السياسة الدولية، إلى هذا البلد زيادة كبيرة من الأعمال المخصصة للدراسات الإقليمية (Area Studies)، بينما يفتح اندماجها في الاقتصاد العالمي آفاقاً جديدة أمام الأبحاث الخاصة بالاقتصاد السياسي الدولي، وتلك التي ترتبط بالحوكمة العالمية gouvernance globale، التي غالباً ما فُهمت في امبراطورية الوسط القديمة، بوصفها قوّطَبة multipolarisation سياسية متعددة. لكن، عودة الصين هذه للانخراط في شؤون العالم، وهي عودة طوعية بشكل كبير لأنها تعزى إلى سياستها الانفتاحية، قد فسرتها النُخب بأشكال مختلفة.

ث- النُخَب الصينية وأمن الصين إزاء العولمة

يتفق الليبرالي أندرو مورافشيك Andrew Moravcsik، مع الواقعي فريد زكريا على القول أنه إذا أردت أن تفهم السلوك الدبلوماسي والاستراتيجي للدولة، لا بد من النظر في أولوياتها التي حددتها المجموعات الحاكمة المشاركة في السلطة. وهو الحجاج نفسه الذي يستخدمه مومين شن Mumin Chen بخصوص الصين، حينما يقول إنه لا يمكن للنظرية الواقعية، بحصر المعنى، ولا للنظرية الليبرالية، بحصر المعنى، وكلاً على حدة، توضيح سياسة الصين الخارجية[435]. إنما ينبغي تحليل أفكار النخب الصينية، وتصوراتها، ومحفزاتها، التي تشارك في وضعها، وقيادتها، تعلن بأنها [أي النخب] "واقعية" تارةً، وطوراً "ليبرالية". لا يشك هذا المراقب في أن نظرية النُخب، كما رسم خطوطها باريتو Pareto، وموسكا Mosca، وميشيل Michels، ضرورية في كل مكان، بل أكثر ضرورة في الصين أكثر من أي مكان آخر، بسبب الطابع الأوليغارشي القوي الذي تتسم به السلطة الصينية، لفهم الخط الدبلوماسي المعتمَد وتغيراته المحتملة. فإذا لم تكن سياسة الانفتاح التي دشنها دينغ كسياوبينغ Deng Xiaoping معنية، فإن الآراء تختلف حول نتائج العولمة على الصين، وأمنها في تشكيل عالمي غير مكتمل أو ثابت، وربما تكون له بدائل. في مقالته يهتم مومين شن بتحديد النُخب التي يمكن أن تؤثر على السياسة الخارجية، وتقييم مواقفها إزاء سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، لكي يستخلص في النهاية، الخيارات الاستراتيجية الثلاثة التي تتأرجح النخب الصينية بينها.

(434) Jisi Wang, «International Relations Studies in China Today», op. cit., p. 118.
(435) Mumin Chen, «Going Global : The Chinese Elite's Views of Security Strategy in the 1990's», Asian Perspective, vol. 29, n° 2, 2005, p. 133-177.

يضع مومين في المستوى الأعلى من لوحة النخب التي رسمها، "**النواة القائدة**" (lingdao hexin) المكونة من أعلى سلطات الدولة (الأمين العام للحزب الشيوعي، رئيس مجلس الوزراء)، وأعضاء المكتب السياسي، وعدد قليل من جنرالات جيش التحرير الشعبي. هذه الدائرة الأولى هي التي تتخذ القرار في مجال الأمن، والسياسة الخارجية. تحت هذا المستوى مباشرة، توجد **المجموعة المركزية لإدارة الشؤون الخارجية** (CFALG) التي أنشئت في عام 1958، وتنامى دورها خلال سنوات الثمانينات. وتتكون من شخصيات رفيعة المستوى، وعسكريين ينتمون كلهم إلى الحزب. وتستند إلى جهاز بيروقراطي يضم المكتب المركزي للشؤون الخارجية (MFA)، ووزير التعاون والتجارة والاقتصاد الدولي (MOF، الخ). وقد تعززت في كنف هذه الأجهزة، مكانة الأعضاء العاملين في الاقتصاد بسبب أولوية التنمية. و يدور حول هؤلاء عدد من مراكز التفكير think tanks التي يشارك فيها أساتذة جامعيون. بحسب مومين شن، أصبحت هذه المجموعات، غير الرسمية إلى حد ما، تتمتع بمزيد من الاستقلالية عما كانت عليه قبل عقود، لكن عملية اتخاذ القرار السياسي لم تتمأسس كثيراً في الصين، لأن الاقتراحات والتأثيرات المحتملة تبقى رهن العلاقات الشخصية. أخيراً، يميز المؤلف **مستوى ثالثاً ينقل التعليمات إلى الجمهور**، أكثر مما يساهم في تشكيل رأي معين. ويضم صحفيين، وبيروقراطيين متنوعين، أو جامعيين مكلفين بعقد منتديات حول الأمن، أو السياسة الصينية الخارجية.

يبدو أن النُخب الصينية منقسمة حول الأثر الإيجابي، أو السلبي لهذه السياسة، على الرغم من البنية الأوليغارشية للسلطة، التي وضعت نصب عينها سياسة الانفتاح الخارجية، كخط عام، بهدف تحقيق بيئة دولية مستقرة وسلمية للصين، لتسمح لها بتحقيق تنمية اقتصادية مستمرة. وذلك تبعاً لإيلائها الأهمية الأكبر للتنمية أو لاستقرار البلد. وخط الفصل يجتاز كل الجماعات بما فيها العسكريين. وبالطريقة نفسها، إذا كان شعار "بلد غني يعني جيشاً قوياً"[436] يستقطب كثيراً من الآراء، فإن تصور العالم الخارجي يستقطب تصور "الواقعيين الليبراليين".

التصور الأول يمثله البروفسور زانغ رويزوانغ Zhang Ruizhuang من جامعة نانكاي Nankai بقوله إن الهيمنة الأميركية ستتحول إلى تهديد للصين، وهو ما يوافق عليه

(436) Ibid., p. 156.

البروفيسور فانغ نينغ Fang Ning من جامعة بكين الذي يُكِنُّ مشاعر كارهة للغرب، لقناعته بأنه يسعى دائماً إلى تفتيت الصين[437].

التصور الثاني جسّده هي فانغ He Fang، عضو الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. بقوله: إنّ الصين، على غرار الدول الأخرى، دخلت في مرحلة عالمية جديدة تتميز "بالسلام والتطور"[438].

استخلص مومين شن من هذه التركيبات القادرة على الدخول بين التقييمين الخاصين بالسياسة الخارجية الحالية، والرؤيتين الخاصتين بالعالم، ثلاثة خيارات استراتيجية للصين: **الخيار العلمي** القائم على تصور إيجابي للعالم الخارجي، **والاعتماد المتبادل، والاندماج في اقتصاد** السوق. لكن هذا الخيار لا يقتضي التكيّف الصريح مع القيم الغربية، ولا التحول إلى الديمقراطية التعددية. ويبدو الخيار الاستقلالي بمثابة نقيض له، لأنه ينظر سلبياً إلى المغالاة في الانفتاح، ويرفض أي تدخل أجنبي، أو أية تبعية واضحة. لكن هذا الخيار لا يعادل العودة إلى الاقتصاد المُمَركَز centralisée، والانعزالية. ويشكل خيار الوطنية الاقتصادية خياراً وسطاً، طالما أنه يثمّنُ سياسة الانفتاح، لأنها مفيدة للصين، ويميل إلى توسيع المبادلات. لكنه، في الوقت نفسه، يدعم تلك السياسة، لأنها الأقدر على أن تجعل من الصين قوة عظمى. يرى معتنقو هذا الخيار أن عالم ما بعد الحرب الباردة ما يزال عالم التنافس، لكنه تنافس في المجال الاقتصادي أكثر منه في المجال العسكري. في هذه الشروط، لا يمكن تحقيق الازدهار إلا على حساب الغياب النسبي للأمن[439]. وبحسب تحقيقٍ أجراه مومين شن لدى مختلف النُخب الصينية، يرى أن نصف الأشخاص المعنيين يدعمون الخيار العالمي، و5/1 تقريباً، استقلاليون، والآخرون يميلون نحو الوطنية الاقتصادية[440]. ويستبعد، في الوقت نفسه، أي ترابط وثيق بين هذه الاتجاهات وتفسيرات الغرب للواقعية أو لليبرالية. الوضع الداخلي في الصين بالغ التعقيد، والترابطات المتبادلة بين الشبكات النخبوية شديدة الغموض، لذلك، فهي لا تمكّن أحد التصورين من العمل وفقاً للآلية التي يراد لهما العمل بموجبها. في النهاية، وصل إلى قناعة تقول إنه صار أمام الوطنية الاقتصادية مستقبل كبير، منذ أن اقتنعت النخب بأن تعزيز سلطة الدولة هو الوسيلة الوحيدة للتوفيق بين هذين الهدفين، المتناقضين ظاهرياً في عصر العولمة، أي: الازدهار الاقتصادي، والأمن الوطني[441].

(437) bid., p. 157-158.
(438) Ibid., p. 159.
(439) Ibid., p. 163.
(440) Ibid., p. 168.
(441) Ibid., p. 173.

قاد التوجه الوطني (الوطنية) خبراءَ صينيين آخرين إلى تصور عالم القرن الحادي والعشرين في حالة صراع شامل[442]. من دون انتفاء العامل العسكري، لكنهم يقللون من أهميته قائلين إن الحرب موجودة فينا وفي كل مكان "لا حدود لها". وستتخذ الحرب، التي تأثرت بتغير التكنولوجيا الحديثة، ومنظومة السوق، أشكالاً غير تقليدية.

بعبارة أخرى يقولون "إنه في الوقت الذي نشهد فيه تراجعاً نسبياً للعنف العسكري، فإننا نرى، في الوقت نفسه، تنامياً للعنف السياسي والاقتصادي، والتقني"[443]. وهي أولى نتائج العولمة. من هذا المنظار، على الصين أن تضع لنفسها استراتيجية شاملة تتفق مع التقاليد الصينية، من خلال تفضيل العمل غير المباشر، واتباع الحيلة، والإشعاع الفكري، من أجل "إخضاع الخصم من دون الحاجة للقتال"، وفقاً لتعاليم سونزي Sunzi. وفي الوقت نفسه، عليها أن تضع نموذجاً جديداً يتضمن العاملين الوطني، والعابر للوطني، والمتعدد الوطنيات، والعامل غير الدولتي. لقد كان الهدف المضمر في صفحات هذا الكتاب الضخم، هو تحقيق التوازن مع القوى الأميركية إلى حين، على الأقل في آسيا.

خلاصة: استمرار لعبة القوى العظمى

يتضح من التفكير في العلاقات الدولية كما رأيناه في الولايات المتحدة والصين، وكما يتبدى في المدرسة الإنكليزية، وجود ثمة توافق بين النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، لأنه ما من دولة تضحي بأمنها، أو ازدهارها إلا تلاشت (الاتحاد السوفييتي). وكلما تقدمنا في الزمن تزداد القروض المتبادلة وتصبح أكثر أهمية. والسبب أنه إذا أصبح العالم أكثر ترابطاً مع بعضه وأكثر تعاوناً، فإن لعبة القوى الكبرى ستستمر. في الواقع، العولمة تخلق قوى جديدة، ولذلك فإن الصين، والهند اللتين فهمتاها جيداً، انضمتا إليها. لدرجة أن نظرية، كنظرية توازن القوى التي رأينا حدودها، إلى حد الرفض طالما لم يتشكل تحالف مناهض لأمريكا غداة الحرب الباردة، تحقق انتصاراً في شرق آسيا حيث يتكون ميزان إقليمي يعني، بشكل مباشر، الولايات المتحدة والصين[444]، والهند بطريقة غير مباشرة[445]. وهو ميزان يمكن أن يتحول بسرعة إلى ميزان عالمي بسبب الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المحيط الهادي (الباسيفيك).

---

(442) Qiao Liang et Wang Xiangsui, La Guerre hors limites, traduit du chinois et annoté par Hervé Denis, préface de Michel Jan, Paris, Bibliothèque Rivages, 2003.
(443) Ibid., p. 30.
(444) Robert S. Ross, «Bipolarity and Balancing in East Asia», in T.V. Paul, J.-J. Wirtz, and M. Fortmann, op. cit., p. 267-304.
(445) Raju G.C. Thomas, «The South Asian Security Balance in a Western Dominant World», in T.V. Paul, J.-J. Wirtz, and M. Fortmann, ibid., p. 318-333.

لفهم هذا الميزان، ما علينا سوى أن نلقي نظرة خرائطية جديدة، ومناسبة على العالم، أي نظرة تركز على المواجهة بين الولايات المتحدة والصين، وعلى القوى الأخرى الناشئة، أو التي بصدد إعادة بناء نفسها (الهند، روسيا، إندونيسيا، اليابان). هذا التغير الحاسم يؤدي إلى التخلي عن الرؤية الأوروبية، المُبررة تماماً، بسبب شلل البناء الأوروبي أو تأجيله بشكل نهائي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الأزمات التي بدأت بضعضعة استقرار الأمم الأوروبية على كل المستويات، والتي ستعمل على إضعافها بشكل كبير. بل يمكن التساؤل ما إذا كانت الطبيعة قد انضمت لتسهيل تشكيل عالم شمالي - باسيفيكي Arctico-Pacifique، من خلال تحويل المحيط المتجمد الشمالي إلى محيط قابل للملاحة. في الحقيقة، بعد التسخين المناخي الذي بدأ، وذوبان بعض أجزاء البحار والمحيطات المتجمدة، أي الطبقات الجليدية قد ينشأ، من هنا ولغاية نهاية هذا القرن "بحر متوسط روسي - أميركي" ربما يحقق رغبات عالم خرائط المحيطات الروسي بوريسوف Borissov، الذي كان قد تصور وضع مضخات عملاقة على مضيق بيهرينغ Behring لخلط المياه الساخنة بالمياه الباردة!

يمكن تحليل الميزان بين الولايات المتحدة والصين، الذي تزداد الإحالة إليه شيئاً فشيئاً من قبل الخبراء الأمريكيين والصينيين في العلاقات الدولية، ليكون أساساً من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، لكن مع خلفية جيوسياسية شاملة قوية، تحيل، على المدى المنظور، إلى مفاهيم ماهانية [نسبة إلى ماهان]، أو ماكيندرية [نسبة إلى ماكيندر]. يرى روبيرت روس Robert Ross أن القطبية الثنائية التي حلت في آسيا محل المثلث الاستراتيجي للحرب الباردة، ستفضي إلى شبكة توازن بين القوة الصينية القارّية، والقوة الأميركية البحرية، على الرغم من التطور غير المسبوق الذي تشهده واجهة الصين البحرية، التي تدعم الثنائية الإقليمية للبلد (التعارض بين الشاطئي والداخلي)، بسبب التفوق البحري الهائل للولايات المتحدة. وهناك ثمة اعتبارات أخرى تضفي المصداقية على هذه الترسيمة (التصور) القطبية الثنائية.

أولاً، ترمي السياسة الواسعة الخاصة بالمواصلات القارية التي أطلقتها الصين، إلى تحقيق هدفين: الأول هو الدمج الإقليمي لكامل الصين، وإقامة روابط حديثة بين الشرق، والغرب والجنوب. لذلك كانت ثمة رغبة في مدّ الخط الحديدي إلى التيبت، من لانزهو Lanzhou إلى لهاسا Lhassa والذي هو في طور الإنجاز. الثاني إقامة اتصالات عبر السكك الحديدية، والطرق البرية مع المركز، والجنوب الغربي، وجنوب آسيا[446]. أي

(446) John W. Garver, «Transportation Links with Central, South-west and South Asia», in The China Quarterly, n° 185, March 2006, p. 1-22.

الخطوط المتجهة نحو كازاخستان وقيرغيستان، في قلب القارة الآسيوية، كما يعني تجديد وتوسيع الشبكة التي تربط الصين بالباكستان، وممر إيروادي Irrawaddy بين اليونان Yunnan وخليج البنغال، بالنسبة للمحاور الرئيسة. لكن هناك مشاريع أخرى، بعضها رهن بموافقة الهند. كما يبدأ العمل محلياً بالممر الأوراسي بين الصين وروتردام عبر كازاخستان وروسيا الجنوبية، منذ عام 1993، وبمبادرة من الاتحاد الأوروبي، كما يتم تدريجياً بناء ممر ثان أوراسي بين أوروبا والقوقاز، وآسيا الوسطى والصين (Traceca : Transport Corridor Europe Caucasus Asia). ويرى جون غارفر John W. Garver، عبر تحليله للأثر النفسي - الجيوسياسي لهذه الإنجازات (زيادة التبادل، والتضامن بين مناطق الداخل الأوراسي)، أنها ستجعل الولايات المتحدة تعيش من جديد "كابوس ما كيندر" بشكل أكيد، أي إما هيمنة الدول في أوراسيا أو تحالفها، في أسوأ الأحوال، وإما عودة "المجموعة الأوراسية" التي سيتم استبعادها منها[447] في أحسن الأحوال. أي كل ما من شأنه إلزامها بالحفاظ على سياسة التوازن في مناطق أوراسيا البحرية. بعد هذا، وحتى قبل أن تتيح الشبكات القارية الجديدة للصين تحقيق انسجام إقليمي يوفر لها موارد جديدة، من ناحية، ومن ناحية أخرى، توفير شركاء دوليين جدد، شرعت الولايات المتحدة في نشر قوات بحرية، بمساعدة اليابان، تضمن لها تفوقاً ساحقاً في غرب المحيط الهادي[448]، عبر تعزيز التحالف مع اليابان، من خلال نشر ثلاث غواصات نووية في غوام Guam بين عامي 2002 و2004، وزيادة القوة الجوية المحمولة فوق حاملات الطائرات التي دفع بها في نهاية التسعينيات. ويشير روس Ross، إلى أن الصين لن تصل إلى المستوى الذي كان عليه الأسطول السوفييتي عند نهاية الحرب الباردة[449]، قبل عام 2025.

بالتالي فإن الولايات المتحدة في وضع مؤات فيما يتعلق بسياسة التوازن في الشرق الآسيوي. لأنها تتمتع بتقدم اقتصادي كبير، إذ، بحسب الدراسات المختلفة، لن تلحق بها الصين، من حيث ناتجها الوطني الصافي PIB قبل عام 2043. وتعرف أن آفاقها القارية لا توحي لها بالثقة، لاسيما روسيا والهند. منذ أحداث الحادي عشر من أيلول ارتسم نوع من التقارب مع الهند، وهو ما يوحي بتشكل تحالف ناعم بين الولايات المتحدة، والهند وإسرائيل[450]. فهل ينتظر الأمريكيون، في هذه الظروف، ومن خلال يقظتهم الجيوستراتيجية، من الصين تغيراً متدرجاً نحو الديمقراطية وروح التعاون؟. لا سيما وأن

(447) Ibid., p. 21-22.
(448) Robert Ross, op. cit., p. 280-282.
(449) Ibid., p. 294.
(450) Raju G.C. Thomas, op. cit., p. 327-328.

المعطيات الجيوسياسية تدفع بهذا الاتجاه أيضاً، "لأن مناطق النفوذ الصيني والأمريكي متمايزة جغرافياً، ويفصل الماء بينها، وأن تدخل إحدى القوتين في مجالها الخاص بها لا يهدد مصالح القوى الأخرى في مجالها"[451]. وهو ما لم يكن عليه الحال تماماً في إطار القطبية الثنائية للحرب الباردة، حتى وإن لم تكن ثمة حدود مشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، إلا أن مجالات نفوذهما كانت تلتقي في أوروبا. بالتالي، إذا لم تعمل العولمة، والاعتماد المتبادل على إبطال مفعول علاقات القوة بين الدول، كما يعتقد كثير من الليبراليين الجدد، وإذا لم تدفع إلى وضع منظومة اقتصادية وحيدة، كما سنبينه لاحقاً، فهل تنذر، على الأقل، بنهاية الوطنية وإرادات الهيمنة؟. هذا غير مؤكد، لأن الوطنية التي شجعت نمو الرأسمالية في أوروبا، وأمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، تقوم بالدور نفسه في الصين والهند. يمكن الاعتقاد بأن هاتين الأمتين قد دخلتا في لعبة العولمة، لأن انتقالات التكنولوجيا، وفرص الربح التي وفرتها، ضاعفت مرتين إمكانيات تطورها، لكن، في الوقت نفسه، لأنها منحتهما فرصة الوقوف في وجه الهيمنة الغربية. بالتالي، علينا أن نبقى حذرين، ونتذكر نصيحة كينيث أورغانسكي Kenneth Organski القائلة: "كل منا مرتبط بثقافته، وتجربته، سواء العلماء أم غيرهم. إننا نبني نظرياتنا، ونسقطها بفرح على المستقبل بوصفها "قوانين عالمية"، مؤكدين أن المقترحات التي قامت عليها نظرياتنا ستبقى صحيحة. ربما ترتبط النظريات الاجتماعية بعصرها، لكن بما أن الزمن يمضي، فلا بد من مراجعتها"[452].

الواقع الدولي يتغير، وكذلك إدراكات الفاعلين له، وهم ليسوا أنفسهم كذلك.

(451) Robert Ross, op. cit., p. 291
(452) Kenneth Organski, World Politics, op. cit., p. 307.

الفصل الثالث

بنائية أم ذرائعية؟

منذ نهاية الثمانينيات خضعت المقاربة العقلانية للواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، في العالم الأنغلو-ساكسوني، للانتقاد من قبل تيارين راديكاليين، إلى حد ما، هما البنائية constructivisme، والتفكيكية déconstructivisme. وخاض كلاهما حرباً بخصوص موضوع الهوية في العلاقات الدولية، والهوية الوطنية، على نحو خاص، وطبيعتها، ودورها. باعتبار أن هدفهما المعلن يقوم على بيان التغيرات التي تصيب الهويات، من دون طرح تساؤل حقيقي حول إمكانية أن تتشكل هذه الهويات بسبب علاقات القوة، فقد كانت هذه التغيرات ومازالت قادرة على تغيير العالم. بينما يستمر البنائيون في استنادهم إلى إبستيمولوجيا وضعية، ويستعينون بالملاحظة التجريبية للقيام بتحليلاتهم، فإن التفكيكيين تخلوا نهائياً عن الوضعية، وتمترسوا حول تحليل الخطابات. في المقابل، أخذت عليهم الثنائية العقلانية غياب المنهج، وعجزهم كبنائيين، واستهانة التفكيكيين بإنتاج نظرية. وهو ما يقلص مجال بحثنا مبدأياً. وبما أن غالبيتهم ينتمون إلى التيار القائل بتجاوز الوطنيات، سنقف، في هذا الفصل عند التركيز على أحد الذين يطالبون بأن يكون مثالياً، ويدعو إلى الدولة المركزية stato-centrique، ونعني به ألكساندر وندت Alexander Wendt[453]. لكن سيكون الأمر بالغ السهولة لو كانت الأشياء بمثل هذه البساطة. لأن قضايا أخرى تطرح نفسها منذ البداية، ولا تجد حلاً إلا بالعودة إلى الذرائعية pragmatisme.

في المقام الأول، إذ ينبغي البدء من هنا، لوحظ أن عدة مؤلفين واقعيين قد أولوا اهتماماً كبيراً لظاهرة الإدراك الحسي perception حينما تفكّروا حول الأمن والتهديد. أي حول تصور الآخر، ونواياه، وبالتالي أفكاره وقيمه. بعد المساهمات القيمة لكل من سبروت Sprout، وكينيث بولدينغ Kenneth Boulding، سنركز اهتمامنا أساساً على التيار "الإدراكي الحسي perceptuel" الذي بدأه روبيرت جيرفيس Robert Jervis. وهو من كتب، بعد تصريحه بأنه واقعي جديد: ("تلتقي مقاربتي فعلاً، مع المنظور البنائي الاجتماعي structurationniste" بشكل جزئي، وهو بصدد الحديث عن أعمال كينيث والتز Kenneth

(453) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, op. cit.

Waltz[454]، الذي يرى أن نظريته في السياسات الدولية Theory of International Politics، أهم كتاب صدر في العقود الأخيرة[455])، يعترف أن الواقعية ليست واقعية مُدركَة حسياً، أو مُتصوَّرة. وبوصفها كذلك، سواء أكانت خاطئة أم صحيحة، فهي تخلق نفسها من الواقع الذي يؤثر على اتخاذ القرارات. في المقام الثاني، إذا استطعنا أن نتفق مع جان فرانسوا تيبو Jean François Thibault[456]، وستيفانو غوزيني Stefano Guzzini[457] حول البنائية، وبنحو خاص حول مساهمة وندت، نقول إننا نجد عند هذا الأخير مسعى مجازياً يشكّل موضوعه، كما يقول تيبو قابساً عن ل. سكلير L. Sklair "مجموعة من البدهيات حول الأجزاء المكونة للعالم، وحول إمكانية معرفته"[458] التي يمكنها إعادة وضع مفهوم التصور في صلب نظرية المعرفة، لكنها قضية إشكالية لسببين.

أولاً، إن سبر ما تنطوي عليه "الطبيعة البيذاتية للواقع الدولي" يعدّ أمراً أكثر من ضروري، وهي لازمة يكررها البنائيون، لأنها تساعد على فهم المنظومة العالمية. فهل يمكننا الاكتفاء بأن نرى فيها مجرد تفاعل اجتماعي قد تنشأ عنه قصدية جماعية، من دون اعتبار لملاحظات ستيفن لوكيس Steven Lukes والدور المتنامي لقوة التأثير؟ مع أنه السبب في رد فعل جون ميرشايمر John Mearsheimer المباشر، والذي طرح أسئلة حول الأفكار، والهويات، والخطاب السياسي المقبول، مثل: "ما الذي يحدد السبب الذي يجعل خطاباً معيناً مهيمناً، بينما تتراجع الخطابات الأخرى في سوق الأفكار؟"[459].

بما أن العرقية المركزية البينية interethnocentrisme تعني الطبيعة الحقيقية للذاتية البينية intersubjectivité، تضع رؤى مختلفة للعالم في حالة تنافس مع بعضها، عندها لا يكون التوافق إجبارياً. وكما سبق أن رأينا مع غادامر Gadamer (يُنظر الجزء الأول)، فإن الوعي البشري، الأبعد ما يكون عن التجريد، يتجذر في أفق تاريخي تقوم عليه أحكامنا. إذ يستحيل إدراك العالم من دون أحكام مسبقة، وسيقع البعض في العلاقة البيذاتية، وسيفرض آخرون أنفسهم، لأن السياق سيسمح بذلك بذريعة شرعية ظرفية.

---

(454) Robert Jervis, System Effects. Complexity in Political and Social Life, Princeton, Princeton University Press, 1997, p. 108.
(455) Ibid., p. 4.
(456) Jean François Thibault, «Représenter et connaître les relations internationales : Alexander Wendt et le paradigme constructiviste», Notes de Recherches n° 7 du CEPES (Centre d'études des politiques étrangères et de sécurité), Montréal, Université du Québec, jan-vier 1997, et http://www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7, html, 25 p.
(457) Stefano Guzzini «The Concept of Power : a Constructivist Analysis», op. cit., p. 507.
(458) J.-F. Thibault, op. cit., p. 3.
(459) John Mearsheimer, «The False Promise of International Institutions», in M. E Brown, O.R. Coté, S.M. Lynn-Jones, and S.E. Miller (édit.) Theories of War and Peace : An International Security Reader, Massachusetts, MIT Press, 1998, p. 374.

وعوضاً عن أن يتصرف البنائيون بوصفهم نقاداً دائمين للنظريات السابقة، ويتعالون عليها، كان يفضل أن يقدموا برنامج بحث، على غرار المدرسة الإنكليزية، التي يشتركون معها بالتشديد على قوة الأفكار في إشكالية التغيّر[460]. دعونا نشير سريعاً إلى أن كلاً من ديفلين Devlen، وجيمس James، وأوزدامار Özdamar، الذين يتحدثون عن هذا التلاقي، إنما يستندون إلى التعريف الذي يقترحه باتريك جيمس Patrick James لبرنامج البحث[461]. أي، إنه انطلاقاً من رؤية العالم، أو من أونطولوجيا معينة، ستكون هناك ثمة: 1) مجموعة من مقترحات تتكون من معطيات ثابتة paramétriques (الجسم الصلب hard core للبرنامج)؛ 2) قواعد تمنع بعض أشكال التنظير (وهو ناشئ عن الاستكشاف السلبي)؛ 3) مجموعة من النظريات، التي تتذرع بالكشف الموضوعي، وحل قضايا تجريبية، بنجاح أو من دون نجاح، وبشكل تراكمي (ما يعني، التوصيف، والشرح وتوقعات أفعال أو أحداث معينة).

يلاحظ المؤلفون الثلاثة أنه في الوقت الذي تشجع فيه المدرسة الإنكليزية انطلاقاً من ثلاث رؤى مختلفة للعالم (رؤية غروتيوس، الرؤية الواقعية، والرؤية التثويرية révolutionniste، أو الكانطية)، وأنطولوجيا مركزيّة الدولة (الدول هم الفاعلون الرئيسيون في المجتمعات المفتوحة، مع وجود كيانات أخرى هي المنظومات الإمبراطورية؛ العلاقات بين الدول تشكل المنظومة الدولية؛ الحدود ترتبط بالإدراك الحسي للتهديدات) تشجع نموذجاً معيناً، هو نموذج المجتمع الدولي (الذي يتفق فيه الفاعلون على احترام السيادات، والحفاظ على نظام يقوم على الدبلوماسية، والتجارة، والقانون، والمؤسسات التي تنشئها الدول)، وتحرك النظريات (القائمة على المصالح المشتركة، والتعاون، وما إلى ذلك...) بوصفها فرضيات (إذا كان المجتمع الدولي موجوداً، عندها يكون التعاون ممكناً)[462]. يلتقي الاتجاه التعددي بالاتجاه التضامني في كنف المدرسة الإنكليزية عند هذه النظريات الفرضيات.

تعيدنا المغالاة في الرؤى والتصورات إلى النقاش الأولي، الذي عرضناه في الفصل التمهيدي، الخاص بإمكانية فهم العالم الحقيقي، وعدم إمكانية فصل الوقائع عن القيم.

---

(460) Balkan Devlen, Patrick James and Özgür Özdamar, «The English School, International Relations and Progress», in International Studies Review, Blackwell Publishing, vol. 7, Issue 2, juin 2005, p. 182.

(461) Patrick James, International Relations and Scientific Progress : Structural Realism Reconsidered, Columbus, Ohio State University Press, 2002.

(462) Devlen, James et Özdamar, op. cit., p. 175.

هل يسعنا فك رموز العالم الحقيقي الكامنة خلف التصورات، من خلال استبدال "بنية مادية" بـ"بنية فكرية" كمحدد للمنظومة الدولية، كما يظن وندت Wendt؟ والزعم، فضلاً عن ذلك، بالقدرة على توضيح أن الدول تنتهي إلى الاشتراك في الرؤية نفسها المتفق عليها، أي الرؤية الكانطية للعالم؟ أو، ألا ينبغي القبول، حتى لو كان سيرل Searle محقاً، أنه ثمة واقع وراء التصورات، لايمكن تصوره، كما يظن رورتي Rorty، وكل البنائيين الذرائعيين، الذين وضعهم موانيو[463] Moigne معه. مثل جان بياجيه Jean Piaget الذي يتحدث عن بنائية راديكالية، تقوم عليها إبيستيمولوجيتها البنائية، التي سماها "الوراثية génétique"[464]، وفقاً لفكرة نشأت عنده بشكل مبكر، تقول إن "العقل [...] ينظّم الواقع من خلال تنظيم نفسه"[465]. وهي عبارة، كما يقول لوموانيو Le Moigne، فسرها غلازيرسفيلد Glazersfeld بأنها تدعو إلى وضع نظرية للمعرفة، لا تعكس المعرفة فيها واقعاً أونطولوجياً "موضوعياً"، إنما تتعلق فقط بترتيب عالمٍ كوّنته تجربتنا"[466] وعملت على تنظيمه. كيف لا نقبل أن "واقع الواقع الدولي" يتغير من فاعل لآخر، أي أن تصوّره يتغير تبعاً لأفقه الذي يحدده موقعه في المنظومة، و"المادية التاريخية" لهذه المنظومة؟

أخيراً، فيما يخص نظريات مركزية الدولة stato-centriques في العلاقات الدولية، على الأقل لم يعد ثمة ما يمكن المرافعة عنه حول ضرورة العودة إلى الذرائعية pragmatisme. في الحقيقة، لو درسناها بعمق، للاحظنا أنها تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المادية، والفكرية، والتصوريّة للعالم، وأن المؤلفين كلهم، بدءاً بوالتز Waltz وانتهاء بوندت Wendt، مروراً بالواقعيين البنيويين الإنكليز، والليبراليين، ومورافيشك، بنحو خاص، ومنظري انتقال القوة، والتقاليديين الجدد néo-traditionalistes، أو الغرامشيين الجدد néo-gramsciens، هؤلاء كلهم يعدون أنفسهم كُلّيِّين* holistes. لكن أولويات هؤلاء وأولئك ومواقفهم العقلية تقودهم إلى الفصل بين الاجراءات الإبيستيمية épistémiques، ولكن يمكن أن تغطيها التوافقات الشاملة convergences systémiques.

---

(463) Jean-Louis Le Moigne, Les Épistémologies constructivistes, Paris, Puf, col. «Que sais-je ?», n° 2969, 2e édit., 1999.
(464) bid., p. 37-41.
(465) Jean Piaget, La Construction du réel chez l'enfant, Genève, Nestlé/Delachaux, 1937-1977, p. 311.
(466) Ernst Von Glaserfeld, «Introduction à un constructivisme radical», inL'invention de la réalité. Contributions au constructivisme (sous la direction de Paul Watzlawick), Paris, Seuil, 1988, p. 19-43.
* من يتبنّى النظرة الشاملة أو الكليّة.

1- الصور والإدراكات الحسية في العلاقات الدولية: روبيرت جيرفيس

اعترف السلوكيون béhavioristes الأمريكيون في وقت مبكر، بوجود واقعين دوليين متصلين[467]. الأول "واقع عملياتي"، والثاني "واقع نفسي"، كل منهما قريب من أحد وجهي الواقع الذي ميزه واتزلافيسكي Watzlawick: "الأول له علاقة بالخصائص المادية المحضة، الملموسة موضوعياً، للأشياء، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بتصور حسيّ صحيح، بالمعنى "الشائع"، أو بتحقق موضوعي، وعلمي قابل للتكرار. الوجه الثاني له علاقة بإعطاء هذه الأشياء قيمة أو دلالة، ويقوم على الاتصال[468].

كرس روبيرت جيرفيس الجزء الأكبر من تفكيره لهذه الثنائية، لأنها تشوش عملية اتخاذ القرار من قبل القادة. وبعد اتباعه لخط كل من هارولد Harold ومارغريت سبوت Margaret Sprout[469]، تخلى عن التصورات الشاملة، أولاً، حتى نشر كتابه System Effects، ليركز تفكيره على الفاعل. أي، أولاً على قائد الدولة، أو رئيس الحكومة اللذين تعد فاعلية قرارهما، في مجال السياسة الخارجية، قضية تصور جيد أو سيئ، "تصور صحيح" أو "تصور خاطئ (misperception) للصورة التي ينبغي أن تقدمها الدولة عن نفسها، وعن محيطها الدولي، وبشكل أدق، عن إدراكات الآخرين ونواياهم[470]. وهي بطبيعة الحال، أمور كثيرة. بالتالي، فقد بحث جيرفيس عن مؤشرات لها علاقة بنوايا قادة الدول، من خلال الصور التي يوحون بها للآخرين، قبل أن يخصص كتاباً كاملاً عن تصور الواقع الدولي، وعلاقته بالنظرية. وقاده هذا الاهتمام الذي يوليه لظواهر التفاعل في بحثه إلى التحزب لصالح التحليل الكلي (المنظومي) systémique، علماً أنه كان يرى، منذ بداية أعماله، "مسألة معرفة كيفية تصوّر الدولة للآخرين، لا يمكن أن تدرس بمعزل عن معرفة كيف يريد الآخرون أن نتصورهم، ويحاولون خلق الصور المرغوبة عنهم"[471].

أ- إشارات وأدلة

وهي، بطبيعة الحال، ذات علاقة بنموذج معين paradigme. إذا كنا مقتنعين بأن الدول تشترك في رؤية ليبرالية وسلمية للعالم، وتعتمد الشفافية في علاقاتها المبدأية، وأن

(467) Cf. notre Épistémologie de la géopolitique, p. 224-227.
(468) Paul Watzlawick, La Réalité de la réalité. Confusion, désinformation, communication, Paris, Seuil, 1978, p. 137.
(469) Robert Jervis, The Logic of Images in International Relations, Princeton, 1970, avec une préface pour la nouvelle édition, référencée ici, New York, Columbia University Press, 1990, p. 4.
(470) Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, Princeton, NJ, Princeton University Press, 1976.
(471) Robert Jervis, The Logic of Images..., Préface à la nouvelle édition, op. cit., p. XII.

"الاتصال" أصبح سيد الموقف في العلاقات الدولية، فإن النتائج التي تمخضت عن الأبحاث التي تناولها جيرفيس تبدو سطحية، أو قديمة. أما إذا اعتمدنا، مثله، النموذج الواقعي الجديد، أو اعتقدنا بأن الدول الرئيسة ستعود، في أية لحظة، إلى استخدام القوة والحيلة في السياسة الخارجية، عندها تكون تعاليمه، حول طريقة محاولة فهم نوايا الآخر، ملائمة تماماً. لكن لا بد من النظر جيداً إلى أن هذا الخيار في حد ذاته، يؤكد أن مسألة إدراكات الآخرين الحسية تبقى هي الأساس. حتى في مرحلة تميزت بالتبادلات والتعاون، كتلك التي نعيشها، يمكن الشك في أن تتمكن الدولة من القيام بلعبة مزدوجة. وهو ما يظنه عدد لابأس به من الأمريكيين اليوم حول الصين، والعكس صحيح، وذلك بسبب الأحكام المسبقة الحاضرة في ذهن هذا الطرف أو ذاك عن الآخر، وجمود صور الماضي، والتقدير المتبادل لتنامي قوة الآخر. وسيبقى مستقبل العلاقات الأميركية - الصينية، إلى حد كبير، رهناً بالرسائل والصور المنتَجة التي ينظر إليها هذا الطرف أو ذاك. فحينما تعتقد الدولة أنها تستقبل رسالة ما، تسعى إلى فهم النوايا الحقيقية للشريك. وحينما تقوم هي نفسها بتوجيه صورة معيّنة، تتساءل عن الطريقة التي سيقوم الآخر بتفسيرها، وشكل رد فعله. وذلك لمحاولة تحليل هذه العمليات، لاسيما خلال المرحلة الدقيقة من الناحية الدبلوماسية إبان الحرب الباردة، التي شغلتها لفترة طويلة، وقام روبيرت جيرفيس بتشريح المفهومين البسيطين: الإشارة signal، والدليل indice.

إنه يتصور الإشارات signaux بوصفها تصريحات، أو أفعال تشكل معانيها موضوعاً لفهم متبادل، سواء أكان صريحاً أم مضمراً، بين الفاعلين، بينما الأدلة indices تُعدُّ دائماً تصريحات، أو أفعال، لكن حتميّة، أو حقيقة véracité الانطباع الذي توحي به، ترتبط جوهرياً، بقدرات المرسل أو نواياه، كما حللتها، بشكل مفصل، كونستانص فيلار Constanze Villar في دراستها الموسومة "الخطاب الدبلوماسي" وفقاً لمنهج سيميولوجي سياسي[472].

دائماً ما تكون الإشارات جزءاً من الخطاب الدبلوماسي، سواء أكان على شكل رسائل سرية، أو علنية، أو صادراً عن حركات دبلوماسية (استدعاء سفير، أو إعادة التمثيل الدبلوماسي، على سبيل المثال). كذلك فإن إطلاق صاروخ، والتهديد بالعقوبات، والإعلان عبر وسائل الإعلام عن برنامج مساعدة، أو تخفيض للرسوم الجمركية من طرف واحد،

---

(472) Ibid., p. 18. Pour une analyse critique de Jervis, sur un sujet totalement délaissé par la science politique officielle française, cf. Constanze Villar, Le Discours diplomatique, Paris, L'Harmattan, col. «Pouvoirs comparés», 2006.

ترجمه إلى اللغة العربية الدكتور: قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، **2012**، دمشق.

فهذه كلها أنماط أخرى من الفعل، يمكن أن تستخدم كإشارات. لكنها بشكل عام، كما يقول جيرفيس، لا تغير مادية الوقائع، إذ يقتصر هدفها على دفع متلقي الرسالة إلى إبداء رد فعل معين. لهذا، ينبغي على متلقي الرسالة قبول معناها، والاقتناع بأنه هو من سيحظى باحترام المُرسل مستقبلاً.

أما الأدلة، فتنشأ مباشرة عن العلاقة الثنائية، أو تبادل الرسائل. إنها مؤشرات على التصرفات المحتملة للفاعلين الآخرين مهما كان منشأهم. بالفعل، فهي تتعلق بالأحداث الداخلية في بلد معين، وتغيرات العاملين السياسيين، والأمزجة الفردية للقادة، أو مطلقي الصلاحية، وحال الرأي العام، أو جو التنافس المحموم في عالم اليوم، والتطورات التكنولوجية، والمشاريع الاقتصادية. وسواء تعلق الأمر بالحرب أو بالسلام، وبالمنافسة، فإن هذه الأدلة تحيل إلى القوة. وهي بالأساس "أدلة على القدرة" كما يقول جيرفيس[473]. إنها تساهم في بناء الصور التي تكونها دولة معينة عن شركائها، وتستخص منها ما إذا كان هذا الشريك أو ذاك قادراً على قيادة هذه السياسة أو تلك، أو ممارسة هذا الضغط، أو ذاك البحث الذي ازدادت ضرورته عن هذه الأدلة، في عالمٍ تتعدد المخاطر فيه، ويشتد التنافس، ويفسر تكاثر سياسة المؤسسات المتخصصة بالتفكير الاستراتيجي والتفكير الاقتصادي العاملة تحت إشراف السلطة.

ب- "الإدراكات الحسية والإدراكات الحسية الخاطئة"

إذا كان هدف تلك الهيئات (كالاستخبارات) معرفة صانعي القرار، ونواياهم، فإن إدراكاتها الحسية الخاطئة ليست ممكنة فحسب، كما يلاحظ جيرفيس، بل يصعب تجنبها، بنحو خاص. هناك، كما يقول، عمل كثير علينا القيام به حول النوايا. وفي ذهنه، تشير هذه النوايا إلى مجموع الأعمال التي يفترض بالدولة إنجازها، حتى وإن تعرضت إلى بعض الأخطار[474]. ويعتمد تقديرها على مستويات التحليل الذي نجريه، والتي قد تتناقض فيما بينها؛ وهو ما يجبرنا على تصور نظريات مختلفة قضيتها الأساسية البحث عن تماسكها المعرفي consistance cognitive. أما بالنسبة للمستويات، فيذكرنا جيرفيس أن الخبراء، وعلماء السياسة، والمؤرخين ليسوا متفقين على عددها، ولا على أهميتها. أما هو، فيقف عند أربعة منها: مستوى اتخاذ القرار، ومستوى صانعي القرار النهائيين؛ المستوى المكتبي (البيروقراطيّة)؛ مسألة طبيعة الدولة وتأثيرات السياسة الداخلية؛ وأخيراً،

---

(473) Robert Jervis, The Logic of Images, op. cit., p. 38.
(474) Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, op. cit., p. 48.

تأثير البيئة الدولية. لكنه يتحفظ على الإشارة إلى المستوى الحاسم من بينها. هؤلاء الفاعلون المتعددون، الذين يختلفون من دولة لأخرى يقلون بشكل متبادل. وتتراوح أهمية كل منهم بين إشكالية وأخرى.

إذا كانت البيئة الدولية تؤثر على الخط العام لسياسة الدولة، فلا يمكن توقع ردود فعلها الخاصة. عندئذٍ، يختار جيرفيس تركيز تحليله على المستوى الأول، أي مستوى صانعي القرار، من دون أن يهمل التداخل بين المستويات الثلاثة الأخرى، ومن دون أن يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات كلها. لأن هدفه لا يقوم على وضعِ نظرية عامة، إنما بيان الكيفية التي يمكن من خلالها تشويه إدراكات القادة[475]. أو، كيف يمكن أن تتناقض مع بعضها. ويضرب مثل كليمان أتليه Clement Attlee، رئيس وزراء بريطانيا العمالي، الذي صرح في عام 1937 أن "السياسة الخارجية للحكومة انعكاس لسياستها الداخلية"، كما صرح وزير خارجيتها أن "الثورات لا تغيّر الجغرافيا، ولا مقتضياتها"[476].

بالتالي، يبني جيرفيس بحثهُ على مبدأين هما، في الوقت نفسه، مرحلتان: فيقرر، بوصفه سلوكياً béhaviouraliste، وميكروسوسيولوجيّاً عريقاً إنّ إدراكات الفاعل الحسية هي الأسباب المباشرة لسلوكه، ثم يتساءل عن صور الواقع الذي يشكل هذه الإدراكات. هنا قادته أبحاثه إلى القول بأن صناع القرار غالباً ما يخطئون، ليس فقط حول النوايا التي يعزونها إلى الدول (أي الأفعال التي يمكن أن تقوم بها)، وكذلك حول ما يتبين دائماً أنها قادرة على توقع سلوكها[477]. وذلك لأربعة أسباب: لأنَّ صانعي القرار لا يعرفون ما ستكون عليه ردود فعلها [الدول] في الحالات الشائعة، لأن تتجاوز الأحداث الدولية ما كانوا قد تصوروه؛ وقد تقودهم بعض الأحداث إلى إعادة النظر في أهدافهم وقيمهم؛ القرارات المتخذة والفاعلة تتدخلُ في ظرف دولي لم يعد ذلك الظرف المُتوقع؛ أخيراً، الظرف الداخلي نفسه، والرأي العام على نحو خاص، هو الذي يمكن أن يكون قد تغيّر بعد أن يضع صانعو القرار مخططاتهم. وبالتالي، فإن فهم الوقائع يدفعُ إلى استنفار نظريات هي نفسها نماذج، كما يقول جيرفيس[478].

فتكون المشكلة عندئذٍ، مشكلة تماسك الوقائع مع الإدراكات الحسية، وتحقيق هذا التماسك المعرفي، من خلال أكثر الطرق عقلانية، والذي يسمح للفاعل بإدراك تعقيد العالم[479]. ويكمن الخطر الأكبر في الانغلاق المبكر، حيث لا يكون المراقب قادراً على

(475) Ibid., p. 20-31.
(476) Ibid., p. 23.
(477) Ibid., p. 54.
(478) Ibid., p. 156.
(479) Ibid., chap. 4.

مقارنة عدد كبير من صور العالم، وتكييف تصوره مع التغيير. وهو تنافر معرفي شائع لأن الفرد، صانع القرار، لا يبذل دائماً الجهد اللازم لتَمَثُّل المعلومات التي يتلقاها كي يعمل على تعديل صورها. لكن هذا التنافر يتحول إلى تماسك غير عقلاني، كما يقول جيرفيس، حينما يكون واعياً، أي حينما يختار الفاعل الوقائع التي تؤكد رؤيته للعالم، ويعزو، في الوقت نفسه، تجانساً مصطنعاً إلى نوايا واستراتيجية حلفائه أو خصومه[480]. لكن، هل يمكننا، فعلاً، الاستمرار في اعتبار أن القرارات المُتخذة على مستوى القمة لا تشكل إلا مجموعة دائمة، وفي غير محلها من "الإدراكات الخاطئة"، وأخطاء التأويل؟

ت- تفاعلية الإدراكات والاستراتيجيات

يؤكد جيرفيس إن نوايا هذا الطرف أو ذاك، لا سيما وأن نتائج أفعالهم صعبة التوقع، بحيث لا يكون إنتاجها أبداً نتيجة تصرف أحادي الجانب[481]. إنها شأن هذا الطرف كما هي شأن الآخر. وهي متصلة ببعضها، وتشكل منظومة، تُبنى من خلال تفاعل استراتيجيات الفاعلين[482]. وإذا انساق كل فاعل خلف رغباته، فإن على أهدافه، وحساباته، واستراتيجياته أن تأخذ بعين الاعتبار أهداف، ورغبات، وحسابات، واستراتيجيات الآخرين. لأنهم أيضاً واقعون تحت تأثير إدراكاتهم المتبادلة.

خلال الحرب الباردة، كما أشار توماس شيلينغ Thomas Schelling، كان التهديد والخوف هما اللذان يحققان التواصل المتبادل[483]. بالتالي، فإن الصور تساهم في تحديد الأمم الصديقة، أو العدوّة، وتعززها الاستراتيجيات، وتخفف منها أو تطورها. لذلك قيل: إنّ حافز استراتيجية صربيا العدوانية، التي كانت السبب في حرب يوغوسلافيا، كان الخشية على أمن الطوائف الصربية الموزعة بين كرواتيا، والبوسنة – الهرسك، التي هي نفسها نتيجة استراتيجية تفكك الجمهورية الفيدرالية التي اتبعتها سلوفينيا، ثم من قبل تينكَ الدولتين[484]. في بعض الأحيان، لا يعرف الفاعلون كيفية تقدير الطريقة التي تؤثر استراتيجيتهم من خلالها على استراتيجية الآخرين، ويصعب عليهم التنبه إلى ما يمكن أن يتغير لديهم، تبعاً لسلوكهم. إن تفاعل الاستراتيجيات هو الذي يسمح بفهم هذه المعضلة

(480) Ibid., p. 128-145.
(481) Robert Jervis, System Effects, op. cit., p. 39.
(482) Ibid., p. 44.
(483) Thomas Schelling, Arms and Influence, New Haven, Yale University Press, 1966, p. 55.
(484) Barry Posen, «The Security Dilemma and Ethnic Conflict», Survival, vol. 35, n° 1, printemps 1993, p. 27-47.

القائلة إنه بسبب ردود فعل الآخرين، والأفعال الهادفة إلى إضعافهم، أو إلحاق الأذى بهم، تتحول إلى مصلحتهم. فالنتائج تتبع النوايا، أو لا تتبعها. في الحقيقة إن التصرفات الاستراتيجية للقوة الكبرى على تغيير البيئة الدولية، بشكل أحادي حينما يتعلّق الأمر بقوة كبرى، أو متعدد حينما يتعلق الأمر بمجموعة من الدول، وتكون للأفعال آثار غير مقصودة على الفاعلين في المنظومة[485].

لقد أصبح تصور النوايا، وطبيعة الآخر، على الأقل منذ أعمال جيرفيس، تمريناً لا بد منه في دراسة العلاقات الدولية (حتى لو كانت المسألة تلتقي، على طريقتها، بالإشكالية الماكيافلية القديمة حول القدر Fortuna الذي تغيّرهُ (الإبيستيمولوجيّة) ليخضع للبديهيات المعرفية، والإيديولوجية للمدرسة السلوكية الأميركية). إنها تتوافق مع تحليل القوة المادية عند الواقعيين الجدد. في المقابل، فهي كافية لإرضاء البنائيين العالميين، الذين يظنون أن تقاسم المعايير، ورؤية العالم نفسها، يؤدي حتماً إلى السلام. فبالنسبة لهم، إن كون أن جميع أعضاء الجماعة ديمقراطيون، و"يفاوضون" في كنف بلدان ديمقراطية هو أمر حاسم، ليس للأسباب التي يسوقها الليبراليون، بل لأن هذا يخلق عند الشعوب المعنية الشعور بالهوية المشتركة، وبالتالي الشعور بمنظومة قيم كافية "للتصرف من الناحية الاتصالية"، بمعزل عن المصالح المختلفة.

بعد أن قمنا بتحليل حجاجهم [البنائيين]، لابد من التساؤل عن "البنى البيذاتية" التي تولدها هذه البنى وأصلها، وعلاقتها بالقوة، وبالتشكيل Configuration الذي يكونه الفاعلون فيما بينهم. لكن، دعونا نشير فوراً إلى الاعتراض الهام الذي وجهه جيرفيس إليهم من الناحية التالية: أي إنّ البنائيين يضعون العلة في مكان المعلول، وأن الهويات، والصور المكونة عن الذات والآخرين عبارة عن بنى فوقية. الأساس، ليس ما يفكر فيه الناس، بل العوامل التي تقودهم إلى تصديق ما يعتقدون. ويضع البنائيون آمالهم كلها في سُلطة الإقناع، والاندماج الاجتماعي، وقدرة الأفكار، التي هي حتماً أخوية وكريمة، على التجانس مع بعضها وصيانة بعضها لبعض. هذا الإيمان بصلاحية الأفكار، وقوتها، يبدو لجيرفيس أمراً مبالغاً فيه، لأن الرؤى، كما يضيف، والصور التي تبدو لنا واضحة اليوم، قد ترفضها الأجيال اللاحقة، الغارقة في تشكيلات جديدة[486].

(485) Robert Jervis, op. cit., p. 48-61.
(486) Robert Jervis, «Theories of War in an Era of Peace…», op. cit., p. 4.

2- المقاربة البنائية للهويات والمصالح في العلاقات الدولية

ليست البنائية نظرية أو برنامجاً بحثياً بالمعنى الحقيقي للعبارة. فهي لم تقدم أي نموذج تحليلي للعلاقات الدولية، إلا ذلك النموذج البالغ الغموض الذي وضعه ألكسندر ويندت Wendt حول أنماط الفوضى الدولية الثلاثة. لكنه لم يأت في هذا بأي شيء جديد، لأنّ الموضوعات التي يعالجها موجودة عند الواقعيين، والسلوكيين، والبراغماتيين، ومنظري الإدراك الحسي perception والاتصال. والطابع المجازي الذي يتسم به (عموماً لا يخفي المؤلفون البنائيون انتماءهم الكانطي) يقوده إلى الاستناد، بقوة، إلى دور المعتقدات، والقيم، والإدراكات في التنظيم التفاعلي للحياة الدولية، ويدفع الفاعلين إلى إعادة إنتاج، أو تغيير البنى المعيارية التي يعملون فيها، ويتغيّرون بسبب الضغط أو الفرص التي تتاح لهم تبعاً لما بينهم من روابط، وتبادلات، ولقاءات. البنائية، في المحصلة، تعني وعي الظواهر التي تهملها المدارس النفعية، أو لا تعيرها، اهتماماً كبيراً، لأنها تركز على الحرب الباردة، أو توسع السوق، مع إنها تسمح بفهم العالم بعيداً عن مظاهره المادية والمباشرة. بالتالي فهي تفسر الأحداث المفاجئة بشكل أفضل، وتستخلص منها المبادئ، والصيغ الملائمة للعمل والتدخل الدولي من أجل تحقيق السلام.

مع ذلك، فإن هذا المشروع الرامي إلى إعادة بناء المعرفة في مجال العلاقات الدولية، وإعادة صياغة القضايا التي تطرح نفسها عبر العالم، يفتقر إلى الانسجام. حيث ميّز جون جيرار روجي John Gerard Ruggie ثلاثة اتجاهات (كلاسيكي، وطبيعتي، وما بعد حداثي)، عرضناها سابقاً (ينظر الفصل التمهيدي). أما ماجا زيفوس Maja Zehfuss، فترى أن مساهمات البنائية الرئيسية تكمن في تلك التي قدمها كل من أونوف Onuf، وكراتوشفيل Kratochwil، وونـدت Wendt (مع إنها لا تلتقي إلا جزئياً مع الاتجاهات الثلاثة المذكورة). إضافةً إلى أنها تأسف لغياب تجانس إبيستيمولوجي حقيقي، وتأخذ على البنائية هرولتها غالباً وراء "الحقيقة"، بينما لا نعرف العالم إلا من خلال إدراكاتنا[487]. يُفسَّر غياب التجانس (الوحدة) جزئياً بسبب الطابع التحليلي للمشروع البنائي، لا سيما عند وندت، كما كشفه تيبو. ومقترحات البنائيين لا تسعى إلى تفسير مجمل المنظومة الشاملة انطلاقاً من إدراكات ذاتية، بل "تهدف"، نوعاً ما، إلى تشريح هندسة الواقع الدولي (الحقيقي) لتكون قادرة على تمييز المنطق الذي يخضع له الواقع (واقع العلاقات الدولية)، كما يقول هذا الجامعي الكندي (الكيبيكي). إذ يرى أن ثمة ما

---

(487) Maja Zehfuss, Constructivism in International Relations. The Politics of Reality, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, p. 10-23, et p. 36.

يبرر تجزيء الموضوع الدولي "خلافاً لما يتم عموماً في هذا الفرع، فإن هدف مثل هذا العمل التحليلي ينطوي بالتالي، وأساساً، على تكوين فكرة عن البنية، أو الديناميكية الكامنة وراء هذا الواقع، وليس تقصي هذا الوجه أو ذاك من الوجوه المختلفة التي تتخذها الحقائق الحالية، أو التجريبية من العلاقات الدولية"[488].

لكن، في النهاية، وعلى الرغم من النوايا المعلنة، فإن مجمل المنشورات البنائية يعطي الانطباع ببعثرتها الكبيرة، وليس بكونها خلاصة، أو حتى منهجاً مثالياً حول فكرة معينة systématisme. لكثرة العودة المتكررة للحديث عن البناء الاجتماعي للواقع، بحيث أصبح بمثابة اللازمة، فإن التساؤل البنائي يميل كثيراً إلى التركيز على "معرفة الكيفية التي صارت إليها الأشياء" بدلاً من النظر في "أسباب" نشوئها. معتبراً، على سبيل المثال، أن القيم الغربية المهيمنة، التي تشكل النظام السياسي والاقتصادي لعالم اليوم، بمثابة تحصيل الحاصل. هذا الالتباس، الذي تتسم به الطبيعة البيذاتية، التي يزعم البنائيون الكشف عنها، لا تترك فسحة كبيرة أمام الانعكاسية réflexivité* التي يحلو لهم القول بأنها خاصة بدراساتهم. مع ذلك، فهو موقف استثنائي لديهم، لكن البعض يميل إلى الاستعجال بالاعتراف لهم به[489]. بالتالي، فإن عدم وجود مادة بحث corpus نظرية، أو ممارسات لسياسة دولية للتعليق عليها، فليس ممكناً أمامنا إلا أن نستخلص من النموذج البنائي بعض البديهيات والمفاهيم الأساسية، وأهمها مفهوم الهوية التي طالما حظيت بمقاربة خاصة لذاتها.

أ- البعد البَيْذاتي

إذاً، فمصطلح "بنائية constructivisme" لا يحيل إلى مفهوم محدد، إنما إلى موقف فكري يؤدي للبحث عن "نظرية اجتماعية تستند إليها نظريات السياسة الدولية"[490].

---

(488) Jean-François Thibault, «Représenter et connaître…», op. cit., p. 16.

* الانعكاسية مسار منهجي متبع في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ينطوي على أن يقوم الباحث بتطبيق أدوات التحليل على بحثه، أو على تفكيره، وبالتالي دمج شخصه في موضوع بحثه. بشكل عام، ينطوي المسار الانعكاسي في مجال العلوم على وعي بالبحث، والنظر فيه بتعمق. وفيه ينبغي على الباحث أن يعي بأنه يندرج، هو نفسه، في التقاليد الثقافية، والأطر الاجتماعية. أي التخلص من "آليات التفسير" التي توهمنا بأننا نفهم الموضوع الذي نعكف على تحليله بشكل شفاف [م].

(489) Thierry Braspenning, «Constructivisme et reflexivisme en théorie des relations internationales», Annuaire français des Relations internationales, Paris, Bruylant/La Documentation française, volume iv, 2003, p. 314-329.

(490) Nicolas Onuf, «Constructivism. A User's Manuel», op. cit., p. 58-78.

حينما تطرح البنائية، كما يقول دوركهايم Durkheim، أن من المناسب اعتبار "الكائنات البشرية بمثابة كائنات اجتماعية"، فهي ترى في السياسة الدولية إنتاجاً، وإعادة إنتاج، لممارسات اجتماعية يتم الاتفاق فيها على قواعد ومعايير. وهو ما يفسر الأهمية التي يولونها لمفهوم البيذاتية (الذاتية البينية). فيرون أن مفهوميّ المصلحة والهوية ينبثقان عن العلاقات التي ينسجها الفاعلون بينهم (أو بالأحرى "العاملون agents"، كما يصفونها)، وهي علاقات غير موجودة مسبقاً، وبالتالي فإن تعاريفها في تغير مستمر. وهذا هو السبب وراء عدم تحديد السياسة العالمية من خلال بنية العلاقات المادية للقوة، بل من خلال بنية معرفية تتكون من أفكار، ومعتقدات، وقيم يتفق الفاعلون عليها في ما بينهم (بشكل بيذاتي)، كما تقول مارثا فينمور Martha Finnemore[491]. لكن ثمة أكثر من ذلك. فهذه البنية الفكرية تضغط على تصرفات الفاعلين، وتساهم في تشكيلها، في الوقت نفسه، طالما أنها تصوغ هوياتهم، ومصالحهم من خلال التفاعلات الاجتماعية الناشئة عنها. وهو ما دفع نيكولاس أونوف Nicolas Onuf إلى القول بأن البنى والعاملين يكونون بعضهم بعضاً، بحيث أن البنى، مع أنها تصوغ مصالح الفاعلين وهوياتهم نفسها منها، إلا أنها ليست موضوعات مشيّأة موجودة بمعزل عن الفاعلين وتفرض نفسها عليهم، كما يستخلص من تحليل والتز، بل يمكن للفاعلين تغييرها. في المحصلة، لا يني العاملون agents عن تحديد المعايير من خلال الممارسة، مع كونها مؤطرة، وتجدّد بناؤها من قبل هذه البنى الاجتماعية نفسها. ينجم عن هذا الحجاج، فرضية أولى، هي أن الدول تجد نفسها بذلك مدموجة في مجتمع عالمي خاضع لعدد من القواعد، والقيم، والمؤسسات المقبولة في غالبيتها، وتضبط الحياة الدولية. وهي فرضية توحي بملاحظتين:

في المقام الأول، لا جدالَ في تأثير القيم على الوقائع. وهو أمر عادي، لأن التفاعل يتلخص، تقريباً، بتبادل رمزي، وبمسألة إدراكات حسية perceptions متبادلة في عالم لا يمكن أن يشهدَ انقسامات نهائية. بما أن إيمانويل أدلر Emmanuel Adler قد ظن أن بإمكانه تحديد البنائية بوصفها "رؤية للطريقة التي يحكم العالم المادي من خلالها، ويحكمهُ الفعل البشري، ويرتبط فيه التفاعل بالتفسيرات المعيارية والإبيستيميّة épistémiques المتحركة للعالم المادي"[492]، فلابدَّ من الاعتقاد بأن الفاعلين هم أكثر من تاه في عالمٍ مشتت éthéré. وهي حال "المثالية البنيوية" التي يتحدّث عنها وندت، ويرى أن الدلالة التي يعطيها الفاعلون إلى المعطيات الواقعية أهم من المعطيات نفسها.

---

(491) Martha Finnemore, op. cit.
(492) Emanuel Adler, «Seizing the Middle Ground : Constructivism in World Politics», in European Journal of International Relations, vol. 3, 1997, p. 322.

لكن هذا الأمر لا يخلو من مشكلة حينما يعترف وندت، في الوقت نفسه، بميله إلى الحديث عن "جواهرية essentialisme ضعيفة". في الحقيقة، قول وندت بأن الواقع الاجتماعي لا يوجد خارج الفكرة التي نكوّنها عنه، يعني إنه يتصور تطبيق "واقعية علمية" على العلاقات الدولية تقول: يمكن للنظريات العلمية المجرّبة أن تنطبق على هذا العالم، حتى وإن كان غير قابل للملاحظة(493) على الرغم من أن العالم قد وُجدَ بمعزل عن روح المراقبين ولغتهم،!. في المقام الثاني، إذا كانت تيارات الفكر هي التي تقود الشؤون العالمية، فلا بد من ملاحظة أن البنية المعرفية الموجودة "تعزز موقع الغربيين، وتُضعف موقف غيرهم، فتتسع الهوة بين هؤلاء وأولئك، ويصبح عدم الفهم جلياً"(494). وقد رأينا أن جوزيف ناي كان يعي هذا الأمر، حينما وضع القوة الناعمة الأمريكية في مقابل قوة ناعمة إسلامية(495). قوة إسلامية، في الحقيقة، أكثر نعومة منها عنفاً، على الرغم من الإرهاب، لأن خلف أي نوع من الإرهاب ثمة سياسة اجتماعية تعمل على التعبئة الثقافية من خلال المدارس القرآنية، وشبكات المساعدة المتبادلة، بل حتى العمل المتحزب المفتوح على الأشكال البرلمانية.

الفرضية الثانية، المرتبطة بالطبيعة البيذاتيّة للعلاقات الدولية، هي القصدية الجماعية [نحن] التي تنتهي إلى توليدها. واستكمالاً لليبرالية الجديدة "القوية" التي تتسم بها المؤسسيّة institutionnalisme الدولية، كما يصفها وندت ليضعها في مقابل الليبرالية الجديدة "الضعيفة"، أو المبتذلة التي لا ترى في التبادل إلا تحقيقاً لمصالح أنانية مفهومة، فإن المؤلفين البنائيين ينظرون إلى المؤسسات الدولية بوصفها أماكن للتعلم الجماعي للمعايير، والتغيرات المُقلّدة لمفهوم المرء عن نفسه وعن الآخرين، ودمجاً اجتماعياً للمصالح المشتركة.

الحجة التي أخذها كل من بيرجيه Berger، ولوكمان(496) Luckmann عن دوركهايم Durkheim، وألفرد شوتز Alfred Schütz، هي العلاقة القوية بين القيم المعلنة والممارسات اليومية في المؤسسات، التي تمنحها سلطة إكراه، أو إقناع تمارسها على السلوك الفردي، وإيديولوجيا الدول. وهذا باسم عملية وضعنَة objectivation تسعى إلى إعطاء الاستقلالية للقيم، والمعايير والقواعد التي تبني الفعل. لذلك يبدو أن البنى الفكرية

---

(493) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, op. cit.
(494) Yu Shicun, «Pourquoi la pensée asiatique n'a pas d'écho hors d'Asie» in Courrier international, n° 736, du 9 au 15 décembre 2004, p. 63.
(495) Joseph S. Nye, Soft Power…, op. cit., p. 96.
(496) Peter Berger et Thomas Luckmann, La Construction sociale de la réalité, Paris, A. Colin, 1996. Et Alfred Schütz, Le Chercheur et le quotidien, Paris, Méridiens-Klincksieck, 1987.

التي تضغط على سلوك الفاعلين، هي في الوقت نفسه إحدى نتائجها، لأن ممارساتهم هي التي تعززها. ويشدد بيرجيه ولوكمان على أن "العالم المؤسسي، حتى لو تبدى كله أمام نظر الفرد، فهو عبارة عن موضوعية أنتجها الكائن البشري وقام ببنائها"، كما يشددان على أن "المُنتج يؤثر بدوره على مُنتجه"[497]، وإنَّ الواقع الموضوعي ينتج عن البيذاتية ويؤثر عليها.

وهو ما يقود إلى التساؤل حول النوايا الفعلية، والمتعددة الأشكال للقصدية الجماعية التي تفترض البنائية أن لها شكلاً واحداً، ومتفقاً عليه. في الحقيقة، إذا كان النظام العالمي نظاماً ناجزاً، خلافاً للنظام الاجتماعي، العادي بطبيعته، فذلك لأنه نتاج تفاعل الاستراتيجيات المختلفة، أو المتناقضة أكثر منه نتاج الممارسات العادية. عندئذٍ يطرح سؤال حول تأثير الاستراتيجية التي تتشكل القصدية الجماعية منها، وتتخذ الدوائر الدولية قراراتها بموجبها. لا سيما وإن الشبكات العالمية المهتمة تلتمس هذه الدوائر، بمقدار ما تلجأ الدول إليها.

في مقابل الخطر الذي يمثله توزع القوة على أطروحة القصدية الجماعية، يجيب البنائيون بالقول إنَّ استراتيجيات الدول ترتبط أيضاً "بتوزع المعرفة" التي تشكلها مفاهيمهم عن أنفسهم وعن الآخرين"[498]. وهذا " يعني أنه تبعاً لمناخ المفاوضات، والطريقة التي يثمّن بها الشريك شريكه، وشعوره بقربه أو بعده عن الآخرين، وسعي استراتيجياتهم إلى المصالحة، أو إلى العدائية، وفقاً لهذا كله، تكون التنازلات كبيرة إلى حد ما. لكن هذا لا يعني أن نتوقع قراراً منصفاً للجميع، واتفاقاً على المدى البعيد، لأن "توزع المعرفة" نفسها ملازم لتوزع القوة، وللتوافقات التي تشكّل هذه المعرفة، والحمايات والمزايا التي تقدمها.

يشير نيكولاس أونوف Nicolas Onuf إلى الفرضية الثالثة القائلة أن الشيء رهن بسياقه، المراقب نفسه لا يستطيع الانفصال عن الموضوع الذي يهتم به أو يتابعه[499]. هذا المتخصص السياسي، الذي أسس البنائية في العلاقات الدولية، يرى العالم مكوناً من مجموعتين متمايزتين: مادية، واجتماعية، لكنهما مترابطتان ارتباطاً وثيقاً. وتشكل الشراكة المتكونة بينهما اجتماعياً، سياقاً يحد من حرية العاملين agents، الذين يملكون الوسائل الكفيلة بتغيير هذا السياق لتحقيق النتائج التي يرغبون فيها. التوقعات هي التي

(497) Ibid., p. 87.
(498) Alexander Wendt, «Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics», International Organization, 46/2, 1992, p. 397
(499) Nicolas Onuf, World of Our Making : Rules and Rule in Social Theory and International Relations, Columbia, University of South Carolina Press, 1989, p. 35-43.

تحدد تصور الفاعلين لبيئتهم. بالتالي فلكل منهم حقيقته، التي يعدها كذلك، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحجج التي يحددها من خلالها، ويصفها. بالتالي تصبح قضية اللغة مُهيمنة. يبدو أن السياق، بالنسبة لأونوف، عبارة عن مُنجز لغوي، والمعرفة، التي هي بالضرورة تفاعلية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا السياق. إن عالم أونوف عبارة عن عالم من الكلمات!. مع ذلك فإن البنائيين لا يتفقون كلهم على هذا المفهوم المُعَدَّل للسياق. يقدّر وندت أن ثمة واقعاً اجتماعياً موجوداً خلف الرؤى والخطابات. لذلك يقترح لمقاربته، اعتماد بنائية علمية. أما كراتوشفيل، فيذهب إلى أبعد من ذلك، لأنه، بعد أن يغير صيغة البراغماتيين "الفعل هو القول")، تراه يماهي اللغة اليومية بالفعل، ويعد المعايير التي ينادي بها بمثابة سياق للتحليل.

هذه الفرضيات الثلاث تدفع منتقدي البنائيين إلى القول بأنهم يماهون البيذاتية بالتوافق، ويتمسكون به. ومع أن كراتوشفيل يدفع هذه التهمة عنه، لكنه يوافق على إمكانية "التخمين بهذا الوصف المحدد للبيذاتية intersubjectivité على هذا النحو، وخضوعه للنقاش بشكل عقلاني، من حيث المبدأ على الأقل..."[500]. بل ويذهب إلى حد اعتبار أن هذا التخمين يعد أساساً للتحليل التأويلي. كما يميل البنائيون، بمن فيهم وندت، للإشارة إلى أن السياق، يتوقف عند البنية الفوقية. عندئذ، فهم لا يُدهشون من أنهم يضعون مفهوماً بالغ المرونة والتفكك للهوية، نظراً لضعف الاهتمام الذي يوليه البنائيون للتجذر التاريخي، والثقافي، والجغرافي، والاقتصادي للفاعلين.

ب- هوية الدولة وتغيرها

تعد الهوية عند البنائيين المثاليين مفهوماً أساسياً، لتعبيرها عن خلاصة رؤيتهم للعالم، ومقاربتهم للعلاقات الدولية. في الحقيقة، يُعَدُّ "مفهوم "الهوية" الرابط الأهم بين البنى البيئية والمصالح" الخاصة بالفاعل، كما كتب ثلاثة من أولئك البنائيين معاً[501]. ويضيفون: "ينتمي هذا المصطلح إلى علم النفس الاجتماعي، ويحيل إلى صور الفردانية، والشخصية التي يتمتع بها الفاعل، ويقوم بإسقاطها، وتتكون (كما تتغير أيضاً) من خلال علاقاته "بالآخرين" الذين يهمه أمرهم. بالتالي فإن المصطلح يحيل (توافقياً) بشكل متبادل، إلى

(500) Friedrich Kratochwil, Rules, Norms, and Decisions : On the Conditions of Practical and Legal Reasoning in International Relations and Domestic Affairs, Cambridge, Cambridge University Press, 1989, p. 229.
(501) Ronald L. Jepperson, Alexander Wendt, and Peter J. Katzenstein, «Norms, Identity, and Culture in National Security», in Peter J. Katzenstein (ed.), The Culture of National Security. Norms and Identity in World Politics, New York, Columbia University Press, 1996, p. 59.

الصور المتكوّنة، والقابلة للتطور تدريجياً عن الأنا والآخر"[502]. الهوية تختصر كل شيء في الوقت نفسه: صورة الذات، وصورة الآخرين، والعلاقة بهم والتي تغير بدورها الهوية الأولى. بذلك، لا يكون للهوية البنائية علاقة كبيرة بهوية الواقعيين الجدد، والليبراليين الجدد الذين يرون فيها صورة تاريخية مستقرة تتضمن الهوية العرقية، إذا احتاج الأمر. مع أن جيبرسون Jepperson، وونـدت Wendt، وكاتزنشتاين Katzenstein يشيرون إلى أن والتز Waltz قد عبر عن الهوية كما يرونها، حينما قال: تسعى الفوضى الدولية إلى إنتاج "وحدات متماثلة"، وقال ستيفن كراسنر Stephen Krasner: إنّ النُظُم السياسية الدولية قادرة على تطوير مصالح الدول[503]. ويرى البنائيون أن الهوية مرنة وتتغير، أما ما بعد الحداثيين فيحللونها بوصفها ظاهرة دائمة التطور. قد ينجم تغير الهوية عن البيئة الداخلية الثقافية والمؤسسية، أو عن تغيرات المنظومة الدولية. يؤدي المصدر الأول إلى نشوء ظواهر مثل: تغير النظام السياسي، وفرق القيادة، وأجيال صانعي القرار. وهو ما أصاب "التحولات الديمقراطية" التي عرفها العالم خلال العقود الماضية، مع أنها لم تغير الموقع الدولي للدول المعنية بشكل جوهري. بالتالي، فإن الدراسات الرئيسة تدور اليوم حول الممثلين Representants الرسميين للدولة[504]. وهو ما يبدو كافياً طالما أن الأمر، في السياسة الدولية، يقتضي استخراج أوجه الهوية الوطنية المرتبطة مباشرة بسلوك صانعي القرار، كما يرى ألكس ماك ليود Alex McLeod[505] في مسيرة روبيرت جيرفيس. بعد موافقته على أن تعريف هذه الهوية لا يتعلق بالإجماع، وأن عدة متغيرات يمكن أن تتساكن في المجتمع نفسه، فإن هذا الجامعي البريطاني يوافق على أنه قد يكون من المهم تحليل مختلف الانعطافات، كما شرعت بعضها بمثل هذه التحليلات[506]. "فحينما تؤدي هذه المتغيرات إلى توافق على بعض العناصر الأساسية للهوية الوطنية، ويقبلها قسم كبير من المجتمع بوصفها معطى أساسياً لاغبار عليه، عندها، يكون بين أيدي صانعي القرار أداة رائعة لمراقبة توجّه السياسة الخارجية. ولا يبقى أمام المعارضة سوى القليل من الوسائل لتوجيه النقد، وليس لاقتراح هوية بديلة"[507].

---

(502) Ibid.
(503) Ibid., p. 34-35.
(504) Jutta Weldes, Constructing National Interests : The United States and the Cuban Missile Crisis, Minneapolis, University of Minneapolis Press, 1999.
(505) Alex McLeod, «L'approche constructiviste de la politique étrangère», in Frédéric Charillon (dir.), Politique étrangère. Nouveaux regards, Paris, Presses de Sciences Po, 2002, p. 72.
(506) Ted Hopf, «The Promise of Constructivism in International Relations Theory», International Security, 23-1, 1998.
(507) Alex Mcleod, op. cit., p. 72.

ما يضفي الأهمية على هذا التفكير هو ذلك الصعود القوي للتعددية الثقافية في المجتمع الأميركي، وعدة مجتمعات أوروبية، مع التعبئة المرافقة لمجموعات عرقية تسعى إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة التي هي من رعاياها. بالتالي، قد يدهشنا ألاّ يبدي البنائيون الاهتمام نفسه بالعلاقات السكانية، وتغيرات التكون العرقي للمجتمعات. لأن ما يسمونه "الهوياتيّة identitarisme" بالنسبة لهم، يدخل في إطار علم النفس الاجتماعي. وقد تكون الصراعات البيعرقية الناشئة عن التعرض لوحدة الجماعات، ورموزها، وأملاكها "مبنية" من قبل "متعهدي" "الاستنفارات العرقية، والسياسية، وقادة ينادون باللجوء إلى العنف بوصفه الوسيلة الوحيدة لإصلاح الأحوال. بما أن البنائيين يرون العرقية وهماً، بمعنى أنها متكونة اجتماعياً[508]، فلا تكون عندها أزمة الهوية شيئاً حتمياً، ولا تتكرر تاريخياً. ويمكن تفسيرها من خلال "الاختلالات المعرفية" الظرفية، أوالمُقلقَة التي تبعث في الجماعة الخشية من الزوال، أو فقدان مكانتها. إذا كانت أزمة الهوية مصطنعة، كما يعدها البنائيون، والانتماء العرقي سطحياً، كما يزعمون، فلماذا تقاتل الشعوب الصغيرة، والأقطار لنيل استقلالها؟. حينما ننظر إلى ما يجري في كوسوفو، حتى اليوم، حيث لم يعد ممكناً الحديث عن هيمنة وعنفٍ صربيين، لأن الجماعة السلافية التي تجد نفسها اليوم في حالة دفاع عن النفس، وستجد نفسها قريباً وقد انتُزعت أراضيها، عندها يصعب القول: أن الهويتيّة identitarisme تعني "خلق النخب التي تتزود، بمظاهر ثقافة الجماعة التي تمثلها وتشوّهها وتخترعها أحياناً من أجل الحفاظ على وجودها، وراحتها، أو لتحقيق مكتسبات سياسية، واقتصادية للجماعة ولنفسها أيضاً"[509]. من المؤكد أن العرقية المركزية ethnocentrisme ليست، هنا أو هناك، من شأن "متعهدين عرقيين - سياسيين"، حتى وإن وجد مثل هؤلاء للتلاعب بالرموز، أو استخدام الخوف، وخيبات الأمل.

إزاء رفض البنائية للهوية العرقية ينهض موقف الواقعيين، وبالتحديد العرقيين - الواقعيين ethno-réalistes. ويقول شارل - فيليب دافيد Charles-Philippe David، استناداً إلى تحليله لدراسات عدد من الباحثين الأمريكيين الشماليين، إن هذا التيار يقوم على أربعة أفكار[510]:

(508) Jack D. Eller, From Culture to Ethnicity to Conflict/An Anthropological Perspective on International Ethnic Conflict, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1999.
(509) Rajat Ganguly et Raymond Taras, Understanding Ethnic Conflict. The International Dimension, New York, Longman, 1998, p. 8.
(510) Charles-Philippe David, La Guerre et la paix, op. cit., p. 158-161, qui se réfère en particulier à Michaël E. Brown (ed.), Ethnic Conflict and International Security, Princeton, Princeton University

1) "الهوية العرقية ورسوخها ظاهرة طبيعية، وبالتالي فهي ملازمة لبناء العلاقات البشرية". أما العرقية – الواقعية، فترى الفصل بين العرقيات أمراً طبيعياً، ويؤدي إلى توترات، كتلك التي تنشأ بين الدول. وتصبح المنافسات دراميّة حينما تقوم حول أهداف أُحادية للمجانسة الإقليمية homogénéisation territoriale [خلق تجانس إقليمي].

2) "تنشأ العلاقات بين العرقيات نتيجة الصراعات، لأنها لا تعود خاضعة لسلطة الدولة الفعلية". وحينما تتفكك الدولة الأحادية، أو الفيدرالية، كما حدث في أوروبا خلال السنوات القليلة الماضية، تكون الغلبة لمنطق "اللهم نفسي"، كما في النموذج الواقعي. عندها يمكن أن تؤدي التصوّرات الخاطئة، والمعلومات السيئة إلى حذر متبادل ومواجهات حربية.

3) "معضلة الأمن تؤثر على العرقيات كتأثيرها على الدول". بتعبير آخر، قبل أن تنشب الحرب، يدفعُ الخوف المتبادل الجماعات العرقية إلى التسلُّح، ويبدأ التصعيد، كما هو الحال بين الدول. لكن معضلة الأمن قد تؤدي إلى حرب وقائية بطريقة أسهل مما تحدث بين الدول، لأن الجماعات العرقية غالباً ما تتكون من عناصر منفلتة، وتخضعُ للمزايدات الوطنية الداخلية.

4) "كما أنّ انتشار الصراعات العرقية وتصعيدها يخضع للمنطق نفسه بين الدول". أي، بما أن هدف هذه الصراعات الحفاظ على البقاء، والضم، والتأثير، فهي تفرض أحياناً ضرورة عقد تحالفات، وقد تنتشر إلى منطقة محاذية، أو دولة أخرى. عموماً، وبمعزل عن الفرضية الهويتيّة، يميل البنائيون إلى الاعتقاد بأن الهوية الوطنية قد تتعرض للتغيرات في "ظروف خطيرة"، أي "الحالات التي ينظر إليها فيها بوصفها أزمات، أو نتيجة خيبات سياسية تامة، لكنها قد تتأثر أيضاً بـ"أحداث خارجية""[511].

الحقيقة أن البنائيين يحبون إبراز حالتي ألمانيا واليابان لدى حديثهم عن التأثيرات الخارجية، أو العمل الشامل (المنظومي) على الهوية الوطنية، علماً أن هذه الهوية تُصاغُ، وتبنى انطلاقاً من تصور هويات الدول الأخرى، والتصور الذي يراد له أن يتكون حول هوية المعني بالأمر. انطلاقاً من مقالة مخصصة لهذا الموضوع كتبها توماس بيرغر[512]

Press, 1993, et à Paul Roe, «The Intrastate Security Dilemma : Ethnic Conflict as a "Tragedy" ?», Journal of Peace Research, 36,2,1999, p. 183-202.

(511) Thomas Christiansen, Knud Erik Jorgensen, Antje Wiener, The Social Construction of Europe, Londres, Sage, 2001.

(512) Thomas U. Berger, «Norms, Identity, and National Security in Germany and Japan», in Peter J. Katzenstein, The Culture of National Security, op. cit., p. 317-356.

Thomas U. Berger، الذي لا ينتمي إلى ما نسِمهُ في بعض الأحيان بالبنائية الساذجة، من المهم النظر في ما يجعل مقاربة البنائيين نوعية، ثم مقارنتها بالمدرستين الوضعيتين Positivistes.

تقوم المقالة المشار إليها على فكرة أساسية تقول إنه كان بإمكان كل من ألمانيا واليابان أن تحققا تغيراً ثقافياً وسياسياً - عسكرياً تاماً بعد عام 1945، علماً أن بيرغر يشير بهذا المفهوم إلى "مكوّن الثقافة السياسية العامة، التي تعبر عن الكيفية التي يفهم أعضاء المجتمع من خلالها الأمن الوطني، والمؤسسة العسكرية، واستخدام القوة في العلاقات الدولية"[513]. بحسب وجهة النظر هذه، كان يمكن للقطيعة مع الماضي، في هذين البلدين، أن تكون نهائية، لأنهما كان يمكن أن يتحولا من الحالة العسكرية، التي كانا عليها، إلى حالة أكثر سلمية (أو أكثر مُسالمة) من الدول الأخرى مهما كانت تلك الدول. وكان يمكن لهذا القرار المناهض للعسكرة، أن يستمر بعد نهاية الحرب الباردة. تكمن أهمية المسألة، من المنظور البنائي، في معرفة ما إذا كان هذا التغير الثقافي، والسياسي - العسكري جاء نتيجة مجرد تأثير البرهان أو الإقناع (البنائية القوية)، أم نتيجة تأثير مشترك بين تطور داخلي، وضغط خارجي (البنائية الضعيفة)، وفي هذه الحالة ينبغي الاهتمام بالتفسيرات الواقعية والليبرالية. فضلاً عن ذلك، بما أن البنائيين يؤكدون على أنهم يهتمون بالظرف أو السياق contextualistes، ينبغي التساؤل عما إذا كان تغير الظرف العالمي (سياقه) بصدد تطوير (أو عدم القدرة على تطوير) الثقافات السياسية - العسكرية الألمانية واليابانية.

في ما يخص النقطة الأولى (أي العودة إلى فترة ما بعد 1945)، ليس من شك في أن الظرف الجيوسياسي كان حاسماً. ويصعبُ علينا تصور كيف كان يمكن لكل من ألمانيا واليابان، اللتين سحقتا واحتُلتا (اليابان)، بعد تفكك ألمانيا وزوالها، أن تتمكنا من السعي إلى إعادة بناء قواهما العسكرية، مهما كانت الظروف، لو كانتا قد قررتا الأخذ بالحجة الواقعية الجديدة، التي رفضت آنذاك، بحسب تفسير بيرغر[514]، الذي يعترف بأن القوتين المنهارتين لم تملكا خلال سنوات الحرب الباردة إلا هامشاً ضيقاً للمناورة، لأنهما كانتا مُراقبتين من كل جانب[515]. ينبغي القول، إنه بعد منعهما من امتلاك القوة الضاربة، وأدوات أخرى غير نووية ذات مدى بعيد (مناطيد عسكرية، حاملات طائرات، الخ)، وهي محظورات قبلتاها، ثم صارت جزءاً من مؤسسات البلدين، بعد ذلك، لم تتمكنا أبداً من

(513) Ibid., p. 326-327.
(514) Ibid., p. 317.
(515) Ibid., p. 319.

استعادة سيادتيهما الكاملتين. لقد اعتادت هاتان الأمتان، اللتان لم يكن أمامهما خيار آخر، على هذا الحال، لكنهما قامتا بتعويض تدني مستواهما السياسي - العسكري بتنمية لا سابق لها، بالنسبة لليابان، وبالقوة الاقتصادية. ما سمح لهما بلعب دور متنام في المؤسسات المتعددة الأطراف، وكان مستوى الازدهار المرتفع الذي حققه الشعبان الألماني والياباني سبباً في احتمالهما الرعاية الأمريكية. وهو موقف لا يجد الليبراليون، لاسيما أتباع سميث، صعوبة في فهمه! فالتوزيع لصالح القوة المستقلة للأفكار لا يكون، عندها، حتمياً حينما يتمكن شعب من اختيار نموذج اجتماعي قائم على المتعة، وآخر يقوم على التضحية، والمغامرة العسكرية، مع كل النتائج السلبية التي أوصل نفسه إليها. في هذا السياق، بعد ذلك، تمَّ وضعُ برنامج متدرج امتد لعدة سنوات[516]، لإعادة الصياغة النفسية، والتربية السياسية والتاريخية للألمان واليابانيين، "الذين تم قصفهم بدعاية مناهضة للعسكرة، كانت على الأقل عنيفة بمقدار ما كانت عليه في فترة الحرب التي سبقتها". وبدت نتائج هذا البرنامج مقنعة، إلى حد ما، بنظر البنائيين، دفعتهم إلى تصور أفعال نفسية - سياسية مماثلة في أماكن أخرى من العالم، لكن من دون الاهتمام بالسياق التاريخي (أي سياق البدء من جديد table rase) الذي جعل هذا البرنامج ممكناً. لكن حماستهم خفت، لاسيما وأنهم لم يلحظوا أي تغير، منذ نهاية الحرب الباردة في السلوك السياسي - العسكري، وبالتالي في الهويتين الجديدتين لكل من ألمانيا واليابان.

لكن، فيما يخص هذه القناعة البنائية الثانية، تستحق الحالتان تحليلاً منفصلاً لكل منهما، لأن ظروفهما (سياقاتهما) الجيوسياسية (أي العلاقات بالآخرين، لا سيما التصورات المشتركة بين الجيران المباشرين) تختلف بشكل واضح اليوم (تقلّ التوتّرات في السياق الألماني، ويقدم السياق حلولاً تعاونية أكثر مما يقدمه السياق الياباني). ولأن البنائيين لم يكفوا عن التأكيد على تغيّر contingence الهوية.

في الحالة الألمانية، أشارت ماجا زيفوس Maja Zehfuss إلى الالتباسات التاريخية والخطابية التي تكتنف هذا المفهوم الراديكالي لتغيّر الهوية، لأنه أكثر استراتيجيةً مما يبدو عليه في الواقع، وهدفه إقامة قطيعة نهائية بين الجمهورية الفيدرالية، وجمهورية الرايخ الثالث[517]. هذا التصور يستحضرُ المظهر اللاهوتي scholastique، الذي نتج عن مأسسة "الهوية المُختَرَعَة" (الدستور الفيدرالي لعام 1949) وهي أشبه بالمناقشات التي جرت في كنف الطبقة السياسية الألمانية حينما دعيت جمهورية ألمانيا الاتحادية

---

(516) bid., p. 331.
(517) Maja Zehfuss, op. cit., p. 84-93.

للمشاركة في التدخلات الإنسانية ذات الطابع العسكري لمنظمة الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي[518]. ونذكر سريعاً هنا بمدى سطحية الذرائع السياسية، والقياسات التاريخية المقدمَة لتبرير خروج الجنود الألمان من الأراضي الوطنية. على الرغم من كل شيء، بقيت، حتى اليوم، التباسات الهوية الألمانية الجديدة قد أخفتها الممارسة الدائمة، وهي ممارسة لا شك في صدقها وداخليتها، حيث لا يوجد حكم نية ذو قيمة من قبل بون ثم برلين على الاتجاه التعدّدي. لقد استعادت ألمانيا، بعد أن دفعت الثمن، في إطار هذا الاتجاه وباسمه مكانتها كاملة في أوروبا، لا سيما في الاتحاد الموسَّع، وهي تسعى إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تستفيد بشكل رائع من التجارة العالمية التعددية، ومن توسع حلف شمال الأطلسي، وتحولها إلى جماعة أمن قارية تستعيد سماتها الاقتصادية والتجارية في الشرق. فهل يمكن إعادة النظر بهذا التكامل بين هويتها غير السياسية impolitique والتعددية من جهة، ومصالحها من جهة أخرى؟ نظن أن الجواب بالنفي. إذا بقي الحال في أوروبا مستقراً، واستمرت العلاقات بين القوى الكبرى، لاسيما بين الولايات المتحدة وروسيا، خالية من التوترات الشديدة. وإلا فإن ألمانيا، حتى لو كانت منغرسة أخلاقياً في الغرب (لا أحد يشك في قيمها الديمقراطية بعد عام 1945)، قد تجد نفسها في حال مراجعة لهويتها، وهويات الآخرين، حيث لم تعد روسيا تلك الآفة الشيوعية التي عرفناها، بل دولة واعدة بإمكانياتها. أما بالنسبة لليابان فهامش المناورة ضيق أمامها، بسبب وجود قطبية ثنائية في آسيا (الولايات المتحدة /الصين) حلت محل القطبية الثنائية السابقة (الولايات المتحدة / الاتحاد السوفييتي)، ولهذا فإن موقعها غير مستقر. وإن لم تتأكد غربنتها occidentalisation، بعد كما هو حال ألمانيا (لأن قاعدة الديمقراطية الدستورية ليس واضحاً فيها وضوحه في ألمانيا)، وعلى الرغم من عودة "الخطاب المحافظ الجديد إلى هذه الموضوعات الوطنية "والجيوثقافية"، و"المناهضة للعالمية"[519]، في الوقت نفسه، إلا أن اليابان لم تكف عن تعزيز روابطها العسكرية مع الولايات المتحدة، والانقياد لمتطلبات واشنطن في المجال المالي. والأكثر من هذا خضوعها المتزايد للانفتاح الاقتصادي منذ أكثر من عشرين عاماً. في الدراسة التي وضعها كل من دافيد كومان David Cumin، وجان بوب جوبير Jean Paul Joubert، ونشرتها دار l'Harmattan حول المستقبل المحتمل لليابان، يتوسع المؤلفان حول الطموحات السياسية لطوكيو، لكي تصبح "قوة سياسية"

(518) Ibid., p. 153-195.
(519) David Cumin, Jean-Paul Joubert, Le Japon. Puissance nucléaire ? Paris, L'Harmattan, 2003, p. 37-38.

توحي بها الثقافة اليابانية، والآسيوية التي ما تزال حية، وتساعدها في هذا القوة الاقتصادية. الدارسان السياسيان في مركز التحليل السياسي المقارن CLESID في مدينة ليون الفرنسية، يشيران أيضاً إلى احتمال أن تصبح اليابان قوة نووية، أو في طور إنجاز هذه القوة بشكل متسارع. لا شك أن تحقيق هذين الخيارين، أو الثاني فقط، سيؤثّر سلبياً في الهوية السياسية - العسكرية الجديدة للقوة الآسيوية، التي تعد مسالمة من الناحية الرسمية، وتعتمد سياسة الحد الذاتي للسلاح النووي والتخلي عنه. يبدو الخيار الأول غير مؤكد، لأنه خاصٌ بانقلاب التشكيل الجيوسياسي لآسيا، التي لن تكون بالضرورة إلى جانب اليابان في هذا الخيار، وهو خيار تبقى المنطقة تنظر إليه نظرة سلبية. من هذه الناحية، فإن تغييرها لهويتها، كما يتصور البنائيون، لن يكون تغييراً كاملاً. أما بالنسبة للخيار الثاني، فهو أكثر معقولية بكثير، بوصفه رد فعل على التسلح النووي الذي تعتمده كوريا الشمالية، لكن بشرط مزدوج، هو الموافقة الأميركية (وهي غير مؤكدة لأن الولايات المتحدة تقوم على حماية الأرخبيل من خلال مظلتها النووية)، وصمت الصين. لكن، على الرغم من أن التسلح الكوري أمر واقع تقريباً، ليس ثمة إجماع في اليابان على اللجوء إلى السلاح النووي العسكري. لأسباب تاريخية، بطبيعة الحال، إضافة إلى أربعة أسباب هي:

1) لأن اليابان بلد صغير كثيف السكان، وهو ما يجعله هشاً أمام الحرب النووية.

2) إذا استمر الردع الأميركي ضد كوريا الشمالية من دون تأثير، بسبب الطابع غير العقلاني الذي تتسم به سياسة قادتها، سيكون الحال كذلك بالنسبة لليابان.

3) إذا أعربت طوكيو عن نيتها امتلاك أسلحة نووية لتأمين دفاعها، بسبب الحذر الذي ما يزال كبيراً لدى جيرانها، فإن مشكلة كوريا الشمالية قد تتحول إلى مشكلة يابانية.

4) لو فرضنا أن كوريا أصبحت قوة نووية، لكن انتهى الأمر بنظامها السياسي إلى الانهيار، عندها يصبح نزع الأسلحة النووية أمراً صعباً في شبه الجزيرة، إذا كانت اليابان لا تملك مثل هذا السلاح[520].

المسألة التي فتحها البنائيون حول ألمانيا واليابان تنطبقُ على أمم أخرى بطبيعة الحال. فهل غيرت نهاية الاتحاد السوفييتي هوية روسيا؟ إذا ترسخت الهوية، في كنف منظومة دولية، عبر تكونها من تصوّرات لهوية الدول الأخرى، هل يسمح هذا بتجاهل

(520) Yoichi Funabashi, «Face à la menace coréenne. Une arme nucléaire pour le Japon ?», Courrier international, n° 677, du 23 au 29 octobre 2003, p. 56.

التراث التاريخي - الثقافي في تكونها؟. يبدو أن فرنان بروديل Fernand Braudel قد أثبت في كتابه الأخير L'Identité de la France (هوية فرنسا) عكس ذلك. فالهوية، ومعنى الغيرية يسيران جنباً إلى جنب، لكن الهوية أيضاً تعني وعي الذات على الرغم من الآخرين، أو بمعزل عنهم. والمثال على ذلك قوة أمريكا التي تكمن في عدّ نفسها "امبراطورية الخير"، سواء أكره الآخرون أم أعجبهم ذلك؟

يكمن عيب المقاربة البنائية في زعمها القدرة على تحديد هوية فاعل معين في أية لحظة، من دون الاهتمام الفعلي بتعقيد ظاهرة الهوية. لأن الهوية تحيل إلى حقائق متنوعة. أولاً "يرتبط مضمون هذا المفهوم كثيراً بالوحدة التي يتناول الباحثُ التحليل على أساسها، فهل هي: الدولة، أم الأمة، أو المنطقة، أو المجتمع، أم الفرد"[521]. الهوية المعنية هنا هي نتاج العقلانية، كما يراها الواقعيون والليبراليون، وعرقية - رمزية، كما ينادي بها أنتوني سميث Anthony D. Smith، إضافة إلى تفاعلها مع الهويات الأخرى المفضلة لدى البنائيين. لأن التفاعل لا يمحو أبداً تماماً "الطابع الوطني" الذي كان يشدد عليه مورغانتاو Morgenthau، والذي يجعل أن بعض الدول التي تقبل التغير، إلى حدّ ما بصعوبة، تقف بشيء من الذهاب إلى جانب التعليمات الناشئة عن قصدية جماعية مُفتَرَضة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، مهما كان القادة مستعدين للتفاوض، وللتسوية عليهم العمل "بشكل أناني"، وعقلاني كبير من أجل الاهتمام بالمصالح المادية لشعوبهم وخياراتها. أما بالنسبة للميراث العرقي للهوية، فهو لا يختفي، بل يتعزز، كما رأينا ذلك مع سميث، عبر عملية العولمة عند الشعوب، والنُخَب التي تسعى إلى المحافظة على مبرر وجودها. ويمكن لتغيرات العالم، لاسيما في وقت الأزمة، يمكن أن تؤثّر أيضاً على إدراكات الآخرين. وإن التخصيب النووي، والعولمة، وقريباً التغير المناخي الكوكبي، مع كل ما تتعرض له المصالح من ضرر، هي عوامل ستنيخ بكلكلها على توزيع القوة، وبالتالي على تعريف الهوية الوطنية لعدة دول من دول العالم. لكن، نكرر القول حول هذه النقطة، إنَّ موقف البنائيين غير محدد تماماً. إذ توافق مارثا فينمور Martha Finnemore على أنهم لا ينكرون أهمية القوة والمصالح، وما يهمهم، قبل أي شيء آخر، معرفة هذه المصالح تماماً، والهدف من استخدام وسائل القوة.[522] وهو أمر مشروع، ولا يثير أية مشكلة، لكن

(521) Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, «Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales», in Etudes Internationales, vol. XXXV, n° 1, mars 2004.
(522) Martha Finnemore, «Constructing Norms of Humanitarian Intervention», in Peter J. Katzenstein, The Culture of National Security, op. cit., p. 157.

كراتوشفيل Kratochwil يستبعد أي اعتبار معلن للقوة مؤكداً أن المهم فقط هو منظومة القيم المشتركة ووسائل الاتصال[523].

ث- المصلحة الوطنية والأمن

بالتالي ثمة مفهومان للهوية يضعان الوضعيين، والواقعيين، والليبراليين، من جهة في مقابل البنائيين، وما بعد الحداثيين، من جهة أخرى. الفريق الأول يدرس الهوية بطريقة دقيقة، إلى حد ما، بوصفها معطى طبيعياً، تشبه شكلاً تاريخياً - سياسياً، أو عرقياً - سياسياً. أما الفريق الثاني فيرى أنها قابلة للتغير، ومرنة، بوصفها بناءً اجتماعياً. وهي مستقرة، مع أنها تقبل الصياغة عبر الزمن، كما يراها الفريق الأول، أما الثاني فيراها متغيرة، وتفاعلية interactionniste. يراها بعضهم واقعة مجتمعية، أما الطرف الآخر فيعدها نتاج تفاوض بين الأفراد وجماعات مصلحة، علماً أن البنائيين يميلون إلى التقليل من أهميتها بالمقارنة مع الهوية. وهكذا، بالنسبة لكين بوث Ken Booth فإن "منتوج الهوية - الذي يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأننا متشابهون، وأنهم مختلفون - لا ينفصل عن الأمن"[524]. بعبارة أخرى، مشكلة الأمن لا تكون موجودة إلا لأن الاختلافات بين الهويات تخلق رؤى متعددة للعالم الواحد. لكن قد يكفي نشوء هوية جماعية كوكبية لكي تختفي هذه المشكلة، أو تُرَدُّ إلى الأخطار الطبيعية، لأن من شأنها إلغاء مفهوم العدو. بعد أن ذكرنا بإيجاز، الانتقادات التي وجهها البنائيون إلى مفاهيم: الواقعية، والليبرالية، والمصلحة، والأمن، سنرى كيف يتصورون "السوسيولوجيا الانعكاسية للأمن"[525].

بقي الواقعيون حتى نهاية الحرب الباردة، وحتى بعدها، أول من حاول، كما بينا، وضع مقاربة علمية للأمن، وبالتالي، للتهديد بالقوة العسكرية، أو استخدامها لضمان المصلحة الوطنية. خلال ثلاثة عقود، أي حتى منتصف سنوات الثمانينيات، لم تقتصر مسائل الأمن الدولي، والاستراتيجيا على العسكريين والدبلوماسيين فحسب، بل عمل عليها عدد من الباحثين الجامعيين، والإداريون المدنيون أيضاً، الذين فكروا من خلال مضاعفة الدراسات، والنماذج الخاصة باستخدام الأسلحة النووية، في وضع أسس علم سياسي موضوعي للأمن، والعلاقات الدولية. فطرحوا، مع والتز Waltz، فكرة وجود مسبق

(523) Friedrich Kratochwil, International Order and Foreign Policy, Boulder, Westview Press, 1978, p. 1.
(524) Ken Booth, «Security and self : reflections of a fallen realist», in Keith Krause and Michael C. Williams (édit.), Critical Security Studies : Concepts and Cases, Londres, UCL Press, 1997, p. 6.
(525) Bill McSweeney, Security, Identity and Interests. A Sociology of International Relations, Cambridge, Cambridge University Press, 1999.

لانعدام طبيعي للأمن، يجعل من الدول فاعلين، لهم مصالحهم وهوياتهم غير المتمايزة. وتعرف المصلحة الوطنية، في نهاية المطاف، بمنطق القوة، لأن الطريقة الوحيدة التي يمكن للدولة اتباعها للحفاظ على أمنها، تكمن في امتلاكها ما يكفي من القوة لردع الدول الأخرى عن محاولة فرض إرادتها عليها. يأخذ البنائيون على هذه التأكيدات أن الواقعيين يخلطون موضوع sujet الأمن بهدفه objet[526] ولم يطرحوا أبداً على أنفسهم مسألة معرفة من ينبغي أن يتحقق الأمن له، تبعاً لنمط السياق والصراع بين الدولة، والهوية الوطنية، والجماعات الاجتماعية، والفرد، ولا معرفة المستوى الذي ينبغي أن تبلغه وسائل الأمن المناسب (وطني، دولي، فوق - وطني) ورأوا أنه من العبث فرض موضوع آخر للأمن غير الأمة، والشعب، ووسيلة أخرى لتحقيقه غير الدولة. بحيث يصبح هدف objet الأمن، حينما تصبح الدولة المرجع النهائي للموضوع sujet. هذا التجانس النظري يقودهم إلى تجاهل تنوع الثقافات الاستراتيجية، وهو أمر خطير بالنسبة لكتّابٍ متخصصين بالصراعات. فمفهوم الثقافة الاستراتيجية لا يجهله الخبراء العسكريون، وبعض الجيوسياسيين، لكنه يزداد وضوحاً. لذا، فإن المساهمة البنائية مفيدة من وجهة النظر هذه. وفي مقاربة قريبة نوعاً ما من مقاربة توماس بيرغر Thomas U. Berger، الذي يتحدث عن ثقافة سياسية - عسكرية، فإن ألاستير لين جونستون Alastair Iain Johnston يعرّف "الثقافة الاستراتيجية بوصفها منظومة مندمجة من الرموز (أي فرضيات سببية، لغات، مجازات، الخ.) تعمل على وضعِ تفضيلات استراتيجية دائمة، وذات نفس طويل، عبر صياغة مفاهيم خاصة بفاعلية القوة العسكرية في العلاقات البيدولتيّة ودورها، وتغطية هذه المفاهيم بهالة من الفاعلية التي يبدو أن هذه الأولويات الاستراتيجية هي الوحيدة الواقعية والفعّالة"[527]. وتفسر جزئياً الاستمرارية النسبية لأسلوب السياسة الخارجية الأميركية، والبريطانية، والروسية أو الفرنسية مهما كانت القيم التي يتمتع بها رجال تلك الدول ومحفّزاتهم، خلافاً لأولئك الذين يميلون إلى التفكير بأن الاستراتيجية الوطنية هي تلك التي يقرر صناع القرار ما ينبغي أن تكون عليه. بحسب جونستون، "منظومة الرموز" تتضمن جزأين: "الأول ينطوي على مجموعة من الملاحظات الأساسية حول ترتيب البيئة الاستراتيجية، أي حول دور الحرب في الشؤون الإنسانية (سواء أكانت عبثية أم حتمية)، وطبيعة الخصم، والتهديد الذي يمثله (لعبة محصلتها لا شيء، أو متغيرة)، وحول فاعلية استخدام القوة (القدرة على التحكم

(526) Bill McSweeney, ibid., p. 33.
(527) Alastair Iain Johnston, «Cultural Realism and Strategy in Maoist China», in Peter J. Katzenstein, The Culture of National Security, op. cit, p. 222.

بنتائجها، وإزالة الأخطار، وتوقع شروط استخدامها)"[528]. وهذا ما يدعوه النموذج المركزي للثقافة الاستراتيجية. أما الثاني، فمصنوع من "اعتبارات لنموذج أكثر فاعليّة يدور حول معرفة الخيارات الاستراتيجية الأفعل لمواجهة تهديد البيئة كما حدّدها النموذج المركزي. عند هذا المستوى الثاني تبدأ الثقافة الاستراتيجية بالتأثير المباشر على السلوك"[529].

إذاً، هناك ثمة احتمالات متنوعة لوضع استراتيجية كبرى، أو عدة أفضليات استراتيجية يمكن تصنيفها ترتبط بكل نموذج مركزي. وحينما حلل جونستون النموذج الواقعي الصلب الذي عرفت به الصين الماوية، فقد قَرَنَهُ بأفضلية الهجوم، وليس الدفاع، وإن لم يكن فللتفاوض. وهو بطبيعة الحال، مفهوم لا يُجمعُ الواقعيون عليه. وبالعكس، فإن الرفض الدائم للحرب يقع في صلب أي نموذج مركزي مثالي، أو ليبرالي، حينما نفكر بأن الحل التفاوضي له الأفضلية على الصراع، من جهة، وأن الاعتماد المتبادل يشكّل فرصة استراتيجية من أجل إصلاح العالم، من جهة أخرى. إن مجتمع الدول، ومجموعة مصالحها، بما فيها أمنها، هي، كما رأينا، مفهوم يسمح بالانتقال من المفهوم الضيق للأمن الوطني، إلى المفهوم الأوسع للأمن الدولي.

فضلاً عن ذلك، وكما في عرض أندرو مورافيشك Andrew Moravcsik (أعلاه) يميل الليبراليون إلى الاعتقاد بأن المصلحة الوطنية تحدّدها الأفضليات المجتمعية، إن لم تكن ثمة مصلحة عليا أولاً تتجاوز المصالح الخاصة. عندها لا يمكن اعتبار الأمن يتمثل بالتهديدات والهشاشة فحسب. كما يعترف الليبراليون الجدد بدور المعايير، لا سيما تلك التي تمليها المؤسسات الدولية التي تحد من الخيارات الفردية للدول. وينسبون إليها استقلالية نسبية. لكن، وهو ما يأخذه عليهم البنائيون، الأمر لا يذهب بهم إلى حد اعتبار أن التطبيقات المستمرة لهذه المعايير، يوماً بعد يوم، يمكن أن تبلغ حد تغيير هويات تلك الدول، وتكوين "هوية جماعية". ويستمرون في الاعتقاد بأن هويات الفاعلين ومصالحهم تسبقها في الوجود، وإن كانوا يولون اهتماماً كبيراً للمعايير والتسويات التفاوضيّة، بوصفها عملاً جماعياً لحل القضايا المشتركة، أي أنهم لا يهتمون كثيراً بهذه الهويات. حتى وإن كانت المصلحة الوطنية، في المفهوم الليبرالي، تتطور تبعاً للمتطلبات المجتمعية التي تعبر عنها، فإنها تبقى أنانية في هذا المجال. وما اهتمامها بالمصالح الوطنية للآخرين، في التفاوض الدولي، إلا لأنه يخدمها.

(528) Ibid., p. 223.
(529) Ibid., p. 223.

يحتل الأمن في الإشكالية البنائية، أهمية ثانوية لأنه يتحدد من خلال الهويات و"معرفتها المتبادلة". وينشأ الاستمرار في الخوف stress من الأمن في العلاقات الدولية عن خلل هذه المعرفة. على أية حال، فإن البنية المادية للمنظومة ليست هي من تنتج هذا الأمن، لأنه مسألة علاقة اجتماعية، ومعرفة الذات والآخرين، وثقة بقدرات الدول على التحكم بالعلاقات الجماعية وإدارتها. وسنرى أن ألكسندر ويندت Alexander Wendt يُعَدُّ من أكثر البنائيين اهتماماً بالتنظير لهذا الحجاج.

3- مثالية مركزية الدولة عند ألكسندر وندت

يقدم وندت نفسه بوصفه بنائياً كلّياً، ومثالياً ومن القائلين بمركزية الدولة. في رده على انتقاد وجهه جون ميرشايمر John J. Mearsheimer إلى إحدى كتاباته الأولى يتحدث عن السبب، مع الإشارة إلى ما يشترك فيه مع الواقعيين الجدد ويختلف فيه معهم[530]. ومثله مثل والتز، يتبنى مقاربة شاملة (منظومية) systémique تجعل من الدولة الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وفاعلاً واعياً لمصالحه ومحدداته الرمزية. ويضيف لأنه أكثر قرباً من البنيوية منه إلى الواقعيين الجدد الذين، بسبب نزعتهم القياسية analogisme الميكرو اقتصادية والفردانية، إنهم يحددون قيود البنى بسلوك الدول[531]. وموقفه القائل بمركزية الدولة كما يتبنّاه في كتابه Social Theory of International Politics (Stip)، يُعَدُّ موقفاً استثنائياً بالنسبة لبنائي مثله، ويبرره بالتأكيد على أن الدول تقوم دائماً بدور الوسيط الأساسي لأعمال الفاعلين الآخرين في المنظومة العالمية. وقد يكون بالفعل ثمّة فاعلون دولتيون أقوى من الدول، وقادرون على فرض تغير معين، لكن مثل هذا الأمر لا يتم إلا عبر الدول. وهو ما يبقي الدول في مركز المنظومة العالمية ونتفق معه.

ومثله مثل والتز (وهو أمر سنعود إليه) يميل وندت إلى الاعتقاد بأن البنية العميقة هي المتغيّر المستقل عن هذه المنظومة، وهو المنطق الذي يفسر سلوك الدول. لكن، هذه البنية ليست مادية، أو بالأحرى البنى المادية ثانوية وهنا يكمن الاختلاف. وهي كذلك بالنسبة إلى ما يقول: إنه "الوعي الاجتماعي"، أي الطريقة التي يتم توزيع المعرفة من خلالها، ويجري تقاسم رؤى العالم المتفق عليها، والدافعة إلى التجانس

(530) Alexander Wendt, «Constructing International Politics», International Security, vol. 20, n° 1, été 1995, p. 71-81.
(531) Ibid., p. 72-73.

homogénéisantes[532] ويؤكد أن مثاليته ليست معيارية، وإنها تهدف إلى أن تكون واقعية كالمادية، من خلال التأكيد على ضرورة أن تؤخذ القوة والمصلحة بعين الاعتبار، لكن مع التشديد على ارتباط دلالتها ونتائجها بما يكوّنه الفاعلون من أفكار حولها"[533].

ويقول[534]: "حينما ترتبط البنية الاجتماعية بالأفكار بهذا المعنى يكون للبنائية رؤية مثالية idéaliste (أو "idea-list") للبنية". تتضمن البنية الاجتماعية عند وندت الموارد المادية، لاسيما تلك التي يسميها "القوى المادية الخام"، الموزعة على ثلاث فئات رئيسة هي: توزيع القدرات المادية بين مختلف الدول، و"التوفيق بين هذه القدرات، مع إشارة إلى التكنولوجيا، والجغرافيا بشكل رئيس، في ما يتعلق بتوزيع الموارد الطبيعية[535]. لكن هذه "البنية التحتية المادية" لا تفسر شيئاً في حد ذاتها، ولا معنى لها، كما يقول وندت، إلا بالنسبة للسياق البيذاتي، أي منظومة القواعد، والمعارف والتوقعات التي يشترك فيها الفاعلون، والتي تنغمس فيها. بينما يرى والتز في البنية حالة فوضى طبيعية ومُعطى يفرض على الدول منطق "اللهم نفسي"، الذي يضطرهم إلى التفكير الدائم بخطر الحرب. ويقول وندت أن البنية هي أولاً قضية فكرة، ومفهوم عن العالم، وتصور للآخرين. ويتصور المنظومة الدولية بوصفها متغيراً مستقلاً وتابعاً في الوقت نفسه، إذ لئن كانت بنيته تصوغ هويات الفاعلين ومصالحهم، فهي نفسها، تتغير تبعاً لتصرفاتهم، وتصوّراتهم المشتركة[536]. من هنا فإن المثالية البنيوية، التي ينادي بها وندت، خلافاً للفردية، والمادية التي يستشفها وراء بنيوية والتز، تفسر المنظومة، وتجعلها ممكنة، كما يقول، وهو أمر مستحيل عند والتز. إذ يكفي أن يتطور مفهوم العالم لدى الدول، حتى يتغير منطق الفوضى الدولية. لكن حالة الفوضى، ليست ثابتة، لأن "الهروب sauve-qui-peut" من الفوضى الهوبزية [نسبة إلى هوبز] قد يتحول إلى ذاتيّة التحكّم، على طريقة لوك Locke، وقد تتحول إلى فوضى كانطية [نسبة إلى كانط] قائمة على الأمن الجماعي. ويؤمن وندت بأن طبيعة الفوضى، تتغير تبعاً لمستويات ثلاثة من الثقافة السياسية التي تجعل من الآخر، إما عدواً، أو منافساً، أو صديقاً. بينما لا ينظر الواقعيون الجدد إلى الفوضى، إلا من منظور التنافس العسكري، وتوازن القوى، أو الحرب، فإن وندت Wendt، يؤمن بأن المنظومة تتحول إلى مجتمع، وذلك بعد عودته إلى نظريات المدرسة الإنكليزية. وبوصفه مثالياً، فهو مقتنع بأن بنية الأفكار، أي معرفة طبيعة ودور الأنا (الذات)

(532) Alexander Wendt, The Social Theory of International Politics (Stip), op. cit., p. 24.
(533) Ibid., p. 24-25.
(534) A. Wendt, «Constructing International Politics», op. cit., p. 73.
(535) Stip, op. cit., p. 110-111.
(536) Stip, ibid., p. 10-15.

والآخرين، تحدد تصرف الدول أكثر من أي شيء آخر. المنظومة الدولية تتغير تبعاً لدرجة استدخال internalisation [جعله شأناً داخلياً-] المعايير المشتركة، ومُجانسة homogénéisation الثقافات. لكنه يرفض عرض ميرشايمر Mearsheimer الذي يسعى إلى جعل الواقعية الجديدة نظرية للحرب، والبنائية نظرية للسلام. همّه، كما يقول وندت، ليس اختراع المنظومة التي من شأنها ضمان ديمومة السلام، إنما تفسير السبب الذي يدفع الدول إلى الاحتراب، أو إلى العيش بسلام. ويعتقد أن النقاش مع الواقعيين الجدد ممكن شريطة ألا يعدّوا البنائيين بوصفهم "طوباويين مخربين"[537].

بما أن النظرية البنائية تنفرد بالتأكيد على أن الفاعل متكوّن اجتماعياً وثقافياً، فهو قادر فعلياً، على تفكيك أي مفهوم مُهيمن، وإعادة بنائه، بحسب النموذج القائم. لكن هذه النظرية غير قادرة على أن تبرهن لنا عن شرعية إعادة البناء هذه، أو ذاك التطبيع normalisation، أو على عدم علاقتها بالقوة، بنحو خاص. وهذه نقطة هامة ينبغي العودة إليها، لإعادة النظر في مفهوم "التقاسم" أو "الإحساس المشترك" الذي أبرزه وندت، من دون أن يفسر، كيف، ولماذا، وبين من يتم هذا التقاسم المزعوم. مهما يكن من أمر، فإن الكاتب يوافق على أن التغير لا يكون سهلاً حينما يتم استدخال القيم التي تقوم عليها فوضى الثقافة الهوبزية، أي الثقافة القائلة بأن الآخر عدو، بشكل عميق. وهو ما تبرهن عليه الأحداث الدائمة والمتكررة في الشرق الأوسط، وربما تبقى تجربة ألمانيا استثناء في التاريخ.

أ- المنظومة الدولية بوصفها منظومة إحساس مشترك

إن سبب موقف ألكساندر وندت الشخصي إزاء الفرضيات البنائية العامة، يعود إلى إيمانه بمفهوم الدولة المركزية stato-centrisme، وإرادته في التوفيق بين أنطولوجيا ما بعد حداثية (إذا كان ثمة واقع اجتماعي، لا يمكنه أن يكون موضوعياً، إنما بَيْذاتيّاً فقط) وأبستمولوجيا وضعية (وجود العالم بمعزل عن الفاعلين، وهي حقيقة ينبغي على النظريات إيضاحها، مع أنها ليست دائماً قابلة للملاحظة)[538]. وهو ما عرّضه لانتقادات كثيرة.

منظومة الدول: المصالح والهويات

في كتابه الرئيس، أولى ألكساندر ويندت أهمية لتأثير البنية الفكرية idéelle على تعريف الدول لمصالحها الوطنية، لأن تصرفاتها الدبلوماسية تنجم عنها بشكل مباشر.

(537) A. Wendt, «Constructing…, op. cit., p. 81.
(538) Ibid., p. 113.

ويوافق على أن "لا أحد ينكر تصرّف الدول على أساس المصالح الوطنية كما تتصورها"[539]، وأنها غالباً ما تكون أنانية. كما يتبنى فكرة أن الدول تعمل كوسطاء للمصالح الفردية، وهو ما يبرر الرؤية التي تنظر إلى العالم من خلال مركزية الدولة. لكنه لا يتفق مع وجهة نظر كل من مورغينتاو Morgenthau، ووالتز Waltz التي تتحدث عن الصراع agonistique، ويرفض اختزال المصلحة الوطنية بمجرد البقاء. لأنه يتصور الدولة بوصفها "مرتبطة بمجتمع تحكمهُ بنية سلطةٍ سياسية"[540]، وانطلاقاً من ذلك، يمكن إضافة ثلاثة أنماط أخرى من المصالح الوطنية إلى البقاء المادي، أي الاستقلال الذاتي، والرفاهية الاقتصادية، والاعتداد الجماعي بالذات[541]. الاستقلال الذاتي يحيل إلى قدرة مُركّب الدولة / المجتمع على ممارسة رقابته على توزيع الموارد، واختيار حكومته. أمّا الرفاه الاقتصادي، يتضمن، بحسب وندت، الإبقاء على المعايير الاجتماعية – الاقتصادية، وصيانة الموارد الوطنية بمعزل عن التنمية. أما بشأن "الاعتداد الجماعي بالذات"، فيحيلُ إلى حاجة جماعة معينة للعيش المتناغم، والانسجام مع نفسها، "للحفاظ على مكانتها واحترامها"، كما يقول هذا المتخصص السياسي الأميركي[542].

في ما يتعلق بكل واحد من العناصر الأربعة التي أعلنها وندت، والتي يمكن أن تكون موضوعاً لتأويلات متناقضة، تراه يسارع إلى، كما سبقه إلى ذلك باري بوزان Barry Buzan، اعتبار: إن تحقيق المصلحة الوطنية بمكوناتها الأربعة، لا يتعارض مع سعي الدول الأخرى إلى تحقيق مصلحتها الوطنية، لأن الاهتمام بها في عالم يقوم على الاعتماد المتبادل يعد أفضل وسيلة لبلوغ الغايات. ويرى وندت أن أنانية الدول ترتبط بالحافز أكثر من ارتباطها بالسلوك، وهو ما يشير إلى استعداد للتعاون، وليس إلى الانغلاق، لأن التعاون أكثر قدرة على تحقيق التوقعات الأنانية. يرى، عندها، أن المصالح الوطنية ليست مُحَدَّدة تضافرياً surdéterminés بتشكيل علاقات القوة، بل وفقاً لعلاقة "الذات بالآخر"[543]. بعبارة أخرى، الثقافة الدولية هي التي تبني المصلحة الوطنية، علماً أن "المصالح متغيرة لأن حدود الأنا متغيرة"[544]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، "المصالح تفترض مسبقاً وجود الهويات، بنحو خاص، لأن الفاعل لا يستطيع معرفة ما يريد قبل أن يعرف من هو"[545].

---

(539)
(540) Ibid., p. 201.
(541) Ibid., p. 235.
(542) Ibid., p. 240.
(543) Ibid., p. 243.
(544) Ibid., p. 243.
(545) Ibid., p. 231.

في الوقت الذي تتحدد فيه المصالح بما تريده الدول، فإن الهويات تتحدد بما هو عليه حال الدول، كما يقول وندت. ترى، كيف ينظر إلى هوية الدولة، إنها التصوّرات التي تكوّنها الدولة عن نفسها، وعن الآخرين، أو أيضاً، عن المنظومة الدولية، والموقع الذي تشغله الدولة في كنفها. لكن هذه الهوية ليست ذاتية بحت. إنها بيذاتيّة، لأن الفكرة التي تكونها الدولة عن نفسها ترتبط بها، من جهة، كما ترتبط بالأفكار التي تكونها الدول الأخرى عنها.

انطلاقاً من هذا التفسير الذي يتفق عليه البنائيون كلهم تقريباً، يقدم وندت بطريقة أخرى، أربعة أنماط من الهويات المتميزة التي هي أصل المصالح الوطنية: هوية تعاونية، هوية نمط، هوية دور، وهوية جماعية. الهوية الجماعية تعني العناصر الخاصة بالدولة، والتي تسمح بتمييزها عن الهويات الاجتماعية الأخرى، وتشكل معاً ما يسميه "قاعدة الهويات الأخرى"[546]. وهذا يعني، بنحو خاص، الدفاع عن كامل الأراضي الوطنية للدولة. وهوية النمط تعبر عن أصالة النظام السياسي، وتتضمن المنظومة الاقتصادية، وتتم صياغتها جزئياً بالتصور الذي لدى الآخرين عن هذين العنصرين (مفهوم الديمقراطية، على سبيل المثال). وهوية الدور تضم تصورات الآخرين عن الدولة. إنها ظاهرة الإسناد (الميزة) ascription. وتحدد موقع الدولة في المنظومة، بوصفها قوة هيمنة، أو دولة تابعة، أو هدف سياسي، الخ. أخيراً، الهوية الجماعية هي تلك التي تشمل دولتين أو أكثر، تسعى كل منهما إلى عدٍّ نفسها عنصراً من طائفة، والتصرف إزاء الآخرين بطريقة تزيد فيها الغيرية على الأنانية، وهنا يفكر وندت بالاتحاد الأوروبي من دون شك. بالتالي، ندرك أن هذين النمطين من الهوية، اللذين يشكلان معاً الهوية الوطنية، ليسا مستقلين ذاتياً إلا بشكل جزئي. بما أن الدولة تنظر إلى تصوّرات الآخرين عنها بعين الاعتبار، وبالتالي توقعاتهم، وأحكامهم المسبقة، وكذلك ردود أفعالهم على تصرفاتها، يمكن القول إن هويتها متكونة بشكل مشترك co-constituée مع مثيلاتها. وهو ما دفَع وندت إلى القول: إنّ "كثيراً من المصالح الوطنية عبارة عن تصوّرات للمنظومة الدولية"[547]. لكن وندت لا يسلّمُ كثيراً بالتوجه المنظومي (الكليّ)، لأن المصلحة الوطنية كما يراها تبقى "مبدأ جوهرياً" مرشداً لمواقف الدول وعملها[548]. لكن، على الرغم من تكراره بأن المطلب الأساسي يقوم على بقاء الدولة وأمنها، فهو يرفض راديكالية مبدأ "اللهم نفسي self-help"، بل يظن أن غالبية كبيرة من الدول ترى نفسها اليوم بوصفها جزءاً من مجتمع (مجموعة) دول لا

(546) Ibid., p. 225.
(547) Ibid., p. 233.
(548) Ibid., p. 240.

يرتبط اعتمادها للمعايير بحساب فردي ومهتم، بل ينشأ أيضاً عن كونها تبنت هذه المعايير داخلياً، وتماهت معها"[549]، والسبب في هذا يعود إلى الآثار التي تحدثها الهوية الجماعية. بالتالي إن البنائيين، مثل وندت، بتجاوزهم، المقاربة النفعية والبراغماتية التي ينادي بها الليبراليون، ويرون في تلاقي الأولويات المجتمعية وسيلة لحل مسألة العنف الدولي، إنما يؤيدون بذلك الأفكار والمعتقدات المتفق عليها دولياً ومساهمتها في تشكيل المصالح الوطنية وبناء المنظومة التي يتطور فيها الفاعلون. وينشأ عن هذه الفكرة، التي تضم الفاعلين والبنى، مفهوم ثقافة دولية تتكون من هذه المعايير والقيم المشتركة بين الدول.

الثقافة الدولية: أنماط الفوضى الثلاثة

المسألة الهامة التي ينبغي على الثقافة الدولية حلها، أو تتيح حلها، هي حال الفوضى، التي يقول وندت: إنها "تطرح مشكلة مميزة وهامة أمام السياسة الدولية، والتي اقترحت المقاربة البنائية حلولاً جديدة لها"[550]. بما أنه من الممكن إدراك بنية المنظومة الدولية بوصفها تتكون أساساً من معايير ودلالات متفق عليها دولياً، يمكننا تمييز ثلاثة أشكال للفوضى جوهرها معرفي cognitive وتصوري perceptuelle. هذه الأشكال المتغيرة في الزمان والمكان تتكون من عنصرين، أولاً، المفاهيم التي لدى الدول حول علاقاتها المشتركة من جهة، ومن جهة أخرى، درجات تبني الدول لمنظومة الإحساس المشترك. ترى الأولى وجود فوضى هوبزية حينما تنظر الدول إلى بعضها بعض كأعداء. ويقول وندت حول هذا الأمر: إن ذلك ينتج عن أنه حينما تتشكل منظومة الدول، فهي متحررة من أي قيد مؤسسي، وتسعى إلى تبني مواقف عدائية. إذا لم يقف أي عائق أمام المنظومة فستنحرف نحو الأسوأ، أي نحو الأخذ بمبدأ "انجُ بنفسك". ونكون إزاء فوضى، بالمعنى الذي رمى إليه لوك lockéenne، حينما تصل إلى اعتبار نفسها مجرد دول متنافسة. لكن وندت لا يشرح بوضوح كيف تنتقل الدول من نمط فوضوي لآخر. وتصبح الفوضى كانطية حينما تكون الدول كلها صديقة لبعضها بعض. ثم يتوسع الكاتب بشرح طرق الانتقال من الفوضى الثانية إلى الثالثة.

من دون أن يذهب إلى حد تحديد مرحلة انتقالية، فهو يعزو التغير البنيوي إلى ثلاثة عوامل: الاعتماد المتبادل، والمصير المشترك للجماعة، وتجانس الثقافات. يعتبر وندت، أن

(549) Ibid., p. 242.
(550) Ibid., p. 247.

هذه العوامل أصبحت بعد قرون من هيمنة الثقافة الهوبزية، حاسمة منذ بضعة سنوات. فالاعتماد الاقتصادي يشجع على تفتح الهوية الجماعية، المكثّفة إلى حد ما، تبعاً للروابط القائمة، على شكل دوائر concentriques، لأن الاعتماد المتبادل، باعترافه، يبعث الخوف في النفوس حينما يكون مرادفاً للاستغلال. وعندما يزول هذا الخوف ينشأ تصور المصير الواحد للجماعة. لئن كان وندت لا يؤمن بكفاية التجانس، لأسباب مختلفة، من أجل انتاج سلوك تضامني، أو متضامن، إلا إنه يعتقد بأن هذا التجانس يتقدم بشكل مقبول، ليقول للذات وللآخر أنهما عضوان في الجماعة البشرية الواحدة.

إن وندت يقصد إبراز تدرجيّة مُعيّنة، لأن الواقعيين يرون في تقاسم ثقافة دولية ما قيداً، لكنه قيدٌ يحظى بأهمية يدركها الليبراليون. في الوقت الذي يرى فيه البنائيون أن هذه التدرجيّة مشروعة لمعرفتهم بأن الدول قد ساهمت بتكوينها عبر مصالحها وهوياتها.

عن أنماط الإدراك الثلاثة هذه تنشأ تصورات représentations جماعية ينتهي الأمر بالدول إلى تبنيها intérioriser. التصور المهيمن الذي يمحو الهويات والمصالح عبر هذا السبيل، له علاقة ببنية غير مادية عميقة، لكنها غير ثابتة، كما تشير النتائج التاريخية لأنماط الفوضى الثلاثة التي أوردها وندت Wendt. الثقافة الفوضوية الهوبزية التي توجد حينما "لا تعترف دولة لدولة أخرى بحقها بالوجود بوصفها هوية مستقلة، وبالتالي، لا تحد، بمبادرة منها، العنف الذي تمارسه إزاءها"[551]. وهي ثقافة اتسم بها القرن الوسيط كله، ثم عادت للظهور في عز القرن العشرين، مع الحربين العالميتين، والمذابح المختلفة، وبعض الحروب الأهلية. هذا التفسير الذي يعتمده المتخصص السياسي الأميركي يحيلنا على ما يبدو، إلى مفهوم [الأعداء] inimicus، أي الذين يستحيل التساهل معهم، ولا بد من تدميرهم، مثل قرطاجة (Cartago delenda est يجب أن تمحى قرطاجة من على وجه الأرض). ويبدو أن هذه الثقافة ما تزال قابلة للتطبيق على العلاقات الإسرائيلية-العربية. كما نجد شبيهاً لصيغة الفوضى، اللوكيّة [نسبة إلى الفيلسوف لوك] عند الرومان، حينما نتذكر علاقاتهم مع من كانوا يشيرون إليهم باسم hostis، أي الخصوم. أولئك الذين كان يمكن أن تدخل روما في صراع معهم، لكنها في الوقت نفسه كانت قادرة على التحالف والتعايش معهم.

يرى وندت، أن هذه الثقافة التي تحدد حالة تنظر من خلالها الدول إلى بعضها بوصفها متنافسة، ويمكن أن تتواجه من دون إنكار حقها في الوجود، هي ما تتميز به

(551) Ibid., p. 260.

المنظومة الوستفاليّة système westphalien. التي ترتكزُ على مأسسة السيادة، التي يفسرها كثير من البنائيين بوصفها تسوية بيذاتيّة، معتمدة تماماً، والقادرة وحدها على تفسير احترام القوى الكبرى لتمامية أراضي الدول الصغيرة. ومن هنا، بحسب وندت، "تنظر الولايات المتحدة إلى معيار السيادة على أنه مشروع، ولهذا تملك جزر الباهاماس Bahamas الحق في الحياة والحرية، بحيث لا تستطيع الولايات المتحدة خرق هذا الحق"[552]. إن موقف الاحترام هذا، اللهم إلا إذا كان يعني التسامح، نابعٌ من معرفة الولايات المتحدة أن هذا الأرخبيل يقع ضمن دائرة نفوذها، وليس أكثر من "شبه دولة"، له دلالته، كما يعتقد وندت، أي أنه يعبّر عن الانزياح نحو ثقافة فوضوية من النمط الكانطي. أو نحو حالة تشكل فيها الصداقة بنيةُ دورٍ تنتظر الدول من بعضها من خلالها، أن يحافظ كل منها على قاعدة عدم اللجوء إلى القوة. وبما أن الحرب لم تعد تعدّ وسيلة لتسوية النزاعات، فقد قررت هذه الدول حلها من خلال الحوار والتوافق. فضلاً عن ذلك، فإن واجب المساعدة البينية يدفع الدول، كما يقول وندت، إلى تشكيل منظومة أمن جماعي، وتكون المصلحة الوطنية لهذه الدولة أو تلك جزءاً لا يتجزأ من أمن الدول الأخرى. ويقر بأن مثل هذه المتطلبات تؤدي إلى عدم وجود الثقافة الكانطية إلا ضمن منطقة شمال الأطلسي. وفي منظور يخالف منظور والتز، فإنها قد تفسر بقاء حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة. فهل يمكن لهذه الثقافة أن تنتشر في قارات أخرى مثل أمريكا الجنوبية، حيث السلام، الذي لم يصبح كانطياً بعد، مستمر منذ بداية القرن العشرين؟ أو في أكبر جزء من العالم بتأثير العولمة، ولمواجهة التحديات البيئية؟. يبدو أن وندت يؤمن بأهمية "العمل الإيديولوجي"، بحسب قول ستيوارت هال Stuart Hall، الذي ينطوي، عبر اللقاءات، والمناقشات، والتربية، على خلق تصور متفق عليه ومشترك للاعتماد المتبادل، ما يعني نوعاً من الهوية الجماعية لـ"نحن" التي قد تمثلها الإنسانية. لكنه يعرف أيضاً أنه يُنظَرُ إلى الاعتماد بوصفه مصدر استغلال، وتفاوت، من جهة، وأن المُجانسة تصطدم بإرادة الجماعات البشرية في الحفاظ على اختلافاتها من جهة أخرى، وهي اختلافات يراها البنائيون صغيرة أو مُفتَعَلة.

ب- انتقادات وتعليقات على دراسة وندت النظرية

لا أحد يُدهشُ من أن وندت قد تعرَّض بدوره، إلى انتقادات أولئك الذين سبق له أن دان منهجهم العقلاني. لكن يجب أن نضيف أنه وجد نفسه معزولاً في نفس التيار ما بعد

(552) Ibid., p. 289-290.

الوضعي post-positiviste، وما بعد العقلاني post-rationaliste. عموماً، وقف الجميع ضده. فقد التقى كل من ستيفن كراسنر Stephen Krasner، وروبيرت كيوهان Robert Keohane للإشارة إلى أن وندت Wendt لا يستند إلى أي أساس تجريبي. ويلاحظ الأول أن "صلابة المعايير تبقى إشكاليّة في المنظومة الدولية، لانعدام وجود أية بنية لسلطة قادرة على البتّ في المطالب"(553). كما لا يستطيع وندت Wendt الاعتماد على دعم واحد من غلاة الليبرالية، مثل جيمس روزينو James Rosenau، الذي يميل إلى اعتبار المقاربات البنائية "سخيفة"، لأنها غير قادرة على تطوير النظرية، أو بكل بساطة، على تشجيع المقاربة التجريبية للمسائل الدولية الأكثر جوهرية(554). لكن التعليقات لم تكن قاسية في أغلب الأحيان كما لو أنها كانت صادرة عن معسكره. فلا يُغفر له أبداً قوله بمركزية الدولة stato-centrisme، في الوقت الذي كان يُنتظرُ فيه بأنه يسعى إلى تأسيس نظرية هامة. أما أندرياس بينكيه Andreas Behnke، أحد أشرس منتقدي كتاب وندت Wendt، بقوله عن كتابه، أنه ("كتاب ضخم - نظرية متواضعة؟")، فإن نظريته الموسومة Social Theory of International Politics تؤدي إلى مأزق لأسباب غير مقبولة، مُلازمة لمسار المؤلف الفكري هي: "استحالة التوفيق بين البنائية والـ"علم""، و"استحالة القيام بدور الحَكَم المجازي غير المتحيز" الذي يزعم أن يلعبه، و"استحالة اقتراح نظرية عظيمة جوهرية حول السياسة الدولية في عصر العولمة"(555).

بما أننا سنعود للنظر في هذه الانتقادات من خلال حديثنا عن التوجهات المستقبلية، نقول بإيجاز أن بينكيه Behnke يأخذ على وندت رغبته في تقليد كل من مورغينتاو Morgenthau، وكابلان Kaplan، ووالتز Waltz، لكنه يتجاوزها، من خلال وضع نفسه بمثابة الحَكَم، لأن كتابه لن يكون سوى تحديث للواقعية الجديدة عبرَ دمج الملاحظات النقدية التي وجهها البنائيون، وما بعد الحداثيين، إضافة إلى منظرين آخرين. وأفضل برهان هو أن وندت، نفسه، يعتبر الفوضوية بمثابة نقطة انطلاق سابقة على حجاجه حول العلاقات الدولية. ثم، إنه يبالغ في سعيه لفصل المادي عن الفكري، مع أن هذا التمييز إشكاليّ بالنسبة للبنائي. ويتضمن مساره النظري الكثير من الالتباسات التي أفقدته وجهته. ما هو مؤكد، كما يعتقد بينكيه Behnke، هو أن مفاهيمه للهوية، أو

(553) Stephen Krasner, «Wars, Hotel fires and Plane Crashes», dans Review of International Studies, vol. 26, 2000, p. 131.
(554) J.N. Rosenau, «Probing Puzzle Persistently : A Desirable but Improbable Future for IR Theory», dans S. Smith, K. Booth et M. Zalewski (édit.), International Theory : Positivism and Beyond, Cambridge, Cambridge University Press, 1996
(555) Andreas Behnke, «Grand Theory in the age of its impossibility. Contemplations on Alexander Wendt», in Stefano Guzzini and Anna Leander, Alexander Wendt and his critics, op. cit., p. 48-56

الوعي الجماعي، وميله إلى أَنْسَنَة anthropomorphiser الدولة، يجعل نظريته غير مفهومة خارج نطاق العالم الأنغلو-أميركي، علماً أن العولمة، في كل الأحوال، تجعل العالم غير قادر على فهم مقاربة بيدولتية تحديداً. ويضع كل من ستيفانو غوزيني Stefano Guzzini، وآنا لاندر Anna Lander في مقابل هذه المهمة الشاقة، روح التركيب التي يعزوانها إلى وندت[556]. ويعترفان له بأنه أراد دمج مواقف نظرية تبدو في ظاهرها متناقضة والعمل على إعادة صياغتها. وهما لا يريان أن الانطلاق من الفوضى، ومعضلة الأمن ظلماً للبنائيين، لأن الاختلاف بين الواقعيين والمثاليين لا يقوم حول هذه النقطة، بل حول معرفة ما إذا كانت العلاقات الدولية دورية cyclique، أو ما إذا كان ثمة إمكانية لضبطها "تدجينها" ذات يوم. إنهما يبرزان أنه ما إذا كان وندت سيعلن انتماءه إلى فلسفة مثالية، ويضمّنُ تفكيره من بقايا المادية، ويرفض، تبني نظرية هابرماس Habermas حول العمل الاتصالي، لفهم انبثاق "الإحساس المشترك". ويضع كل من غوزيني ولاندر الكليّة الدامجة intégrateur holisme التي ينادي بها وندت، والاستراتيجية التركيبية محل اتهام. إن هرطقته hétérodoxie النظرية تصدم التقاليدية orthodoxie الانضباطية التي يدافع عنها الجميع. قبل النظر في كيفية الحسم بين هذين الحكمين المتعارضين، بالرجوع إلى مختلف المنظّرين الذين عبروا عن ذلك، علينا أولاً إعطاء الكلام إلى الواقعيين الجدد الذين كانوا الهدف الرئيْس لوندت.

ردود الواقعيين الجدد على لسان كوبلاند[557]

ينطلق كوبلاند Copeland من فرضية أنه لو قبلنا فكرة وندت القائلة: بأن الطبيعة الصراعية، أو السلمية للمنظومة الدولية ترتبط بالمعرفة المشتركة المتحققة عبر الممارسات المشتركة، أكثر من ارتباطها بالفوضى، أو القوة، فإن قضية الشك التي يطرحها الواقعيون الجدد تبقى على حالها. في الحقيقة، حينما يميز وندت (بطريقة غير زمنية، إلى حد ما، بنظر أي مؤرخ!) بين الثقافات الثلاث، أي: الهوبزية hobbesienne، واللوكيّة lockéenne، والكانطية kantienne، انطلاقاً من درجة التعاون التي تبرزُ من خلالها تصرفات الدول، إنما يفاقم الهاجس الواقعي الجديد، لأن ذلك لا يجيب عن التساؤل المتكرر: "إذا تصرف الآخر بشكل متعاون، كيف نعرف أن تصرفه هذا يعكس مزاجاً

(556) Stefano Guzzini and Anna Leander, «Wendt's constructivism. A relentless quest for synthesis», dans l'ouvrage dirigé par eux-mêmes, Alexander Wendt and his critics, ibid., p. 73-92.
(557) Dale C. Copeland," the constructivist challeng to structural realism. A review essay", ibid., p.1-20

سلمياً، أو أنه ليس واجهة تخفي رغبات عدوانية؟"[558]. يكمن عيب وندت، حتى لا نقول سذاجته، في أنه يبالغ في إيمانه بقوة الأفكار، عبر تصوره بأنّ السياسة العالمية تقودها بيذاتية متفق عليها، وزعمه أن البنية الفكرية تشكّل الفاعلين، ولا يقف تأثيرها إلا عند ضبطهم، وحينما أخيراً، يقول إن البنية الفكرية والفاعلين يتعاونون في تشكيل وتحديد أنفسهم بشكل متبادل.

وهو، كما يقول كوبلاند، ينسى شيئين أساسيين: أن القوى المادية موجودة، وتمارس تأثيراً مباشراً على تصرفات الدول، من جهة، ومن جهة أخرى، أن الثقافات نفسها، وأولها "ثقافة الفوضى"، ليست ثابتة أبداً أو مشيّأة، réifiées، وأنها ملازمة للتاريخ، وإنها أحداث.

لذلك، فإن كوبلان، بوصفه واقعياً جديداً، يرى بأن مستوى التعقيد الذي يتّسم به نموذج وندت يفيد مدرسته الفكرية في عدّة أوجه، ورغماً عنه إذا احتاج الأمر. فهو يقول، خلافاً للبنائية القوية: إنّ للدول، والأفراد حاجات أساسية خارج أي تفاعل اجتماعي، وبالتالي فهم أنانيون بطبيعتهم. وبعكس الليبراليون، يوافق على أن الدول تسعى للحصول على أكبر قدر من الأرباح في عمليات التبادل. ومن خلال مفهومه المنظومي systémique للعالم، الذي يُعَدُّ من بين أكثر المفاهيم صرامة من الناحية الفلسفية، فإن وندت يبيّن أن الدول عبارة عن وحدة ذات سيادة، ومنظمة فعلياً، وتعيش في الذاكرة الجماعية لعدد من الأفراد. وحينما يقول: إن "الفوضى، هي استعمالنا لها"، فهو يقدم خدمة للقضية الواقعية الجديدة. وبالفعل، فهو حينما يريد بذلك أن يقول، بحسب الواقعيين، بمعزل عن التيارات المختلفة، ولأن واكنر حاضر في ذهنه، فإن حالة الفوضى التي تدفع الدول للقلق على بقائها، والبحث عن القوة، فهو يسعى إلى توضيح أن إعصار العداء، والسباق نحو التسلّح، والحرب، ليست أموراً حتميّة في منظومة الفوضى. وبالعكس، إذا بلغت الدول هذا الحد، فمردُّ ذلك ثقافاتها وممارساتها. وهو ما يعطي الحق للواقعيين الدفاعيين، أو الكلاسيكيين الجدد، حينما يقولون بأن الفوضى لا تقتضي وجود الصراع.

يعزو كوبلاند غياب البصيرة هذا عند وندت إزاء الواقعية الجديدة، إلى دراسة غير وافية، ومعمّقة لحججه. ويذكرنا بأن الواقعية البنيوية تنطلق من الفكرة القائلة بأن الدول التي تشارك في المنظومة الدولية تسعى أولاً، إلى تحقيق أمنها، وليس عندها أسباب أخرى لخوض الحرب. بالتالي، الحرب ليست من طبيعة الأشياء، كما يعرف الواقعيون أن الدول التي تظهر عليها سمات مَرَضيّة داخلية، غالباً ما تكون عدائية. ومن

(558) Ibid., p. 2.

هنا مصدر قلق رئيس الدولة الدائم بمعرفة نوايا الآخرين الحاليّة، والأصعب من هذا نواياهم المستقبلية. النظرية الواقعية الجديدة ليست نظرية تدفع إلى الصراع، بل إلى الحذر، وتجعل من الشك مبدأً للفعل. خلافاً لوندت Wendt الذي يعرض، في "البيئة الحديثة المعاصرة" بأن "قضية الحالات النفسية الأخرى" لم تعد قضية[559]. والمعرفة المتبادلة لا تتلخص بالثقة المطلقة، بنسبة 100٪، وبحسبه، فإنَّ التعامل مع الآخر بشكل عدائي، أخطر من من الظهور بمظهر الموفّق في كل الأحوال، لأن ذلك لا يمكن أن يؤدي إلا إلى النبوءة التي تتحققُ حول الخوف المتبادل. وهذا المبرر قصير إلى حد ما، وينم عن سذاجة معينة ليس كوبلاند بعيداً عن إدانتها.

إن طموح وندت غير المحدود لبيان أن المشاركة في بناء الهويات co-constitution، يقود الفاعل إلى التعبير عن رأيه الحقيقي، والتفكير بالآخر، في الدور الذي يتمناه، لا يدفعه أبداً للحديث عن فرضية التضليل manipulation، التي تشكل مع ذلك، موضوع الخطاب النقدي حول التفاعلية المتبادلة interactionnisme الرمزية التي يرسّخُ فيها تحليله. كما يهمل قضية الأفكار الخلفية، بينما غالباً ما يلعب رجال السياسة على الساحة العامة أدواراً لا تعكس قناعاتهم الحقيقية، أو مصالحهم تماماً. ومع أن كتابه لا يقدم أياً من المعايير التي تسمح بتأكيد أن قيمة إشارة سلمية بمقدار ما تستحقه قيمتها، وحينما يمكن أن تفضي إلى خيبات أمل. وندت لا يقول شيئاً حول النوايا المستقبلية للفاعلين، مع إنها قد تتحول، بشكل طبيعي، في أعقاب التغير الداخلي، إلى واحدة منها، على الرغم من الجهود التي يبذلها الآخرون للمحافظة على علاقات التعاون.

يتفق وندت مع القائلين بأن الدول لا تشكل هوياتها من خلال علاقاتها فحسب، لأنه يميز، بحق، أربعة مكونات في صلب الهوية الوطنية: الاثنان الأولان (المكون التعاوني، ومكون النمط) ملازمان لها. وخلافاً لهذا، يلاحظ كوبلاند (وهو ما يميزه عن البنائيين) أن الواقعية الجديدة تجهد نفسها لتكون نظرية الاستباق، لأنّها تعد الدول عقلانية، وتسعى إلى تحقيق حد أقصى من الأمن في المستقبل المنظور.

أخيراً، فإن وندت يهمل، بصرف النظر عما يقول، علاقات القوة. وهذا لا يدهش سوى الواقعيين الجدد. وينظر إلى التفاعلية المتبادلة interactionnisme الرمزية، كما لو كان الأنا Ego والآخر Alter، من تلقاء نفسيهما، شريكين يملكان القوة نفسها، ويتصنع الظن بأن التغير في توزيع القدرات الاستراتيجية لن يكون له تأثير على تطور المنظومة الدولية. لا يناقش وندت جديّاً العلاقات بين القوى الكبرى والصغرى، لأن تلميحه إلى

(559) Ibid., p. 11.

العلاقات بين الولايات المتحدة وجزر الباهاماس يشير إلى أنها علاقات قصيرة الأمد. لا سيما إذا تذكرنا التدخل الأمريكي في غرانادا ونيكاراغوا! كما لا يتحدث عن العلاقات بين البلدان المتطورة والبلدان الفقيرة. وبالتالي فإن كتابه Stip يهمل كل ما يمس عدم المساواة، والنظام العالمي، والعدالة، ليكتفي بالحديث عن تغير "ليس غير حتمي، ولكن ممكن، وربما لابد منه" في المنظومة الدولية من العداء الشامل نحو التنافس الشامل، يتضمن جيوباً محددة للصداقة. والغريب أن عالم وندت، في نهاية المطاف، عالم يخلو من السياسة[560]. وهو ليس الجواب الذي يردّ به على كوبلاند حول القوة التي يمكن أن تُقْنِعَ القارئ[561]. ويستمر بالقول: إن إدراك الآخر أهم من القوى المادية، من خلال عودته إلى مثاله المفضل، حينما اعتبر الأمريكيون خمسة الصواريخ الكورية الشمالية أشد خطراً من خمسمائة الصاروخ البريطاني من نفس النوع. إذاً، لماذا تقلق الولايات المتحدة حينما أرادت دولة أخرى غير بريطانيا، مثل فرنسا، تحديث قوتها الضاربة، أو نشوء قوة جديدة، مثل اليابان، وحتى ألمانيا؟ أو حينما يكون لدى الاتحاد الأوروبي بعض الطموحات في الاستقلال العسكري، فتقفُ عندها ضد أي دفاع أوروبي بمعزل عن حلف شمال الأطلسي؟. وندت يهرب من الإجابة عن هذه التساؤلات، مكتفياً بالقول: إنّ ما يهمه منظومة الدول، وليس السياسة الخارجية.

عيوب منهج وندت

تعد قضية المنهج أكثر النقاط حساسية في الانتقادات الموجهة إلى وندت. في الحقيقة، يتفق الوضعيون مع ما بعد الوضعيين على القول: بأن وندت يفتقر إلى منهج حقيقي، يمَكّنهُ من تحليل العالم السياسي بشكل صحيح. وطالما أُخذ عليه عدم شرحه للأسباب التي تقف وراء تغير الهويات. في الوقت الذي يجهد العقلانيون في تعزيز براهينهم تجريبياً، فإن التفكيكيين déconstructivistes، يهتمون، كما يوحي اسمهم، بتفكيك الخطاب. أولئك يبحثون عن القواعد régularités لفهم طريقة عمل العالم الاجتماعي، أما هؤلاء فلا يرون في هذا العالم سوى عمليات إخراج mises en scène مرتبطة بخطابات نوعية وظرفية (سياقيّة). الفريق الأول مستعد لإخضاع فرضياته لاختبار الصلاحية، أو اختبار التزوير، والفريق الثاني يؤمن بأن الخطاب ليس صحيحاً، ولا

(560) Katalin Sàrvàry, «No place for politics ? Truth, progress and the neglected role of diplomacy in Wendt's theory of history», in Alexander Wendt and his critics, op. cit., p. 160-180.
(561) A. Wendt, «Social Theory as Cartesian science», in Alexander Wendt and his critics, op. cit., p. 213-214.

خاطئاً، وأنه ذاتي تماماً، ولا وجود لأية وسيلة، أو أي سبب لتقييمه. صعوبة وندت تكمن في أنه "بين - بين". وبالفعل فهو متحزب للإبيستيمولوجيا الوضعية، والواقعية العلمية، التي يعتقد أنه بفضلها يمكنه بلوغ العالم الحقيقي، أي العالم الموجود خلف التصورات، والخطابات، واللغة. لكن هذا الخيار انقلبَ ضد أنطولوجيته البنائية، لأنه يفترض في الوقت نفسه، أن الثقافة البيذاتيّة أهمّ من القوى المادية. وهو ما دفع فريدريش كراتوشفيل Friedrich Kratochwil إلى القول باستحالة هذه المزاوجة، وأن هذا الربط مصيره الفشل[562].

حينما يؤكد وندت على تفوق الأفكار على القوى المادية، فهو يترك قراءه في حيرة من أمرهم في أغلب الأحيان. فقد أشار أحدهم إلى وجود "صورة غامضة، وملتبسة حول العلاقة بين العنصرين المادي والفكري، لأن المادي، في بعض الأحيان، يكون متغيراً سببياً مستقلاً، بينما يرى آخرون أنه متغير تابع، ترتبط قوته بالفكري، ونفر ثالث يرى فيه مُتغير تَدَخُّل variable d'intervention"[563]. هذا الغموض يصعب قبوله، لأن وندت أراد أن تكون مثاليته (السلطة التي يمنحها للأفكار وليس لطوباويته) واقعية، بالمعنى الفلسفي للعبارة، وليس نظرية العلاقات الدولية التي تحمل الاسم نفسه هي التي تسمح ببلوغ رؤية علمية للعالم كما هو. وهو من أكثر الأمور إشكالية بالنسبة للبنائيين التقليديين، لأن "النموذج الوضعي في التفسير ليس سهل التطبيق على حالات تكون فيها المعايير عناصر دالة في الظاهرة التي ينبغي دراستها"[564]. وهو لا يعني شيئاً بالنسبة للتفكيكيين، الذين يرون أن الخطابات هي التي تربط الوقائع الاجتماعية، وليس الأفكار. وهو أمر مختلف. يرى دافيد كامبل David Campbell أن الخطابات هي التي تربط العلاقات بين المادي والفكري[565] وليس الأفكار. مشكلة وندت تكمن في أنه يطمح إلى معرفة "العالم في حد ذاته"، بينما تستبعد الأنطولوجيا البنائية، افتراضاً، هذه الإمكانية، لتقول: إننا غير قادرين على تقديم وصف حيادي له على الإطلاق، وموضوعي بشكل من الأشكال. بل تنشأ هذه الأوصاف عن الممارسات الاجتماعية والمصالح التي تصنع هذا العالم، والتي يفترض بها أن توضحه. فإما أن نلتزم "بالحقيقة من خلال الترابط" أو أن نتحوّل إلى

(562) Friedrich Kratochwil, «Constructing a new orthodoxy ?», in Alexander Wendt and his critics, op. cit., p. 21-47.
(563) S. Smith, «Wendt's World», dans Review of International Studies, vol. 26, 2000, p. 154.
(564) F. Kratochwil and J.-G. Ruggie «International Organisation : a State of the Art on an Art of the State», dans International Organization, n° 40-4, 1986, p. 767.
(565) D. Campbell, Writing Security, op. cit, et National Deconstruction : Violence, Identity and Justice in Bosnia, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1998.

"الحقيقة بالتجانس"[566]. ويعبر كراتوشفيل Kratochwil عن دهشته من تأكيد وندت Wendt على أن الحقيقة الأولى ليست الرهان الحقيقي للواقعية العلمية[567]، التي يضع لها روي باسكار Roy Bhaskar تعريفاً أقل ما يقال فيه أنه ملتبس إن لم نقل خاطئاً بالنسبة لشخص يتبناها، لأنه يعد "العلم" "مجموعة من الممارسات، وليس نتيجة نظريات، أو اكتشافات مجرِّبة، ومكفولة[568]. في الحقيقة، قد لا تكون المرجعية شرعية. لأنك لا تجد أي واقعي علمي يتبنى مفهوم باسكار Bhaskar. ويضيف كراتوشفيل Kratochwil أن المشكلة المنهجية عند وندت Wendt، هي أن اختياره وانتخابه للمفاهيم والأفكار التي تلائمه من هذه الفلسفة أو تلك، ومن هذه الابيستيمولوجيا أو تلك، يوقعه في هذه "البين - بين" التي لا تقنع أحداً[569].

ويشترك هايديمي سوغانامي Hidemi Suganami في الحيرة نفسها حول أهمية منهجية وندت، حينما يتساءل عن رفضه لأي نوع من التجريبية باسم الواقعية العلمية[570]. وهو ما يُفضي إلى نتائج إشكالية. وبالفعل، فإن اعتبار أننا قادرون على استنتاج الماهيات entités بسبب نتائجها الملحوظة فقط، ينطوي على خطر استبعاد الطابع الخاطئ من أي علم، ونسيان عدم وجود أية ضمانة تتعلق بالماهيات النظرية غير الملحوظة[571]. بالنسبة لطبيعة الدولة، تبقى شكوك خاصة بمعرفة ما إذا كانت الدولة تخييلاً بوصفها عاملاً دولياً أم لا، بحسب وندت. ويعتقد منتقده، أنه انطلاقاً من هذا الخيار يمكن معرفة ما إذا كانت الفكرة التي لدينا عن واقع محتمل من التغيرات نحو ثقافة دولية أقل أنانية منطقية، أو أن ذلك الواقع ليس سوى واقع مُتخيل.

نعرف أن مفهوم القصدية يحتل مكانة رئيسة عند البنائيين، لكن وندت، مثله مثل البنائيين الآخرين، يسيئ تقدير السياق التاريخي الذي تنبثق هذه القصدية منه. لا شك في أنهم يبالغون بالتوقف عند سطح الأشياء، ويجهلون بالضرورة نوايا الفاعلين. لهذا السبب، بحسب سوغانامي Suganami، تبقى العلاقة القائمة بين الثقافة الدولية وهويات الفاعلين غير واضحة. لذلك كان من الصعب جداً على وندت تفسير كيف يمكن لثقافة دولية أن تتحول إلى ثقافة لوكيّة lockéenne، ويسعى، بنحو خاص، إلى بيان كيف أن هذه الثقافة اللوكيّة، التي يعتقد أن المنظومة الوالتزية système waltzien تتميز بها أكثر من

(566) Cf. notre chapitre introductif, «Les enjeux épistémologiques du système mondial», tome I.
(567) F. Kratochwil, «Constructing a new orthodoxy ?», op. cit., p. 38.
(568) Ibid., p. 36.
(569) Ibid., p. 38.
(570) Hidemi Suganami, «Wendt, IR, and philosophy. A critique», in Alexander Wendt and his critics, op. cit., p. 57-72.
(571) Hidemi Suganami, ibid.

الثقافة الدولية(!) يمكنها التحول إلى ثقافة كانطية kantienne. أخيراً، إن رؤيته الأفقية للثقافة الدولية تجعل دمج الحركات الخفية، التي تبينت حتميتها، بعد أحداث 11 أيلول 2001، إشكالياً. هذا العيب المنهجي، أوقع وندت، وقبلهُ والتز، في أنه يعمل خارج التاريخ، كما تشير سوغانامي[572]. إنه يخاطر بهذا الوقوع، لاسيما وأنه لايهتم كفاية بالتنوع الثقافي للعالم[573]. والأمر الغريب، بالنسبة لشخص يراهن بكل شيء على البيذاتيّة، أن يبقى سجين عرقيته المركزية ethnocentrisme. ويبالغ في الميل إلى تفضيل أثر المعايير والأفكار التقدمية الغربية، والحديث عن التجربتين الألمانية واليابانية، و"إلغاء" الثقافات الأخرى[574].

لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد. فهو إن كان يقدم نفسه بوصفه صاحب رؤية كليّة holiste، فإنها كليّة، بحسب سوغانامي H. Suganami "معتدلة تعني ما تعنيه الفردية المعتدلة"[575]. وسبب ذلك هو أنّه وإن كان وندت ينتقد فردية الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، إلا إنه يقدم لهما تنازلات من خلال قبول أن "للعاملين agents دوراً يلعبونه في التفسير الاجتماعي، الذي لا يمكن اختزاله بالثقافة"[576]. لا شك في أن استراتيجيته تقوم على التقليل من أهمية كل من الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، عبر البرهنة على أن الفردية غير قادرة على توضيح تشكل الثقافة الدولية، وتأثيرها على الأدوار التي تعزوها الدول لنفسها. لكنه، في الوقت نفسه، يتجنب القبول بوجود كليّة فكرية holisme idéel راديكالية، ملمحاً إلى أن "القصدية مجرد أثر للخطاب"[577]. هذا الالتباس الجديد قد يفسّر سبب عدم دقة هذا الباحث السياسي، حول الدور الذي يلعبه كل من المحاكاة و"العمل الإيديولوجي" في تجانس المنظومة البيدولتيّة، التي لا يقدم عليها أي برهان تجريبي. كراتوشفيل Kratochwil، وإن لم يكن معادياً لمسار وندت المنظومي، فهو لا يؤمن بأن تكون الواقعية العلمية المنهج المناسب للبحث فيها بشكل جيد، ويفضل عليها، كالبراغماتيين، التأويل herméneutique، على الرغم من ميله نحو الأخلاقية moralisme، ورفضه للنسبية[578]. في كل الأحوال، فإن دعوته إلى مركزية الدولة stato-centrisme، وتنازلاته لصالح الفردية تفسد بشكل كبير كليّته البنائية holisme constructiviste. إنه

(572) Hidemi Suganami, ibid.
(573) Sujata Chakrabarti Pasic, «Culturing International Relations Theory : A Call for Extension», dans Y. Lapid & F. Kratochwil, The Return of Culture and Identity in IR Theory, op. cit., p. 87-90.
(574) Ibid., p. 88.
(575) Hidemi Suganami, op. cit.
(576) A. Wendt, op. cit., p. 181.
(577) Ibid., p. 178.
(578) F. Kratochwil, «Constructing a new orthodoxy ? op. cit., p. 26 et p. 44.

يقع بكل سهولة في "الفخ الهوبزي"[579]. لأن نسبة النوايا (المقاصد)، والرغبات، أو المعتقدات إلى الدول، وبالتالي أنسنتها (ما الذي لم يُقَل في راتزل Ratzel أو في جيلان Kjellen بهذا الخصوص؟ (ينظر الجزء الأول) لا معنى هاماً لها لمن يدعي أنه بنائي، حتى لو أردنا بيان أن تجانس المعايير أمر ممكن. هنا يفسر كراتوشفيل أن ما يفرق البنائي عن الواقعي ليس قناعته بطيبة الطبيعة البشرية، ولا رغباته في تحقيق السلام، خلافاً للأول الذي يفكر على مستوى الأمن والدفاع، إنما السبب الحقيقي، هو عدم وجود أي معطى مسبق بالنسبة للبنائيين، و"البنية"، أو "القوة" ليست نتائج الأفعال الخاصة. وبما أن سوغانامي ينتمي إلى التيار الإسماني nominaliste، فهو لا يفهم، بدوره، تساؤل وندت حول الدولة التي تبقى واقعية، مع أنها لا تخضع للملاحظة، كما يقول، ويؤمن بطريقة مختلفة، بأن الشخص هو بالفعل عامل قصدي agent intentionnel[580]. إن أنسنة الدولة هذه، كما يرى، هي ذريعة تسمح لوندت بافتراض وجود ثقافة دولية تشترك فيها كل الدول، لكن من دون أن يقدّم برهاناً على هذه الفرضية.

خلاصة القول، حول منهج وندت، وخطه الابستيمولوجي، بشكل عام نستخلص من التحفظات السبعة، أو الانتقادات التي يعددها سوغانامي ضده، والتي يمكن تعميقها، أو مفاقمتها من قبل منظرين آخرين للعلاقات الدولية، أن: 1) الدفاع عن واقعية وندت العلمية غير مقنع (سوغانامي)، بل إن استخدامها خاطئ (كراتوشفيل)؛ 2) في كل الأحوال، حديثه عن هذه العقيدة ليس ضرورياً لتأكيد واقع الدولة؛ 3) تأكيده على وجود علاقة خاصة، وغير سببية بين ثقافة سياسية دولية معينة وهوية الدول غير مقنعة؛ 4) استراتيجيته (التي تنطوي على التقليل من أهمية الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، عبر إبراز العلاقة الخاصة بين البنية الثقافية الموجودة للمنظومة الدولية، ودور أو هوية الدول المشاركة في هذه الثقافة) قد أفلست؛ 5) إدانته للفردية بوصفها السبب الرئيس لعدم تكيف الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة قد دمرتها التنازلات الكبيرة التي قدمها بنفسه.

وندت والمدرسة الانكليزية

لإنهاء هذه الجولة من الملاحظات، نقول إن كتابات وندت تتطابق في أمور مثيرة مع المدرسة الإنكليزية، لا سيما فيما يخص الثقافات الدولية الثلاث. لكن هذه الكتابات

(579) Ibid., p. 30.
(580) H. Suganami, «Wendt, IR, and philosophy», op. cit., p. 63.

تنقصها المقارنة، مع أن سوغانامي، التي قامت بهذه المقارنة، تجنبت الإشارة إليها[581]. بشكل أعم – وهو ما يستحق أن يشار إليه – من الخطأ وضع المدارس الأميركية والبريطانية حول العلاقات الدولية في مجال الحركة نفسه. على الرغم من التوافقات الكثيرة بينها، لكن تبقى المحفزات والمرجعيات المعرفية مختلفة.

وهو ما لاحظناه عندما تحدثنا عن الواقعيين الأوائل، وبعد أن بين شارلز جونز Charles Jones ما يفرّق إدوارد هـ. كار Edward H. Carr عن زملائه الأمريكيين (ينظر الجزء الأول). فيما بعد، ثمة اختلاف حقيقي يفصل الواقعيين الجدد الأمريكيين عن البريطانيين، لأن بعض هؤلاء سيتفقون مع البنائيين، ويتشربون من مفاهيمهم. نشير، بنحو خاص، إلى التجانس الشامل الأكبر الذي يتسم به الإنكليز أكثر مما يتسم به الأمريكيون. وهذا يفسر ذاك. وكما أشرنا سابقاً، فقد قيل: إن المدرسة الإنكليزية English School، على الرغم من اتجاهاتها وفرضيات عملها، قد وضعت لنفسها برنامجاً للبحث، أما في الولايات المتحدة يبدو أن مبدأ "اللهم نفسي" كان هو القاعدة، سواء من حيث البرامج أو المؤسسات.. بحسب سوغانامي، يعود سبب الوحدة النسبية للمدرسة الإنكليزية، عند انطلاقها في الربع الأخير من القرن العشرين، إلى شيء من ترابط معرفي ينطوي على كون أن غالبية الباحثين البريطانيين في العلاقات الدولية، قد أخذوا بالواقعية بمعناها الذي وضعه مارتن وايت Martin Wight، فوجدت المبادلات الفكرية أمامها تسهيلات، لا تمكننا مع ذلك من الحديث أبداً عن معبد، أو طائفة أو نادي. اعتباراً من عام 1999، وبمبادرة من باري بوزان Barry Buzan، انبثقت هوية المدرسة بشكل فعلي بفضل الجهود التشاورية بين فرق البحث، وسياسة الدعم الذي قدّم لبرامج البحث الجديدة. وهو بحث، كما يقول سوغانامي، سلك ثلاثة محاور مرتبطة ببعضها، أو ثلاثة توجهات غير محصورة تسمى "بنيوية"، و"وظيفية"، و"تاريخية". التوجه الأول يتبدى في كتابات مانينغ Manning[582]، وقسم منها في كتابات كل من بول Bull[583]، وجيمس James[584]. وتنطوي مساهمته الرئيسة على استخراج بنية مؤسسية للمجتمع الدولي المعاصر. ويتضح الجزء الثاني من خلال الجزأين الثالث والرابع من كتاب بول

(581) Hidemi Suganami, «Alexander Wendt and the English School», The English School, http://www.leeds.ac.uk/polis/englishschool/suganami00.htm.
(582) C.A.W. Manning, «The Legal Framework in a World of Change» in Brian Porter, The Aberystwyth Papers : International Politics 1919-1969, Londres, Oxford University Press, 1972, p. 301-335. Et C. A. W. Manning, The Nature of International Society, Londres, Macmillan, 1975.
(583) Hedley Bull, The Anarchical Society, op. cit., 1e et 2e parties.
(584) Alan M. James, Sovereign Statehood : the Basis of International Society, Londres, Allen and Unwin, 1986.

الأساسي، علماً أنه يضيف إلى التحليل البنيوي دراسة معمّقة حول طريقة عمل المؤسسات القائمة، كتبها جون فانسان[585] John Vincent. أما الجزء الثالث فيدرس التطور التاريخي للبنية المؤسسية للعلاقات الدولية، مع وايت Wight[586]، وبول Bull، وواتسون[587] Watson على نحو خاص.

على الرغم من هيمنة الواقعية (غروتيوس Grotius)، فإن المدرسة الانكليزية English School تفضل النموذجين الآخرين، أي الواقعية (Hobbes هوبز)، والثورية (Kant كانط). هناك ثمة تشابه واضح بين ما كتبه هؤلاء الثلاثة مع حديث (وندت Wendt عن الثقافات الثلاث). لكن سوغانامي سرعان ما يستدرك، أنه في الوقت الذي ينظر إلى الثلاثية الإنكليزية بوصفها مرشداً للفكر الخاص بالعلاقات الدولية، وبرنامج بحث مركب، فإن حافز العالم السياسي الأميركي يختلف تماماً. ففي استلهامه لتوجه الفعل المتبادل الرمزي interactionnisme، سعيٌ إلى معرفة كيف يمكن للدول، ووفقاً لأية افتراضات، انتاج ثقافة جديدة للفوضى الدولية، حينما تدفعها الثقافة القائمة إلى إعادة انتاجها. في الوقت الذي نجد المسار الفكري البريطاني متجذراً في التحليل التاريخي، فإن وندت Wendt يفضل اللجوء إلى مقاربة ما بعد نظرية métathéorique تتحدث عن مفاهيم افتراضية تسمح له بالتعمق في الجدل. بعد أن يطرح سوغانامي كل هذا، يكشف عن النقاط المشتركة حول مفهوم الطبيعة البشرية، ومركزية الدولة stato-centrisme، والمقاربة الثقافية، وتفاعل البنية / العامل structure/agent.

بما أن وندت Wendt ليس مثالياً راديكالياً، فهو يوافق على أن الكائنات البشرية تسعى إلى عن تحقيق عدد معين من حاجاتها الأساسية الفردية (البقاء المادي، احترامها من قبل الآخرين، الاعتراف الاجتماعي بها، والرفعة، أو التعالي transcendance) في إطار المجتمعات التي تكوّنها، ومن خلال التعاون الاجتماعي. إذا كانت الحاجات التي عددها وندت، وقال بلزومها للطبيعة البشرية، لا تتقاطع تماماً مع تلك التي عددتها النظرية الاجتماعية للمدرسة الإنكليزية، لكن، كما يقول سوغانامي، تبقى فكرة هذا الأميركي قريبة من فكرة هارت Hart، أي "تتضمن القليل من القانون الطبيعي"[588]، الذي هو

(585) R. John Vincent, Human Rights and International Relations, Cambridge, Cambridge University Press, 1986.

(586) Martin Wight, Systems of States, avec une introduction d'Hedley Bull, Leicester, Leicester University Press, 1977.

(587) Adam Watson, The Evolution of International Society : a Comparative Historical Analysis, Londres, Routledge, 1992, et avec Hedley Bull, The Expansion of International Society, Oxford, Clarendon Press, 1984.

(588) H.L.A. Hart, The Concept of Law, Oxford, Clarendon Press, 1962

أساس نظرية بول حول المجتمع الدولي. يرى كل من هارت وبول أن المجتمع يسعى، من خلال معاييره، إلى تحقيق الحاجات الحيوية للإنسان. أي الحفاظ على الحياة، واستقرار العلاقات الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالمُلكية، ووسائل العيش المضمونة. أما الحاجات الثلاث الأخرى التي يتحدث عنها وندت، حتى إن كانت موجودة عند هارت وبول، فهي لا تشغل سوى حيز صغير عند وندت. لكن، نقل هذه الحاجات نفسها من الأفراد إلى الدول هو ما يفسر اتفاقهم جميعاً على أولوية الدولة المركزية stato-centrisme.

أمام مفهوم العالم هذا، الذي لا يشك في أنه أفضل المفاهيم التي اتفقت عليه المدرسة الإنكليزية، المنقسم إلى دول ذات سيادة وفقاً للنموذج المؤسسي الغربي، عرضه بول بوصفه أفضل حل ممكن لتحقيق المصالح الفردية. في البداية، أراد وندت التعرف على العالم أكثر مما يريد القبول به. ثم التحق بوجهة النظر المعيارية البريطانية، بل تجاوزها، كما سنرى، عبر إعلانه عن الولادة الحتمية لدولة عالمية[589]. ويكمن تفسير هذه النبوءة بهوسه، الملحوظ جداً في كتابه Stip، في العثور على وسيلة للتحكم بالعنف البيدولتيّ عبر وجود ثقافة دولية جديدة. ولا شك أن اهتمامه بالثقافة يقرّبه من المدرسة الإنكليزية، لأنهما يريان فيه أداة لتأويلٍ ماكروسوسيولوجي للمنظومة الدولية. إلا أنه لا يسع البريطانيون مشاركته حماسته المتناقضة لإدخال الواقعية العلمية في العلاقات الدولية، طالما أنهم رفضوا دائماً النزعتين الكمية quantitativisme، والسلوكيّة behaviouralisme.

بعد ذلك، يمكن ملاحظة التشابهات، والاختلافات أيضاً بالنسبة للتأويل نفسه للعلاقة بين المنظومة والدول. ويعترف سوغانامي أنه لا يقول: إنّ الدول توجد لأنها مكونة من مجتمع دولي فقط، بل لأن للبناء أيضاً جوهراً اجتماعياً. ما ينبغي الوقوف عليه في خطابه هو أن بعض أوجه الدولة تُستَنْتَجُ من صفات خاصة بالمنظومة الدولية. وهي نقطة يتفق عليها أعضاء المدرسة الإنكليزية حينما يصفون كيف تستوعب socialise مرونة المؤسسات، والمجتمع الدولي الدول المتفقة معها. أما مانينغ Manning فيتبنى النظرية القائلة بأن المجتمع الدولي متكوّن اجتماعياً. لكن سوغانامي يظن بأن الأمور نسبية. فهو لا يرى أن شخصاً من المدرسة الانكليزية English School يولي، مثل وندت، أهمية لتأثير الثقافة الدولية على الطريقة التي تنظر الدول من خلالها إلى بعضها بعض، وتدير تفاعلاتها. إذا كان الكتّاب الإنكليز يقرّون بتأثير المنظومة على الفاعلين، وبالعكس،

(589) Alexander Wendt, «Why a World State is Inevitable», European Journal of International Relations, vol. 9 (4), 2003, p. 91-142.

لا سيما حين يتعلق الأمر بقوى كبرى، فهم معروفون أيضاً بتحفظهم الشديد على القول بإمكانية أن تتقدم الدول نحو بنية أكثر اندماجاً مما هي عليه.

إذا تابعنا المقارنة مع مشروع وندت، فلن نجد بين كتابات المدرسة الإنكليزية English School جهداً نظرياً بهذا التماسك لإشراك فكرة تشكيل هوية جماعية تتمتع بمثل هذه القوة على تغيير السياسة الثقافية الدولية. ويعود ذلك، كما يرى سوغانامي، إلى عدة أسباب يمكن أن يسمح لنا عرضها هنا باستخراج العناصر الإيجابية والكاشفة علمياً heuristiques للمدرسة الإنكليزية، والتي لم يلحظها بعد أحد، واستخراج الفروق بين هذه المفاهيم، إضافة إلى مفاهيم منظري العلاقات الدولية في أمريكا الشمالية.

في المقام الأول، يرى وندت أن تغير الثقافة الدولية شيء أساسي، لأن المفهوم هو الذي يسمح له بعرض نظرية تتصف بالتطوريّة évolutionniste إلى حد ما. والحقيقة أنه بعد أن قامت الدول ببناء سلطة فوضوية من النمط الهوبزي hobbésien بعد لقائها الأول، وبمقدار ما تتعلم معرفة بعضها (ولن يتحقق هذا إلا بفضل تقدم الاتصال)، تنتقل إلى فوضى من النمط اللوكي lockéen تتضمن "واحات" من السلام الكانطي kantienne. لكن المسألة بالنسبة للانكليز، لا تُطرح على هذا النحو، لأن الفوضى، بالنسبة لهم تسير جنباً إلى جنب مع التعاون، ولأن مجتمع الدول، بحالته غير المركزية الحالية، يقوم على درجة من التعاون الهام. والتساؤل الحقيقي هو معرفة سبب سير الأمور على هذا النحو. بالتالي، لا مجال للبحث عن سيناريوهات تعاون في ظل الفوضى، إنما تحليل الحالة الراهنة، ومحاولة البرهنة، كما كانت عليه نية بول Bull، على إنّ التأكيد القائل بأن الفوضى والنظام لا يتفقان، هو تأكيد غير صحيح.

إن اختلاف التقدير للواقع الدولي، يعزوه سوغانامي إلى الدلالات الإيحائية الأمريكية والإنجليزية المتناقضة حول الفوضى. ففي الولايات المتحدة، كما سبق وذكّرنا إينيس كلود Inis Claude، منذ النقد الويلسوني لما قبل الحرب العالمية الأولى، يعرف عن المنظومة الفوضوية التي تضم عدة دول، كما كان عليه حال القارة العجوز، أنّها غير قابلة للإصلاح، وهي عامل اضطراب كارثي"[590]. بينما الفوضى، في المفهوم البريطاني، كما نعرف، تعني غياب السلطة المركزية، السلطة العليا، لكنه غيابٌ لا يُقارنُ بالاضطراب désordre، أو الخواء chaos. وتسعى الدراسات التاريخية الإنكليزية إلى بيان أن السياسات المتحضرة تتحد حينما تؤدي الاحتكاكات إلى توازنات régulations[591].

(590) Cité par Adam Watson, «Systems of States», Review of International Studies, 1990, 16 (2), p. 103.
(591) Adam Watson, The Evolution of International Society, op. cit., p. 318.

عندئذٍ، في المقام الثاني، فقد شَغَلَ البريطانيون، وهم براغماتيون أكثر من الأمريكان، بموضوع التوازن في صلب المنظومة الوستفالية westphalien، وازدادوا قلقاً من خطر العودة إلى فوضى هوبزية، أكثر مما فكّروا بشروط الانتقال إلى سلامٍ كانطي. في المقام الثالث، ليس لدى كتّاب المدرسة الإنكليزية الذين يبذلون جهودهم أولاً لبناء المجتمع الدولي، وطريقة عمله في مجمله، وليس لبعض فضاءاته الفرعية الفرصة لملاحظة التغير الكبير في الثقافة الدولية، التي بقيت ثقافة لوكية lockéenne في أحسن الحالات، وهوبزية في أسوأها، ولم تصبح كانطية إلا في أوروبا. المعضلة، بالنسبة للأمريكان، كما يشير سوغانامي، تكمن في أن المدرسة الإنكليزية English School تستمر في ممارسة النموذج البيدولتيّ في جوهرها، بينما تشهد أوروبا تطورات مؤسسية ما فوق دولتية مؤكدة. لا شك في أن التجذّر في تاريخ الفكر النظري البريطاني يفسر الحذر من هذه المقترحات. وهو حذرٌ يتناقض مع الجانب المغامر، إلى حد ما، في مشروع وندت، للسهولة التي يستبعد فيها العوائق والحجج المضادة. ففي إنجلترا، نجد حتى أن متفائلاً مثل آدم واتسون Adam Watson، يأخذ تباينات القوة على محمل الجد. وحينما يجادل حول مستقبل المنظومة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إنما يستند إلى مجموعة من الأعمال التاريخية، ويرى، في أية منظومة دولية، هناك ثمة اتجاهات قادرة على توجيهه نحو الهيمنة الشاملة، أو الهيمنة، أو الإمبراطورية. في المقابل، يقول هيديمي سوغانامي Hidemi Suganami مندهشاً: إنّ خلل القوة يؤدي إلى تجمع قوى كبرى قد تملك شيئاً من الشرعية لوضع عدد من الحلول لمشاكل الحياة الدولية، وهي فكرة لا تداعب وندت أبداً. يبدو، وهو في غمرة رغبته في محاصرة والتز (وتصوره لقطبية متعددة غير مستقرة إلى حد ما)، أنه ينسى النظر في النظام الدولي المُمَأسَس، كما نَظَّرت له المدرسة الإنكليزية. وبمقدار ما يدعو هذا الأمر للأسف فإن مفهومه للثقافة الدولية يبقى بحاجة إلى ما يضمنه. فهو مفهومٌ مجرد لا يعبأ بالعرقيات المركزية ethnocentrismes. زد على هذا، أن رايت Wright قد بين أن منظومة من السيادات المستقلة، بل المتعادية، قد وُجدت على الرغم من وجود بعض التجانس الثقافي بينها. بالتالي، لا بد من اتخاذ جانب الحذر في فهم فكرة وجود ثقافة دولية في عالم يزداد انفتاحه على التعددية الثقافية. أما بول Bull فقد كان يؤمن بأن مستقبل المجتمع الدولي قد يرتبط بالدبلوماسية الثقافية بمقدار ارتباطه بثقافة كونية محتملة لحمتها الأفكار المشتركة، ومتجذرة في المجتمعات، إن لم تكن كذلك لدى النُخَب[592]. والوعي بعلاقات القوة، والتعددية الثقافية، ليس بالضرورة

(592) H. Bull, The Anarchical Society, op. cit., p. 317.

قابلاً للاختزال إلى ثقافة مشتركة، في نهاية المطاف، يفصل أطروحات المدرسة الإنكليزية حول ما بعد النظرية métathéorie التي يقول بها، والخاصة بالتوقعات المتعلقة بمستقبل العالم.

ت- آخر توجهات وندت، وردود الفعل عليها

بمعزل عن المناقشات التي دارت حول نظرية وندت Wendt الاجتماعية Social Theory، بقي همّه الأكبر يدور حول مستقبل العالم السياسي. فبعد تبنيه العلني مساراً غائياً، téléologique، صار يظن أن مجيء الدولة العالمية أمر مفروغ منه، مستنداً في هذا إلى أطروحة بالغة التطورية، ناتجة عن تحزيه للثنائية الديكارتية (يقر بأنها تشكل أساس كتابه Stip: النظرية الاجتماعية في العلاقات الدولية) التي تسمح له بتأكيد قناعاته، أي إنّ للشروط المادية تأثيراً قليلاً على الأفكار (يرفض المقاربة التأويلية أو البراغماتية) وفي الحقيقة، إنّ "كل شيء يتم في الرؤوس" من جهة، ويمكن اكتساب ثقافة عن العالم يزيدها المنهج الوضعي دقة[593]. ولهذا تراه يتبنى، ويكيّف "رؤية كوانتيّة quantique" بالغة الخصوصية، لأنها مصبوغة بمذهب الطبيعة النفسية للأشياء والكائنات panpsychisme، تسمح له بالاعتقاد بانتشار المعرفة المشتركة بين الكائنات البشرية، ووعيها الجماعي. بالتالي، فهو يسعى، من خلال هذه الرؤية للعثور على حجج يرد بها على الانتقادات التي وجهت إليه.

التطورية وغياب الانعكاسيّة في ما وراء نظرية الدولة عند وندت

يعتقد وندت أن من المسموح له اللجوء إلى تفسير غائيّ téléologique لمنظومة الدول، أي تفسير يفترض أن لهذه المنظومة غاية، تتجه من تلقاء نفسها نحو هدف معين. ولهذا فهو يستند على ما يعتقد أنه إعادة اعتبار للغائيّة téléologie من خلال مدرسة "داروينية تطورية جديدة" تقول: إنّ النظام الطبيعي يمكن أن ينشأ بطريق آخر غير عملية التحول والانتخاب، أي بطريقة "عفوية"، نتيجة التنظيم الذاتي لمنظومة ما، الذي ينتج عن ديناميانها الخاصة بها[594]. وذلك بعد تبنيه لمفهوم روبرت جيرفيس Robert Jervis حول توازن القوى، الذي يرى فيه، إطاراً شاملاً للمنظومة الدولية، ونتيجة للقرارات الفردية التي تتخذها الدول لمواجهة التهديدات المحلية. بعد أن تبنى وندت الفردية المنهجية،

---

(593) A. Wendt, «Social Theory as Cartesian science. An autocritique from a quantum perspective», in Alexander Wendt and his critics, op. cit., p. 182-183.
(594) A. Wendt, «Why a World State is inevitable», op. cit., p. 492, 496-497.

يقول: إنّ التنظيم الذاتي feed-back الإيجابي لهذه القرارات المتعلقة بالبنية الكليّة (تأثير المقاربة الصاعدة bottom-up الذي يغلب تأثير المقاربة النازلة top-down في الكليّة holisme) سيصل إلى حد التسبب في نهاية منظومة الدول[595]. ويؤكد وندت على بداية التوجه نحو الدولة العالمية. ويرجع في هذا إلى روبيرت كارنيرو Robert Carneiro الذي قدّر وجود 600000 وحدة مستقلة في هذا العالم منذ 3000 سنة، يقابلها اليوم 200 دولة[596]. وهو ما يعيد فرضية تَضَخُّم الدولة mégalostatisme التي يقول بها راتزل Ratzel؛

استنتج وندت من نظرية التنظيم الذاتي وجود جاذبين "attracteurs" يتآزران في الحياة الدولية، من خلال إيجاد محاكاة للتصرفات، من أجل تكوين القصدية intentionnalité الغائيّة التي ستقود إلى نهاية منظومة الدول. الجاذب الأول "attracteur" هو "منطق الفوضى" الذي يرتد على نفسه، لأن التغير التكنولوجي والعسكري قد غيّره. هذا التغيير في الهيئة transfiguration ينبثق عن حجة دانييل دودنيه Daniel Deudney، القائلة: بأنه جعل المواجهة الملموسة بين القوى المتكافئة، أمراً غير وارد لارتفاع تكلفته، لأنّ القوى، ستسعى بالنتيجة إلى تحقيق الأمن على قاعدة جماعية[597]. وهو ما حدث، لكن من دون أن يحقق نجاحاً كبيراً، في الأعوام 1815 و1919 و1945. لكن سيتبيّن لاحقاً، أنه أمر لا بد منه، وسيصبح منتظماً في عالم نووي شامل، مغلق على نفسه (nuclear one-worldism). أما الجاذب الثاني فيكمن في "النضال من أجل الاعتراف"، أي رغبة الفاعل وإرادته في أن يتم الاعتراف بكيانه واستقلاله في إطار القوانين التي تطبق على الجميع نفسها. ولا يتردد وندت بالقول: إنّ الصراعات الوطنية ليست سوى التعبير عن هذا النضال، والتجزئة التي سببتها هذه الصراعات كانت، في النهاية، شرطاً مسبقاً لوعي الحاجة الحيوية للانفراج الجماعي[598].

إن انتشار الديمقراطية، والزيادة العامة للرفاه، والاعتراف المتبادل على قاعدة المساواة المكتسبة يقسم تاريخ العالم إلى خمسة مراحل هي: المنظومة البيدولتيّة، والمجتمع الدولي، والمجتمع العالمي، والأمن الجماعي، ومرحلة الدولة العالمية[599].

وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الرؤية الميكانيكية للتطور البشري، والمسار الحتمي من الحرب إلى السلام، الذي يعقب تغيراً ثقافياً ومؤسسياً راديكالياً، قد أدى إلى ردود فعل.

---

(595) Ibid., p. 498-499.
(596) Ibid., p. 503.
(597) Daniel Deudney, «Regrouping Realism», Security Studies, 2000, 10 (1), p. 1-45
(598) A. Wendt, «Why a World State is Inevitable», op. cit., p. 526.
(599) Ibid., p. 517-528.

ويشير بيتر دورلاك Petr Drulàk، إلى أن وندت، على الأقل، في مقالته التي نشرتها مجلة European Journal of International Relations، لم يُضف إلى برهانه على الانعكاسية أكثر مما قاله في كتابه الأساسي الذي افتقر إلى مثل تلك البراهين.[600] ويتابع هذا الناقد قوله: إنّ ذلك يشكل عيباً نجده لدى كثيرين من البنائيين، مع أن الانعكاسية تعد من أهم محاور نموذجهم، بمعنى إعادة النظر في تحليلاتهم، مع أن ظرفها قد تغير، واتّضحت مشروعيتها.

أما ڤون شانون Vaughn P. Shannon، فيرى أن وندت قد تجاوز المشروع البنائي في فصله دور العاملين agents عن دور البنية[601]. صحيح أنّ رؤيته الأفقية (الخطيّة) والغائيّة téléologique تتناقض كلياً مع المبدأ البراغماتي القائل بعدم إمكانية فصل المادي عن الفكري، والفاعل عن الموضوع، المناهض لكل من الغائية anti-finaliste، والجواهرية essentialisme.

لكن وندت يبدو كما هو عليه، ويعترف بمثاليته في ختام إجابته شانون Shannon حول المسار المعياري الذي يتبناه: "على العكس، إن مقاربة شانون غير الغائيّة تبدو مؤثرة بشكل غريب، من خلال نصحه لنا بقدرية الواقعية، أو ضرورة الليبرالية"[602]. بعد هذا، يلاحظ كل من درولاك Drulàk، وشانون Shannon لدى زميلهما الأميركي عيوباً في الفهم يمكنها تشجيعه في فرضيته التطورية. أولاً، تصوّره السيء للزمن التاريخي، أي طريقته في تصوّر المدة الطويلة longue durée، كما يقول جامعي براغ (درولاك)، الذي يرجع بطبيعة الحال إلى بروديل Braudel وتلامذته[603]. وبالفعل، فإن وندت يتبنى فكرة التقسيم الزمني لعملية التفسير. ويظن أنه يمكن تطبيق المنهج الوضعي والعقلاني، على المدى القصير، على ما هو يومي، وإنتاج تفسير علمي للحدث الذي ينتج عنه تغير الهوية، لأن الأمر قد لا يعني إلا ظاهرة تفاعل لازم. كما يعني المستقبل الذي يمكن الوقوف على تحديداته بشكل علمي. أما تحليل الماضي، على المدى البعيد، فهي مسألة تأويل أو إعادة بناء. لكنه مخطئ، لأن المدرسة التاريخية الفرنسية بينت أن المدة الطويلة longue durée لازمة لفهم البنى الصغرى microstructures، والحّدَث مهما كان نوعه، كما هي لازمة لفهم القوى العميقة. حتى لو كان الحدث قادراً على تغيير مجرى التاريخ. أما فهم الثقافات والعقليات، فيتعلّق أيضاً بالمدة الطويلة، بوصفها بُنى ثقيلة. وفي هذا يستشهد درولاك

(600) Petr Drulàk, «Reflexivity and structural change», in Alexander Wendt and his critics, op. cit., p. 141.
(601) Vaughn P. Shannon, « Wendt's Violation of the Constructivist Project : Agency and Why a World State is Not Inevitable», European Journal of International Relations, 2005, vol. 11 (4), p. 581-587.
(602) Alewander Wendt,"Agency teleology and the world state: A reply to Shannon", ibid.p.597
(603) Drulak op.cit.p.153

بأعمال ميشيل فوفل Michel Vovelle[604]. وطريقته الثنائية المشتركة duale في التطرق إلى زمن العالم يمكنها بالفعل تفسير ميل وندت القوي إلى التصوّر. فذاتيته subjectivisme الاجتماعية تنم عن تحليل ناقص للبنى التي ليس من السهل على الدول أن تفعل بها ما تريد، خلافاً لما يلمح إليه. وهو يبالغ في ميله إلى اعتبار المجال البيدولتيّ مستقلاً، ومتميزاً عن المجالات الأخرى، لاسيما المجال الاقتصادي، وبالتالي عن أي سياق اجتماعي. إن مفهومه للطبيعة البشرية، ولا سيما لبيّذاتيّة intersubjectivité لا يفهمها، في نهاية الأمر، إلا توافقية تمنعه من رؤية أن الجواذب attracteurs التي يستند إليها، إنما هي عوامل اضطراب وليست عوامل استقرار. ويذكرنا درولاك Drulàk بأنّ المفهوم قد اخترعته نظرية التعقيد complexité للإشارة إلى قوى مزدوجة المعنى، قادرة على أن تكون مع النظام، مثلما تستطيع أن تكون إلى جانب الفوضى[605]. والأمر نفسه بالنسبة "للنضال من أجل الاعتراف" الذي قد يتحول بسرعة إلى صراع من أجل الحظوة، والذي لا يرى إمكانية للدفاع عن تحليل وندت الأحادي له[606].

لتقييم أهمية مفهوم الاعتراف هذا، ودوره المحتمل في المستقبل، من المفيد النظر فيما تشمله التعددية multilatéralisme، لا سيما كيف تلتزم بها القوة العالمية الأولى منذ ما يُفترض أنه بُدء العمل بهذا المبدأ في العلاقات الدولية. وبما أنه، بطبيعة الحال، يفترض مسبقاً اعترافاً واحتراماً متبادلين بين الدول، يمكن اعتباره بصفته هذه، مرحلة أساسية للانطلاق نحو الدولة العالمية التي يحلم بها وندت. بعبارة أخرى، إن إدامة تعددية أصيلة يجب أن يُعَدّ بداية برهان على فرضية وندت. أما تزويرها فيسيء إليها بشكل خطير. وهو أمر صحيح لدرجة أن أتباع نظريته الخاصة بالثقافات الدولية الثلاث يرون في عودة الولايات المتحدة إلى الأُحادية[607] أمراً شائناً، لأنه سير في عكس اتجاه التاريخ.

إن النظر في الآراء المعللة لخبيرين، أحدهما اقتصادي والثاني موظف فرنسي رفيع المستوى لدى الأمم المتحدة، من شأنه إزالة ما أمكن من أوهام. في المجال الذي تعد فيه الأُحادية أكثر فاعلية اليوم، أي مجال التجارة الدولية، فإن الولايات المتحدة، كما يقول جان مارك سيروين Jean-Marc Siroën، لم تكف عن اتخاذ مبادرات ذات طبيعة أُحادية، أحياناً لحماية القطاعات التي تهددها المنافسة الأجنبية، وأحياناً أخرى لكي تفتح أمامها منفذاً إلى الأسواق الخارجية[608]. وهي ليست الوحيدة، ومنظمة التجارة العالمية لم

(604) Michel Vovelle, Idéologies et mentalités, Paris, Ed François Maspero, 1982.
(605) P. Drulàk, op. cit., p. 157.
(606) V.P. Shannon, op. cit., p. 584.
(607) Dario Battistella, Retour de l'état de guerre, op cit.
(608) Jean-Marc Siroën, «L'unilatéralisme des États-Unis», Annuaire français des Relations internationales, 2000, n° 1, p. 570-582.

تستطع تجاوز العقبات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، على الصعيد السياسي الدولي، بعد المنعطف الأُحادي الذي سار فيه جورج دبليو بوش، مع الأخذ بعين الاعتبار تجربة القرن الماضي، فإن فوميران Fomerand يصل إلى خلاصته القائلة: بأنّ "صانعي القرار الأميركيين طالما فهموا التعددية واستخدموها، بوصفها وسيلة لا ينبغي أن تعيق تحقيق أهدافهم الوطنية"[609]. وطالما أن مصالح الولايات المتحدة لا تتوافق مع مصالح بقية العالم، فإن التعددية من شأنها الإيهام. وهو أمر لا يكذبه[610] المدافع عنها جون جيرار روجي John Gerard RuggieK الذي يستشهد به فوميران. والتعويل على إمكانية تغيّر الأمور في المستقبل، يبقى ضعيفاً لأن إدارة التعددية لا يمكن أن تكون فاعلة في هذه الإيديولوجيا الأميركية التي تصرّ على تحويل الآخرين إلى وجهة نظرها، والصراعات الاقتصادية والاجتماعية ذات المقتضيات السياسية الثقيلة، تُعَرّفُ بأنها مجرد قضايا إنتاجية وفاعلية تقنية، لا ينبغي أن تثير أي جدل"[611]. يذهب الأمر بحجاج فوميران إلى أكثر من الشك بأن الأميركيين يستخدمون التعددية كوسيلة للدفاع عن الوضع الراهن statu quo، الذي يناسبهم، ويرون فيه وسيلة لإخفاء دور القوة، الذي يتصنعون "التقليل من أهميته" في خطاباتهم الرسمية والجامعية. لكن الآن، وبعد أن تغير السياق العالمي، ولم يعد مناسباً للولايات المتحدة كما كان عليه في السابق، واتضحت بعض العداوات، فإن استدارتها السريعة لا تثير الدهشة، لأن "هذه المنظومة كانت تحافظ على الوهم القائل: بأن العلاقات الدولية لم تعد تستند إلى مفهوم القوة طالما أن وجود منتديات متكافئة مزعومة، تخلق هالة من الديمقراطية الدولية، يُبعدُ الانتباه العام عن مظاهر الهيمنة الاقتصادية، أو الأحادية السياسية"[612]. أمّا إذا اعتقدنا أن وندت ضحية "وعي زائف" (أميركي) يمنعه من رؤية هذه التناقضات، فعليه أن يتوقع الزمن الذي سينقضي، قبل التحقق من فرضيته حول الدولة العالمية... والديمقراطية.

بطلان نظرية وندت وخطابها حول "النفسية الكمية"

اطلع وندت على عدة انتقادات من تلك التي وجهت إليه، لكنه عَدَّها، بالأساس، متعلقة بـ"الجزء الفلسفي" من نظريته الاجتماعية Social Theory، بينما لا نرى رفضاً حقيقياً لتصنيفه لثقافة المنظومة الدولية إلا من قبل أولئك الذين يرفضون مركزية

(609) Jacques Fomerand, «La pratique américaine du multilatéralisme», Annuaire français des Relations internationales, 2003, n° 4, p. 479.
(610) Ibid., p. 480.
(611) Ibid., p. 488.
(612) Ibid., p. 497.

الدولة بسبب العولمة[613]، فإن ثمّة نقاشاً يدور بين القابلين بها. بالتالي فهو يقصد الرد على الاعتراضات التي تبدو له أساسية، كالفهم الإشكالي لبعض المفاهيم مثل مفهوم agency [تأثير الكائن على العالم]، والعلاقات بين الفاعل agent والبنية structure، وبين المادي والفكري، والغموض الابيستيمولوجي لمفهوم الطريق الوسط via media، وبين التأويل والوضعية Positivisme[614]. لكن قبل هذا، قَصَدَ وندت تأكيد معارضته لأية مقاربة مادية، أو براغمتية تنكر استقلالية العقل البشري والفكر، لتأكيد قرابة كتابه مع الفكر الديكارتي، حيث يقول: النظرية الاجتماعية "علمٌ ديكارتي بنسبة ثلاثة ونصف من المراجع الأربعة الأساسية التي تستند إليها"[615]. بمعنى آخر، تعترف بسهولة التمييز بين الفاعل / الموضوع، وفصل الوقائع عن القيم، وتستند إلى المنهج العلمي. ويضيف: إنّ التباعد بينهما يدور حول ثنائية الروح والمادة، وهو كاف للقول بأن نصف كتابه لا يمكن وصفه بالديكارتي. وفي الحقيقة، إن قبل بذلك على الأقل ضمنياً، فهو يتفق أيضاً مع المنهج التأويلي ليقول: إنّ الوقائع الاجتماعية تؤثر على العقول esprits، وإنه من غير الممكن اختزال كل شيء إلى أفعال فردية، وهو السبب الذي دفعه لاختيار البنيوية المثالية أو "idéa-ist". لكن هذه التسوية الأخيرة لا ترضيه بالفعل لعدم إيمانه "بختمية أن يكون العقل جوهراً متميزاً عن المادة"[616]. بل على العكس، بحسب فرضيات جريئة جداً، ومشتقة من النظرية الكمية quantique، يمكن أن يكون العقل موجوداً في كل مكان، حتى في صلب المادة، وهو، إذا ثبت ذلك، ما يقدم له حججاً لا تدحض للرد على معارضيه، لأن هذه الحجج تسمح له بتعزيز فرضيته حول وجود بنية فكرية شاملة، ونشوء وعي جماعي عام.

في تفكره حول العلاقة بن الجسم والعقل، وتأثيرها على العلوم الاجتماعية، فإن وندت يرفض نهائياً التفسير الذي يرى أن غالبيته مقبولة. ولأن هذا التفسير فائض عن العلوم الاجتماعية، فهو يتفق مع العلوم المعرفية، والعلوم العصبية المادية، للقول بأنً "العقل ليس سوى الدماغ"[617]. حتى لو لم يذهب الباحثون كلهم إلى حد مماهاة العامل البشري بالحاسوب، أو بمنظومة مدمجة، إلا أنهم في المقابل لا يحتفظون إلا ببعد واحد من بعدي العقل، أي العمليات المعرفية cognition، ويهملون البعد الثاني، أي الوعي conscience.

---

(613) Alexander Wendt, «Social Theory as Cartesian science. An autocritique from a quantum perspective», in Alexander Wendt and his critics, op. cit., p. 181.
(614) Ibid., p. 182.
(615) Ibid., p. 188.
(616) Ibid., p. 189.
(617) Ibid., p.185-186.

وهـو مـا يـرى فيـه ونـدت خطـأً جوهريـاً، لأن الـوعي يقـع في صـلب النظريـة الكميـة quantique، ولأنـه موجـود في المـادة مـن أولهـا لآخرهـا[618]. ولا يمكـن أن يكـون فيـضاً عـن المادة، بل ملازماً لها. لكن المشكلة، مع هذا، هي أن النظرية الكميّة عبارة عن نظرية نسبية relativiste تتناقض مع النظرية المعيارية والنهائية، التي يبحث وندت عنها، وتقول شيئاً قاطعاً حول الوعي، كما يعترف هو نفسه[619]. ولهذا جاء لجوءه الجريء، بل المغامر إلى مفهوم الطبيعة الروحية للمادة panpsychisme. الحقيقة، إذا كانت مبادئ عدم اليقين التي تعد مصدراً للنظرية الكميّة quantique تضع المسؤولية على عاتق فرضيات الفيزياء الكلاسيكية الخمس (**المادية**: كل وحدة أولية من الواقع هي موضوع فيزيائي؛ **الاختزالية**: يمكن تقطيع الظواهر إلى أشياء مختصرة؛ **الحتمية**: الأشياء تتطور بحسب قوانين معينة؛ **الميكانيكية**: الأسباب ميكانيكية ومحليّة؛ **الموضوعية**: الأشياء توجد بمعزل عن الفواعل التي تلاحظها)، فهي ترفض أيضاً فكرة أن يتمكن العلم من بلوغ نظرية واحدة unitaire قادرة على توضيح حقيقة العالم. ومع أن هذه النظرية تتسم بالكليّة holiste إلا أنها لا تستطيع إدراكها إلا من خلال التجانس، أو بشكل دائماً مؤقت واحتماليّ. لكن، إذا جاز لنا، بحسب هذه النظرية الكميّة، الظن بأن الكائنات البشرية هي نفسها منظومات كميّة quantiques، وwalking waves particle dualities (أي أمواج متحركة وجزيئات يتحول كل جزيء منها إلى الجزيء الآخر بطريقة عفوية)، أو جزيئات أوليّة، عندها يمكن القول، كما يظن وندت، وغيره عدة علماء، أن المادة، في نهاية الأمر، ظاهرة نشيطة، تتمتع بـ"روح esprit" وليست مادة جامدة، كما يعتقد الماديون. فالطبيعة الروحية للأشياء تعني أن المكوّنات الأوليّة للمادة تتمتّعُ بوجه ذاتي ملازم لها، يظهر بشكل ماديّ، وظواهري phénoménale على المستويين الداخلي والخارجي[620]. وقد وُجدَ هذا الوجه في فلسفة كل من سبينوزا Spinoza، ولايبنز Leibniz، ووايتهيد Whitehead، بينما جعله الفكر المادي الحديث مادة للسخرية. لكن الوجه الذي يفكر فيه وندت يستحق، برأيه، أن يُنظر إليه بجدية. لأنه يؤكد وجود تدرج في الوعي ضمن الجزيئات التي يتكون منها البشر والحيوانات... أو الصخور! هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو متناغم مع الفكر الميتافيزيقي لعدد من منظري الكمّات* quantums مثل بول ديراك Paul Dirac، أو

(618) Ibid., p. 190.
(619) Ibid., p. 194.
(620) Ibid., p. 195.

* أصغر مقدار يمكن أن يوجد مستقلاً [م].

فريمـان ديـسون Freeman Dyson[621]. هـذا "التوجـه النفـسي الكمّـي panpsychisùe quantique" مرحب به طالما أنه يسمح لوندت باقتراح "نموذج كمّي للإنسان"[622] و"نموذج كمّي للمجتمع"[623] الأول يسمح له بالمرافعة لصالح طبيعة بشرية بما يمكن القبول به، لأن نموذجه يقول أن الوعي يقوم بدور أساسي لا غنى عنه في السلوك البشري، وأن المعرفة، في حد ذاتها، تخلو من أي جانب فطري، وتنجم عن اللقاء مع العالم، وأن أسباب التصرف تكوّن الفعل، وإنها غائيّة وليست مُحددة، وأن الإرادة البشرية أخيراً، حرة. مع أن وندت يعترف بأن المجتمعات لا تتمتع بدماغ حتماً، ولا بوعي جماعي، على اعتبار أن دوركهايم Durkheim شخصياً كان قد تخلى عن هذه الفرضية، فإن النموذج الثاني يسمح له بإعادة إطلاقها. في الحقيقة، إنه يتصور إعادة صياغة نظرية ليتبنز حول المونادات Monades، بنظرية الجُزَيئات Particules، التي قد تسمحُ لتجربة الجماعة أن تكون انعكاساً لتجربة الفرد في جماعة شاملة (لم يعد وندت يتحدث عن الدولة) هي عبارة عن صورة اجتماعية بارزة hologramme[624]!

وهذا ما يثير الحيرة! لكنه مؤشر على النوايا الأولى لوندت الذي لم يكن يسعى إلى بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية، بمعزل عمّا يقول، ويدعو إلى "الواقعية العلمية"، بل أراد البرهنة على أن العالم يمكن أن يسير نحو الوحدة، حينما تفرض ثقافة دولية مشتركة، أو وعي جماعي نفسه. كل الوسائل مسموحة لبلوغ هذا الهدف، حتى لو حرف النظرية الكمية quantique وطعّمها بـpanpsychisme مشتقة من الجدالات الميتافيزيقية لعلماء يصعب عليهم العثور على إجابات على التحديات الكبيرة التي تفرضها نظرية التعقيد complexité. وقد كانت خلفيته الفكرية حول الغائية حاضرة منذ البداية. فضلاً عن هذا، فإن بنائية وندت wendt ليست طبيعتيّة naturaliste لأنه، بدحضه، مكتسبات العلوم الجديدة والعلوم العصبية، من دون مناقشتها، وعلم الوراثة، فهو يختصر الكائن البشري إلى جُزيئات أوليّة لا نعرف عنها شيئاً. وهذا يسمح له بتوقع طبيعة بشرية متماثلة uniforme من حيث الجوهر، وقادرة على الاتحاد بملء وعيها، بينما يدفعُ تقدم علوم الوراثة، شيئاً فشيئاً إلى الشك بوحدة النوع البشري، إذا عرفنا أن الشامبانزي لديه 98٪ من جينات الإنسان! لأن ذلك يوحي بأنه يكفي قدرٌ ضئيلٌ من تغير توزيعها، أو تركيبها حتى تبرز اختلافات كبيرة. بشكل عام، بلغت عمومية تفكير وندت درجة أهمل معها تماماً

(621) Ibid., p. 196.
(622) Ibid p.197-199
(623) Ibid p.200-205
(624) Ibid., p. 204.

الاختلافات القائمة في هذا العالم الواقعي الذي يزعم معرفته.. كما عمل على أنْسَنَة الدولة، كما لم يجرؤ كاتب غيره على القيام به من قبل، ودرسها بوصفها كياناً مشابهاً لنفسه في كل مكان وتحت أي سماء. اليوم يتفق الجميع على مركزية دور الدولة في العلاقات الدولية، وعلى أنها اختراع أوروبي، وصيني من دون شك، وهو ما صعّب عليها كثيراً التكيّف مع حضارات أخرى، واتخذت عبر العالم أشكالاً وبنى متناقضة حيثما وجدت بالفعل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وهنا لا يمكن إلا أن نتفق مع الليبراليين، الدولة ليست شخصاً ولا كياناً متجانساً. إذ ترتبطُ سياستها الخارجية، كما سياستها الداخلية، وسلوكها الاستراتيجي بتحزبات البشر، أو شبكات المصلحة الإيديولوجية وأولوياتهم حيث يضعون أيديهم عليها، كما يقول الليبراليون: (وندت يتفق مع هذا الرأي، لكنه لا يأخذ به!)

وخلافاً لما يقول، فإن إيمانه بـ"روحانية المادة الكميّة panpsychisme quantique: لا تقوده إلى البرهنة على الانعكاسية réflexivité، بل تدفعه إلى الهروب من هجومات منتقديه، لأنها تتوضع في عالم منحدر من الفيزياء الميكانيكية، والتي راح يحاجج انطلاقاً منها. اليوم، من المشكوك فيه أن يتبع البنائيون المثاليون خطى وندت في رؤيته الغائيّة téléologique، لا سيما وأنهم، عموماً، يختلفون تماماً مع رؤيته الخاصة بالدولة المركزية stato-centrisme. ومع ذلك، يمكن أن نجدهم في التوجّه العابر للحدود الوطنية transnationaliste حينما يتعلق الأمر بالدفاع عن أطروحة المجتمع العالمي. لكن هذا غير مؤكد لسببين: أولاً، غالباً ما يفضلون الاكتفاء بنقد المدارس الواقعية والليبرالية، من دون اقتراح نموذج مكتمل، اللهم إلا إذا تعرضوا لنفس الأخطار التي تعرض لها وندت. ثم لا يمكننا القول، بعد 2001-2003: إنّ تطور العالم يؤكد نظرتهم، وهو ما يدفع، من الآن فصاعداً، غالبيتهم إلى الحذر. لا سيما، في نهاية المطاف، وأنه لم تتم البرهنة على فرضية القوة الملازمة للأفكار. ليس لدى البنائيين على الإطلاق سوى التجربتين الألمانية واليابانية لاستثمارهما. وفي هاتين الحالتين لم يعد أمام الأمم المعنية من خيار آخر سوى اعتماد معايير المنتصر في البداية.

لقد أوتي العمل التلقيني والتهيئة formatage أكله. كما لم يقل أحد أنه حينما تغير التشكيل الجيوسياسي في آسيا، لم تسترد اليابان بعضاً من أصالتها. أما فيما يخص نهاية الحرب الباردة، فلا يمكن تفسيرها، كما يعتقد البنائيون، بالتحول المفاجئ لآخر القادة السوفييت إلى اعتناق قيم الغرب. هؤلاء المحللون الذين ينطلقون من رؤية ذاتية (ذاتيون) يميلون كثيراً إلى التقليل من أهمية السياق الاقتصادي والعسكري، الذي لم يكن قادراً على أن يترك لموسكو أملاً بتحقيق انتصار في الحرب، إنما كان يحتم عليها الفشل.

فضلاً عن ذلك، لم يكن هناك ثمة تشديد عليها، لأن فهمهم للاتحاد السوفييتي كان مغلوطاً حينما كانوا يرون فيه إسبارطة جديدة، أو بروسيا جديدة قررت التخلي عن سلاحها من دون مواجهة. ولأن الإيديولوجيا السوفييتية لم تكن عسكرية، أو "بطولية" في أي شيء منها. فَلم تهتم أبداً، إلا لأسباب ظرفية، أي ظروف الحرب العالمية الثانية والنضال ضد المعتدي، بعبادة القوة، أو بالحرب. بل على العكس، لأن الإيديولوجيا السوفييتية، التي هي ماركسية من حيث جوهرها، كانت ذات طبيعة اقتصادوية économiciste، ومادية قبل أن تكون أي شيء آخر، كما الليبرالية (السعي إلى تحقيق السعادة في الأرض). فقد كانت لها الغاية نفسها، كما كانت تعد بمثابة باب لها، ولم تكن تختلف عن الليبرالية كثيراً، إلا من حيث السياسات والوسائل.. يمكننا بالتالي فهم أن الرجال الذين كانوا مسكونين بهذا المفهوم الإنشائي prosaïque، لكن من دون أهداف هيمنيّة معلنة، قد قبلوا الفشل الذي أصاب مناهجهم. أخيراً، يمكننا سؤال وندت، الذي يؤمن تماماً، بالقوة الملازمة للأفكار، والذي يشرح لكوبلاند Copeland سبب خطأ الليبراليين الجدد وراحوا يهتمون بأفكار الآخرين حول العالم لأنه من السهل علينا معرفتها والشعور بها[625]، لماذا احتاجت الولايات المتحدة، وهي منارة الحرية والحضارة، إلى الانتشار الجيوستراتيجي الكوني، ولماذا ما تزال تحرص على توسيع حلف شمال الأطلسي، طالما أن ليس لها سوى أصدقاء، أو حلفاء يحلمون بتحقيق السلام الكانطي؟

سيقبل الأكثر حذراً من بين البنائيين المثاليين، مثل كويرت Kowert وجيفري لوغرو Jeffrey Legro، الذين بعد أن اعترفا أنه "بخصوص تكوين الهوية، لم يكن لدى المؤلفين شيئاً مهماً يقولونه، المعايير والقيم تنشأ، وتبقى، وتتغير تبعاً لعملية منظومية systémique ذات طابع إيكولوجي (بيئي) (العلاقات بين الفاعلين وبيئتهم المادية)، وطابع اجتماعي (العلاقات بين الفاعلين)، وطابع داخلي (الصفات الخاصة بالفاعلين)[626] في الوقت نفسه. هنا نقترب، من "الحلقة التأويلية" بعيداً عن النظرية العظيمة الميكانيكية mécaniste لألكساندر وندت.

4- عودة إلى الكليّة البراغماتيّة

في الحقيقة، يمكننا التساؤل حول فائدة النموذج البنائي، على الأقل بصيغته التي طرحها وندت. فهو، في واقع الأمر، نموذج من شأنه تشجيع انتقاد أولئك، مثل دومينيك

(625) Ibid., p. 210-212.
(626) Paul Kowert & Jeffrey Legro, «Norms, Identity, and Their Limits : A Theoretical reprise», in The Culture of National Security, op. cit., p. 451 à 497.

تيريه – فورناشياري Dominique Terré-Fornacciari، المستعدين لرفض الانحراف نحو اللاعقلاني، "حينما يلامس العلم التصوف mystique"، لاسيما حينما يتدخل بعض فيزيائيي الذرة بالميتافيزيقيا[627]. في المقابل، حينما يستخدم بعض علماء الاجتماع أو الفلاسفة الفرضيات العلمية الجديدة، الأقل وضوحاً، بشكل قياسي مفرط، مثل فرضية التنظيم - الذاتي auto-organisation[628]. ويمكننا طرح مسألة وجود البراغماتية pragmatisme التي تقول بدلاً من البحث عن نظرية منتهية حول "العالم في حد ذاته"، غير القابل للمعرفة على أية حال، من خلال تعقيده، كان من المفضل التوقف عند التأويل الذي يترك الباب مفتوحاً أمام عدة أشكال للتطور.[629] وتشكّل العودة إلى الذرائعية (البراغماتية)، التي تتساءل حول التأويلية herméneutique والمنظومية systémisme (التي ينتمي إليها عملياً كل المؤلفين الذين قمنا بتحليلهم)، مبرراً لاسيما حينما تبرز اختلافات بين الواقعية وبعض اتجاهات البنائية، مثل اتجاه ما بعد الحداثة. لقد نشأت هذه الاختلافات لدى النقاش الذي أطلقه صامويل باركين Samuel Barkin[630]. وصلة الوصل موجودة انطلاقاً من اللحظة التي تم فيها الاتفاق على أن القوة متكونة اجتماعياً (كما هو حال المنظومة، وحال معرفتها)، وناتجة عن استراتيجية فاعل يقوم بتشكيلها (وهو ما لا يتسبب بأية مشكلة) من ناحية، ومن ناحية أخرى، أن نعترف، كما اعترف ميشيل فوكو Foucault، ولوكيس Lukes، وناي Nye نفسه بأن القوة، بأشكالها وظروفها المختلفة، ملازمة لكل الممارسات الاجتماعية (وهو، أمر لا يجمع عليه البنائيون كلهم).

لكي نقتنع بالفرصة التي تنفتح أمامنا، يكفي إعادة قراءة برغر Berger ولوكمان Luckmann اللذين كانا أول من أدخل المسار البنائي في العلوم الاجتماعية[631]، كما يعرف الجميع. يشير هذان المؤلفان، على نحو خاص، إلى أن الواقع الاجتماعي يبقى مؤقتاً، وأن المجتمعات كلها، أو المنظومات كلها ما هي إلا تصورات constructions أمام الفوضى chaos. وهذا ينطبق بنحو خاص على المنظومة الدولية التي يبقى مستوى اندماجها ضعيفاً. وقد تبين أن بعض هذه التشكيلات configurations دائم إلى حد ما، لكن الاستراتيجيات تفككها، وتعيد بناءها بشكل مستمر. والتشكيل الذي يرضي أحد الفاعلين

(627) Dominique Terré-Fornacciari, Les Sirènes de l'irrationnel. Quand la science touche à la mystique, Paris, Albin Michel, 1991.
(628) Ibid., p. 107-144.
(629) Sur les origines du pragmatisme, voir notre chapitre introductif, tome I.
(630) «The Forum - Bridging the Gap : Toward a Realist-Constructivist Dialogue», International Studies Review, 2004, vol. 6, p. 337-352.
(631) Peter Berger et Thomas Luckmann, La Construction sociale de la réalité, op. cit., Paru pour la première fois, chez Doubleday & Cy, en 1966.

المهيمنين، أو مجموعة من الفاعلين المتعددين، إلى حد ما، يستدعي شرعيّة بالتالي تمر عبر فرض عالم رمزي، هو نفسه يتكون من استراتيجيات. والحقيقة، تبعاً لبرغر Berger ولوكمان Luckmann فإن العالم الرمزي هو وحده القادر على إبقاء المنظومة الدولية، من خلال ربط الناس ببعضهم، وبسابقيهم، وبلاحقيهم. هذا العالم يقوم وراء الأصل غير المتجانس بطبيعته، ويستمر في تضمنه لصياغات بديلة أو منحرفة عن العالم الذي يبدو إنه العالم المتفق عليه.

وهو ما لاحظناه بوضوح في بداية هذا القرن الحادي والعشرين. إن "المهرطقين" كما يطلق عليهم المؤلفان، لا يشكلون تهديداً نظرياً لهذا القرن فحسب، وبالتالي للحداثة الغربية، بل هو تهديدٌ ذو طابع عملي للنظام الذي شرّعته هذه الحداثة. من هنا، يشدد كل من برغر ولوكمان على "ضرورة وضع آليات مفهومية مختلفة هدفها الحفاظ على العالم الرسمي على الرغم من التحديات"[632]. هذه "الآليات المفهومية" (التي يمكن وصفها بإيديولوجيات، حينما يرتبط تصور خاص للواقع بمصلحة مادية للسلطة، كما يشيران) تتواجه بالضرورة مع العوالم الرمزية البديلة. وإزاء مشكلة القوة التي يقتضيها ذلك، يعترف المؤلفان من دون وهم، بأن "من يملك العصا الأكبر لديه أفضل الفرص لفرض تعريفاته للواقع"[633].

إذا كانت فضاءات التكامل ترتسم بين الواقعية والبنائية، كما كان الحال سابقاً، وكما أشرنا، وبين الواقعية والليبرالية، فمن الملائم إذاً التفكير في الإطار النظري للتقارب. الحل يكمن، كما يبدو لنا، في المقاربة التأويلية herméneutique التي تنادي بها البنائية الوراثية، كما يعرضها جان لوي لوموانيو[634] Jean Louis Le Moigne، تلميذ جان بياجيه Jean Piaget الذي يحتلُ مركز "الكلية البراغماتية" كما نعرف. قد تتخذ هذه المقاربة شكل نمذجة منظومية modélisation systémique، إذا اتفقنا مع جيرفيس Jervis، من بين أشكال أخرى، للقول: إنّ بنية المنظومة وتشكيلها، وهي دولية حتى الآن، وعالمية لاحقاً، متكونان لأنهما ناتجان عن تفاعل استراتيجيات الدول في الوقت الراهن، مع استراتيجيات الفاعلين. وذلك بحسب قدراتهم غير المتكافئة، ومصالحهم المختلفة أو المتفقة، ومفاهيمهم المتجانسة أو المتعارضة، ونواياهم. لكن من دون حكم مسبق على نتيجة تلاقي عرقياتهم المركزية، التي ربما، في بعض الشروط، تتحول إلى بيذاتية متفق عليها وأصيلة، أي خارج أي نوع من أنواع الهيمنة. ولمحاولة حل هذه العقدة التي تبدو غير قابلة

(632) Ibid., p. 147.
(633) Ibid., p. 150.
(634) Jean Louis Le Moigne, Le Constructivisme, Paris, L'Harmattan, 3 tomes, 2003.

للحل، لأنها كذلك، لا يمكن تجاهل التفاوت بين الفاعلين، وذكرياتهم التاريخية، والحياة المادية والطبيعة البشرية التي لا يمكن أن نعفيها من كل شيء، فإذا وجدت، في كل الأوقات وعبرالعالم، بُنى قسرية، وعلاقات استغلال، فإن سببها، في كل الأحوال، "تصورات" أوجدها الناس قصداً من أجل إشباع رغباتهم، وشهواتهم، وحاجاتهم. وحتى مع هذا المظهر المحدد للإشكالية، التي يوجد بخصوصها يوجد اختلاف صامت، فإن المادية التاريخية تتناسب مع البراغماتية.

في الحقيقة، نرى أن روبيرت كوكس Robert Cox الذي يتبنى آراء كل من إدوارد كار Edward H. Carr، وجورج سوريل Georges Sorel، وفرنان بروديل Fernand Braudel، وغيان باتيستا فيكو Gianbattista Vico، وأنطونيو غرامشي Antonio Gramsci، يعرّف المادية التاريخية بوصفها دراسة العلاقة بين العقليات، والقيم، والمؤسسات من جهة، والشروط المادية للوجود، وللآخر[635]. إنه يأخذ عن الأول حديثه عن العلاقة المتبادلة بين تغير نمط الإنتاج، والتصنيع بشكل أساسي، وشكل الدولة، ونمط الأفكار، ونمط النظام العالمي. ومن الثاني يأخذ شكّه في استعمال الفكر الوضعي في العلوم الاجتماعية، وضرورة اختزال مختلف عقلانيات الجماعات البشرية إلى شروط حياتها وتاريخها. وهو ما تعززه تجربته. وبما أن كوكس كندي ناطق بالإنكليزية قضى فترة شبابه في كيبيك، وعمل بعدها لدى مكتب العمل الدولي في جنيف، خلال خمسة وعشرين عاماً، فقد بقي بالغ الحساسية إزاء موضوع التفاعل الثقافي interculturalité. ومن المؤكد أنه أخذ عن الثالث مفهوم المدة الطويلة longue durée، بل ما هو أكثر منها، أي مفهوم البنية التاريخية التي تحيل، برأيه، إلى مفهوم cosa عند فيكو، أي طريقة تمدية (تجسيد matérialiser) مؤسسة معينة، أو الإشارة إلى ديمومة بعض العلاقات البشرية. ويستخلص منها المفهوم "المنظومي" التالي: "إنَّ مفهوم إطار الفعل، أو البنية التاريخية صورة عن تشكيل خاص للقوة. هذا التشكيل لا يحدد، بشكل مباشر، وميكانيكي الأفعال، لكنه يفرض ضغوطات وقيود. ويمكن للجماعات والأفراد أن تتأقلم مع هذه الضغوط، فتقاومها، أو تعارضها، لكنها لا تستطيع تجاهلها. وإذا أرادت الوقوف في وجه بنية تاريخية مهيمنة، أو أن تنجح في تجاوزها، عليها تكييف أفعالها مع تشكيل القوى البديلة، أي مع بنية منافسة ناشئة"[636]. وكوكس يقدّر إصرار فيكو على خصوصية الثقافات، لا سيما رفضه للوضعية لصالح تأويليةٍ herméneutique يتصورها صيغة معرفة تاريخانية historiciste

(635) Robert Cox, «Influences and commitments», op. cit., p. 27-30.
(636) Cité par Timothy J. Sinclair, op. cit., p. 8.

ترفض الفصل بين الموضوع والفاعل المراقب. ومن أعمال غرامشي المكتوبة يأخذ كوكس بالاعتبار فكرته الماركسية الهرطقية (البدَعيّة) hétérodoxe حول الفعل. لكنه يشير، بنحو خاص إلى مفهوم الهيمنة الخاص به، والذي يؤدي به إلى تحليل العلاقات الدولية، لاسيما النظام العالمي(637). وهو أمر لا بد من التفكر فيه، ونحن في نهاية هذا الجزء، حينما نتحدث عن مسألة التغيّر المعرفي، كما تبدو في بداية هذا القرن الجديد، على الرغم من استمرار التناقض الجوهري الذي تشهده فلسفة القيم، في قدرته على التكيف مع الظروف: فالأفكار والقيم نتاج البنى المادية، أو بحسب الفرضية المقابلة، هي نتاجُ القيم متغيرات مستقلة تفسر الاختلافات القائمة بين المنظومات السياسية والاجتماعية. وهو ما سنأتي عليه لدى دراستنا دعاة العولمة وتبعاتها في الجزء الثالث الذي سيصدر بعد* هذا الجزء الثاني.

أ- التقاطعات الجديدة بين الواقعية والبنائية

لقد أدى النقاش حول التقاطع الممكن بين هذين التيارين الفكريين إلى طرح مسألة دلالية: ترى ما هو المصطلح الواجب استخدامه للدلالة على هذا التقاطع: هل هو الواقعية البنائية، أم البنائية الواقعية، كما يقترح صامويل باركين Samuel Barkin نفسه، أم البنائية الواقعية، كما يرى كل من ب. ت. جاكسون P.T. Jackson، ود.هـ. نيكسون D.H. Nexon(638)؟

حتى لو قبلنا التسمية الثالثة، كما فعل باركين، فذلك لا يحل كل شيء. فاعتماد هذه التسمية قد يسمح بإرضاء، على الأقل رمزياً، البنائيين بمجملهم الذين يرون أنه مهما قام الفاعلون في المنظومة الدولية، ومهما كانت مصالحهم والبنى التي يتحركون من خلالها، فإن هذا كله رهنٌ بالأفكار والمعايير أكثر مما هو رهنٌ بالظروف المادية والموضوعية. في المقابل، فإن هذا الأمر لا يزعج الواقعيين مثل ريمون آرون Raymond Aron، لأسباب مرت معنا، أو حتى توسيديد Thucydide، أو كلاوزوفيتش Clausewitz، أو مورغينتاو Morgenthau، لأن هؤلاء الثلاثة، كما يقول ريشار لوبو Richard Lebow(639): يرون أن الهويات والقيم التي كانت تحدد للسياسة الخارجية، أهم من الظروف التي

---

(637) Robert Cox, «Gramsci, hegemony, and international relations : an essay in method (1983)», Approaches to World Order, p. 124- 143.

* بالتزامن مع هذا الجزء الثاني (باللغة العربية) [م].

(638) Patrick Thaddeus Jackson & Daniel H. Nexon, «Constructivist Realism or Realist-Constructivism», International Studies Review, 2004, op. cit., p. 337-341.

(639) Richard Ned Lebow, «Constructive Realism», ibid., p. 346-348.

توفرها البيئة والقيود التي تفرضها. لأنك لن تجد واقعياً واحداً، مهما كان الجيل الذي ينتمي إليه، إلا ويرى في القوة هبة من السماء، وعلى الناس التفكر فيها والعمل على تنظيمها، وفقاً لنوايا وأهداف محددة. بالتالي، فإن طرحت البنائية القوة بوصفها مرجعية مركزية للعلاقات الدولية، وأنها متكوّنة اجتماعياً، فإن المسائل التي ما تزال تثير الانزعاج هي المسائل التي لها علاقة بأصلها، وطبيعتها، وبنحو خاص تعاليها، أي علاقتها بالأفكار والمعايير.

يرى كل من دانييل نيكسون Daniel Nexon، وزميلته ستاسي غودار Stacie Goddard أنه لا يمكن وضع خلاصة، إلا إذا تخلى البنائيون عن أية اختزالية ثقافية، لا سيما إذا كانت من نوع اختزالية وندت Wendt، وأن يقبل الطرفان أنه "بما أن المنظومات الفوضوية هي منظومات "اللهم نفسي، أو الاعتماد على الذات" فإن الضغط البنيوي لمبدأ "اللهم نفسي" يمكن أن يمر عبر الثقافة السياسية الدولية"[640]. ما يعني أن البنية الدولية تتضمن كلاً من حالة الفوضى، وتوزع القوة، والثقافة السياسية الدولية، في الوقت نفسه، فإن هذه العناصر الثلاثة تتفاعل مع بعضها، كما تتفاعل، بشكل منفصل، مع وحدات المنظومة، ونعني بها هنا الدولة. ولا يمكن للواقعية البنيوية إلا الاعتراف بتأثير الثقافة الدولية، لأن ذلك يزيد القدرة التفسيرية للنظرية، ويعوّض، من خلال استخلاص فرضيات جديدة، الميل الواضح، نوعاً ما، إلى الحفاظ على الوضع الراهن statu quo. فتأثير الحضارات، والاهتمام بأشكال السياسات التاريخية، وهرمية الأدوار من شأنها الاندماج فيها بشكل أفضل.

لكن ليس من المؤكد أن هذه هي الخلاصة التي يرغب الجميع فيها. وحول هذه النقاط المختلفة، يسعى البنائي المثالي ستيفانو غوزيني Stefano Guzzini، كما نقول باللهجة العامية إلى "إرهاق الخصم قبل تسديد الضربة القاضية noyer le poisson"، مع أنه يتفق ظاهرياً مع الحجج التي يقدمها لوكيس Lukes. وبعد أن يلاحظ تشابهاً بين البنائية وتحليل القوة، التي يريد وضعها في صلب العامل الاجتماعي، يخلص إلى القول: بأن إعادة التعريف المعمول به لهذا المفهوم، ونشره بين عدد غير محدد من الفاعلين أو المؤسسات، يفسد خصوصيته[641]. أما جانيس بيالي ماترن Janice Bially Mattern وهي من جماعة التوجّه ما بعد الحداثي، فترى في مُختصر "البنائية الواقعية" إعلاناً عن نشوء مدرسة فكرية جديدة، وليس مجرد بنائية ذات خصائص واقعية، إنها بنائية من شأنها

(640) Stacie E. Goddard, Daniel H. Nexon, « Paradigm Lost ?..», op. cit., p. 43-44.
(641) Stefano Guzzini, «The Concept of Power : a Constructivist Analysis», op. cit., p. 519-520.

تقديم تنازلات للواقعية(642). السبب الأول: إذا كان التيار الجديد يعترف بأن العلاقات الدولية متكونة اجتماعياً، فهذا لا ينطبق على المعايير والقواعد فحسب، بل على أي مفهوم آخر، أو أيّة واقعة، مثل الأخلاقية moralité، والقيم، والأمن، وتوازن القوى أيضاً. السبب الثاني: هو أنه يسمح بربط القوة بالتصوّر construction الاجتماعي، لأنه أعمق من ذلك التصوّر الذي كان يتخيله باركين Barkin. يأخذ بيلاي ماترن Bially Mattern على باركين أنه لا يرى في القوة سوى متغير تابع يخضع لتحليل جدلي. بينما ينبغي النظر إليه بوصفه قوة مُنتجة تكون جزءاً لا يتجزأ من عمليات صناعة المعايير والحقائق الاجتماعية - السياسية، كما يقول. وبما أن القوة تتصف بكليّة الحضور، ومختلفة الأشكال، وتتبدى من خلال وسائل متعددة، فهي تُنتج حقائق، هي نفسها، موضوعات تبحث فيها البنائية الواقعية. بتعبير آخر، ينبغي النظر إلى القوة بجدية، وتحليل كيف يتعامل الفاعلون مع مختلف أشكال القوة (المادية، الرمزية، اللغوية، الخ.) لخلق حقائق تخدم مصالحهم. أما جاني سبيلاي ماترن Janice Bially Mattern فتركز اهتمامها على دراسة البنى اللغوية للخطاب الدبلوماسي لتستخرجَ منه "القوة التمثيلية"، لأن هذا الخطاب يندرج، كما تعتقد، في تواصلٍ هو عبارة عن حرب كلامية، مع إنه مفهوم شديد الاختلاف عن مفهوم كونستانز فيلار في مقاربتها السيميائية "للعمل الدبلوماسي diplomaticité" في كنف مركز التحليل السياسي المقارن، والجغرافيا الاستراتيجية للعلاقات الدولية التابع لجامعة مونتيسكيو في بوردو(643).

على أي حال، إذا كانت القوة ملازمة للعامل الاجتماعي، فهذا يعني أننا غير قادرين على النظر في الأفكار من دون الرجوع إلى القوة، والعكس صحيح، لا يمكن تفسير القوة من دون اعتبار لمفاهيم العالم بالنسبة لمن يستخدمونها ونواياهم. لذلك تبدو البنائية الواقعية شكيّة إزاء أي حديث عن أخلاق عالمية (شاملة)، وتتوقع من البنائية المثالية أن تتساءل حول إيمانها بنفسها، كما حول أي ظاهرة استثنائية(644)، لأن الأخلاقية نفسها، مجرد حالة ظرفية.

(642) Janice Bially Mattern, «Power in Realist-Constructivist Research», International Studies Review, 2004, op. cit., p. 343-346.

(643) Janice Bially Mattern, Ordering International Politics : Identity, Crisis, and Representational Force, New York, Routledge, 2005. Cf. également l'ouvrage de Constanze Villar, cité note 473, sur le discours diplomatique

(انظر ترجمتنا لكتاب فيلار المشار إليه: الخطاب الدبلوماسي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سورية **2012**).

(644) Samuel Barkin, op. cit., p. 350.

تتوقع جنيفر ستيرلينغ فولكر Jennifer Sterling-Folker من البنائية الواقعية من خلال هذه الأخلاقية النسبية أن تدخل في تحليلها للعلاقات الدولية التي يهيمن الليبراليون عليها اليوم، وتحظى الخصوصية particularisme بالتقدير نفسه الذي تحظى به الشمولية universalisme[645]. وبينما هي تتبع مسار جيمس ديرديريان James Der Derian [646] الذي يتبنى ضرورة الاعتراف بالتنوع الثقافي للعالم من أجل فهم أنفسنا والآخرين، تراها تدافع عن العرقية المركزية - المتبادلة inter-ethnocentrisme. وفي الوقت نفسه تأسف ستيرلينغ - فولكر على أنه بسبب "العمى الذي تتميز به دولة الولايات المتحدة، والمجتمع الأميركي بمجمله إزاء القبَليّة tribalisme فهي لا تفهم سوى أن بعض الاختلافات لا يمكن التوفيق بينها، ولكن أيضاً استمرار الولايات المتحدة وراء تحقيق مصالحها القَبَليَّة الخاصة ليست تجسيد القيم الليبرالية التي تشكل مرشداً لوجودهم"[647]. هذه العودة إلى العرقية المركزية المتبادلة inter-ethnocentrisme تعد بالغة الأهمية، لأنها تبني جسراً آخر مع الواقعيين الذين يظنون أن البشر كائنات اجتماعية لأنهم يعيشون مجموعات منفصلة تتواصل مع بعضها بعض، ولأن التناغم ليس القاعدة، وذاتيتهم المتبادلة يمكن أن تشكل صداماً بين العرقيات المركزية، تتلخص باللامبالاة، أو توقف، كما يحب ريشارد رورتي Richard Rorty قوله، عند حدود محادثة مفعمة بالمجاملة، لكن من دون نتيجة. بينما يميل الليبراليون والبنائيون كثيراً إلى إنكار الاختلافات، كما يشير روجر سبيغل Roger Spegele[648]، والتفكير بالعالم من خلال التطابق والانصهار من دون أن يفكروا لحظة واحدة أن ذلك قد يكون نتيجة تجانس معين

العرقية المركزية والتغير المعرفي

ترى البراغماتية، كما يعرضها رورتي، أن الأشياء رهن ظروفها، وأن المعتقدات تعيد تشكيل نفسها[649]. منذ نيتشه، وآخرون بعده، يدافع هذا الفيلسوف الأميركي عن مفهوم

(645) Jennifer Sterling-Folker, «Realist-Constructivism and Morality», International Studies Revue, 2004, op. cit., p. 343.
(646) James Der Derian, «Post-Theory : The Eternal Return of Ethics in International Relations», in New Thinking in International Relations Theory, Michael W. Doyle et G. John Ikenberry (édit.), Boulder, Westview, 1997
(647) Jennifer Sterling-Folker, op. cit., p. 342.
(648) Roger Spegele, «Out With Theory-In With Practical Reflexion : Toward a New Understanding of Realist Moral Skepticism», in International Relations : Still an American Social Science ? Edited by Robert M.A. Crawford and Daryl S.L. Jarvis, Albany, State University of New York Press, 2001.
(649) Trois ouvrages principaux de Richard Rorty servent ici de référence : Conséquences du pragmatisme, Paris, Seuil, 1993, Contingence, ironie et solidarité, Paris, Armand Colin, 1993, et Objectivisme, relativisme et vérité, Paris, Puf, 1994.

اســتراتيجوي stratégiste للقــيم، بمعنــى أنهــا تــستخدم أولاً، للتعــبير عــن مــشاريع مــن يحملونهـا، وتـضفي عليهـا الـشرعية. وفهمهـا يمـر عبر "الـدائرة التأويليـة" (ينظـر الفـصل التمهيدي) التي تتضمن ثلاثة مبادئ: المبدأ الكليّ holiste، الذي يفسّر المعايير والقيم وفقاً لكليّة ظرفيّة تتضمنها؛ المبدأ العرقي المركزي ethnocentrique، الذي يرى المضمون الأولي للمعتقـدات ذاتيـاً بحتـاً، وينبثـق عـن ثقافـة خاصـة، مـع أنـه يتطـور في الـسياق، مـع بيئتـه الاجتماعيــة والــسياسية؛ المبــدأ الاســتراتيجوي stratégiste الــذي يــؤمن بــأن الــتلقين، والخـضوع الحتمـي، وإعـادة البنـاء، يفـسّرُ بـشكل كـبير، الـسبب الـذي يـدعو الفواعـل إلى الاعتقاد بما يعتقدون، ويريدون ما يريدون. وهو، كما يبـدو لنـا، موقـف مـن شـأنه إرضـاء أكثـر الـواقعيين والبنـائيين وعيـاً. الحقيقـة أن هـذا الموقـف لا يفـصل المادي عـن الفكـري idéel، بل يوضـح العرقية المركزيـة للذات sujet أو الفاعـل acteur المركزيـة وذاتيتـه، اللـذين تمـت البرهنـة عليهمـا علـى الـصعيد النظـري (انظـر سـتيفن بينكـر[650] Steven Pinker)، وعلى الصعيد العملي (انظر الأزمة الأوروبية، حروب الشرق الأوسط الأخيرة)، كمـا يقبـل هذا الموقف في الوقت نفسه أن يتمكن انتاجهما المعـرفي مـن التطـور، أو عـدم التطـور لـدى الاحتكاك بالآخرين، يمكـن إعـادة بنـاؤه، أو محـوه مـرة ثانيـة علـى إثـر تجربـة كل منـا ومـا يتعلمه من بيئته، أو بعد الفعل الاقناعي الذي تمارسه "الأدوات المفهومية". هـذه الفرضـية الأخـيرة تتحقـق حينمـا تـتمكن نـوادي الفكـر وشـبكات التـأثير مـن إنجـاز ثـورة معرفيـة، أي تغيير النموذج الذي يتكون المجتمع انطلاقاً منه. وهذا ما حدث للثورة الفرنـسية (الـتي تم التحضير لها في الـصالونات علـى مهـل)، ولعـصر الأنـوار، أو الثـورة الروسـية لكـن الموضـوع هنـا أكثر إشـكالية. وهـو مـا تـستمر "الجماعـات الإبيـستيمية communautés épistémiques" (أو مراكـز الـتفكير think tanks) في العمـل عليــه، وهــي توريـة تـستخدم للدلالـة علـى المجتمعات الجديدة للفكر المؤثر على الصعيد العالمي. إن مثل هـذه الثـورة قـد تنـشأ أيـضاً بعد وقوع تغير كبير تقني، أو اقتصادي كالذي أحدثته الثورة الصناعية، التي غـيرت طرائـق التفكير مثلما غيرت أنماط الحياة. بحسب تييري غودان Thierry Gaudin، يمكـن أن تـؤدّي المعلوماتية وعلم الوراثة، وتكنولوجيات المواد الجديدة، إلى ثورة معرفيـة جديـدة في العقـود القادمة[651] حتى لو لم يكن إنتاج المنافع المستدامة هو الرهان. علـى الـصعيد الـذي يهمنـا، أي صـعيد المنظومـة الدوليـة، وفيمـا يتعلـق بالمعتقـدات والقـيم، فـإن تقـاطع المبـدأ العرقـي

(650) Steven Pinker, The Blank Slate. The Modern Denial of Human Nature, Londres, Penguin Books, 2002.
(651) Thierry Gaudin, L'Avenir de l'esprit. Prospectives, Entretiens avec François L'Yvonnet, Paris, Albin Michel, 2001.

المركزي مع المبدأ الاستراتيجوي هو الحاسم. فهو، في الحقيقة، يسمح بفهم تكوّن العالم الرمزي للدول، وتقييم أهمية مفهوم الهيمنة.

الذرائعية مقارنةً بالنظريات الأخرى للمعرفة

بداية، دعونا ننظر سريعاً في الكيفية التي تواجه من خلالها نظريات القيم الأخرى مبادئ رورتي الثلاثة، أو رفضها. ثمة وضعي مثل ريمون بودون Raymond Boudon لا يحتمل فكرة رورتي القائلة بعدم وجود حقيقة، لأن الواقع غير قابل للإدراك، إنما هي قابلة للتفسير فقط، وأنه لا توجد موضوعية ممكنة، إنما فقط حوار بين العرقيات المركزية، أو نقاش بيذاتي. انطلاقاً من ذلك، يمكن لرورتي القول إنه من المستحيل إضفاء الشرعية، بشكل عقلاني، على تفوق الديمقراطية على أنماط النظم السياسية الأخرى.[652]. ويرفض في الوقت نفسه، النظريات الشكيّة لأنها تتضمن عناصر من شأنها مواجهة المبدأ العرقي – المركزي، أو المبدأ الاستراتيجي. هذه النظريات تنقسم، بحسب بودون، إلى فئتين هامتين:

1) **النظريات القرارية** décisionnistes القائلة بأن المعايير والقيم التي يتبناها فرد معين تنضوي في إطار القرار السيادي. والوجودية السارترية برهان على هذا النوع من النظرية. بعض مفسري ويبر Weber، الذين يشددون على "تعددية القيم" و"حروب الآلهة"، وهما عبارتان مفضلتان لدى عالم الاجتماع الألماني، يضعونه في هذه الفئة. ودافع آرون Aron عن الطابع الذي لا يمكن حله لصراعات القيم التي يميزها عنده. وعلى العكس، فإن ريمون بودون Raymond Boudon، الذي يتمسك، أولاً، بلازمة ويبر حول "عقلانية القيم الأخلاقية axiologique"، يرى أن "تعددية القيم" لا تقتضي أي نسبية، وهي تعني فقط أن العام Universel ينشأ منطقياً عن التنافس بين منظومات القيم الراسخة ظرفياً[653].

(652) Raymond Boudon, Le Sens des valeurs, Paris, PUF, col. « Quadrige », 1999, plus particu-lièrement, «Relativisme et modernité», p. 295-348.
(653) bid., p. 35-40.
الفرق بين "une cause" و"une raison" باللغة الفرنسية يستخدمان بشكل محدد كما نستخدم "chose/objet". وهذه الثنائية الأخيرة قد تعني شيئاً طبيعياً (كالشجرة، والحجر...) أو مُنتج بشري (سيارة، لباس). ونقول الشيء نفسه عن "cause" بمعنى حالة الشيء الذي "يفضي"، أثناء تطوره إلى شيء آخر، بينما كلمة "raison " فتعني السبب المقصود، من قبل الإنسان الواعي.

2) **النظريات السببية** Causalistes. تقول: إنّ الانضمام إلى مجموع من القيم هو أثر Effet لأسباب طبيعية causes• وليس لأسباب بشرية مقصودة raisons، وإنّ الأسباب البشرية التي تعزوها الذات sujet إلى معتقداتها هي أوهام. هذه النظريات، التي أسبابها غير المقصودة بيولوجية، أو نفسية، أو سوسيولوجية، أو اقتصادية، تُدخِلُ، بطبيعتها par construction، فرضية تشير إليها التقاليد الماركسية من خلال مفهوم "الوعي الزائف". أي، توهم الإنسان بأنه يكتسب القيم بشكل مستقل وسيادي، أما في حقيقته فهو نتيجة الخضوع. أما بودون، فلا يقبل فرضية أن يكون الوعي زائفاً بطبيعته، كما تقول عنه هذه التقاليد الفكرية. ثم يكشف عن خمسة تيارات تسير في هذا الاتجاه: أ) تيار أتباع دوركهايم الذين غيروا فرضية معلمهم الفكري القائلة: بأن المعتقدات الدينية تعبير رمزي عن حقائق يدركها الفاعل الاجتماعي بشكل مشوّش، عبر إدخال الفكرة القائلة بأن البنى الاجتماعية قادرة على تلقين الفرد، ميكانيكياً، معتقدات لا يدرك معناها أبداً؛ ب) تيار أولئك الذين يتفقون، كما يقول نيتشه، مع "فكرة الكراهية"، والذين تراهم يميلون إلى الإيمان بالنظريات التي تعدهم بمصير أفضل، وتعد الأغنياء بالسقوط وسوء العاقبة لأنهم يرون المجتمع شريراً. وهو ما يفترض أنه يولد عندهم نوعاً من الراحة النفسية؛ ت) تيار الماركسيين، الذين يرون أن المعتقدات المعيارية تعبير مشوه عن مصالح الطبقة، والمعتقدات تفسرها وظيفتها مثل تشجيع المصالح الاجتماعية لأولئك الذين يعتنقونها؛ ج) تيار دعاة البيولوجيا الذين يرون أن علم النفس الاجتماعي، والسوسيولوجيا البيولوجية قد يبرهنان من خلال تقاطعهما على وجود معنى أخلاقي مُلازم للطبيعة البشرية؛ ح) أخيراً، جماعة التيار الثقافي culturaliste، الذين ينظرون إلى القيم بوصفها فيوضاً émanations، أي منتجات ثقافية. ونظرياتهم تقدم الفواعل الاجتماعيين بوصفهم خاضعين للتشرُّب الثقافي. وقد سبق لمونتيسكيو أن أشار إلى هذه النسبية. واستوحى منها كليفورد غريتز Clifford Geertz وقام بأبحاث أنثروبولوجية، يعتقد أنها تثبت صحتها. ويرى بودون أن هذه النظريات، التي تؤكد على نشوء القيم من العشوائية الثقافية، وتنتقل من خلال الدمج الاجتماعي socialisation، وهي، وإن كانت تفسر بعض الوقائع بشكل مقبول، إلا أنها تشكو من عيب إهمال وجود الكليّات universaux مثل كليات الواجب، والنزاهة، والتهذيب، وما إلى ذلك. وهو ما يناقضه ستيفن بينكر Steven Pinker. مع هذا لم يقف بودون Boudon تماماً إلى جانب النظريات الجوهرية essentialistes والعقلانية التي يمكننا التعليق معه عليها بهدف الإشارة إلى الاختلافات التي توجد اليوم على صعيد التوجه المعرفي cognitivisme. أصحاب النظرية الجوهرية

ينطلقون من فرضية أن المعايير والقيم يمكن أن تقوم على مبادئ الصلاحية المطلقة التي، بالتعريف، لا تحتاج البرهان. ويضرب عالم الاجتماع الفرنسي مثل نظرية ماكس شيلر Max Scheler حول ظواهرية القيم التي تقول: إننا ندرك القيم بفضل حسٍ يشبه إحساسنا بالألوان. أما الديانات المنزَّلة فتؤكد أيضاً وجود حقائق يمنحها التنزيل صفة المبادئ المطلقة. وكان شيلر نفسه يرى أن الديانات تعبر بطريقة رمزية عن عالم القيم الذي كانت الظواهرية قادرة على اكتشافه بالتحديد. النظريات العقلانية تقول: إنّ الفواعل الاجتماعيين يتبنون معتقداتهم الأخلاقية لأن لديهم أسباباً قوية للقيام بذلك، وهي أسباب يمكن أن يقبلها الآخرون، ويفهمها المراقب الخارجي. وهو الموقف نفسه الذي يتبناه بودون Boudon مع بعض الاختلافات الدقيقة. في الحقيقة، يقترح بودون مقاربة عقلانية يريدها ظرفية contextuelle وتاريخية في الوقت نفسه، مع اعترافه بوجود منظومات متنافسة من الأسباب"، لأن "أسباباً قوية (تقوم عليها المعتقدات الأخلاقية) هنا والآن ليست كذلك بالضرورة في مكان آخر وفي المستقبل؛ فإذا ظهرت وقائع وذرائع جديدة، فإن منظومة الأسباب القوية يمكن أن تصبح ضعيفة"[654]، من دون أن يحدد تماماً ما يقصده بـ"الأسباب القوية". وبما أن الأمر كذلك، فإن بودون لا يبتعد كثيراً عن رورتي كما يرد في كتاباته، لأن المتغيرين، البراغماتي والوضعي، بحسب تعبيره، يخضعان إلى تحليل ذي وجهين. بعد الانتهاء من هذه الجملة الاعتراضية، يميز بودون في كنف النظريات العقلانية ثلاثة تيارات (نفعية utilitariste، وظيفية fonctionnaliste، ومعرفية cognitiviste)، يشكل تعايشها مشكلة للنظريات الجديدة الخاصة بالعلاقات الدولية. وكان أتباع الاتجاه المعرفي ليرفضون، من دون شك مقولاتهم، لو كانوا على علم بها، لأنهم يعرفون أن ما يأخذونه، بالضبط، على الليبراليين النفعيين، هو عقلانيتهم.

3) **النظريات النفعية** تقترح تفسير انضمام الفواعل الاجتماعيين إلى المعايير والقيم من خلال كونها تنتج آثاراً يعدونها مناسبة بشكل طبيعي. إنها تحتل صلب النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية. وبالتالي فإن التقليد النفعي يسعى إلى إيضاح القيم تبعاً لمصالح الفاعلين. وبذلك فهو يقول بوجوب تحليل الغيرية الظاهرية بوصفها أنانية مفهومة تماماً. لكن، كما ينبهنا بودون، الأهمية المحدودة لهذا التفسير قد أشار إليها ماكس ويبر Max Weber، الذي اقترح التمييز بين العقلانية الأداتية، والعقلانية الأخلاقية: فالأولى تدل على عقلانية الفاعل المحدودة، التي تعرف بوصفها تطابق الوسائل مع غاياتها، والثانية هي تلك التي تطلق حكم قيمة انطلاقاً من معتقد جماعي

(654) Ibid., p. 135.

يرتبط، بحسب ويبر، بشرطين: أن يكون مضمونه موضع اتفاق أفراد جماعة معينة، وأن يكون له، على نحو خاص، معنى بالنسبة لكل فرد من أفراد تلك الجماعة. النظريات الوظيفية القريبة، إلى حد ما، من النظريات السابقة تفترض أن بعض المنظومات غير قادرة على القيام بالوظيفة الموكلة إليها، إلا إذا قبل الجميع ببعض القواعد. أما بالنسبة للنظريات المعرفية cognitivistes، كما يقول بودون، فهي تحاول البرهنة على أن القيم والمعايير تنشأ عن مبادئ ينبغي على الفاعلين إدراكها عادة بوصفها غير قابلة للدحض. إما بطريقة حدسية intuitive أو لأنها تتسم بالوضوح. هذه القيم والمعايير تجعل من كانط مرجعية لها، وهو الذي يرى أصل المعتقدات المعيارية في المبادئ الواجبة للعقل العملي، أي إعادة إنتاج الفكرة القائلة بعدم وجود مجتمع قابل للحياة من قواعد تؤمن التعايش بين الأفراد. إن المقاريات المعرفية المعاصرة في العلاقات الدولية، التي تعد استكمالاً لأفكار الفيلسوف البروسي، حينما تستبدل العقل بـ"توزع المعرفة"، أو الثقافة الدولية المتجانسة فهي تقول: إن الأفكار والمعايير متغيرات حقيقية تفسيرية للمنظومة الدولية. وانطلاقاً من هنا، وهو ما تم الحديث عنه عدة مرات، فهي تأخذ على العقلانيين إحالتهم تشكُّل هويات الدول ومصالحها إلى عوامل داخلية endogènes، وبالتالي، إهمال الوقائع الخارجية، لاسيما أهمها، وهو أنها تتشارك في التشَكُّل، وتتبادل الاندماج في المجتمع. وتبعاً لاعتبارهم أن مسعاهم مُكَمِّل لمساعي العقلانيين فقط، أو ينبغي أن يحل محله المعرفيون cognitivistes، الذين اعتدنا على تسميتهم بالبنائيين constructivistes ينقسمون إلى معسكرين: معسكر المعرفية cognitivisme، الضعيفة، ومعسكر المعرفية القوية[655]. لكن، لكي تكون إعادة نظرهم الجزئية مفيدة، ينظر إليها قياساً إلى المبدأ العرقي المركزي، والمبدأ الاستراتيجي. لكن ينبغي القول أن ثنائيتهم تفقد كثيراً من معناها إزاء هذين المعيارين.

المعرفية الضعيفة تؤمن بالأفكار، بوصفها معرفة مشتركة، وليس بوصفها، عناصر من ثقافة فطرية، وبدور التعلُّم في إطار الاعتماد المتبادل، والمؤسسات الدولية، وإطار مجتمعات ذات فكر متعدد[656]. وتظن هذه المعرفية بأن الاختراعات التكنولوجية تقلل من أهمية العرقيات المركزية، والاستراتيجيات التقليدية. وتولي أهمية كبيرة إلى البيِّذاتيّة المرادفة للمعرفة المتفق عليها، كما يرى كل من إرنست هاس Ernst Haas، وابنه بيتر

(655) Andreas Hasenclever, Peter Mayer et Volker Rittberger, Theory of International Regimes, Cambridge, Cambridge University Press, 1997, 5e édit. 2002, en particulier le chapitre v : «Knowledge-based theories : ideas, arguments, and social identities», p. 136-210.
(656) Ibid., p. 139.

Peter. وبينما ترى المعرفية الضعيفة في "التَعَلُم"، العملية التي تعود إليها هذه المعرفة المتفق عليها، عاملاً مشجعاً على مأسسة العلاقات الدولية التي تفرض قواعدها على الدول[657]، فإن المعرفية القوية تعتبر أن الجماعات المعرفية épistémiques أساسية بوصفها " القنوات التي تسري فيها الأخبار من المجتمعات نحو الحكومات، كما تسري من بلد لآخر"[658]. ووجود هذه الشبكات الفكرية، والمعرفة المتبادلة، التي هي خليط من الخبراء والإيديولوجيين، ومع أن الصفتين ليستا قابلتين للفصل عن بعضهما، لكنهما مع هذا تتركان أسئلة مفتوحة حول أصلهما، وطريقة عملهما، وفاعليتهما.

المعرفية القوية، أو البنائية المثالية التي نعرف دعاتها، تجهل، أو تتصنع جهل المركزية العرقية للدول. إنها تسعى للدفع إلى نسيان المبدأ الاستراتيجي باختراع مبدأ الفعل المؤثر agency الذي يصعب عليه كثيراً توضيح العلاقة بين البنى ومستوى الفاعلين. كما تتبنى هذه المعرفية القوية الدمج بين البيذاتيّة والمعرفة الاتفاقية، لدرجة أنها تنظر إلى الدول بوصفها محرومة من خلال المعايير التي وضعتها معاً، وانتهت إلى جعلها معايير داخلية، أي خاصة بهم. وهو ما لم تثبته السياسة الخارجية الأميركية فعلياً خلال السنوات السابقة، والتي ربما تقوم إيران بمعارضتها شيئاً فشيئاً. هذه المعرفية لا ترى أن الدول، لاسيما الأقوى منها، تعيد النظر في البنية المعيارية بسبب قيمها الخاصة، أو بدافع الضرورة الاقتصادية أو الاجتماعية، أو بسبب تغير موقعها في المنظومة. لأن الأفضليات والخيارات الفردية تُزال لصالح استراتيجية جماعية مزعومة (لأن وندت يعرف الـagency بوصفها فعلاً مقصوداً يتمتع بسلطة[659])، أو لصالح فعل جماعي مؤثر (collective agency اليوم، وفعل إنساني مؤثر human agency غداً) ناتج عن التوافق المسبق، وقادر على تحقيق بعض الأهداف، وتجنب النتائج المزعجة أو الانحرافات)، من دون إكراه، أو حتى تلقين، إنما بفضل الفعل الاتصالي فحسب، الذي لاحظ برنار برنشتاين Richard Bernstein بشيء من التهكم، "أن القوة الوحيدة التي يمكن أن يعبر عنها مثل هذا الخطاب، من الناحية الفكرية، هي القوة التي تتمتع بأفضل البراهين"[660].

لا شك في أن هذه الملاحظة الأخيرة تذكرنا بهابرماس Habermas، الذي خصص القسم الأكبر من كتاباته لرفض نموذج الهيمنة، الذي نجده في ثلاثة تيارات فلسفية تعود

(657) Ibid., p. 146.
(658) Ibid., p. 149.
(659) A. Wendt, «A Reply to Shannon», op. cit., p. 590-593.
(660) Richard J. Bernstein, «Introduction», in R. J. Bernstein (édit.), Habermas and Modernity, Cambridge, Polity Press, 1985, p. 19.

إلى القرن العشرين (الفكر الجدلي، الفكر التأويلي، وفكر ما بعد الحداثة)، لصالح نموذج اتصاليّ، يخلو من الهيمنة، ويشكل أساساً لديمقراطية راديكالية[661].

لقد كرس هذا الفيلسوف الألماني حياته، كما يقول أرنو لوكلير Arnauld Leclerc في خاتمة لدراسة خصّه بها، لثلاث مهام: "أولها الوقوف ضد أرنت Arendt، عبر إبراز استحالة التفكير في السلطة من دون الهيمنة؛ وثانياً، معارضة كل من هوبز Hobbes، وشميت Schmitt، وويبر Weber، حيث بيّن استحالة اختزال السلطة بالهيمنة، التي لا شك في إمكانية ترشيدها، لكن تستحيل شرعنتها؛ وثالثاً، وقوفه ضد النظريات النقدية للهيمنة التي تبدأ بماركس Marx، وبورديو Bourdieu، مروراً بمدرسة فرانكفورت École de Francfort، وفوكو Foucault، حيث يبرز هابرماس استحالة تحويل الهيمنة إلى نموذج للنظرية السياسية"[662]. مع رفض أي حوار مع نظرية هانا أرنت Hannah Arendt حول الشمولية، والنظرية الواقعية كما رفض النقاش حول المسؤولية الألمانية عن المحرقة Shoah... عندئذٍ ندرك تردده الذي لم يكن حاسماً، إزاء التأويلية. إذ ركّز كثيراً على الهيمنة والقوة، كما نرى في كتابات هيدغر Heidegger، وويبر Weber، وحتى غادامر Gadamer[663]. في الوقت نفسه، عبر نقاشاته الحامية مع روتري Rorty. لأن هابرماس كان يأمل في النهاية القطع مع العرقية المركزية، أو الأنانية المركزية، اللتين يعدهما أصل التطلعات الوطنية والفردية إلى القوة. ولظنّه الساذج بأن " الهيمنة ليست سوى تشويه للفعل المتبادل"[664]، فقد عَملَ على وضع نموذج لـ"الفعل الاتصالي" الذي من شأنه تصحيح هذا النقص "الكارثي". إنها نظرية عملية قبل أن تكون أي شيء آخر، كما يرى لوكلير Leclerc، لأنها محصلة تطلعاته السابقة: 1) تغيير الفضاء العام، أي البرهان على أن "الهيمنة والعنف أشكال يمكن تجاوزها تاريخياً، وأن النموذج الديمقراطي والليبرالي، الذي صاغه عصر الأنوار، يعد بالضبط الطريق الواجب سلوكه" : 2) الفلسفة السياسية الناقدة للانعتاق. إن هابرماس مقتنع بأن "كل نظرية هيمنيّة تميل إلى توجيه منطق الصراع من أجل السلطة، أي توجيه البنية الخاصة بالهيمنة"[665]. عندئذ تفترض نظريته حول "الاتصال" المتضمنة شروط تكونها ضمن السياق الألماني الباني لما بعد الحرب،

(661) Arnauld Leclerc, «La domination dans l'œuvre de Jürgen Habermas. Essai sur la relativisation d'une catégorie», Politéia, N° 1 Politique et Domination à l'épreuve du questionnement philosophique, novembre 1997, p. 53-85.
(662) Ibid., p. 85.
(663) Ibid., p. 56 et p. 68.
(664) Ibid., p. 71.
(665) Ibid., p. 58 et p. 74.

يفترض مسبقاً، بطريقة جد معيارية وقانونية، أن يتخلى الفاعل عن "المنظور الداخلي للعالم المعيش لصالح منظور فرضته عليه مجموعة من القواعد القائمة"[666].

وبطبيعة الحال هذا يذكرنا جيداً بتأكيدات مرت بنا سابقاً. انطلاقاً من ذلك، يحدد هابرماس القواعد التي ينبغي أن تكون عليها "أخلاقية النقاش" التي يشتقها من الأخلاقية الكانطية حول العقل، والتي تتيح له التأكيد أن على "كل معيار صالح [مُعتمد من دون ربط إرادة بإرادة أخرى وفقاً لمعتقد معين] أن يتمكن من تحقيق قبول المعنيين كلهم للمشاركة في النقاش العملي"[667]. لكن هابرماس لا يحدد شروط وضع وإدامة مثل "عملية الفهم البيذاتية" التي "تستطيع وحدها قيادة انفراج ذي طبيعة انعكاسية"[668].

ربما أملاً منه بتكون مجتمع" الاتصال" الذي يؤمن به نيكولاس لوهمان Niklas Luhmann الذي تبادل معه الكثير من الآراء[669]، والذي كان يتصور هذا المجتمع على شكل منظومة خلق ذاتي autopoïétique، أي "كمنظومة تقتضي من حيث جوهرها، ظاهرة "الملاحظة الذاتية""[670]. منظومة تملك نشاطاً انعكاسياً، لأنها لم تعد تُعدُّ بوصفها كُلاً يتكون من "أجزاء، بل من اختلافات بين منظومة وبيئة"، وبوصفها "مكوَّنة من اتصالات، ويُنتِجُ، ويعيد إنتاج الاتصالات التي يتكون منها من خلال شبكة هذه الاتصالات"[671]. بحيث يتكون "المجتمع فقط من اتصالات (وليس من بشر على سبيل المثال) وكل ما ليس اتصالاً ينتمي إلى بيئة هذه المنظومة"[672]. إنه في نهاية المطاف، تعريف لا يتفق مع العلاقات الدولية، لكنه يفتح الباب فعلياً، أمام الطوباويات العالمية كلّها، على اعتبار أن "المنظومة تفكر"، وأن "الملاحظة الذاتية تؤدي إلى الوعي. من جانب آخر، لدى لوهمان رؤية مشوشة، لكنها مثيرة للقلق، حول المستقبل الذي يخبئه مجتمع الاتصال للديمقراطية، لأنها لم تعد، كما يرى، "سيادة الشعب على الشعب"، ولا "المبدأ القائل: إنّ القرارات كلها ينبغي أن تتخذ بطريقة تشاركية"، إنما يقترح "فصل القمة، أي فصل قمة المنظومة السياسية المختلفة perdifférencié من خلال التمييز بين الحكومة

(666) Ibid., p. 76.
(667) Ibid., p. 80-81. Leclerc cite Jürgen Habermas, De l'éthique de la discussion, Paris, Cerf, col. «Passages», 1992, p. 34.
(668) Nous décomposons ici la citation d'Habermas, reproduite par Leclerc, ibid., p. 81.
(669) Ibid., p. 71, note 81.Leur discussion commença en 1971. Luhmann est décédé en 1998.
(670) Hugues Rabault, «L'apport épistémologique de la pensée de Niklas Luhmann : un crépuscule pour l'Aufklärung », Droit et Société, n° 42/43, 1999, p. 450.
(671) Niklas Luhmann, Politique et complexité. Les contributions de la théorie générale des systèmes, Paris, Cerf, Essais choisis, traduits de l'Allemand et présentés par Jacob Schmutz, 1999, p. 51-52.
(672) Ibid., p. 52.

والمعارضة"[673]. أو يتصور تطوراً للديمقراطية نحو النخبوية حينما يقول: "مفهوم المجتمع الذي نستخدمه يستبعد مفهوم البيذاتية. كما يستبعد أن نتصور المعرفة بوصفها مجتمعة، وتحت التصرف في رؤوس الأفراد"[674]. على أية حال، فإن هذا يعني، بحسب هوغ رابو Hugues Rabault، أنه خلافاً لما افترضه آخرون، فإن لومان Luhmann، على الرغم من عمله المكثف حول الاتصال، لم يكن يؤمن أبداً بشفافية العالم، وكان شديد القرب من التأويلية herméneutique، ويطلق الحكم التالي: "إن المساهمة الأساسية لفكر نيكولاس لومان Luhmann تتجسد في الجهد الكبير الذي بذله للتفكر في نظرية المعرفة، ليس من زاوية مَلَكات المعرفة البشرية connaissance، كما هو الحال عند كانط، بل من زاوية حدود المعرفة. لأن مضمون المعرفة المستقلة savoir يُعاد دمجه في سياق تطوره. ولم تعد العقلانية مطلقة، إنما أصبحت عقلانية المنظومة"[675].

الجديد في الأمر، بالنسبة للتقاليد الفلسفية الألمانية التي يسير في ركابها، أنّه إذا كان الخطاب الذي يتحدث عن المجتمع هو في الوقت نفسه خطاباً منبثقاً عن المجتمع، فهو لم يعد خطاب يلقيه أفراد معزولون، بل خطاب المجتمع نفسه، أو منظوماته الفرعية بسبب ضرورة الاتصال. المجتمع المعاصر لم يعد قائماً على تصورٍ مُهيمن، إنما على تصوّرات مختلفة. لكن "لومان Niklas Luhmann يستعيد الصلة بهذه المنظومات الكبرى التي شهدها العصر الباروكي، من خلال تحويله الفاعل إلى منتوج لنظام عام، أو بالأحرى من مجموع من الأنظمة ordres التي يجد نفسه مندرجاً فيه"[676] كما يقول رابو Rabault. هذا الجامعي الفرنسي الذي لا يرى في المجهود الفكري، الذي يبذله لومان أكثر أو أقل من محاولة تأويل مُتَفهِّم، تراه يقارن غائيته بغائية رورتي Rorty[677] الذرائعية الظرفية pragmatisme contextualiste.

على الرغم من أن تكثيف الاتصال بين الدول يعد ظاهرة لا يمكن إنكارها، لكنها لم تقلب العالم لدرجة تحويله إلى عالم شفاف، وقابل للمعرفة تماماً، ولم تكشف السر الذي كان يشكل هم هابرماس الأكبر، والذي كان يحلم بزواله.

(673) Ibid., p. 164-165.
(674) Hugues Rabault, op. cit., qui le cite p. 463.
(675) Ibid., p. 464.
(676) Ibid., p. 462.
(677) Ibid., p. 465.

قليلون أولئك الذين يستمرون في الظن بأن ظاهرة المعرفة connaissance من شأنها أن تشكّل شفافية للعالم حول شخص sujet معين مهما كان متنبهاً وعارفاً. نميل في العلاقات الدولية إلى اعتبار هذه المعرفة منتوجاً لانعكاسية réflexivité نماذج مختلفة موجودة في حالة تفاعلية متبادلة. لكن، بما أن الأمر يتطلب بذل جهد جدي، في هذا المجال أكثر من أية مجالات أخرى، كالاقتصاد، حيث يتبين أنه مُنتج تقريباً، لا بد من الاتفاق مع برغر Berger ولوكمان Luckmann على أن "قليلاً من الناس فقط يهتمون بالتفسير النظري للعالم" وأنه لا ينبغي، بنحو خاص، المبالغة في أهميته[678]. بالتالي فإن كل شيء يدفع إلى الظن بأن معرفة البيئة والآخرين، حتى على صعيد أصحاب القرار، تبقى ناشئة عن عرقية مركزية مختلطة بـ"معرفة مشتركة"، تلك المعرفة التي يرجع إليها علماء الاجتماع، لكن يصعب عليهم تحديدها، والتي هي، بالنتيجة، تشكل موضوعاً لكل التقديرات. وبما أن مضمون المعتقدات، والقيم ذو طابع شخصي (ربما أكثر مما نعتقد، علماً أنه بعد الثورة الجينية الحالية، لم يعد بمقدورنا التأكيد على "عدم وجود طبيعة بشرية بمعنى عدم وجود أساس ثابت من الناحية البيولوجية من شأنه تحديد [على الأقل جزئياً، برأينا] قابلية تغير التشكيلات الاجتماعية الثقافية"[679])، وأن هذا المضمون يتطور، ويتغير تبعاً لسياق مكاني - زماني، واجتماعي، واقتصادي، وسياسي، وإيديولوجي بالتأكيد، وهذا يعني أن طيف الرؤى، والإدراكات بالغ الاتساع في النتيجة. إذا كانت العرقية المركزية أساس النشاط البشري، أو الاجتماعي، وبالنتيجة أساس أية إرادة، أو أية نية، فقد بين كارل مانهايم Karl Mannheim أن الإيديولوجيا أيضاً صفة الفكر الخاص بالفرد. واستنتاجها يأتي من أن "الحذر والشك اللذين يتصف بهما البشر في كل مكان، إزاء خصومهم في كل مراحل التطور التاريخي، يمكن اعتبارهما بمثابة سابقين مباشرين لمفهوم الإيديولوجيا"[680]. هذا المفهوم الخاص، أو الفردي لـ"إيديولوجيا" نفسية بحتة، عموماً ما يترك مكانه بعد ذلك لـ"إيديولوجيا الجماعة"، أو لـ"مفهوم كلي للإيديولوجيا"، تحت تأثير سياقه الاجتماعي، الذي تحل فيه منظومة من الدلالات محل

---

(678) Berger et Luckmann, op. cit., p. 25.
(679) Ibid., p. 71-72.
(680) Karl Mannheim, Idéologie et utopie. Une introduction à la sociologie de la connaissance, Paris, Marcel Rivière, 1956. On dispose également d'une édition électronique de l'ouvrage, celle à laquelle nous faisons référence ici, par Jean Marie Tremblay de l'Université du Québec à Chicoutimi, à partir d'une traduction de l'édition anglaise par Pauline Rollet, 116 pages, http://dx.doi.org/doi:10.1522/cla.mak.ide1, p. 27.

علم النفس، من أجل فهم الحياة الاجتماعية، كما يضيف[681]. عندئذ، توجد ثمة احتمالات قوية لأن تكون بيذاتيّة الفاعلين، غير متكافئة من حيث تكوينها. ولا شك أن العرقية المركزية لا تعني الرفض المتعنت لأية علاقة مع تصورات الآخرين، لأنها "تدل فقط على تدبر الشخص لأحواله على ضوء إمكانياته"، كما يقول ريتشارد رورتي Richard Rorty، لكن "المعتقدات التي يمكن أن يقترحها فرد آخر، أو ثقافة أخرى تتطلب أن يتم اختبارها من خلال إشراكها بمعتقدات نملكها سابقاً"[682]. حينما ينتهي الأمر بالذاتية إلى أن تصبح اتفاقية consensuelle، فهذا يعني، بالضرورة، أن ثمة تفضيل لتصوّر معين على غيره. على المستوى الدولي، تكون هذه البيذاتية مفضلة في ظل الهيمنة، لأن المعتقدات تصبح عندها عادات فعل يوحيها سياق معين، منذ أكثر من خمسين عاماً، هو سياق التوسع الرأسمالي تحت إدارة الولايات المتحدة.

يمكن للمرء أن يتساءل ما إذا كانت هذه العادات سبب "الوعي الزائف" ([683] falsches bewusstein) الذي يتخذ "شكل تفسير غير صحيح للذات، ولدورها"[684]. وبما أنَّ ما ينطبق على أي شخص، ينطبق بالتأكيد أيضاً على قادة البلدان كلها، كما في المثال الذي يسوقه مانهايم Mannheim"، حيث يحاول بعض الأشخاص إخفاء علاقاتهم "الحقيقية" بأنفسهم، وبالعالم، وتزييف الوقائع الأوليّة للوجود البشري إزاء أنفسهم، من خلال مواجهتها en les déifiant، أو جعلها رومانتيكية romantisant، أو أمثلتها idéalisant، باختصار من خلال اللجوء إلى حيلة للهروب من أنفسهم، ومن العالم، مثيرين بذلك تفسيرات مشوهة للواقع"[685]. إجمالاً، هو تصوّر مشوّه للعلاقة بالآخرين (هنا لسنا بعيدين جداً عن جيرفيس Jervis) بسبب الإهمال، أو الاستسهال، أو القبول، لأنها، عندئذ، تتجنب الانتقادات بالغة الصرامة، والجهود اللجوجة التي يمكن أن تحدث تغيرات، أو تنجح في التسويات. وهي اليوم حال كثير من الدول الأوروبية إزاء التحديات التي تواجهها.

إن إمكانية المعتقدات التي تفترضها الذرائعية تفسر قابليتها للتغير في الزمن والذاكرة الجماعية، واللجوء الاستراتيجي إلى "أدوات مفهومية" تهدف إلى تثبيتها أطول مدة

(681) Ibid., p. 24-25 et p. 32-33.
(682) Richard Rorty, Science et solidarité. La vérité sans le pouvoir, Paris, Édition de l'Éclat, 1990, p. 52-53.
(683) L'expression est de Franz Mehring (malencontreusement prénommé Frédéric dans notre tome i), Geschichte der deutschen Sozial-demokratie, p. 286, cité par Karl Mannheim, op. cit., p. 37.
(684) L'expression est de Franz Mehring (malencontreusement prénommé Frédéric dans notre tome i), Geschichte der deutschen Sozial-demokratie, p. 286, cité par Karl Mannheim, op. cit., p. 37.
(685) bid., p. 53.

ممكنة، وتوسيعها إلى أبعد مدى ممكن، مع احتمال إعادة كتابة أو حذف الخطابات حول التاريخ المعروف، خطأً، إنّها متجذرة فيه. أشار مانهايم، بخصوص هذا الموضوع، أنه لا بدّ من "التَذكّر بأن حديثنا عن الحياة الثقافية والاجتماعية بمنطق القيم، هو نفسه موقف خاص بزمننا"[686]. إنه ناتج عن نقل مفهوميّ لعلم الاقتصاد نحو المجال السياسي، والديني، والجمالي، والأخلاقي.

هكذا فإن الحديث المطلق عن حقوق الإنسان التي يتشبث بها الليبراليون الوجوديون essentialistes، كما يشير رورتي Rorty ذو دلالة كبيرة حول المشكلة التي يعانون منها، والتي تنطوي على التفكير بأن الأساس الميتافيزيقي لعصر الأنوار (المتضمن هذه الحقوق نفسها) ذو طبيعة بشرية مشتركة، يتفوّق أخلاقياً، على البنى الفوقية "الثقافية" البحتة كلها، وفي الوقت نفسه تبين لهم تجربة سكان الكوكب أن مثل هذا المعتقد يتمتع بخصوصية غربية[687]. وهي نظرية مُضَخَّمة من حيث مقتضياتها المُفترضة، في صيغتها التي تعود إلى عام 1948، لأنها كانت تتناسب مع أهوال الحرب العالمية الثانية التي كان يجري العمل على التخلص منها (السياق دائماً)، فقد استخدمت بشكل واضح بهدف إضفاء الشرعية على الدول التي تقبل، أو لا تقبل بالالتزام بالنموذج التجاري – الديمقراطي mercato-démocratique الذي يسود العالم الأنغلو-ساكسوني.

أما بالنسبة للاستعانة بالتاريخ، فلا بد من القبول، مع كراتوشفيل Kratochwil، مع أن ذلك لا يتفق دائماً مع توجهه، ويأمل بأن "ما ننساه غالباً في نهاية المطاف، هو أننا نستعيد "التاريخ" ونحن نعيش في الحاضر، بالنسبة لكل أشياء الماضي التي لها أهميتها في الوقت الراهن"[688]. وبالفعل، في احتفائنا المتكرر بأحداث الماضي، والاستغفار أو "الندم"، حيث لم يعد التاريخ منتوج ذاكرة انتقائية، كما سبق لنيتشه ملاحظته، وأنه ليس علم المؤرخين، فإن تفخيم هذا الحدث الماضي أو ذاك، يرتبط إما بتثمين بعض المفاهيم المعاصرة، أو مقتضيات سياق اجتماعي – ثقافي جديد. بينما الذكرى المقطوعة جداً عن الحاضر ترمى في أعماق الذاكرة.

وهذا ما ينطبق على مثالين فرنسيين، يمكن اختيارهما من بين أمثلة أخرى. فمن جانب، هناك الندم الرسمي الخاص بمعاملة السود، والندم المشروع حينما يتم الاحتفال بحقوق الإنسان ومبدأ المساواة، وهو احتفاء مرتبط بزيادة عدد الجماعة السوداء في

---

(686) Ibid., p. 42.
(687) Richard Rorty, Objectivisme, relativisme et vérité, op. cit., p. 240.
(688) Friedrich Kratochwil, «History, Action and Identity : Revisiting the "Second" Great Debate and Assessing its Importance for Social Theory», European Journal of International Relations, vol. 12 (1), 2006, p. 15.

فرنسا، وبتأثيرها الانتخابي الجديد. ومن جهة أخرى، هناك شيء من التهكم تنبغي ملاحظته، لكن الـ"تهكم" الذي ينتمي إلى إسمية nominalisme مبطنة بتاريخانية historicisme، بحسب رورتي Rorty[689]، يعد سمة من سمات الذرائعية، بحيث "نسينا" تماماً التذكير فقط، بالاحتفال الذي جرى عام 1999 بالمئوية التاسعة لاحتلال القدس من قبل الفرنجة. ويجب القول هنا: إن الناس، في السياق الشرق - أوسطي الحالي لا يجمعون على تثمينه، ولا يشكل خياراً جيداً للدبلوماسية الفرنسية. بالتالي فقد كان نيتشه محقاً في حديثه عن قابلية الماضي للتكون على شكل تذكر ونسيان. فذلك يسمح، كما يقول كرراتوشفيل Kratochwil، بصياغة الهويات، لأن الامّحاء الجزئي، وغالباً المتحيز للذاكرات الوطنية يجعل بناء الهوية الجماعية الشاملة، التي يجعل منها النموذج التضامني الذي تنتمي إليه، مبدأها. لكن، في المقابل، حينما تطرح جماعة معينة سؤالاً "من نحن؟" فقد لا تجد جواباً. ولهذا، فإن إيران بصدد إعادة اكتشاف ماضيها كقوة فارسية، يمكنها العودة إليه بفضل السلاح النووي، والبترول.

في كتلة التصورات التي تعد بمثابة معرفة للعالم، بحسب الذرائعية، فإن كون أحدها مهيمناً لا يعني أنه حقيقة مطلقة، قد توجد بمعزل عن قيم ومواقف الفاعلين في المنظومة الدولية. ويمكن لمفهوم الهيمنة، كما يوضحه روبرت كوكس Robert Cox المستوحى من غرامشي لتفسير الوضع الراهن، شريطة تطبيقه على كل العصور التاريخية التي تتسم بهيمنة ثقافية قوية، وعلى كل الأنماط ذات الطبيعة العالمية الصدفوية contingent، أن يقدم تفسيراً له. وبالفعل، بحسب كوكس، فإن هيمنة النظام الرأسمالي العالمي وقبوله قد يجدان أفضل أدواتهما للانتشار والديمومة في المنظمات الدولية للأسباب الخمسة الآتية: 1) تتضمن المؤسسات القواعد التي تسهّل توسيع نظام الهيمنة العالمي؛ 2) وهذه المؤسسات، هي نفسها نتاج نظام الهيمنة العالمي؛ 3) وهي تضفي الشرعية، من الناحية الإيديولوجية، على معايير النظام العالمي؛ 4) وهي تختار نخب الأمم المحيطية؛ 5) وتمتص الأفكار المناهضة للهيمنة[690]. بعد إعادة بناء الاقتصاد العالمي بعد عام 1945 على يد الولايات المتحدة، التي تحولت أخيراً إلى التبادل الحر حول نفسها في إطار اتفاقيات بريتون وودز Bretton Woods، والغات GATT، والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي OECE، التي أصبح اسمها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، فلا يمكن رفض المقترحين الأولين إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إذ

---

(689) R. Rorty, Contingence, ironie et solidarité, op. cit., p. 13.
(690) R. Cox, «Gramsci, hegemony, and international relations», op. cit., p. 38.

استطاعت القوة التي تحمل شعلة الشركات الحرة، والتجارة والمال، فتح كل الأقفال التي كانت ما تزال تمنع توسع السوق غير المحدود. فبقيت الهيمنة، عند هذا الحد، ذات جوهر مادي.

لقد استُخدم مفهوم الهيمنة الذي أشاعته distillée "البنى التاريخية" للمقترحات الثلاثة الأخرى، لأن الأمر يتعلق، بحسب كوكس، بـ"هيمنة خفية" اعتمدتها الدول الأخرى وضمنتها. "الهيمنة هي سر قابلية المؤسسات للحياة"، كما يقول[691]. ولا يمكن إدراكها إلا عقلياً. لكنها تتبدى، على ما يبدو، في الإجراءات المتبعة من قبل المؤسسات الدولية، لا سيما في البرامج الزمنية (أجندا) التي تحددها لنفسها. وبالفعل، في الوقت الذي تُعرضُ فيه هذه البرامج على شكل مسارات للتفاوض، والتي بوصفها كذلك، يمكن ألا تؤدي إلى أية نتيجة (النقاش لا يؤدي بالضرورة إلى التفاهم)، فدائماً لها أهداف محددة بشكل مسبق، وتُدارُ على شكل خطوات حاسمة ينبغي اتباعها، ولا يسعنا إلا توقع تعقيداتها. ما يعني أن المشاركين، حتى المترددين، ينتهون إلى الخضوع لمنطق المهيمن، ويقبلون مقدماً النتائج التي لا علاقة لها برؤيتهم للعالم. يرى كوكس، أنه هذا هو قَدَر قادة الدول المحيطية الذين يرتبطون بمؤسسات النظام العالمي، وكذلك الفاعلين المعادين لهذا النظام، والساعين إلى إصلاحه. في نهاية المطاف، فإن تحليل كوكس متشائم لأنه لا يترك أي مجال للقوى الرافضة سوى الاستعانة بالتحالف المناهض للهيمنة.

ب- تفسير المنظومة الدولية

في حديثنا عن البراغماتية، علينا أن نتخلى تماماً عن مفهوم الحقيقة بوصفه معادلاً للواقع – لنبني فكرة تقول أن المعرفة ليست المنتج الحقيقي لواقع في حد ذاته، إنما هي تصوّر منظَّم للواقع، تصوّر متفهّم، ومنظومي systémique وظرفي (سياقي) في الوقت نفسه. أحد أسباب التشديد على السياق هو تخليصنا من الاعتقاد بأن النماذج، سواء أكانت بنيوية أم فردية، إنما هي بلسم panacées شامل حتى لا نعود نعتبرها مجرد أدوات فكرية مفيدة. بعد ذلك، يسمحُ مفهوم السياق نفسه، تبعاً للتعريف والتصنيف الذي يقترحه غاري غويرتز Gary Goertz[692] على نحو خاص، بجعل مفهوم البنية أقل قسوة، وأكثر عملانية. وقد صرح فون بيرتالانفي Von Bertalanffy، مؤسس المنظومية systémique المعاصرة، أن "الكليّة تقوم على التنافس بين عناصرها، وتفترض مسبقاً

---

(691) R. Cox, «Decision making», op. cit., p. 64.
(692) Gary Goertz, Contexts of International Politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1994.

الصراع ضد أجزائها"[693]. انطلاقاً من هنا، لا بد من قبول المواجهة بين النماذج، والاكتفاء بمنظومة تفسير شاملة قادرة على إنتاج نماذج للواقع متماسكة ذاتياً إلى حدّ ما.

إن فكرة الكليّة المركبة المنظَّمَة، غير القابلة للاختصار إلى مجرد مجموع أجزائها، والمطبقة هنا على عالم الدول فقط، هي فكرة قديمة. وعلى الرغم من أنها تقع في أساس العلم الأرسطي، إلا أنها لم تسمح بتوضيح العالم المادي، كما يقول إدغار موران Edgar Morin[694]. بل على العكس، حينما تم التخلي، مع غاليليه، عن الرجوع إلى الكلّ، أصبح التقدم الهائل في ميدان الفيزياء الغربية ممكناً. لكن، كما يؤكد موران، عندما لم يعد النموذج الميكانيكي الذي وضعه ذلك العالم الإيطالي، ثم طوّره رونيه ديكارت، قادراً، عند نهاية القرن الثامن عشر، على تفسير الظواهر المدروسة بشكل مقنع نكون قد انتقلنا، بعد دراسة الظواهر البسيطة نسبياً، إمّا إلى دراسة ظواهر أكثر تعقيداً، أو أننا سعينا إلى تعميق معرفة ظواهر كنا نعرفها مسبقاً. لقد وعينا أن الظواهر المركبة، مثل التفاعلات الميكانيكية بين أكثر من جسمين، والبنية الذرية للمادة، والتنظيم الخاص بالكائنات الحية لم يعد بالإمكان تفسيرها استناداً إلى مجرد مجموع عناصرها أو مكوناتها، ومن سلاسل سببية خطيّة تقتضي فقط ربط متغيرين اثنين ببعضهما[695]. وهذا يفسر العودة، في كل العلوم، منذ بداية القرن العشرين، إلى اتجاه تصور اعتماد متبادل interdépendance كليّ، أي المبدأ القائل: بأنّ أي تغيير في المنظومة يتعلق بإحدى وحداتها، أو متغيراتها، له تأثيرات مباشرة، أو غير مباشرة، ضمنية، أم ظاهرة على الوحدات الأخرى المكوِّنة له constitutives.

في مجال العلوم الاجتماعية، المنعطف واضح في سوسيولوجيا دوركهايم، وكتابات فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto، الذي ألهم تالكوت بارسونز Talcott Parsons[696] بشكل مباشر. في كتابه الضخم **دراسة في السوسيولوجيا العامة**، كتب باريتو: إنّ شكل المجتمع "يتحدد بالعناصر التي تؤثر فيه، بعد ذلك يعود إلى التأثير على العناصر"[697]. لكن الحجة المنظمة لهذه "المنظومية الأولى"، التي كان ينبغي أن تنبثق فعلاً خلال فترة ما بين الحربين بشكل أساسي بدفع من البيولوجيين، والمهندسين، ستتسبب في توجيه ثلاثة انتقادات هامة إليه: 1) اتجاه يرى منظومة في كل ظاهرة نصادفها؛ 2) كون أن المنظور الكليّ

(693) Ludwig von Bertalanffy, Théorie du système général, Paris, Dunod, 1973.
(694) Edgar Morin, La Méthode IV. Les idées. Leur habitat, leur vie, leurs mœurs, leur organisation, Paris, Seuil, 1991.
(695) Ibid.
(696) Anastase-Jean Metaxas, Systémismes et politique, Paris, Anthropos, 1979.
(697) Anastase-Jean Metaxas, Systémismes et politique, Paris, Anthropos, 1979.

holiste، برفضه للذرية، يعارض أحياناً المسعى التحليلي ناسياً أهمية مثل هذا المسعى، ومبيناً بهذا "تجاهلاً عميقاً للمنهج العلمي والدور الأساسي الذي يلعبه فيه التحليل"[698]؛ 3) في العلوم الاجتماعية، تدخل هذه المنهجية وجهة نظر محافظة في التحليل من خلال تركيزه الكبير على مسألة التوازن.

إذا كان الانتقاد الأول لم يؤد إلى أية نتيجة على الإطلاق، إلا أن الاثنين الآخرين قد أحدثا تغيرات في الموقف، كانت سبباً في نشوء "منظومية ثانية"، نتجت عن أعمال نظرية في فرنسا قام بها كل من إدغار موران Edgar Morin، وبيير دولاتر Pierre Delattre، وجان لوي فولييرم Jean Louis Vullierme، لكننا نجد مقدماتها الأولى عند ستيفان لوباسكو Stéphane Lupasco (لاسيما منطقه الثلاثي trialectique: المُجانسَة / المُخالَفَة homogénéisation/hétérogénéité). بحسب فولييرم، الذي يسميها "المنظومية الثانية" تتميز عن الأولى بالاتجاه إلى الاعتراف باستقلال المنظومات، والقبول بأن تغيرات الحال تأتي أولاً من ديناميكية داخل المنظومة، ومن اضطراب يغير الديناميكية نفسها، والذي يستطيع خلق وظيفة متغيرة entropie[699]. في هذا المنظور الجدي ينبغي أن يُنظر إلى الظواهر المركبة بوصفها تُظهرُ "تعقيدات منظمة" للمنظومات التي لا يمكن محاولة شرحها إلا إذا نظرنا إلى التنظيم ككل، تنظيم توضحه العناصر المكونة لهذا الكل. تود لابورت Todd R. La Porte، الذي وضع مفهوم "التعقيد الاجتماعي المنَظَّم"، يرى أن درجة تعقيد المنظومة المنظَّمَة ترتبط بثلاثة عوامل: 1) عدد مكونات المنظومة؛ 2) التنوع النسبي للوحدات المكوِّنة؛ 3) درجة ترابط الوحدات كلها[700]. ندرك أن هذه الرؤية المنظومية (الكليّة) قد أثارت فوراً المتخصصين بالعلاقات الدولية، من كارل دوتش Karl Deutsch، ومورتون كابلان Morton KaplanK، إلى ألكساندر وندت Alexander Wendt، مروراً بكينيث والتز Kenneth Waltz، وروبيرت جيرفيس Robert Jervis. فتراهم يفضلون تارة العناصر المادية للمنظومة، وطوراً الأفكار، لكنهم نادراً ما كانوا يجمعوها معاً.

فرضيات النمذجة المنظومية ومنهجها

إن الإحالة إلى مفهوم الكليّة تفرض نفسها لأن تنظيم الأجزاء في الكل هو ما يجعل المنظومة على ما هي عليه، وليس مجرد مجموع أو ركام من العناصر. لكن، في كل مرة

(698) François Jacob, La Logique du vivant, Paris, Gallimard, 1970.
(699) Jean Louis Vullierme, Le Concept de système politique, Paris, Puf, 1989.
(700) Todd R. La Porte, Organized Social Complexity. Challenge to Politics and Policy, Princeton, Princeton University Press, 1975.

نحاول فيها دراسة منظومة اجتماعية ما، نبدأ بفردنة individualiser مكوناتها، وبنيتها. المرحلة الثانية تنطوي على اكتشاف المتغيرات التي طرأت على حال المنظومة، وإظهار الخصائص الناشئة عن هذه المنظومة. والمرحلة الثالثة تقوم على ربط المكونات مع بعضها بعض، نظراً لهذه الخصائص، بغية استخلاص الحالات الظرفية والتشكيلات. هذه النتيجة النهائية، ولأنها تفهم بوصفها مجموعة من المقترحات البديلة وغالباً المتناقضة، تؤدي إلى تفضيل الحديث عن نمذجة modélisation بدلاً من الحديث عن نظرية منظومية (كليّة).

النَمْذَجَة المنظومية في العلاقات الدولية تستعيد فرضيات التوجه المنظومي systémisme لحسابها، كما أعاد جان لوي لوموانيو Jean-Louis Le Moigne[701] تعريفها، بعد أن أجرى ثلاثة تعديلات عليها.

1) بديهية الفعل الغائي "téléologique opérationnalisation" التي تعني، بحسب لوموانيو، أنه يُنظر إلى كل ظاهرة قابلة للنمذجة بوصفها فعلاً يصبو إلى غاية. وهو ما يشدد على قصدية الفاعل، لكنه لا يحكم مسبقاً على الحالة النهائية للمنظومة. الحقيقة، إن هذه المنظومة نتيجة لتفاعل كل الاستراتيجيات الموجودة، المتناقضة في أغلبها. في هذه الظروف، يصعب توقع ما الذي سيكون عليه حال الفاعل هذا. يشير جيرفيس Robert Jervis، إلى أنَّ استراتيجية فاعل معين ترتبط باستراتيجيات الفاعلين الآخرين، لاسيما إذا كانت النتائج المحققة أبعد ما تكون عن أن تتناسب دائماً مع النوايا (المقاصد)[702]. المنظومة كل واحد، وإذا كانت التفاعلات مركزية، فلا يمكن فهمها بوصفها مجرد عمليات إضافية، كما يقول.

2) تقتضي "بديهية الثبات في الاتجاه irréversibilité" أن تعد كل ظاهرة قابلة للنمذجة بوصفها قابلة للتغير عبر الزمن. نقول إن المنظومة تخضع لإعادة تسييق recontextualisation دائمة. تتضمن هذه البديهية مسألة التغيّر التي أدخلها باكراً باريتو الذي يرى "أنّ المنظومة تغير شكلها وطابعها عبر الزمن، وحينما نقول: منظومة اجتماعية، فإننا نقصد المنظومة المعتبرة في لحظة معينة، وفي التغيرات المتتابعة التي تطرأ عليها في فترة زمنية محددة"[703].

3) "بديهية إدراج طرف ثالث"، تعني، بالنسبة لموانيو، التكرار récursivité، أو التلاقي conjonction. بعبارة أخرى، هي كل ظاهرة قابلة دائماً للتَمَذُج، وتضم عملية المعرفة

(701) Jean Louis Le Moigne, Le Constructivisme, tome i, op. cit., p. 138.
(702) Robert Jervis, System Effects, op. cit., p. 48-61. Cf. p. 22-223 de notre livre.
(703) Cité par Metaxas, op. cit., p. 69.

ومنتوجها ضّماً لا فكاك فيه. لكنه يستنتج، على نحو خاص، ارتباط المتضادات، كما صاغه منطق لوباسكو Lupasco الثلاثي trialectique. لأنه هو ما يجعل المنظومة مركبة ونسبية في الوقت نفسه، لأنها تعقّد ترابط الأجزاء، الذي يتخذ عدة أشكال تتقاطع وتؤثر في بعضها بعض: الهيمنة، والتبعية، والتبادلية، أو التعاون، والتنافس، الخ. بالتالي، فإن هذا الاعتماد المتبادل هو ترابط مكاني topologique لأنه يتغير تبعاً لمواقع الفاعلين، وهي زمانية لأن بنيتها تتطور في الزمن. وينتج عن هاتين الخاصيتين التماسك الذاتي autoconsistance للمنظومة المُنمذجة.

بحسب أولئك الذين يحاجون حول المنظومة والتعقيد complexité، لا يمكن اعتماد مسار افتراضي بحت. إذ لا بد من وجود قطب تجريبي استقرائي إلى جانب القطب الافتراضي - الاستنتاجي. المقاربتان متكاملتان بسبب استحالة إجراء أي تحقق مسبق، من أي نوع كان، في العلوم الاجتماعية كلها. وقد تصور بيير دولاتر Pierre Delattre، بأسلوب تركيبي منهجاً افتراضياً - استقرائياً يشرك الخيال بالملاحظة: حيث يتم اختيار الفرضيات انطلاقاً من تحليل الظواهر والوقائع[704]. وهذا المنهج محصن ضد أي انحراف بفضل احتمالية تعددية probabilisme تستخدم المنهج الاستنتاجي للتحقق من صحة النماذج المقارنة ببعضها. وهو نفس منطق "الكلية البراغماتية"، الذي لا يحدد تماماً غاية للمنظومة، إنما يفتح نقاشاً حول مصائرها المحتملة. ومن البديهي أن المنظومة الدولية، أو العالمية تخضع لعمليات فعالة énergétiques، وشكلية - وراثية morphogénétiques تسبب تغيرات بنيوية وفكرية تخلق أشكالاً جديدة من منطق الفعل. فضلاً عن ذلك، فإن الكليّة holisme لا ترفض التوجه الفردي المنهجي لأنها تعد الكل العالمي نتاجاً لتفاعل الاستراتيجيات، لكن حرية الفاعل تبقى محدودة، أو مقيدة بالمنطق المهيمن المستنتج من التفاعل نفسه.

الاتجاه البنيوي - الاستراتيجي:

البناء الاستراتيجي للمنظومة الدولية

مازلنا نتحدث بمنطق الكليّة، والمنظومة الجامعة، القادرة على تفسير حركة العالم، لكن الأمر يتعلق بمنظومية غير معيارية (لأنها لا تبحث عن معنى للعالم، حتى لو اهتمت بالقصدية). لكن المنظومة الدولية تبقى احتمالية (غير مؤكدة) stochastique، أي أن

---

(704) Pierre Delattre in «Préface» à C. P. Bruter, Les Architectures du feu, considérations sur les modèles, Paris, Flammarion, 1984, p. 5.

تطورها يعتمد على المصادفة، وعلى غير المتوقع (مثل نهاية الحرب الباردة التي لم نقدر بعد ظروفها، أو أحداث 11 أيلول 2001). وتحليل المنظومة لا يعني تحليلاً للقوانين nomologique يقوم على تفسيرات واحتماليات. وهذا لا يتناقض مع الاعتراف بوجود حتمية منظومية (كلية)، لأن هذه المنظومة ذات جوهر تفاعلي interactionnelle، ومتعدد الأبعاد. إنما نتيجة تفاعل الاستراتيجيات التي تصوغ بنية المنظومة وتشكيلها تبعاً لقدرات غير متكافئة، ومصالح مختلفة - أو متفقة، ومفاهيم متجانسة عن العالم، أو خاصة بالفاعلين. بهذا، نعود إلى الدائرة التأويلية حيث الاستراتيجيات تندرج في سياق ذي بنية أنتجتها، أو عدلتها وفقاً لإطار جغرافي، مادي لكن لا يمكن فهم البنى، أو الأشكال إلا تبعاً لاستراتيجيات الفاعلين ومقاصدهم. وفي هذا الصدد، كتب غاستون باشلار Gaston Bachelard في عام 1934 أن "لا شيء مُعطى. كل شيء مبني"[705]. والقول إن النظام العالمي الموجود بوصفه منتجاً لاستراتيجيات البشر، فيه مبالغة، إذ لا يمكن لأي جيل من الفاعلين أن يجُبَّ ماقبله، سواء أكان البيئة أم التاريخ. الاستراتيجيات التي حاولت ذلك الإلغاء عوقبت بقسوة. فالمتكوّن القديم ينتهي به الأمر إلى أن يصبح مُعطى يستطيع الإنسان تحطيمه، أو تفكيكه، أو إعادة تكوينه. أما الفضاء المادي (الفيزيائي) فيتبدى على شكل طبيعة، واستخدام للمكان proxémique. الفضاء الطبيعي معطى ينبغي للإنسان التعاطي معه حتى لو اعتقدنا، كما يعتقد جيلبير هوتبوا Gilbert Hottois بأن الثورات التكنولوجية المعاصرة تميل إلى استبداله بما تسميه عالم التقنية technocosme. امتلاك الفضاء من خلال التقنية يغير البيئة الطبيعية، لكنه يفككها أيضاً، ويترك فيها آثاراً ارتجاعية rétroactifs يصعب تقدير مداها (أمطار حمضية، سخونة الكوكب، ارتفاع منسوب البحار، الخ.)، ويتوجب على الأجيال المستقبلية النظر فيها. في الوقت نفسه، فإن تكنولوجيا النقل الجوي والاتصالات السلكية قد ألغت مفهوم المسافة، مضفية بذلك تماسكاً على مفهوم العالم الواحد One World. على الرغم من استمرار حالات كثيرة من التجاور والتساكنات القديمة، لأن الحدود لم تتزحزح من مكانها، حتى وإن أصبحت شفافة poreuses، كما نشأت حدود جديدة، لم تكن متوقعة في غالب الأحيان، ولا يتمناها أحد، بسبب المد السكاني. ومع أن التاريخ من صناعة البشر، إلا أنه يترك للخَلَف سياقاً معيناً يتحكم دائماً بأفعالهم. وهذا يقتضي أن يتصرف الفاعل انطلاقاً من فضاء

(705) Gaston Bachelard, Le Nouvel Esprit scientifique, Paris, Puf, col. «Quadrige», 5e édit., 1995.

- زمان محدد، أي إنه دائماً متموضع في المكان والزمان. من هنا عدم إمكانية الفصل بين المُعطى (الجاهز) والمبني، حتى وإن كان المبني هو الرابح دائماً في نهاية المطاف. وعدم قابلية الفصل هذه قادت نوربرت إلياس Norbert Élias إلى طرح هذه الملاحظة، بخصوص أي تشكيل من الفاعلين، وهو مفهوم مركزي هنا، تقول بأنّ "أي تشكيل ينبغي أن يكون ناتجاً، حتماً، عن مجموعة تشكيلات من نمط محدد، من دون البرهان على ضرورة تحول هذه التشكيلات الأولى إلى تلك التي تأتي بعدها"[706].

تهدف النمذجة المنظومية (الشاملة) إلى إعادة بناء السلوكات الاستراتيجية للدول، أو لمجموعات الدول، ومحاولة فهمها، انطلاقاً من المواقع التي تحتلها في المنظومة، أي إزاء الدول الأخرى. هذا الموقع البنيوي أو "التحديد الحالتي Determination situationnelle"، بحسب عبارة فيلهلم ديلتاي Wilhem Dilthey أمر يتعلق بالموارد والقيم. وهو موقع يقترن فيه المادي بالفكري، لكنه شأن الإدراك أيضاً، وبشكل أدق شأن الأعباء ascriptions. أي إنه يرتبط أيضاً بالطريقة الإيجابية أو السلبية، نوعاً ما، التي ينظر الآخرون من خلالها إلى الفاعل، تبعاً للتاريخ، وممارسات الحياة الدولية. وهو ما بينه البنائيون بشكل واضح. لذلك نظر بعضهم إلى الاتحاد السوفييتي، في المنظومة القطبية الثنائية السابقة، بوصفه الجزء الاشتراكي، والثورة العالمية، بينما عدّهُ آخرون بوصفه "تهديداً" بامتياز. لكنه عدّ في الحالتين بوصفه بلداً مثالياً، لدرجة أنه أصبح المركز المتمرّد بالنسبة للمنظومة الدولية. في وقتنا الراهن، لا يبدو أن أحداً يشكّ في الموقع الذي تحتله الولايات المتحدة، على الصعيد المادي والثقافي، والإيديولوجي، على الرغم من الظلال المرتسمة على تصورات الآخرين عنها. الخلاصة، إن العوامل المادية، والفكرية، والإدراكية تجمع تأثيراتها للوقوف على أنماط من الفاعلين.

أخيراً، ونحن بصدد الحديث عن هذا البناء الاستراتيجي، ينبغي الانتباه إلى أن المنظومة الدولية تبدو كالواقع الموضوعي بالنسبة لفاعل معين، وفي لحظة معينة. تبعاً لوَضْعَنَة objectivation المنظومة هذه، فإنها تحدد استراتيجيتها، وتتصور دور الفاعلين الآخرين، ودورها، في سياقٍ مُقرر arrêté بشكل مؤقت. وتتعزز هذه الوَضْعَنَة objectivation من خلال ملاحظة أن أيَّ نشاط بشري، حتى لو كان سياسياً، يخضع إلى الرَوْتَنَة routinisation، إلى الاعتياد الذي يُقارب المأْسَسَة institutionnalisation. على

(706) Norbert Elias, Qu'est-ce que la sociologie ?Paris, Ed. de l'Aube, 1991.

الرغم من ضعف مستوى اندماج المنظومة الدولية، فإنّ هذا الاتجاه كافٍ لتحديد الأدوار، وليكون أساساً لبروز وعيٍ مُزيّف، لأن كل ما يفعله المهيمنون هو إقامة "جهاز مفهومي" يقود الآخرين إلى قبول ما هم عليه، وعدم رفض النظام القائم. أي، الامتناع، في النقاشات العامة الداخلية، عن طرح أي سؤال انتقادي حول العمليات التاريخية والسياسية الدائرة. ويفسر هذا الاتجاه، من دون شك، المدة التي تستغرقها بعض هذه التشكيلات. وهو ما ينطبق، بنحو خاص، على أوروبا حيث تسببت مأسسة حلف شمال الأطلسي بتقليص ممارسة بعض الدول لسيادتها إلى أمور بسيطة. وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى نهاية هذه السيادة. كما أدى الكبت الذاتي السياسي للاتحاد الأوروبي من خلال الإيديولوجيا الكانطية الجديدة المتمثلة بالاجماع، إلى أن الفكرة الأوروبية لا تفيد اليوم إلا في أمركة أوروبا. لا سيما وأن حكومة المديرين directoire، التي لم تعد خافية في الولايات المتحدة، تراهن على الحذر المتبادل بين بريطانيا وفرنسا، وألمانيا.

البنية المادية والفكرية، والتغيير

النموذج الذي ينبغي أن ينطلق منه التفكير النظري حول المنظومة الدولية، أو العالمية، هو نموذج وسط غير مُمَرْكَز décentralisé، ينقسم إلى وحدات، يزداد تمايزها تدريجياً، أي إنه وسط، وليس جماعة بشرية، مجتمع، ولا يتمتع بسلطة مركزية. والدليل على ذلك، تلك الأزمة التي تعيشها منظمة الأمم المتحدة، بعد تأجيل إصلاحها المنتظر، والشكوك المتعلقة بفسادها، وتساؤلات هذا الطرف أو ذاك حول جدواها. فالولايات المتحدة تفعل اليوم تقريباً ما يحلو لها، كما تساهم حالة الجور في الحد من استقلالية عدد كبير من الفاعلين. إن مفهوم المنظومة يفترض وجود التفاعل، وقد يكون ذلك كافياً. بل ليس من الضروري أن تكون العلاقات ذات طابع تعاوني بالتحديد. لكن، مع عولمة الاقتصاد، وبعض التجانس الذي تشهده المجتمعات، فإن هذا النوع من العلاقة يميل إلى أن يكون عاماً. لذلك يميل البعض إلى الاعتقاد بأن مستوى اندماج المنظومة العالمية يميل، بالأحرى، إلى الارتفاع. من هنا، (وهو ما سنراه في الجزء الثالث) هذا الانزياح نحو مفهوم "المجتمع العالمي" الذي لا يشكك بالمنظومية في حد ذاتها، ويكفي البرهان على وجود حتمية منظومية لنرى أن للبنية تأثيراً حقيقياً على سلوك الفاعلين.

وهذا ما يسهل التحقق منه في حال العولمة. فالحتمية المنظومية تنبثق مباشرة من المنطق التجاري (المساوم) للاقتصاد الرأسمالي، الذي يفرض على الجماعات البشرية

قواعد الإنتاجية، والريعية المالية، وعلى نطاق أقل، يفرض شكلاً واحداً لمفاهيم العالم تحت تأثير الليبرالية. ما يعني أيضاً أن أهمية المحددات الداخلية للدول والمجتمعات في تنظيم العلاقات الدولية، التي أبرزها الليبراليون والبنائيون، ليست مخالفة لفكرة المنظومة. بشكل عام، فإن دفع العولمة إلى التنافس والسباق إلى ذروتهما، يؤدّي اليوم بين الدول إلى نوع من الاعتماد القسري، وليس المعياري. يرى هارلان ويلسون Harlan Wilson أن النمط الأول خاص بعلاقة الهيمنة أو الخضوع، لكنه ينتج أيضاً عن مجموعة من الضغوط والإكراهات "الإكراه الخارجي" الذي يفرضه الاقتصاديون، على سبيل المثال) المتنوعة[707]. النمط الثاني، الذي يستند إلى القرار الإرادي للدخول في منظومة معينة، ووفقاً لرؤية مشتركة للعالم، ليس غائباً عن العمليات التي تساهم في العولمة. لكن بنية العولمة ترتبط أولاً بالتوزيع غير المتكافئ للعوامل المادية وغير المادية الخاصة بالقوة، بين الفاعلين الدولتيين، وغير الدولتيين للمنظومة العالمية mondial وتنظيمها من قبل استراتيجيات هذا الطرف أو ذاك.

إن فهم هذه البنية بالغ الصعوبة بحيث تتجدد ظاهرة القوة، التي نستشعر فاعليتها، من سياق لآخر. عندئذٍ، هل ينبغي إحلال هذا المفهوم محل مفهوم البنية بشكل نهائي؟. يمكننا، مع غويرتز Goertz استشفاف ثلاثة سياقات تؤثر على سلوك الدول: 1) التشكيل الجغرافي للسلطة العالمية، والتي غالباً ما تختزل بقطبية المنظومة؛ 2) السياق التاريخي الذي يُفترض به ربط الماضي بالحاضر، وبيان سبب أهمية التاريخ في فهم السياسة العالمية؛ 3) البيئة المعيارية تصنع قيماً، وقواعد ومعايير قانونية تؤثر على حسابات الدول. مع أنه يمكن استخلاص معايير موضوعية، فإن البنية الشاملة للقوة لا يمكن تحليلها إلا بحسب تشكيلها configurationnelle. والمؤلفون الذين انتابهم الحذر من عدم استبعاد المفهوم يقدمون له تعريفاً براغماتياً، مع تفضيلهم اللجوء إلى مقاربة متعددة الأبعاد، ومضاعفة أكثر من أن تكون مكثفة. الجميع يتفق اليوم على أن القوة عبارة عن علاقة بين فاعلين لهم أهداف، لكنهم يعرفون ما لديهم من قدرات محدودة، ترتبط فاعليتها أيضاً بردود فعل الآخرين واستراتيجياتهم. إنها سلطة قسرية بحتة أحياناً، وهو ما كانت عليه غالباً في الماضي من خلال القوة العسكرية، وطوراً لها سلطة تأثير وإقناع. بشكل عام، القوة أكثر كمّاً، وأقل ملموسية، ورؤية مما كانت عليه في الماضي. وقد تغيرت

(707) Harlan Wilson, «Complexity as a Theoretical Problem : Wider Perspectives in Political Theory», in Todd R. La Porte, op. cit.

بنيتها، وبدت أكثر تعقيداً، لدرجة أن كلاً من بارنيت Barnett، وديفال Duvall، اللذين يتبنيان مقاربة بيْنموذجية interparadigmatique، يريان لها أربعة أوجه: القوة القهرية compulsive التي تظهر حينما يسيطر فاعل على فاعل آخر، حينما يكون ثمة تفاعل معين؛ القوة المؤسسية التي يلجأ إليها شركاء غير متكافئين، مثل الدول، ضمن المؤسسات الدولية؛ القوة البنيوية الناتجة عن عدم تكافؤ القدرات الاستراتيجية بين الفاعلين، ومقترحاتهم في المنظومة الدولية؛ القوة المُنتجة هي الاستعداد لإنتاج الذاتية، والمعنى، والمعايير في المجال الرمزي. وستكون لهذه الخلاصة فائدة لدى تحليل القوة في العولمة.

فضلاً عن تحليل البنية، تتضمن دراسة المنظومة السلوكات الاستراتيجية للفاعلين، والبحث عن خصائص وتغيرات المنظومة بمجملها. الفكرة التي لدينا عن العلاقة بين بنية المنظومة وسلوك الفاعلين، هي نفسها، مشتقةٌ من نمطين من المتغيرات: المتغيرات المستقلة، وهي التي نعدّها عناصر تفسيرية، والمتغيرات التابعة، وهي تلك التي نسعى إلى شرحها. وربطاً بذلك، ينجم عن اختيار هذه المتغيرات منطق واحد أو أكثر سائد في المنظومة. بالنسبة لوالتز Waltz، المنظومة، التي هي المتغير المستقل، وذات المنطق الصارم، أي بنية الفوضى الدولية، تتحكم بسلوك الفاعلين كلهم. وهي النقطة التي طالما تسببت له بكثير من النقد. والغريب، أن عدداً من مناهضيه يسيرون في الاتجاه نفسه، حينما يعزون للعولمة، ومنطقها الخاص بالفائدة، التي هي مُحددها في نهاية المطاف، بأشكال مختلفة، نمطاً آخر من الحتمية. حينما لا يفترضون، بشكل مسبق، وجود "قصدية جماعية" لا تنتج أية علاقة قوة.

بالتالي فإن البديل الزائف يقوم على وضع هذا القطب البنيوي في مقابل القطب السلوكي لكل الفاعلين، الذين يعتبرون أن الوحدات التأسيسية فقط هي المتغيرات المستقلة، لأن تفاعل استراتيجياتهم يخلق حتمية منظومية. لكن الفرق كله يكمن في كون أن هذه الحتمية معقدة، ومتعددة الأبعاد. هناك ثمة أشكال من المنطق بمقدار ما يوجد مجالات تتداخل حوارياً، وبشكل غير متناظر ضمن المنظومة العالمية. وتبعاً لسياق الفاعلين وأفضلياتهم – من أجل الرخاء، والأمن، والمكانة، والإيمان، الخ.) ثمة منطق مهيمن، من شأنه أن يحدد بالتالي حالة المنظومة: الاستقرار، السلام، الحرب، الخ. في الوقت نفسه، فإن نمطي المتغيرات يسمحان بوضع تصنيف لمختلف الظواهر والعناصر التي يمكن الوقوع عليها في دراسة كل مجال. ويمكن تحليل الحتمية المركبة للمنظومة من حيث الإكراه والنشوء. إذا كان الإكراه يعني تقليص حرية الفعل الذي تقوم به عناصر

المنظومة، فإن النشوء (الانبثاق) يعني ظهور، خصائص أو فرص يخلو منها مستوى الإكراه على مستوى الكل. مثل تنظيم "الفضاءات الكبرى" الذي يتيح للدول ذات القوة المتوسطة إيجاد هامش من المناورة الاقتصادية، أو السياسية. وتنجم الخصائص الناشئة عن تفاعل الفاعلين، لكن ينبغي ربطها أيضاً بسماتهم، فقد برز انحراف، من خلال المحاكاة، على مستوى المنظومة، لخصائص خاصة ببعض العناصر. لذلك يمكن القول عن المنظومة أنها إذا كانت قسرية، فهي أيضاً مؤهّلة habilitant.

لقد شغلت مسألة التغير، على نحو خاص، كُتّاباً مثل روبرت غيلبان Robert Gilpin، وألكساندر وندت Alexander Wendt. فهي بالنسبة لهما موضوع بنية، مادية بالنسبة للواقعي، وفكرية بالنسبة للبنائي. لذلك فإن الأول، الذي يعتقد بأن علاقات القوة ثابتة، لا يؤمن أبداً بتغير ممكن للنظام، كما مر بنا سابقاً. وقد تنجم التغيرات السلوكية عن تغير في مفهوم الدول للعالم، أو في التصور الذي لديهم عن الآخرين، من خلال تحويلهم العدو إلى صديق. وهو ما يؤمن به وندت الذي يعطي دوراً رئيساً للأفكار، لدرجة يظن معها بأنها مستقلة وقادرة على "إعادة بناء" الفاعل. هذا الحجاج، الذي يقع في أساس نظرية التحديث modernisation، ليس في الواقع سوى إخفاء للغربنة occidentalisation، لأنه يعني، في النهاية، دفع شعوب العالم، ومجتمعاته لقبول قيم الديمقراطية الغربية، وممارسات مجتمع الاستهلاك، وتوجيههم إلى تبني مقولات الفكر الذي نشأ في أوروبا أو أمريكا! وهو أمر مطروح على جدول الأعمال الحالي، لا سيما بالنسبة للعالم الإسلامي. هل تفرض القيم نفسها على الوقائع، كما يعتقد البنائيون؟ وهل تقبل الانفصال عنها، كما تميل التقاليد الوضعية المهيمنة إلى المبالغة في تأكيده؟ ثمة ما يؤكد اعتقادنا بأن لدى الدراسة الشاملة حكماً مسبقاً، أي معرفة إرادة تعميم نظرياتها الخاصة بها. وأن بنية المنظومة تنتج، بشكل أدق، من تفاعل المادي مع الفكري.

هذه التساؤلات تضعنا في موقف براغماتي حذر يستند إلى النظر في نماذج بديلة. ثمة طريقة لممارسة "البحث عن الحقيقة منطقياً" تقوم على تفعيل المنطق الثلاثي* trialectique: مُجانَسَة – تنوُّع homogéneisation-hétérogéneité[708]. بما أن غياب النقطة السوفياتية الثابتة قد أعاد إلى السطح تعقيد العالم الذي تتنازعه قوة المُجانسة،

* يعتمد المنطق الثلاثي المبادئ الأوسطية الثلاثة التالية: 1) مبدأ التشابه أ = أ؛ 2) مبدأ عدم التناقض أ ليس غير أ؛ 3) مبدأ الثالث المرفوض: إذ لا يوجد حد بين أ ولا أ.

(708) Gérard Dussouy,Quelle géopolitique au xxi siècle op.cit,3eme partie

واختلافاتها الخاصة، فلابدَّ إذاً من تجاوز جدلية الاندماج / العداء، التي هي في الحقيقة الجدلية التي يفترق عندها الليبراليون، والواقعيون، والمثاليون. المنطق الثلاثي للمُجانسة (كل ما يشجع على الاندماج)، والتنوع (كل ما يقاوم ويفرّق) ينجم عن فكر ستيفان لوباسكو Stéphane Lupasco الفلسفي، الذي كان يقول: إنّ ثنائية المجانسة - المُخالفة غير قادرة على تفسير الواقع وحدها، لأنَّ العنصر الأول يؤدّي إلى القصور entropie، والثاني إلى التصلب في التشتّت المطلق. وكان يعتبر أنه من الضروري قبول مبدأ تعايش المتجانس والمتنوع في ديناميكية تسعى إلى التوازن[709]. وقد أشرنا إلى أن لوموانيو Le Moigne يقر بهذا المبدأ المسمى "الثالث الضمني tiers-inclus" بوصفه أحد الأسس الثلاثة للبنائية الوراثية (التكوينية) génétique التي عمل عليها بياجيه Piaget، من دون أن يكون بمستوى الخلاصة synthèse، إذ ينبغي أن نعرف أن الاختيار بين الحالتين المذكورتين (القصور أو التصلب) باق. الحالة العالمية الراهنة توضح تماماً هذه الإشكالية، فإن لم تستطع العولمة تقليص السيادة، على الأقل الاقتصادية، لعدد من الدول، إلا أنها عززت، في الوقت نفسه، سيادات أخرى من خلال نشوء قوى أخرى مثل الصين والهند. كما أيقظت، في كل مكان تقريباً، النزعات الوطنية، من خلال وقوفها في وجه النزعات العرقية المركزية. نلاحظ، بشكل عابر، تشابهاً بين هذا الفكر، في رؤية الفلاسفة الذين سبقوا سقراط مثل أناكسيماندر Anaximandre وهيراقليط Héraclite للعالم، الذين أوصى كارل بوبر Karl Popper بالعودة إليهم[710]، وإلى فكر الين Yin واليانغ Yang غير الثنائي non manichéenne الذي قال به المشرّعون الصينيون. لأن هؤلاء كانوا يؤمنون بتكامل المتناقضات وتناغمها، بدلاً من النظر إلى العالم من خلال موشور الجدل dialectique.

في مجال العلاقات الدولية، يقترح علينا المنطق الثلاثي (ترياليكتيك) ثلاث نظريات تتجسد في ثلاثة تشكيلات: تشكيل المُجانسة الاستيعابية assimilatrice، التي قد تتخذ شكل الإمبراطورية العالمية، أو التي يمكن أن تكون قريبة من المثال البنائي للديمقراطية الشاملة (العالمية)؛ نظرية التوازن المعادي للتنوع Hétérogénéiré غير البعيد عن الفوضى

(709) Bien qu'il soit fort critique envers Lupasco sur plusieurs points, Terré-Fornacciari reconnaît son étude sérieuse des implications de la théorie des quanta et admet que sa théorie de la contradiction est plus heuristique que celles de beaucoup d'autres savants, tout en lui trouvant un caractère mystique, op. cit., p. 216-223 et p. 36-39.
(710) Karl Popper, Conjectures et réfutations. La croissance du savoir scientifique, Paris, Payot, 1985, p. 206-250.

العالمية وأزماتها المتكررة. والديمقراطية التكييفية، أي الواقعية الجديدة والبراغماتية في الوقت نفسه. بمعنى أنها تحيل إلى توازن القوى، وتعددية الوقائع السياسية والحضارية.

التشكيل الأقرب إلى الواقع يبدو لنا أنه ذلك الذي يقدم أفضل تماسك ذاتي autoconsistance. ويحدد جيرفيس في دراساته الخاصة، أن تماسك المنظومة لا يدين بشيء إلى الغائية، بل إلى حسابات الدول القائمة على القوة والمصلحة، وأحياناً على الانفعال واللاعقلانية[711].

(711) R. Jervis, System Effects, op. cit., p. 18.

خلاصة: المعرفة الثانوية contingente للواقع الدولي

العبرة الرئيسة من هذا الفصل المخصص لمسألة الإدراك (التصور)، ولا سيما دور الأفكار في العلاقات الدولية، وبالتالي للنظريتين الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة تكمن [العبرة] في أننا لا نستطيع التطلّع إلا إلى معرفة ثانوية للواقع الدولي. لوجود ثلاث صعوبات أساسية:

1) صعوبة الخروج من عالم يشكل فاعله المراقب جزءاً لا يتجزأ منه. وبما أنه متموضع مكانياً، وتاريخياً، وثقافياً فهو محكوم بأفق، لا يمكننا أن نصادف وراءه إلا آفاقاً أخرى، ولا يمكن أبداً بلوغ موقع يعلوه، ويسمح له بالنظر موضوعياً إلى الواقع العالمي وبدلاً من التطلع الدائم إلى بلوغ بيذاتية متفق عليها بشكل شامل، يصبح أكثر معقولية أن يقوم النقاش الجماعي حول حال العالم، على البيعرقية - المركزية.

2) الجهد اللازم لمفهمة النماذج الواجب تقديمها وتقريبها من بعضها، لتجنب الاختزالية، مع معرفتنا بأننا لن نبلغ أبداً معرفة "العالم في حد ذاته". وما التقاطعات الحديثة التي رأيناها، من هذه الناحية، إلا خطوة أولى، عليها أن تقود الباحثين إلى التخلّي أخيراً عن وهم وضع النظرية العلمية التي تسمح لهم باكتشاف جوهر العلاقات الدولية، والعلاقات بين الدول. ليس الأمر خطيراً إلى هذا الحد، إذا اعتبرنا أننا لا نملك سوى وقائع مفردة نقوم بتفسيرها، وإذا فكرنا مع نيتشه، بأن التاريخ نسابةٌ généalogie من الظروف (السياقات). والبراغماتية أفضل المواقف التي ينبغي اعتمادها، لاسيما إذا استطعنا امتلاك أداة تحليل منظوميّة (شاملة) تنطوي على اهتمام مشترك بكل المدارس التي عرفناها، عدا مدرسة الليبراليين المتطرفين.

3) هيمنة الفكر على عالم القوى المهيمنة، المالكة لوسائل البحث الأكثر منطقية، وبطبيعة الحال، الأكثر استعداداً لاستنفارها لغايات استعمالية بوجه خاص، هذه الهيمنة تمثل الصعوبة الثالثة.

4) نجد أنفسنا مع نظريات العلاقات الدولية، منذ الخمسينيات، في الحالة نفسها التي وجدت فيها الخطابات الجيوسياسية نفسها، حينما نُظِّر لها بشكل أساسي في كل من بريطانيا، والولايات المتحدة، وألمانيا في بداية القرن العشرين.

اليوم، أصبحَ تفوّق المدارس الأمريكية كاملاً، على الرغم من ميزة المدرسة الإنكليزية التي لا يمكن ضمها إلى تلك المدارس، لأنها مدرسة مُجددة وصادقة مع نفسها. هذه

المدارس هي التي تقدم النموذج: سواء أكان واقعياً، أم ليبرالياً، أم بنائياً تبعاً للسياق الدولي، والتساؤلات الثانوية والحالات النفسية للنخب الأميركية. في أماكن أخرى، لا سيما أوروبا القارّية، حيث لم تنشأ الرغبة في التعبير عن رؤية خاصة، مع أنها مشروعة، أي رؤية عرقية مركزية للعالم، كما في الولايات المتحدة فإن "العلم السياسي للعلاقات الدولية" يكتفي، أساساً، وعلى الرغم مما يقوله عنه جورغينسون Jorgensen[712] بالعودة إلى الدراسات القادمة من امريكا والتعليق عليها.

في فرنسا، على سبيل المثال، توقف التفكير النظري الذي كان قد بدأ مع ريمون آرون Raymond Aron، بعد وفاته، حتى وإن ظهرت بعض علامات التجديد، لا سيما على صعيد التفكر الجاري في كنف العمل المشترك التحريضي "نظرية العلاقات الدولية والهيمنة الثقافية"، الذي يعد إطاراً للتبادلات ويندرج جزئياً فيه هذا الكتاب الذي سيتبعه استشراف مقارن ونقدي لنظريات العولمة، للتعمق.

على سبيل الخاتمة، لهذا الجزء، ذلك أننا قلنا كل شيء بعد تلك العودة اللازمة إلى البراغماتية، والرؤية الأونطولوجية، واللجوء الحتمي إلى النمذجة المنظومية، يجب القول: إنّه من وجهة نظر أنطولوجية ومنهجية، فإن الانتقال من المنظومة الدولية لا يغير الأشياء بشكل أساسي. لا شك أن هيمنة العلاقات الاقتصادية والمالية، وازدياد عدد الممثلين الجدد، وحساسية الظواهر الثقافية يعقد حال الدول، ويقلل أحياناً من دورها. لكن البدائل النظرية تبقى متشابهة، بمعنى أنّها تفترض التساهل، أو الضبط، الاجتماعي أو السياسي.

نهاية الجزء الثاني

يتبع الجزء الثالث

«نظريات العالميّة»

---

(712) انظر مقدمة هذا الجزء.

جيـ
ouy
ترجمـ

در
العلاقـ
النظريـ

جيرار ديسوا

دراسة في العلاقات الدولية

الجزء الثاني
النظريات البيدولتية

نينوى

تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح

ر ديسوا، كما في الجزء الأول
ياسية)، هنا في هذا الجزء (الثاني)
م بالدقة والجدة لنظريات العلوم
بالعلاقات بين الدول. وهي في
نكلو- أميركية. وتستحق المدرسة
ف إليها بسبب براغماتيتها، ومن
بعضها البعض.

سياقات والرهانات التي تتحكّم بها
تغيّرات ممثلها الأوحد، أي الدولة.
النظريات إلى بعضها البعض، مع
ها لا يمكن أن تكون «نسخة طبق
ومن ثمّ فهو يبرز حدودها، وأحيانا
م قدرتها على التنبؤ بالمستقبل،
كانطية الجديدة الدارجة. لكنه
ا، بعيداً عن الأحكام المسبقة التي
ادرة على المساهمة في وضع صياغة
ول، التي تطمح أغلبيتها العظمى

ن الطابع المركزي للقوة بمختلف
التي ينتهي أصحاب «التصوّر
» الدولي، الذين سلموا بحتمية
كانوا قد استبعدوها.

لمؤلف عرضاً جديداً للنظريات
وبهذا يمكن عدُّ هذه الدراسة إحدى
ول إشكالية المنظومة الدولية.

لث من هذه الدراسة فسيتناول

ISBN 978-993350956-9
9 789933 509569

ى
ات
ر
ع